الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــمـــي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مديرية التكوين في الدكتوراه والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار والترقية المقاولاتية

# تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تنظيم داعش على الأمن الدولي (2014 - 2016)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه ل.م.د" في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب:

. بن صابـر أيـــوب

إشراف الأستاذ الدكتور:

. أمحنـــد برقـــــوق

السنـة الجامعيـــة: 2021/2020

**الملخص:**

تبعا لموجات تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب نحو منطقة النزاع في سوريا والعراق، من أجل القتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من جهة، وما تلا ذلك من تنفيذ لعمليات إرهابية من طرف العائدين منهم والمتعاطفين معهم في مختلف دول العالم من جهة أخرى، ارتأينا من خلال دراستنا هذه الى تسليط الضوء على الآثار والنتائج الناجمة عن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم داعش على الأمن الدولي.

إذ سنتطرق، بداية، الى تشخيص واقع الظاهرة في التنظيم، وسرد مختلف المراحل التي يمر بها الملتحق الى أن يصبح مقاتلا إرهابيا في صفوفه، لنبيين،فيما بعد، أهم النتائج والآثار المترتبة عن الأعمال الإرهابية التي يقومون بها على الأمن الوطني للدول، ومدى مساهمتهم في الزيادة من حدة التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي، قبل أن نستعرض،في الأخير، أهم التهديدات والتحديات المستقبلة المرتبطة بالظاهرة في مرحلة ما بعد داعش.

**Abstract :**

Because of the flow of the waves of foreign terrorist fighters into the conflict zone in Syria and Iraq, in order to fight with the Islamic State in Iraq and the Levant on the one hand, and the subsequent implementation of terrorist operations by their returnees and their sympathizers in various countries of the world on the other hand, we decided from our study to shed light on the effects and consequences of the phenomenon of the active foreign terrorist fighters in ISIS on international security.

Firstly, at the outset of the study, we diagnose the reality of the phenomenon in the organization, and list the various stages in which the enrolled goes through until he becomes a terrorist fighter in his ranks. After that, we bring to light to the most important results and effects of terrorist acts that they carry out on the national security of countries and the extent of their contribution in increasing the severity of the threats which face the international community. At the end, we review the most important threats and future challenges related to the phenomenon in the post-ISIS phase.

# مقدمـــــة

فِي 29 جوان سنة 2014، قامَ أبُو بكر البغدادي بالإعلانِ عنْ قيامِ تنظيمِ الدّولةِ الإسلامية في العراق والشّام المعروف بتنظيمِ داعش، حيثُ استغلَّ السانحة لتوجيه دعوةٍ إلى جميعِ الأفرادِ والشباب المسلمين في جميع دول العالم، العربية منها والأجنبية، للالتحاق بصفوفه والقتال إلى جانبه في منطقة النزاع في سوريا والعراق قصدَ تجسيد دولة الخلافة، كما دعا الناطقُ الرَّسمي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشّام المدعو"أبو محمود العدناني" في سبتمبر 2014 – أي بعد شهرين من الإعلان عن قيام التنظيم– كلَّ المتعاطفين والأفراد الذين لم يتمكَّنوا من الوصول إلى منطقة النِّزاع في سوريا والعراق للالتحاق به، إلى تدبير وتنفيذ أعمال إرهابيةٍ باسم التنظيم بمبادراتهم الفردية وتبعا لإمكانياتهم الذاتية، دون انتظار تعليمات أو توجيهات مركزية من قياديي التنظيم، وذلك بعد أيام فقط من الإعلان عن مباشرة العمليات العسكرية لقوات التحالف الدَّولي ضدَّه في المنطقة في أوت 2014م.

وقد كان لتلك الدعوات صدىً لدى العديد من الشبابِ والأفراد من مختَلفِ دول العالم الذين باشروا عملية الالتحاق بمنطقة النّزاع في سوريا والعراق قصد الانخراط في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لتعزيز صفوفه والقتال إلى جانبه، هو الأمر الذي أثار قلق العديد من الدول جرَّاء الوتيرة والحركية المتسارعة لتدفُّق الأفراد إلى منطقة النِّزاع للالتحاق بصفوف التنظيم.

فقد أشارت العديد من التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية ومراكز البحث المختصّة في مجال مكافحة الإرهاب ودراسات التطرُّف المؤدِّي للعنف في موضوع تنامي عدد الأفراد الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إذ جاء في تقرير رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار رقم 1373 الصادر في 2001 والمتعلق بمكافحة الإرهاب المؤرخ في ماي 2015والموجَّه إلى رئيس مجلس الأمن التَّابع لمنظمة الأمم المتَّحدة بأن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب النَّشطين في صفوف التنظيم يبلغ حوالي 30000 مقاتل قادمين من أكثر من 100 دولة عبر العالم.

وتبعا للتداعيات الأمنية المرتبطة بالأعمال الإرهابية التي يقوم بها المقاتلون الإرهابيون الأجانب، والتي تعدَّتْ مجالَ النَّشاط الذي يتواجدون به في سوريا والعراق إلى مختلف دول العالم، لاسيَّما في دولهم الأصليَّة أو الدول التي يقيمون فيها أو دول ثالثة، من خلال مشاركتهم ومساهمتهم في عملية تدبير وتنفيذ الهجمات الإرهابية، مستغلِّين في ذلك شبكاتِهم الإرهابيةَ العابرةَ للأوطان وكذا ما توفِّره الإنترنت وتكنولوجيات الاتِّصال من إمكانيات لأجل التَّواصل والتَّجنيد لصالحه، ولكن كذلك لإسداء تعليماتٍ وإعطاء أوامرَ للمُنتَسِبِين إليهم قصدَ القيامِ بأعمال إرهابية،تستهدف أشخاص

ومؤسسات وأماكن في توقيت وسياق معين، الأمر الذي من شأنه أن يكفل، لنتائجها، تحقيقَ الدِّعاية الكافية للتنظيم على المستوى العالمي، وهو ما يعرف ب "الإرهاب الاستراتيجي"، قامت منظّمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن بإصدار العديد من التقارير الرَّامية إلى منع ومكافحة الظاهرة والتقليص من تداعياتها، من أهمها القرار رقم 2178 الصادر في 24 سبتمبر 2014 وكذا القرار رقم 2396 الصادر في 21 ديسمبر 2017، والتي تضمَّنت في مُجمَلها تدابيرَ وإجراءاتٍ تهدف بالأساس إلى محاصرة الظاهرة، والعمل على القضاء عليها من خلال تتبع حركية الأشخاص من وإلى التنظيم في مختلف مراحلها، وكذا دعوة الدول إلى تعزيز التّعاون فيما بينها، في مجال تبادل المعلومات ونقل الخبرات والوسائل والأنظمة الخاصة بمراقبة الحدود وغيرها.

وعلى ضوء هذه المعطيات، سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضَّوء على النتائج والآثار المترتِّبة عن الأعمال الإرهابية، المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والعائدين إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون فيها أو دولة ثالثة ومناطق النزاع على الأمن الدولي، من خلال تبيين تجلِّياتها على مستوى الأمن الوطني للدُّول –التي تعتبر الوحدة الأساسية المشكلة للأمن الدولي– بمختلف أبعاده الاقتصادية والسياسيّة والعسكريّة وغيرها.

كما سنوضح تسبُّب الظّاهرة في تفاقم التهديد الذي يواجه المجتمع الدولي المرتبط بالإرهاب، انطلاقا من خصوصيات الظاهرة والفرص المتاحة أمامهم، دون أن ننسى تأثيرَها على إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ومختلف التدابير المتَّخَذة في مجال مواجهة التهديدات المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، مع محاولة الاستشراف بالتهديدات والتحديات المستقبلية التي ستواجه المجتمع الدولي عامة، والدول خاصة، في مجال مكافحة الظاهرة، منطلقين في ذلك من الإشكالية التالية:

**إلى أي مدى يؤثِّر المقاتلون الإرهابيون الأجانب النّاشطون في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والعائدون من منطقة النّزاع في سوريا والعراق على الأمن الدولي؟ وفيما تكمن التهديدات والتحدّيات المرتبطة بمكافحة الظاهرة مستقبلا؟**

ويترتب عن الإشكالية المطروحة، التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هو واقع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؟

- ✓ ما هي تجليات ومظاهر تأثير المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على الأمن الدولي؟
- ✓ ما هي التهديدات المستقبلية المرتبطة بالظاهرة على الأمن الدولي؟
- ✓ فيما تتمثل أهم التحديات المستقبلية للدول في عملية التصدي ومواجهة التهديدات المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق؟

وتستند الدراسة للإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة جملة من الفرضيات العلمية العامة والفرعية التالية:

بخصوص الفرضية العامة فهي كالآتي:

**يرتبط تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الناشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والعائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق بمدى النتائج والآثار المترتبة عن نشاطهم الإرهابي على مستوى بنية حركية وأدوات الأمن الدولي، وكذا التهديدات والتحديات التي تفرضها مستقبلا.**

أما الفرضيات الفرعية تتمثل في:

- ✓ العمليات الإرهابية التي ينفذها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون من سوريا والعراق لها نتائج –قصيرة المدى– وآثار –طويلة المدى– على مختلف أبعاد ومكونات الأمن القومي للدول.
- ✓ خصوصيات ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وما توفّره تكنولوجيات الاتصال والإنترنت، تؤدي إلى تفاقم وتعقيد التهديدات المرتبطة بالعمل الإرهابي الذي تواجهه منظومة المنظومات.
- ✓ استمرارية النشاط الإرهابي المرتبطِة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، العائدين من سوريا والعراق، على المستوى الدولي يُعتَبر مؤشِّرا على نقص فعاليّة مخرجات الأمم المتحدة في مجال منع ومكافحة الظاهرة.
- ✓ تدهور الأوضاع الأمنية ووجود حركات وخلايا إرهابية في بعض المناطق، تجعلان منها فضاءً مستَقطِباً وبيئةً حاضنة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق مستقبلا.
- ✓ تعتبر إجراءات منع ومكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تحديات آنية ومستقبلية للمجتمع الدولي عامة، والدول المشكلة له خاصة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية التالية:

- ✓ اختبار الفرضيات المُصاغة، والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة حول موضوع الدراسة.
- ✓ التعريف بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعطاء نظرة عامة عنها، خاصة كونَها موضوع الساعة، كما أنّها أصبحت تثير اهتمام العديد من الباحثين ومراكز الدراسات المختصّة في مجال مكافحة الإرهاب، والدراسات المرتبطة بالتطرف والتطرف المفضي للعنف، ناهيك عن الاهتمام الدولي الذي جعلها، تتصدر أولوية أولوياته في عملية منعها ومكافحتها في الوقت الراهن.
- ✓ تقديم صورة حول تداعيات وآثار الظاهرة على الأمن الدولي، وتجلياتها على المستوى الدولي، سواء على أمن الدول، وحركيته وحجم التهديدات المرتبطة بها.
- ✓ إعطاء أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات بخصوص الظاهرة محل الدراسة للباحثين حتى تتكون لديهم صورة واضحة وموضوعية حول موضوع الحال، وتكون كذلك بمثابة انطلاقة للمهتمين بدراسة الظاهرة من مستويات تحليل أخرى وجوانب مختلفة مستقبلا.

كما ترمي هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف العملية والمتمثلة أساسا في:

- ✓ إزالة الغموض حول بعض الجوانب المتعلّقة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتسليط الضوء على أبعاد أخرى تشملها، من خلال تبيين مختلف المراحل التي تمرّ بها الظاهرة، وخصوصيات كل مرحلة، وإسقاطها على المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.
- ✓ التركيز في الدراسة – إلى جانب الإطار النظري للموضوع – على الجانب العملي، من خلال الاعتماد في دراسة العلاقة ما بين المتغيرين على مؤشرات وأرقام ومعطيات ميدانية من جهة، وإبراز الأطر التنظيمية والهيكلية المتعلقة بمكافحة الظاهرة على مستوى منظمة الأمم المتحدة من جهة أخرى، حتى تتكوّن صورة واضحة ومتكاملة لدى الباحث، من خلال محاولتنا الربطَ ما بين الأطر النظرية والمعرفية المتعلق بموضوع الدراسة والتقارير والمؤشرات الميدانية المرتبطة به.

كما ركّزنا في دراستنا هذه، على العديد من الدول والمناطق من مختلف القارات خاصة الإفريقية، الأوروبية والآسيوية، التي لها علاقة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، سواء كدول

ومناطق عبور، أو كدول أصلية أو إقامة للملتحقين والعائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق كمجال مكاني للدراسة، بالإضافة إلى أنّ اعتمادنا في الدراسة على المستوى الدولي للتحليل يتطلب الأخذ بعينِ الاعتبار مختلف المناطق والدول المعنية بالظاهرة محلّ الدّراسة.

وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه أن نغطّي المجال الزماني، الممتدّ في الفترة ما بين سنة 2014 و2016، لاستعراض الأرقام والمعطيات المتعلّقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين في هذه الفترة، منذ الإعلان عن قيام التنظيم في 29 جوان 2014 إلى غاية 2016، وكذا استعراض كل ما يتعلق بالنشاطات الإرهابية التي قاموا بها، من تنفيذ للهجمات الإرهابية، إلى التجنيد، إلى التحريض على أعمال العنف، وغيرها.

وشملت الدراسة أيضا، فتراتٍ زمنيةً قبل هذه الفترة وبعدها، **قبلها**، من خلال العودة إلى المراحل التاريخية السابقة للإلمام بديناميكية الظاهرة، والوقوف على أهمّ المحطات التاريخية التي مرّت بها، بداية من الفترة ما بين 1936 – 1939 التي عرفت حربا أهلية في إسبانيا، ثم الفترة ما بين 1979–1989، التي تمثّل طولَ فترة الحرب السوفياتية الأفغانية، فتسعينيات القرن الماضي التي عرفت بروز العديد من الحروب الأهلية في العديد من الدول، **وبعدها** من خلال استعراض تطورات الظاهرة وتداعياتها على مختلف مجالات وأبعاد الأمن القومي للدول في فترة ما بعد سنة 2016 إلى غاية 2019.

هذا، وتعتبر هذه الدراسة وصفيةً تفسيرية، تهدف إلى وصف وتشخيص واقع ظاهرة المقاتلين الارهابيين الأجانب، الناشطين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة النزاع في سوريا والعراق، وكذا تسليط الضوء على مختلف العمليات الإرهابية التي قاموا بها، إضافة إلى تفسير الأسباب الكامنة وراء التحاق الأفراد بمنطقة النزاع في سوريا والعراق، وتحليل العلاقة الكامنة ما بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب (كمتغير مستقل) والأمن الدولي (كمتغير تابع) من خلال إبراز مظاهر وتجليات تأثيرها على هذه الأخيرة.

وبهدف الإلمام بجميع جوانب البحث، اعتمدنا في دراستنا هذه على تكامليةٍ منهجيةٍ توفّق ما بين المنهج التاريخي، من خلال العودة إلى جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمراحل والمحطات التاريخية السابقة، وكذا الظروف والوقائع التاريخية التي عرفت بروز ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتتبع ديناميكيته ومسار تطورها مع مرور الوقت، إلى غاية وصولها للمرحلة التي هي عليها الآن.

ثمّ إننا استفدنا في دراستنا هذه، من التراكم المعرفي المتعلق بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وكذا البحوث العلمية التي درست تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وحاولنا الاطلاع على أكبر قدر من المراجع والدراسات التي أنجزت في الموضوع، وذلك قصد إثراء الجانبين النظري والعملي، وهو ما جعل مصادرنا تقسّم قسمين:

1/ المراجع المتعلقة بالجانب النظري للدراسة: استعنا في هذا الجانب على العديد من المراجع من أهمها كتاب الباحث "جاسم محمد" بعنوان "مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات مواجهة المقاتلين الأجانب والدعاية الجهادية" الذي يتطرق فيه إلى ثلاثة عناصر أساسية: العنصر الأول يتعلق بالمقاتلين الأجانب، أين سلّط الكاتب الضّوء على العديد من الإشكاليات والقضايا المرتبطة بالظاهرة، ليخصّص العنصر الثاني لعرض مختلف الاستراتيجيات الإعلامية التي يعتمدها التنظيم الإسلامي في العراق والشام، قصد تحقيق أعلى مستويات من الدعاية، وكذا الثقافة الدموية التي يعتمدها في عملية التنشئة الاجتماعية للمنتسبين إليه، ليقدّم الكاتب في العنصر الثالث والأخير لمحة حول بعض السياسات والإستراتيجية المعتمدة في مجال مكافحة الإرهاب والإشكاليات المرتبطة بها، إضافة إلى كتاب الدكتورة "سلوى السماتي" بعنوان "النساء الجهاديات في التنظيمات الإرهابية"، الذي ركّزت فيه الباحثة على دراسة المقاتلات الإرهابيات الأجنبيات الناشطات في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكذا في تنظيم القاعدة، حيث استعرضت فيه مختلف المراحل التي تمر عليها عملية تجنيد النساء، والفتيات في مختلف التنظيمات الإرهابية، بداية من استقطابهنّ وإقناعهنّ بأفكارهم وأيديولوجياتهم، وصولا إلى التحاقهنّ بصفوفهم في مناطق النزاع، كما قدمت الباحثة في الأخير بعض النماذج عن جهاديات التحقن بصفوف التنظيم من جنسيات مختلف عربية منها وأجنبية، كما تمّ الاستعانة كذلك ببعض المقالات التي تطرقت إلى الظاهرة محل الدراسة من أهمّها: مقال الباحث David Malet بعنوان whyforeignfighters ? Historical perspectives and solutions أين تطرق فيه إلى المراحل التاريخ التي مرت بها ظاهرة المقاتلين الأجانب بداية من الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939 إلى غاية الحروب الأهلية الداخلية التي ظهرت في بعض الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة، كما يعالج فيه الباحث بعض الإشكاليات المرتبطة بالظاهرة في الوقت الراهن، وكذا مقال الباحث Thomas Hegghammer بعنوان The rise of Muslim foreign fighters Islam and Globalization of Jihad، والذي تعمق فيه الباحث في دراسة واستعراض أصل

وتطور ظاهرة المقاتلين الأجانب عبر مختلف الفترات التاريخية السابقة، مع تسليطه الضوءَ على الأسباب والعوامل التي جعلت من الظاهرة مرتبطة بالإسلام والمسلمين.

2/ المراجع المتعلقة بالجانب العملي للدراسة: في هذا الجانب اعتمدنا في دراستنا بدرجة كبيرة على التقارير الصادرة عن الأجهزة المعنية بدراسة ومكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا الدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز البحث المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب ودراسة التطرف والتطرف المفضي للعنف، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات.

أمَّا بخصوص خطَّة الدراسة، فقد ارتأينا أن تقسَّمَ لثلاثَةَ فصول، خُصّص الفصل الأوّل لتشخيص ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الناشطين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي قُسم بدوره لثلاثةَ مباحث، إذ يتناول المبحث الأول ماهية ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى تاريخ الظاهرة، بداية من الحرب الأهلية الإسبانية، مرورا بالحرب السوفياتية الأفغانية، وصولا إلى الحروب الأهلية التي عرفتها عديد الدول والمناطق عبر العالم، والتي عرفت مشاركةَ مقاتلين أجانب فيها في فترة ما بعد الحرب الباردة، ثم تطرّقنا في المطلب الثاني إلى تعريف الظاهرة وعلاقاتها ببعض المفاهيم المرتبطة بها، على غرار مفهوم المرتزقة، والمقاتل الأجنبي، لنستعرض في المطلب الثالث دورة حياة المقاتل الإرهابي الأجنبي وخصوصيات كل مرحلة منها.

بينما خصّصنا المبحث الثاني لاستعراض وتقديم أرقام وإحصائيات حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب النّاشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مركّزين في ذلك على ثلاث مؤشرات أساسية، إذ أفرَدنا المطلب الأول لتقديم إحصائيات وأرقام حسب مؤشر المنطقة، أما في المطلب الثاني فقد قدّمنا فيه أرقاما ومعطياتٍ حسب مؤشّر الدّول، لنستعرض في المطلب الثالث أرقاما وإحصائيات عن الظاهرة حسب مؤشّر الحالة الاجتماعية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وأما المبحث الثالث فقد بيّنا فيه مسار التحاق المقاتلين الإرهابيين الأجانب بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، من خلال التطرّق في المطلب الأول إلى العوامل والأسباب التي أدّت بالأفراد إلى الالتحاق بمنطقة الصراع في سوريا والعراق، للقتال إلى جانب صفوف تنظيم الدولة الإسلامية هناك، لنبيّن في المطلب الثاني آليات الاستقطاب التي يعتمدها التنظيم في تجنيد الأفراد، وكذا مراكز التّدريب التابعة له والمخصّصة لاستقبال الملتحقين الجدد بالتنظيم، بالإضافة إلى ذكر دورهم داخل التنظيم، لنخصّص المطلب الثالث لتقديم بعض الأرقام حول المقاتلين الإرهابيين العائدين

لدولهم الأصلية أو دول إقامتهم، أو الذين التحقوا بمناطق أخرى، بعد الفترة الزمنية التي قضوها في صفوف التنظيم.

أما الفصل الثاني فخُصِّص لإبراز تداعيات وآثار الأعمال الإرهابية، التي يقوم بها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون من منطقة النزاع، على الأمن الدولي، إذ قسّم الفصل ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الوطني للدول، أين تم استعراض، في المطلب الأول، تأثير الظاهرة على الأمن العسكري والاقتصادي للدول، ثم تبيين تداعياتها على الأمن السياسي للدول في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فقد ركّزنا فيه على تداعيات الظاهرة على الأمن المجتمعي للدول.

بينما يتناول المبحث الثاني تداعيات وتأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على مستوى حركية الأمن الدولي، من خلال إسهامهم في تفاقم التهديدات المرتبطة بنشاطهم الإرهابي، لاسيّما من خلال اضطلاعهم بأنشطة إرهابية، سواء في دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها، أو دول العبور، أو دولة ثالثة (المطلب الأول)، إضافة إلى دورهم في المساهمة في نشر الأفكار المتطرّفة والتطرّف المفضي إلى العنف عبر مختلف دول العالم، مستغلين في ذلك ما توفّره لهم تكنولوجيات الاتصال المتطورة والإنترنت (المطلب الثاني)، دون أن ننسى، تأثيرهم على مسار وعمليات ومساعي حلّ النزاعات والصراعات في المناطق التي ينشطون فيها، أوالتي يقصدونها بعد عودتهم من منطقة الصراع في سوريا والعراق (المطلب الثالث).

أمّا المبحث الثالث فقد خصّص لدراسة تأثير الظاهرة على إستراتيجية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، لاسيما إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،وكذا الإجراءات والتدابير الأمنية المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة رقم 2178 المؤرخ في 24 سبتمبر 2014 والقرار رقم 2396 المؤرخ في 21 ديسمبر 2017، إذ استعرضنا بداية في المطلب الأول أهم ما جاء في إستراتيجية الأمم العالمية لمكافحة الإرهاب، وكذا التدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014) وكذا القرار رقم 2396 (2017)، لنتطرّق في المطلب الثاني إلى إشكالية استمرارية حركية المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ثم إشكالية استمرارية تنفيذ الهجمات والأعمال الإرهابية بصفة عامة في المطلب الثالث، وذلك كمؤشرين على عدم نجاعة الإجراءات المنصوص عليها، والتدابير المتخذة من طرف الدول المعنية بحركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب سواء كانت دولا أصلية أو عبور أو دول الميدان.

أما الفصل الثالث من الدراسة فقد تم التطرّق فيه إلى التهديدات والتحدّيات المستقبلية المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الدولي، إذ قسّم الفصل ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه الوجهات المستقبلية المحتلّة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وقد ركّزنا في ذلك على ثلاث مناطق مرشّحة لأن تستقطب العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب مستقبلا، ويتعلق الأمر بمنطقة إفريقيا (المطلب الأول)، منطقة آسيا (المطلب الثاني) فمنطقة أوروبا (المطلب الثالث).

أما المبحث الثاني استعرضنا فيه التهديدات المستقبلية المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من مناطق النزاع، الذي لا يخرج عن أحد التهديدات الثلاث، تنفيذ أعمال إرهابية أو التحريض عليها (المطلب الأول)، تجنيد مقاتلين جدد (المطلب الثاني)، ولكن كذلك إنشاء خلايا وجماعات إرهابية موالية للتنظيم الإرهابي الأم في المنطقة والدول المتواجدين فيها (المطلب الثالث).

أما المبحث الثالث فقد خصّصناه لاستعراض التحديات المستقبلية المرتبطة بمواجهة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية، إذ يتطرّق المطلب الأول إلى التحدّيات المرتبطة بالجانب الاستعلامي من خلال غياب أرقام وإحصاءات دقيقة عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أما المطلب الثاني فيستعرض التحديات القضائية المتعلقة بمتابعة المقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق وقضية القصر منهم، وفي المطلب الثالث تم تناول التحديات الأمنية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين.

وقد تضمّنت الدراسة جملة من المفاهيم والنظريات التي يتوجب علينا ضبطها من أجل بناء الإطار النظري للدراسة:

أما بخصوص المفاهيم فيتعلق الأمر بمفهوم كل من الإرهاب، المقاتلون الإرهابيون الأجانب، تنظيم داعش، الأمن والأمن الدولي.

**1/ تعريف الإرهاب:**

أ/ **الإرهاب لغة:** الإرهاب لغة من المصدر الثلاثي رهب بالكسر وبالضم أي خاف، والإرهاب يعني الخوف والفزع، وقد ورد في معجم لسان العرب رهب بمعنى خاف والاسم الرّهب، أما في معجم قاموس

المحيط فقد ورد فيه في تفسير كلمة إرهاب بأنها كلمة تشتق من الفعل أرهب ويقال أرهب فلانا أي خوفه وفزّعه[1].

تتكون كلمة إرهاب في اللغة الإنجليزية بإضافة ism أو izm الى الاسم Terror بمعنى الفزع والرعب، كما يستعمل الفعل Terrorism بمعنى يرهب ويفزع، كما ورد في قاموس المورد أن كلمة terror تعني رعب، دعر، هول أي كل ما يوقع الرعب في النفوس إرهاب، والاسم Terrorism بمعنى ذعر ناشئ عن الارهاب، وTerrorist بمعنى الإرهابي، والفعل Terrorize بمعنى يرهب، يروع، يكرهه على أمر بالإرهاب[2].

أما في قاموس أوكسفورد، فقد جاء جاءت كلمة "Terrorism" لدلالة على استخدام العنف والتخويف من أجل تحقيق أهداف سياسية[3].

كما أن الأستاذين "Bailly, Breal" في قاموسهما اللاتيني يعتبران بأن أصل كلمة إرهاب لغويا TERREUR وهو الفعل TRAS الذي يعني الرجف، وأن الفعل الفارسي TERSIDOM واللاتيني TRES, TERS يدلان أيضا على الرجفان وهما يعنيان الرعب[4].

**ب/ الإرهاب اصطلاحا:** يعرفه الاتحاد الأوروبي بأنه عبارة عن عمل عدواني متعمد يقوم بها أفراد أو مجاميع وتكون موجهة ضد دولة أو أكثر من دولة لغرض ممارسة الضغط على الحكومات بأن تغير سياساتها الدولية أو الداخلية[5].

أمّا وزارة الخارجية الأمريكية عام 1988، فقد عرّفت الإرهاب على أنه عنف مقصود، ومدفوع بدوافع سياسية، وموجّه ضّد غير المقاتلين من قبل جماعة معينة بهدف التأثير في الجمهور[6].

---

[1] فايز سالم النشوان، ***الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب*** (مصر: شركة الدليل للنشر والتوزيع) 2013، ص.21.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.22.

[3] Joyce M. Hawkins, ***Oxford Universal Dictionary*** (Oxford: Oxford University Press) 1981, p.736.

[4] محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، ***علم الإرهاب: الأسس الفكرية والنفسية والتربوية لدراسة الإرهاب*** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع) 2006، ص.24.

[5] أمير فرج يوسف، ***مكافحة الإرهاب*** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية) 2011، ص.15.

[6] سعيد محمد عثمان، ***الإرهاب والكيان المجتمعي*** (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة) 2019، ص.47.

أمّا وكالة الاستخبارات الأمريكية فعرّفت بأنّه التهديد باستعمال العنف لأغراض سياسية، من قِبَل أفراد أو جماعات، بهدف إحداث صدمة أو فزع أو رعب لدى الفئة المستهدَفة، والتي تتعدّى الضحايا المباشرين بالعمل الإرهابي[1].

كما عرف A.P.Schmid الإرهاب بكونه أساليب متكررة تولّد الخوف والقلق، يقوم بها أفراد بإشراف مجموعات داخل دولة، أو بإشراف الدولة نفسها، وتكون أهداف العملية سياسية عادة وتختلف عن الاغتيالات بكونها ليست موجَّهة إلى شخص معيّن، ويتمّ اختيار الأهداف لغرض إرسال إشارات إلى أكبر عدد من الناس والحكومات التي تمثلهم[2].

أما من مقاربة قانونية، فإن الإرهاب يعتبر جريمة يعاقَب عليها بعقوبة جزائية، ولا يمكن أن تعتبر جريمة إرهاب إلا إذا توفّرت فيها أركان الجريمة الأربع للفعل، إذ يشترط فيه أن يكون الفعل أو الترك مجرّما بنص تشريعي عليه عقوبة جزائية، لأنَّ الأصل في الأفعال الإباحة، ويسمّى هذا الرّكن في اصطلاح فقهاء القانون بالركن القانوني أو الشرعي، وثانيهما يشترط وقوع فعل مادي أو قيام الجاني بنشاط إيجابي كإطلاق النار على المجني عليه أو أخذ مال الغير وغيرها، وهذا الرّكن يسمّى بالركن المادي للجريمة، كما يشترط أن يكون الجاني مسؤولا عن الجريمة وعاقلا مدركا لطبيعة أعماله التي يقوم بها وهذا الركن هو الركن المعنوي للجريمة، وآخرها هو العلاقة السببية[3].

في السياق ذاته، عرّف المُشَرِّع الجزائري الفعل الإرهابي – من خلال المادة 87 مكرر من الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 الذي يتضمّن قانون العقوبات ، المعدّل والمتمّم– بأنّه كلّ فعل يستهدف أمنَ الدولة والوحدة الوطنية، والسّلامة الترابية، واستقرار المؤسّسات، وسيرها العادي، عن طريق أي عمل غرضه بثُّ الرعب في أوساط السّكّان، وخلق جوّ انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي، أو الجسدي على الأشخاص، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو المساس بممتلكاتهم[4].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.48.

[2] أمير فرج يوسف، ***مرجع سابق***، ص.14.

[3] هيثم فالح شهاب، ***جريمة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة*** (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع) 2010، ص.79.

[4] الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، المادة 87 مكرر.

من خلال التعريفات السابقة، نلاحظ وجود إجماع على ثلاث أبعاد أساسية في تعريف الإرهاب؛ ويتعلّق الأمر أولا ببُعد النّشاط، الذي يقصد به كل ما يدخل في طائلة أفعال وأعمال العنف التي يتم استخدامها والاعتماد عليها في العمليات الإرهابية، إذ ركّزت التعريفات على كون الإرهاب سلوكا أو عملا أو فعلا، واعتبرته وسيلة لتحقيق هدف معين، ثم البعد الغائي؛ ويتعلق بالغاية والهدف الذي يسعى الإرهابي إلى تحقيقه من خلال عمله الإرهابي، فالهدف يمكن أن يكون سياسيا أو إيديولوجي أو دينيا، وإن كان التركيز في جلّ التعريفات المقدمة على الهدف السياسي كغاية نهائية للإرهاب، وفي الأخير البعد المادي أو الفاعل، ويتعلق الأمر بالجهة أو الشخص المسؤول عن الأعمال الإرهابية، إذ جاء التركيز في كل التعريفات على الجماعات والأفراد الإرهابية.

و عليه، يمكن أن نعرّف الإرهاب بأنه استعمال العنف أو التهديد من قِبَل أفراد أو جماعات قصد المساس بالنظام العام للدولة، وبث الرعب والفزع لدى مواطنيها، لضغط على حكوماتها بهدف تحقيق أهداف وتطلعات سياسية، سواء على المستوى المحلّي (داخل الدولة)أو الإقليمي أو الدولي.

**2/ تعريف المقاتلين الإرهابيين الأجانب:**

المقاتلون الإرهابيون الأجانب: لقد عرفت ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العديد من التعريفات، من أبرزها نذكر ذلك التعريف الذي جاء في قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014)، الذي يعتبر أنّ المقاتلين الإرهابيين الأجانب هم الأفراد الذين يسافرون إلى دول غير التي يقيمون فيها، أو يحملون جنسيتها بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على الأعمال الإرهابية أو تلقي ذلك التدريب في سياق النزاعات المسلحة[1].

من خلال التعريف المقدم نرى أنه يركّز في تعريف ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على ثلاث معايير أساسية: المعيار الأول هو معيار قانوني، كون أنّ الأفراد ينتقلون إلى دولة أو دول أجنبية عنهم، في وضعية غير قانونية كونهم لا يحملون جنسيتها أو شهادة الإقامة فيها، أما المعيار الثاني فهو معيار النشاط الإرهابي، ذلك أن الهدف والمقصد من انتقال الأفراد إلى تلك الدول هو الاضطلاع بأنشطة إرهابية، سواء كان ذلك النّشاط يتعلّق بتنفيذ هجمات إرهابية أو التدبير لها أو التخطيط لها أو تقديم تدريبات عليها أو تلقي ذلك التدريب وغيرها، بمعنى كل الأنشطة المرتبطة بالعمل الإرهابي، أما المعيار الثالث والأخير هو المعيار الأمني، والمتمثّل في أنّ الدول والمناطق التي

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ***القرار رقم: 2178*** المؤرخ في: 2014/09/24، ***المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب***، ص.02.

يتمّ الانتقال إليها تعرف أوضاعاً أمنيةً غير مستقرّة، وفي غالب الأحيان تشهد نزاعات مسلحة وصراعات داخلية، هذا وسيتم التفصيل أكثر في ماهية الظاهرة، باعتبارها متغيّراً مستقلّا وأساسيّا في الدراسة لاحقا (المبحث الأول من الفصل الأول).

**3/ تعريف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش):**

يطلق اسم داعش إعلاميا على الدولة الإسلامية في العراق والشام، فقد كانت النواة الأولى للتنظيم دولة العراق الإسلامية التي تم الإعلان عن تأسيسها في 15 أكتوبر سنة 2006، لتسقط بعد عام واحدمن سنة 2007، وتعود بقوّة مرة أخرى في العامين ما بين 2013 و2014، أمّا ولايتها في الدولة السّورية فقد تمّ الإعلان عن تأسيسها في 10 أبريل سنة 2012، بعد يوم واحد من استتباع فرع تنظيم القاعدة في العراق على لسان أميرها أبي بكر البغدادي لجبهة النصرة بقيادة أبي محمد الجولاني، لكن الأخير لم يقبل فحدث انقسام لتضمّ النصرة غالبية السّوريين للقتال معها[1].

هذا ويرى الباحث "مؤيّد جبّار حسن" بأنّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، عرف ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى هي مرحلة النكاية والإنهاك؛ إذ سعى التنظيم في هذه المرحلة إلى إنهاك وتشتيت جهود المصالح الأمنية في المنطقة، عن طريق القيام بتنفيذ هجمات إرهابية متفرقة في مختلف المدن والقرى، وفي نفس الوقت العمل على جذب الشباب والأفراد وتجنيدهم في صفوفه، ومن ثم إخراج المناطق المستهدفة من سيطرة القوّات النّظامية لتدخل في ذلك إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة إدارة التوحش، إذ قام التنظيم فيها بضمان الأمن والاستقرار في المناطق التي يسيطر عليها، وكذا العمل على توفير المؤونة والعلاج للقاطنين فيها والموالين له، بالإضافة إلى إقامة ونصب التحصينات الدفاعية والتطوير من قدراته القتالية لتأمين المنطقة من الغارات المحتمل أن يتعرض لها، وكذا العمل على رفع المستوى الإيماني والكفاءة القتالية من خلال نصب وتخصيص مراكز لتدريب المنتسبين إليه من أفراد، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي مرحلة الإعلان عن قيام الدولة[2]، إذ في هذه المرحلة قام أبو بكر البغدادي في بيان له صادر في 29 جوان 2014 المصادف لليوم الأول من

---

[1] هاني نسيره، ***من بوعزيزي الى داعش: إخفاقات الوعي والربيع العربي*** (القاهرة: مركز الأهرام للنشر)، 2015، ص.273.

[2] حسن مؤيد جبار، "قراءة في فكر تنظيم داعش في ضوء كتاب إدارة التوحش"، ***مجلة جامعة كربلاء العلمية*** (م.13، ع.4، 2015)، ص-ص. 10-12

شهر رمضان، على الإعلان عن نشأة وقيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1]، المعروف بتنظيم داعش.

في ذات السياق، تجدر الإشارة إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يخرج عن منظومة فكر الجهاد العالمي الذي يقوم على أصول وفروع: فالأصل الذي تجمع فيه تنظيماته كافّة يتلخّص في تحكيم شرع الله، وإقامة الحكم الإسلامي المتمثل في الخلافة أو الدولة الإسلامية، ولا يتحقّق ذلك إلا بالجهاد، أما الفروع فيقع فيها الخلاف، ويتجلّى ذلك بوضوح في التصريحات المتعاقبة لقيادات القاعدة وتنظيم الدّولة والنّصرة منذ أن ظهر الخلاف بينهم للعلن، فتجده يتكرّر في تصريحات أيمن الظواهري وأبي بكر البغدادي وأبي محمد العدناني والجولاني، فضلا عن أدبياتهم المكتوبة[2].

كما ترتكز الأسس العقائدية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشّام على السلفيّة الجهادية التي تجعل من الجهاد واجباً وُجُوباً عينيا على المسلمين، إذ يتمّ تطبيقه ضدّ العدوّ المحتلّ، وضدّ الأنظمة الحاكمة المبدلة للشريعة الإسلامية وتحكم بالقوانين الوضعية أو النظام المبالغ في الظلم والقهر[3].

وبهدف تجسيد الأهداف والتطلّعات التي يسعى إلى الوصول إليها، والمتمثّلة في تأسيس دولة الخلافة في المنطقة، قام قياديو التنظيم بوضع هيكل تنظيمي، وأجهزة يتولّى كلٌّ حسب مهامه على تحقيقها، إذ تمّ في هذا الصّدد استحداث جهاز الأمن استخبارات الولايات ومتابعة التنظيم، مجلس الشّورى، المجلس العسكري، جهازالإعلام، الهيئات الشّرعية، بريد الولايات بالإضافة إلى بيت المال[4].

أما بخصوص تمويل وتغطية نفقات الأعمال والأنشطة الإرهابية التي كان يقوم بها التنظيم داخليا وخارجيا، فقد كان يعتمد بشكل خاص على الإيرادات الطاقوية النفطية، خاصّة وأنّه كان يسيطر على العديد من المركبات الغازية والآبار النفطية كآبار الرقة والزملة والطبقة، حقول الجبسة وحقول الجفرة وحقل كونيكو بيد عامر الرفدان وغيرها[5]، فحسب تقديرات المصالح الأمنية الأمريكية فإنّ التنظيم كان ينتج حوالي 150000 برميل يوميا، بينما يرى مراقبون بأن الطّاقة الإنتاجية التي كان

---

[1] MannaHaytham, ***DAECH l'Etat de la barbarie*** (paris : les points sur les i, 2014), p.17.

[2] صلاح عبد الحميد، ***تنظيم داعش وإدارة الوحشية*** (مصر: أطلس للنشر والانتاج الإعلامي) 2015، ص.15.

[3] ***نفس المرجع***، ص.32.

[4] هشام الهاشمي، ***عالم داهش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام*** (لندن: دار الحكمة، بغداد: دار بلبل، ط.1، 2015)، ص.179.

[5] ***المرجع نفسه***، ص. 157،158.

يعتمدها التنظيم كانت تتراوح ما بين 20000 و30000 برميل يوميا، إلى غاية 50000 برميل يوميا، وقد كان التنظيم يبيعه في السوق السوداء بسعر يتراوح ما بين 30 و40 دولار للبرميل منطلقا في ذلك من مبدإ البيع لمن يدفع أكثر، وقد كان من أهمّ المشترين، المدنيين المحليين في العراق وسوريا، وكذا شبكات التهريب الدّولية العاملة على الحدود التركية، كردستان العراق وإيران[1]، وهو ما جعل التنظيم يحقّق إيرادات تقدّر ما بين واحد واثنين مليون دولار يوميا، مما جعل منها حسب العديد من المختصين كأغنى تنظيم إرهابي في العالم[2].

فالموارد المادية والتنظيمية للتنظيم جعله في السنوات الأولي من تأسيسه والإعلان عنه يحقّق العديد من الانتصارات في المعارك التي كان يقوم بها، وهو الأمر الذي جعله يحقق ما كان مستحيل التحقيق تاريخيا، إذ أنه ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يتمكّن ولا جماعة مسلّحة أو تنظيم إرهابي أن يسيطر على نفس حجم الرقعة الجغرافية التي سيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حتى إنّ أكبر التنظيمات الإرهابية النشطة في منطقة الشرق الأوسط تسيطر على رقعة جغرافية بسيطة جدا مقارنة بتلك التي يسيطر عليها التنظيم[3].

**4/ تعريف الأمن الدولي:**

قبل التطرّق إلى تعريف الأمن الدولي، يجب بداية تعريف الأمن، فالأمن يشير في القواميس اللّغوية إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف و إحلال الشعور بالأمان ببعديه النفسي والمادي مكانها[4].

كما أنّ كلمة الأمن لغة مصدر الفعل أمن أمنا وأمانا وأمنة: أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، ويقال: أمن من شر أي سلم منه، ويقال كذلك، أمن فلان على كذا أي وثق به وجعله أمينا عليه، وهي هنا تعني الاطمئنان بأن الشيء في حرز وحماية من الخطر[5].

أما اصطلاحا فقد عرّف العديد من التعريفات من أهمّها وأبرزها نذكر التعريف الذي قدمه "Walter Lippman " الذي اعتبر الأمن بأنه الحالة التي تبقى فيها الأمة في وضع آمن إلى الحد

---

[1] WassimNasr, ***Etat Islamique, le fait accompli***, (Paris : Edition Plon) 2016, P P. 34-35.

[2] Philippe Sebille Lopez, « le financement de l'Etat islamique », ***Géopolitique*** (Juillet-Aout-Septembre 2014), p.32.

[3] Loretta Napoleoni, ***L'Etat Islamique multinationale de la violence*** (France: Calman-Lévy) 2015, P.25

[4] فايز محمد الدويري، ***الأمن الوطني*** (الأردن: دائر للنشر والتوزيع، ط.1، 2013)، ص.66.

[5] ابراهيم مدكور، ***المعجم الوجيز*** (القاهرة: مجمع اللغة العربية)، 1989، ص.25.

الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت لتحد على حماية هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه، أمّا " Arnold Wolfers" فيرى بأنّ الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما ذاتيا فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم[1].

أما "Barry Buzan" فيرى بأنّ الأمن مفهوم معقّد، وأنّ تعريفه ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معطيات أساسية، بدأ بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2].

كما يعرّفه بأنّه العمل على التحرّر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإنّ الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقلّ وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيهما للأمن فإنّ الدول والمجتمع يوجدان في انسجام مع بعضهم البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنّه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود[3].

أما "عبد الكريم نافع" فيقسم الأمن إلى شعور وإلى إجراء، فالأمن برأيه هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدّده من مخاطر، ذلك الأمن كشعور، أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد العدوان عن كيانها ككل[4].

أما "ماكنمار" فيعتبر بأن الأمن بعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية في ظل حماية مضمونة، وأن الأمن الحقيقي للدول ينبع من معرفتها العميقة للمصادر

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية*** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 412.

[2] Barry Buzan, "***is international security possible?***", paper presented at :new thinking about strategy and international security (conference) : edited by Ken Booth, (London : Harper Collis Acadimic, 1991), p.31.

[3] عبد النور بن عنتر، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع)، 2005، ص.13.

[4] بوزناده معمر، ***المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص.14.

التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل[1].

أما فيما يخصّ الأمن الدولي، فقد عرف هو الآخر العديد من التعريفات، من أهمّها نذكر ذلك التعريف الذي يعتبر بأن الأمن الدولي، كمفهوم، يقصد به أربعة أشياء: الأمن الدولي هو هاجس لكل الدول، هو حاجة لكل الدول، هو غاية لكل الدول ولكن أيضا هو معضلة لكل الدول، وعند الحديث عن الأمن الدولي فإن الأمر يتعلق بتصور غائي للمجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلّق بالتعامل مع الظواهر المهدّدة للأمن والسلم الدوليين، وهو بذلك يرتبط من جهة بالطبيعة التعددية للدول التي ينتج عنها فوضى بنيوية في النظام الدولي، ومن جهة أخرى، يتعلّق بمفاهيم التهديد (الذي يقصد به وضع القيم المركزية للدولة ومصلحتها الوطنية في خطر سواء كانت مصالح قطرية أو كونية)، الهشاشة (التي يقصد بها غياب الاستقرار أو ضعفه في المنظومة الاقتصادية، العسكرية، السياسية والقيمية سواء داخل الدولة أو على المستوى الدولي) والخطر (الذي يرتبط بإدراك مرحلي مجالي للتهديد في بدايته، الذي يمكن احتوائه إن لم يتفاقم)[2].

كما أن الحديث عن الأمن الدولي يدفعنا للعودة الى التطوّر التاريخي لبعض المفاهيم المرتبطة به، إذ كانت البداية بمفهوم الأمن الجماعي الذي يعتبر نظام أجمعت عليه الدول التي عرفت حروباً، خاصة منها الدول الأوروبية التي خاضت حربين عالميتين، وقد انطلقت من فرضية أن السلام والأمن الذي تنشده الأمم لا يتحقق إلا من خلال الإجماع على رفض الحرب وتحريم اللجوء إلى وسائل العنف والقوة والإرهاب في العلاقات الدولية، والعمل على نزع السلاح أو تخفيفه أو الحدّ من انتشاره وحلّ النزاعات بالطرق السلمية وبالسبل القانونية، وفي هذا الصّدد اجتهدت الدول في ايجاد نظام دولي تتحمّل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من الاعتداء والسهر على أمنه[3]، وهو التصور الذي بنية وتأسست عليه منظمة الأمم المتحدة سنة 1945.

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، ***الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد*** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع)، 2012، ص.19.

[2] محاضرات البروفيسور محند برقوق، ***مقياس الاستراتيجية والأمن***، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماجيستير تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد –وهران–، السنة الدراسية 2011-2012.

[3] محسن بن العجمي بن عيسى، ***الأمن والتنمية*** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) 2011، ص.45.

وفي سنة 1972، صدر تقرير Willy Brant الذي أقرّ بضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن الدولي والدعوة الى توسيعه تماشيا مع التهديدات الجديدة المنتجة لعدم الاستقرار والأمن بين الدول وداخلها خاصة ما يتعلق منها بالمعطى الاقتصادي، وذلك على خلفية أزمة 1969 في المنظومة المالية الدولية، كما جاء في نفس السنة "إجماع ستوكهلم" الذي اعتبر البيئة من مصادر التهديد الجديدة على الأمن الدولي، وهو ما جعل تقرير "بروتلاند" يقر بضرورة قراءة الأمن الدولي في كل أبعاده العسكرية، السياسية، الاقتصادية والثقافية[1].

وبداية من سنة 1980 بدأ التفكير في مفهوم جديد، وهو مفهوم الأمن الشامل، الذي انطلق مع تقرير لجنة "أولوفبال" سنة 1982 بعنوان الأمن المشترك، والذي أكدوا فيه بأن سباق التسلّح النووي والتدمير المتبادل يمكن أن يؤدي إلى تدمير الحضارة البشرية وأنّه لا يمكن تحقيق الأمن الا من خلال التعاون ونزع السلاح، وقد دعمت لجنة Brant الخاصة بالتنمية الدولية في سنة 1983 الطرح من خلال توصلها الى ربط الأمن بالتنمية معتبرة أن المجاعة والفقر المنتشرة في العديد من دول العالم سيكون لها أثر كبير على انعدام الاستقرار الدولي[2].

وفي سنة 1994، جاء من خلال تقرير التنمية البشرية تحديد ستة (06) تحديات جديدة وشاملة تتصل بالأمن وهي: النمو الديمغرافي، التفاوت الاقتصادي، النزوح الجماعي، التدهور البيئي، تجارة المخدّرات والإرهاب الدولي، وفي نفس السياق تطرقت لجنة Ramphall سنة 1995 في موضوع الحكم الراشد الشّامل، والصّلة ما بين الأمن والديمقراطية على المستوى الدولي، وذلك محاولة لربط الأمن الشامل بتراجع سيادة الدول ونفوذها أمام التهديدات غير العسكرية للأمن بشكل عام[3].

ومع تنامي التهديدات اللاتماثلية خاصة منها المرتبط بالإرهاب برزت طروحات جديدة متعلقة بالأمن الدولي، ويتعلق الأمر بالقرار 67/12 الصادر في سنة 1999 والقاضي بجعل الإرهاب مصدر من مصادر تهديد للأمن الدولي، وكرس هذا التوجه من خلال القرار رقم 78/13 الصادر في

---

[1] محاضرات اليروفسور محند برقوق، ***مرجع سابق***، ص.07.

[2] Charles Philippe David et Jean Jacques Roche, ***Théories de la sécurité*** (Editions Montchrestien), 2002, P P. 116-117.

[3] محسن بن العجمي بن عيسى، ***مرجع سابق***، ص.53.

28 سبتمبر 2001 والذي يجعل من التطرف والإرهاب مصادر مهدّدة على المستوى الاستراتيجي للأمن الدولي[1].

فبروز متغيّرات جديدة وتهديدات لا تماثلية غير مسبقة –لاسيما الإرهاب– على المستوى الدولي، أدّى إلى ظهور مفاهيم جديدة للأمن تمثّلت في الأمن الاقتصادي والأمن الجماعي والأمن الثقافي والأمن الهوياتي والأمن الإنساني، كما انتشرت بشكل واسع عبر العالم وعرفت بما يسمى بالأمن العالمي، حيث أن هذه التهديدات توسعت لتشمل كل من الأفراد، الجماعات والدول[2].

وعليه؛ يمكن القول بأن الأمن الدولي يشير إلى أمن الوحدات السياسية كلها في النظام الدولي، أي الدول فقط وتحديدا، ولأن المقصود هنا ليس دولة بعينها ولا دول إقليم بذاته، بل المقصود الدول كلها دون استثناء، أما عن الفرق بينه وبين الأمن العالمي، فالفارق الجوهري بينهما يكمن في اقتصار مفهوم الأمن الدولي في دلالته على الوحدات السياسية أي الدول، بينما نطاق مفهوم الأمن العالمي يتسع ليشمل بدلالته وفي آن واحد الدول فضلا عن الوحدات الجديدة في النظام الدولي من غير الدول التي أصبح لها هي الأخرى مطالبها الأمنية[3].

أما النظريات التي تم الانطلاق منها والاعتماد عليها في دراسة تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الدولي فتتمثل في كل من النظرية الواقعية –وذلك عند الحديث عن الأمن الدولي، والتي تعتبر بأن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وهي المرجعية الأساسية للأمن دون سواها من الفواعل الأخرى– وإسهامات مدرسة كوبنهاغن في مجال الدراسات الأمنية لا سيما دراسات "Barry Buzan" خاصة تلك المتعلقة بتوسيع مفهوم الأمن.

**أ/ النظرية الواقعية:**

إن مفهوم الأمن عند الواقعيين يرتبط بالدرجة الأولى بالدولة فقط دون غيرها من الفواعل الأخرى، لهذا حرص منظروها على التفكير في الآليات التي من خلالها تحافظ الدولة على أمنها وسيادتها، ما يسمح بظهور سياسات خاصة تتمثل في سياسة التحالفات، وكذا ميزان القوى إضافة إلى

---

[1] محاضرات البروفيسور محند برقوق، ***مرجع سابق***، ص ص. 07-08.

[2] ليندة عكروم، ***تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط*** (دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع)، 2011، ص. 24.

[3] علي عباس مراد، ***الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية*** (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع)، 2017، ص ص. 59-60

السباق نحو التسلّح، والتّجديد المستمر لمنظوماتها العسكرية الدفاعية والهجومية، بسبب عدم الثقة في علاقات الدول مع بعضها البعض، إضافة إلى الاستناد على مبدأ مساعدة الذات أي الاعتماد على ذاتها في تحقيق أمنها[1].

كما يؤكد الواقعيون على القيود التي تفرضها الأنانية الإنسانية على السياسة وغياب الحكومة العالمية، وهو ما يتطلب ويجعل كل من القوة والأمن يتصدر مصاف الأولويات في كل الحياة السياسية في جميع الدول[2].

إضافة إلى مركزية وأهمية الأمن في الطرح الواقعي والمرجعية الدولاتية له دون غيرها من الفواعل الأخرى، فهو اعتراف صريح بأنّ الدولة القومية تعتبر الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، كما أنها تمثّل الهدف المرجعي ومحور أي سياسة أمنية تعتمدها الدولة، وأن الأولوية في ذلك هو تحقيق أمن الدولة وصدّ كلّ التهديدات المحتملة التي من شأنها المساس بها، وقد هيمن هذا المنظور منذ أربعينيات القرن الماضي، ويعتبر الواقعيون الكلاسيكيون في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية النموذج المعرفي المهيمن على المستويين الأكاديمي والواقعي الفعلي، فالواقعية تعتبر المقاربة المفضلة التي تعمل بها الحكومات وتقود وفقها سياستها الخارجية[3].

وعليه، فإنّ الحديث عن الأمن الدولي يعني الحديث عن الأمن بمنظور مرتبط بكون أن الدولة هي الفاعل الوحيد في منظومة المنظومات، وهي كذلك تمثل الفاعل المرجعي للأمن دون سواها من الفواعل الأخرى الغير دولاتية.

**ب/ إسهامات مدرسة كوبنهاغن:**

يعتبر Barry Buzan من أبرز منظري هذه المدرسة في مجال الدراسات الأمنية، إذ يعتبر أنّ الدولة القومية هي المرجعية والوحدة الأساسية للأمن، وفي هذا الإطار، يرى Barry Buzan بأن أي دولة مهما كانت، ترتكز على ثلاث مكونات أساسية: فكرة الدولة (The Idea of the State)،

---

[1] ليندة عكروم، ***مرجع سابق***، ص ص. 26-27.

[2] سكوتش بورتشيل وآخرون، تر. محمد صفار، ***نظريات العلاقات الدولية*** (القاهرة: المركز القومي للترجمة)، 2014، ص.52.

[3] Peter Hough, ***Understanding Global Security***, Routledge Taylor and Francis Group, London and New York (2004), pp. 02,03.

القاعدة الفيزيائية للدولة (The physical base of the State) والمظهر المؤسساتي الدولة ( The institutional expression of the State)[1].

وتبعا للمتغيرات الأمنية الجديدة التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وظهور أنواع جديدة من التهديدات غير العسكرية التي تمسّ بأمن واستقرار الدول ومن ثم بالأمن الدولي، قام Barry Buzan بتوسيع مفهوم الأمن توسيعا أفقيا، إذ أن الأمر لم يصبح يرتبط فقط بالبعد العسكري للأمن وإنما اعدى الأمر ذلك الى أبعاد أخرى تتمثل فيما يلي[2]:

1/ الأمن المجتمعي: وهو مصطلح استعمل لأول مرة ويتعلق بحماية الهوية والمعتقدات الخاصة بالمجتمعات وهو مرادف للأمن الهوياتي.

2/ الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك اتجاهات الدول من حيث النوايا والمقاصد.

3/ الأمن السياسي: ويتعلق هذا البعد بالاستقرار التنظيمي للدول والحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

4/ الأمن الاقتصادي: ويخص الحفاظ على الموارد المالية والأسواق الضرورية وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه.

5/ الأمن البيئي: ويرتبط بالمحافظة على المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

كما كان ل"Barry Buzan" السبق في توسيع –في مقابل أبعاد الأمن الخمس– قاعدة التهديدات، والتي قسمها الى خمس مجالات[3]:

1/ التهديدات العسكرية: وهي التهديدات الناجمة عن أنشطة وأعمال عسكرية موجهة ضد التراب الوطني للدولة وتستهدف بذلك سلامة إقليمها.

2/ التهديدات الاقتصادية: ترتبط التهديدات الاقتصادية بكل ما من شأنه التأثير على السلم والأمن في البلاد وعلى نوعية الحياة وإمكانيات الدفاع.

3/ التهديدات السياسية: تخص التهديدات السياسية كل ما ينتج عن المساس بالاستقرار والنيل من نظام الدولة.

---

[1] Barry Buzan, People, ***State and Fear : the national security problem in international relations*** (Great Britain: WHEATSHEAF BOOKS LTD, 1983), p.40.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، ***مرجع سابق***، ص.31.

[3] ***نفس المرجع***، ص.32.

4/ التهديدات المجتمعية: وهي التهديدات التي من شأنها المساس بالهوية الوطنية أو المعتقدات الدينية وغيرها.

5/ التهديدات البيئية: تخصّ هذه التهديدات كلّ ما يتعلّق بالمشاكل البيئية والأخطار الكبرى، كالتلوث وصعوبة الحصول على الماء الصالح للشرب وغيرها.

فالتصوّر الموسع للأمن الذي طرحه "Barry Buzan" يعتبر من بين أهم الإسهامات المقدمة في مجال الدراسات الأمنية، إذ إنّ فهم البعد الأمني للدول ودراسته يتطلب تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للأمن القومي للدول، و يتعلق الأمر بالأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي والأمن البيئي[1].

[1] Barry Buzan, "New patterns of global security in the twenty-first century", ***International Affairs*** (67, 03, 1991), p-p. 439-450.

# الفصل الأول:

# تشخيص واقع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تنظيم داعش

إن التطرق بالدراسة والتحليل لموضوع تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الأمن الدولي، يتطلّب في بداية الأمر تقديم تشخيص لواقع الظاهرة على مستوى تنظيم الدولة. لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل، استعراض المعطيات والأرقام المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك بالتطرّق في بداية الأمر إلى ماهية ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب (المبحث الأول)، أين سنحاول استعراض تاريخ الظاهرة من خلال العودة إلى المحطات التاريخية، والحروب التي عرفت مشاركة مقاتلين أجانب، كما سنقوم بتقديم مختلف التعاريف المقدمة لها وكذا المفاهيم المرتبطة بها، لنقدم بعدها أرقام وإحصائيات حول عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتواجدين والنشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المبحث الثاني)، وفقا لمجموعة من المؤشرات كمؤشر المنطقة، الدولة، الجنس، الحالة الاجتماعية وغيرها، لننتقل في الأخير الى التعمّق وتشريح الظاهرة من خلال تبيين أسباب ودوافع التحاق الأفراد بالجماعات الإرهابية ،لاسيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومختلف المراحل التي مرّوا بها قبل أن يصبحوا مقاتلين في صفوف التنظيم، إضافة إلى الأدوار التي يضطلعون بها داخل هذا الأخير (المبحث الثالث).

**المبحث الأول: ماهية ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب**

إن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليست بالظاهرة الجديدة، ولم يرتبط ظهورها ووجودها بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إنّما عرفت العديد من الحروب الأهلية والتّدخلات العسكرية على مرّ التاريخ مشاركة مقاتلين أجانب، لا تربطهم أي صلة بأطراف النّزاع، وعليه، فإنّ كينونة ووجود ظاهرة المقاتلين الأجانب تعود الى فترات تاريخية سابقة.

وسعيا منا لفهم الظاهرة والتّحكّم في المعايير التي تحدّدها، سنتطرق بداية إلى تاريخ ظهورها (المطلب الأول)، وذلك بالعودة إلى أبرز الحروب الأهلية التي عرفت مشاركة العديد من المقاتلين الأجانب، لنستعرض بعدها أهم التعاريف المقدمة لها من طرف المنظمات الدولية وكذا مختلف مراكز البحث المتخصصة في مجال دراسة الإرهاب، إضافة إلى تبيين علاقتها ببعض المفاهيم المرتبطة بها (المطلب الثاني)، لنقوم في الأخير باستعراض دورة حياة المقاتل الإرهابي الأجنبي(المطلب الثالث)، وذلك من خلال مختلف المراحل التي يمرّ بها الفرد المتعاطف مع الجماعات الإرهابية إلى أن يصبح مقاتلا إرهابيا أجنبيا في صفوفها.

**المطلب الأول: تاريخ ظاهرة المقاتلين الأجانب**

يجمع العديد من الباحثين والمهتمين بدراسة ظاهرة المقاتلين الأجانب بأنّ وجودها لا يرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإنما يرجع إلى مراحل تاريخية سابقة، حيث عرفت العديد من الحروب الأهلية مشاركة مقاتلين أجانب إلى جانب أحد طرفي النزاع أو كليهما.

فهناك من الباحثين من يرجع تاريخ ظاهرة المقاتلين الأجانب إلى مرحلة الحروب اليونانية القديمة، إلا أن العديد من الباحثين يجمعون على أن البداية الحقيقية لهذه الظاهرة كانت مع اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية، مرورا بالحرب الأفغانية السوفياتية، وصولا إلى مختلف الحروب الأهلية التي عرفتها بعض الدول مطع تسعينيات القرن الماضي، أي مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة.

**1/ الحرب الأهلية الإسبانية(1936-1939):**

عرفت إسبانيا في مرحلة ما قبل اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية العديد من الأزمات والخلافات ما بين الملك والقادة العسكريين والسياسيين من جهة، والقادة العسكريين فيما بينهم من جهة أخرى، إذ كانت البداية باستيلاء الحاكم العسكري لمنطقة كاتلونيا Don Fernando de Rivera على الحكم وإسقاط حكم الملك Alfonso Xii بسبب الأوضاع المتردية التي عرفتها إسبانيا، وكذا الهزيمة التي تلقاها الجيش الإسباني ضد المقاومة المراكشية في منطقة الريف المغربية بقيادة "محمد بن عبد الكريم

الخطابي" في معركة "أنوال" سنة 1921[1]، إذ تكبّد الجيش الإسباني في هذه المعركة مقتل حوالي 15000 جندي إسباني، من بينهم الجنرال Manuel Fernandez Sylvester قائد العمليات العسكرية الإسبانية، إضافة إلى أسر أزيد من 700 جندي والاستلاء على جميع الأسلحة والذخائر والمركبات العسكرية الإسبانية كغنائم[2]، الأمر الذي أدى باللجنة البرلمانية إلى تقديم تقرير مفاده الاستفسار عن المسؤولين عن الكارثة التي راح ضحيتها العديد من الجنود الإسبان[3].

وفي 28 جانفي 1930، وعلى خلفية المظاهرات وانتشار أعمال الشغب في مختلف مناطق البلاد، قام Don Primo de Rivero بتقديم استقالته من الحكم، ليتم في فيفري 1931 تنظيم انتخابات حرة واستفتاء وطني للاختيار ما بين نمطي الحكم الملكي أو الجمهوري وانتخاب رئيس للدولة، لتسفر نتائج الانتخابات عن اختيار NicetoAcalaZamara كرئيس لإسبانيا، وتشكيل مجلس الوزراء برئاسة الزعيم "Manuel Azana" الذي باشر بالقيام بمجموعة من الإصلاحات التي كانت في مجملها لصالح الشعب الإسباني، كإلغاء المدارس التابعة للكنائس مباشرة، تأميم أملاك الكنيسة، ومصادرة الأراضي التي استولى عليها الملك قبل قيام الثورة وتوزيعها على الفلاحين، وهي الإجراءات التي أسفر عنها بروز ثلاثة طبقات معادية لهذا النظام، ويتعلّق الأمر بكلّ من طبقة الملكيين رجال الدين والطبقة الأرستقراطية، إضافة إلى ظهور فئة يسارية متطرّفة ترى بأن الثورة لا يجب أن تنتهي عند هذا الحدّ، لتعرف سنتا 1932 و1933 محاولات انقلاب جديدة على نظام الحكم القائم[4].

في سنة 1934، عرفت إسبانيا اندلاع ثورة جديدة، قادها زعماء الأحزاب اليسارية، وذلك على خلفية الإجراءات الحكومية التي اتخذتها الأحزاب المعتدلة بعد فوزها في انتخابات سنة 1933 على حسابها الأحزاب اليسارية، إذ كانت تصبّ معظمها في إعادة ربط العلاقة مع الفاتيكان والعمل على تحسينها، إلا أن الحكومة سارعت إلى إلغائها وتقديم استقالتها سنة 1935، بعد فضيحة الرشوة التي تلقاها بعض مساعدي"Alejandro Leroux مما أدى إلى المساس بسمعة حكومته، ليتم بعدها مباشرة

---

[1] محمد العربي المساري، ***محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة الى الوطن*** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص.09.

[2] علاء الفاسي، ***جوانب من الجغرافية التاريخية للحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)*** (المغرب: مؤسسة علاء الفاسي، ط. 06، 2003)، ص. 127.

[3] مصطفى خليفة غرايبية، "جوانب من الجغرافيا التاريخية للحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)"، ***دورية كان التاريخية***، ع.05، سبتمبر 2009، ص.10.

[4] ***المرجع نفسه***، ص.11.

تنظيم انتخابات جديدة بعد حلّ مجلس النواب الإسبان Cangreso de Los Diputabos، ليظهر طرفين: " Jose Maria Gil Robles" ممثلا عن الحزب اليميني و"Manuel Aza" ممثلا عن الجبهة الشعبية، لتسفر الانتخابات عن نتائج لصالح الجبهة الشعبية ب 278 مقعد، مقابل 134 مقعد لليمينيين، ليصبح بذلك Manuel Azama رئيسا للوزراء ثم رئيسا للدولة فيما بعد[1].

في سنة 1936، أصبحت إسبانيا على أبواب حرب أهلية بسبب ما عرفته من حوادث واغتيالات وأعمال شغب، إذ تمّ تسجيل استهداف 16 كنيسة واغتيال حوالي 269 سياسي والقيام ب113 إضراب شامل و28 إضراب جزئي، إضافة إلى مهاجمة مكاتب 10 جرائد[2].

وفي ظل هذه الأوضاع، والانفلات الأمني الذي عرفته البلاد، قام الجنرال Francisco Franco بإرسال رسالة إلى وزير الحرب الإسباني يعلمه فيها بأنّ الجيش سيتدخل في حالة فشل الحكومة في إعادة الأمن والاستقرار للبلاد[3].

وفي 12 جويلية سنة 1936، وعلى إثر حادثة اغتيال الزعيم الإسباني المحافظ " Jose Calvos Sotelo" تدخّل الجيش بقيادة الجنرال F. Franco ومعه مختلف الفرق العسكرية، بداية بالحاميات المتواجدة في المغرب وجزيرة البليار(Baléars) وغاليسيا(Galicia) وقشتالة [4]، فكانت بذلك بداية الحرب الأهلية الإسبانية في 17 جويلية 1936.

فما ميّز الحرب الأهلية الإسبانية هو مشاركة العديد من الأطراف في الداخل الاسباني وكذا من الخارج: على المستوى الداخلي، تمثلت أطراف الصراع في كل من حكومة الجمهوريين من جهة، والثوار بقيادة« F. Franco » من جهة أخرى، أمّا على المستوى الخارجي والإقليمي، فهناك كل من ألمانيا وايطاليا اللتان تدعمان الثوار، والاتحاد السوفياتي –روسيا حاليا– وفرنسا، اللتان تدعمان حكومة الجمهوريين.

مع تطور وتسارع الأحداث وتأزّم الأوضاع الأمنية في المنطقة، تمّ التوقيع في أوت 1936 على اتفاقية عدم التدخّل في الشأن الاسباني من طرف كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا،

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] عبد الحميد البطريق، ***التيارات السياسية المعاصرة*** (القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971)، ص. 249.

[3] تشرشل ونستن، ***مذكرات تشرشل*** (بغداد: دار المعرفة للطباعة والنشر)، ص. 35.

[4] ***المكان نفسه.***

البرتغال والاتحاد السوفياتي[1]، لكن سرعان ما تمّ خرقها من طرف كل من ألمانيا، إيطاليا والاتحاد السوفياتي، إذ باشر كلّ منهم بدعم الطرف المتحالف معه في الداخل الاسباني عبر إرسال إمدادات عسكرية وفتح المجال أمام الأفراد للمشاركة في هذه الحرب.

إضافة إلى تعدّد أطراف الصراع في الحرب الأهلية الإسبانية، فقد عرفت كذلك تدفّق المقاتلين الأجانب القادمين من مختلف الدول الأوروبية للمشاركة إلى جانب طرفي الصراع، إذ يقدر " Victor Alba" عددهم بحوالي 45000 مقاتل، بينما يرى "Maltroux" بأن عددهم لا يتجاوز 25000 مقاتل، أما "Vidal Gaymaer" يعتبر بأن عددهم لم يتجاوز 15000 مقاتل[2].

يعود الاختلاف والتضارب في أعداد المقاتلين الأجانب المشاركون في الحرب الأهلية الإسبانية، إلى غياب إحصائيات وأعداد حقيقية حولهم بسبب ضياع وإتلاف العديد من الوثائق التي تبين أعدادهم والمناطق التي قدموا منها، أما الأرقام المعتمدة والمقدمة، يرى العديد من الباحثين والمؤرخين بأنها مضخمة، ذلك أن كل طرف في الصراع يسعى إلى تبيين الدور الذي لعبه آنذاك[3].

كانت بداية حشد وتعبئة المقاتلين من الخارج من طرف الجمهوريين الذين شكلوا كتائب دولية في سبتمبر سنة 1936، ليدعموا في شهري ديسمبر من سنة 1936 وجانفي 1937 بكتيبتين، وقد قدر عددهم ما بين 32000 و35000 مقاتل قدموا من53 دولة[4].

كما لعب الحزب الشيوعي في كل من يوغسلافيا وفرنسا دورا في عملية نقل المقاتلين عبر ترابهم الوطني إلى مدريد الإسبانية لتعزيز دفاعات حكومة مدريد ضد زحف الثوار بداية من سنة 1937[5].

الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية إلى جانب الجمهوريين من أصول يوغوسلافية يمكن تصنيفهم إلى ثلاث فئات رئيسية:

1. مقاتلين يوغوسلاف قدموا من الاتحاد السوفياتي.
2. مقاتلين من فئة الطلبة والمهاجرين.
3. مقاتلين قدموا مباشرة من يوغوسلافيا.

---

[1]George Esenwein and Adrian Shubert, ***Spain atwar : the Spanish civil war in context 1936-1939*** (London: Longman, 1995), p. 10,11.

[2] Pierre Broue et Emile Temime, ***la révolution et la guerre d'Espagne*** (1961), p. 187.

[3]***Loc. cit***.

[4]VjeranPavlakovic, "Yugoslav volunteers in the Spanish civil war", ***Rosa Luxemburg stifling Southeast Europe***, 2016, p.14.

[5]***Ibid*** , p.50

فقد بلغ عدد المقاتلين القادمين من الاتحاد السوفياتي حوالي 90 شخص، أما أولئك المنتمون إلى فئة الطلبة والمهاجرون فقد بلغ عددهم حوالي 892 شخص قدموا من فرنسا حوالي 400 شخص، بلجيكا حوالي 200 شخص، كندا حوالي 83 شخص، الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 57 شخص، تشيكو سلوفاكيا حوالي 43 شخص، أما فيما يخص الفئة الثالثة القادمين مباشرة من يوغوسلافيا بلغ عددهم حوالي 600 شخص[1].

ويرجع سبب صدارة فئة الطلبة والمهاجرين قائمة المقاتلين الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية، إلى الدور الذي لعبته المنظمات الطلابية والنقابات العمالية خاصة منها المتعلقة بعمال المناجم، إضافة إلى منظمات المهاجرين، إذ وضعت كلها من أجل حشد وتعبئة الطلبة والعمال اليوغسلاف المتواجدين في أكثر من 22 دولة، للالتحاق بمنطقة الصراع في إسبانيا إلى جانب حكومة مدريد، ضدّ الثوار وذلك دفاعا عن الفكر الاشتراكي[2].

فرابطة الشيوعيين اليوغسلاف " League of communists of yogoslavia" نجحت في تجنيد العديد من المقاتلين اليوغسلاف، وإرسالهم إلى مدريد لتعزيز دفاعات الجمهوريين، إذ كان العمال المهاجرون أكبر مصدر للمتطوّعين[3].

فوفق إحصائيات مؤكدة، فإنّ السنة الأولى من الحرب الأهلية الإسبانية عرفت التحاق العديد من المقاتلين الأجانب، إذ بلغ عددهم إلى غاية جويلية 1937 حوالي 1185 مقاتل، 800 منهم التحقوا في شهر جويلية 1937 فقط أي مانسبته 67% من العدد الإجمالي[4].

وحسب دراسة تحليلية قامت بها "Ostric Kaprivica" حول الملتحقين الأجانب بالحرب الأهلية الإسبانية، توصّلت إلى أن حوالي 1040 من الملتحقين لديهم انتماءاتٌ سياسية وحزبية، بينما حوالي 561 ملتحق كانوا اشتراكيين، أما البقية فقد كان لهم خلفيات مختلفة ومتنوعة[5].

كما تجدر الإشارة إلى أن عددا كبيرا من الملتحقين بالحرب الأهلية إلى جانب الجمهوريين قدموا من ألمانيا وإيطاليا مدفوعين بأسباب إيديولوجية، إذ إنهم كانوا من المعارضين والرافضين للفاشية المنتشرة آنذاك[6]، إضافة لذلك، كانت فرنسا تمثل دولة عبور إلى الداخل الإسباني، إذ كان الملتحقون

---

[1] ***Ibid*** , p.38.
[2] ***Loc. cit***.
[3] ***Ibid***, p.50.
[4] ***Loc. cit***.
[5] ***Ibid***, p.51.
[6] Broué et Temime, ***op.cit***, p.186.

يتجمعون في الأراضي الفرنسية قبل أن يتم إدخالهم إلى إسبانيا في مجموعات عبر المناطق الحدودية مع إسبانيا وبالتحديد في منطقة " Des Pyrénées"، بالإضافة إلى نقلهم بحرا بواسطة شركة النقل البحري الفرنسية "France navigation"[1].

إضافة للملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية لدعم الجمهوريين –الذي كان الفضل فيه للدور الذي لعبه الحزب الشيوعي في فرنسا ويوغوسلافيا– لعبت كل من إيطاليا وألمانيا دور في هذه الحرب، من خلال الدعم الذي قدماه للجنرال F. Franco إذ قامت إيطاليا بتزويده بالعديد من الإمدادات العسكرية، كما فتحت وبطريقة رسمية مكاتب عسكرية وفاشية تتولى مهمة استقبال ونقل الأشخاص المتطوعين الراغبين في المشاركة بهذه الحرب، ليبدأ تدفقهم إلى منطقة الصراع بداية من نوفمبر 1936[2].

أما عن الإمدادات العسكرية، فقد قامت إيطاليا بتزويده بمجموعة من طائرات النقل والطائرات الحربية وغواصات مجهزة بطاقمها كاملا، كما أرسلت العسكريين من أجل تكوين الثوار على استعمال مختلف الأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة، وتمثلت الإمدادات في 1930 مدفع، 950 دبابة وأكثر من 10000 سلاح أوتوماتيكي وغيرهم[3].

أما الدعم الألماني للقوميين، فقد كان محتشما مقارنة بالدعم الإيطالي، إذ يعود ذلك لعدة أسباب من أهمها عدم وجود تطلعات ومصالح ألمانية في إسبانيا، إضافة لعدم ثقة الألمان في القدرات العسكرية للجنرالات والقادة العسكرين الاسبان في مقدمتهم الجنرال F. Franco.

ففي شهر نوفمبر 1936، التحق حوالي 6500 ألماني بالحرب الأهلية في إسبانيا للقتال إلى جانب الثوار، عبر منطقة " Cadix"، كما تم إرسال عسكريين ألمان لتكوين الإطارات العسكرية في صفوف F. Franco في جانفي 1937، كما شغل العديد من القادة العسكريين الألمان وظائف استشارية عسكرية لمختلف القيادات العسكرية التابعة للجنرالF. Franco [4].

أما عن الإمدادات العسكرية الألمانية، فقد تمثلت في تزويدهم بمجموعة من القاذفات، وحدات الإشارة، طائرات مطاردة، سرية استطلاع وثلاث فيالق مضادة للطائرات، إضافة إلى مفرزة للمشاة

[1] ***Ibid***, p. 187.
[2] ***Ibid***, p.170.
[3] ***Ibid***, p.171.
[4] ***Ibid***, p.174

البحرية وأربعة كتائب مدرعة، كل كتيبة منها تتكون من 12 دبابة[1]، وبالرغم من كل الدعم الألماني إلا أن عدد الملتحقين الألمان بالحرب الأهلية الإسبانية لم يتجاوز 15000 مقاتل[2].

عموما فقد بلغ عدد المقاتلين الأجانب الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية إلى غاية جوان 1937 حوالي 45000 مقاتل، يأتي في الصدارة الملتحقين القادمين من فرنسا بحوالي 25000 مقاتل، تليها كل من بولونيا والإنجلو أمريكية ب 5000 مقاتل لكل منهما، إضافة إلى الملتحقين من البلقان بحوالي 2000 مقاتل، وحوالي 3000 مقاتل من بلجيكا وحوالي 5000 ملتحق من ألمانيا وإيطاليا[3]، كما شارك حوالي 8000 شخص من البرتغال وحوالي 3000 مقاتل من دول مختلفةأخرى[4]، تتجاوز 50 دولة[5].

يمكن تبيين عدد المقاتلين الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية إلى جانب القوميين حسب دولهم الأصلية من خلال الرسم البياني التالي:

[1] ***Ibid***, p. 174, 175.
[2] Christopher Othen, **A bare bones guide to foreign volunteers in the Nationalist army during the Spanish civil war 1936-1939**, in: www.brightreview.co.uk/article-armed-tourists.hltm , (14/06/2018).
[3] Boue et Temime, ***op.cit***, p.187.
[4] Othen, **op.cit**.
[5] Dietrich Jung, "the search for meaning in war: foreign fighters in a comparative perspective",***InstituAffariInternationazionali, working papers***, 2016, p.07.

**الشكل رقم 01:** رسم بياني يبين عدد المقاتلين الأجانب الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية الى جانب القوميين حسب دولهم الأصلية الى غاية نهاية 1937.

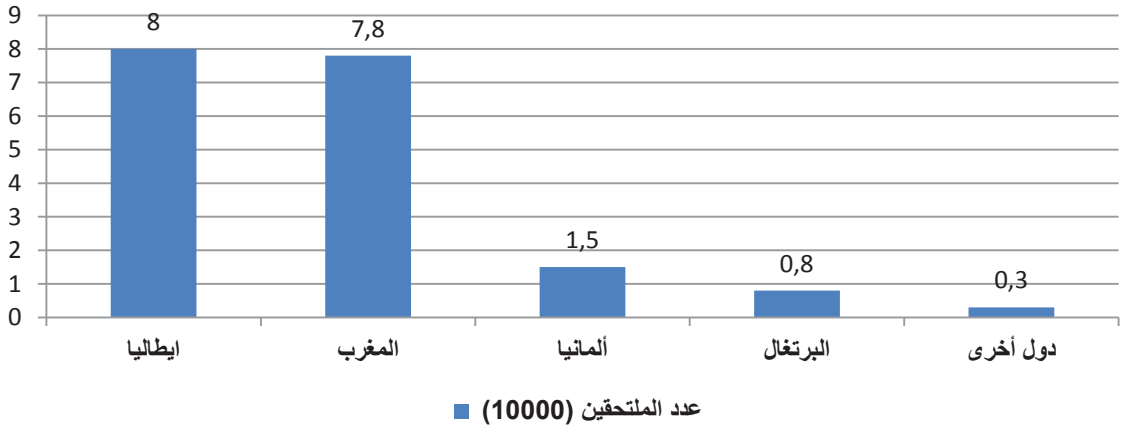


**المصدر:** من انجاز الطالب بناء على معلومات في: Christopher Othen, A barebones guide to foreignvolunteers in the Nationalistarmyduring the Spanish civil war 1936-1939, in: www.brightreview.co.uk/article-armed-tourists.hltm , (14/06/2018).

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن أكبر عدد من المقاتلين الأجانب الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية إلى جانب القوميين بقيادة F.Franco حتى نهاية سنة 1937 من أصول إيطالية بحوالي 80000 مقاتل ثم يليهم الملتحقين من المغرب بحوالي 78000 مقاتل، فألمانيا بحوالي 15000 والبرتغال بحوالي 8000 مقاتل وبقية الدول الأخرى بحوالي 3000 مقاتل.

يعود تصدر إيطاليا قائمة جنسيات المتطوعين في الحرب الأهلية الإسبانية إلى توقيعها على اتفاق سري مع الجنرال "EmiloMola" التابع للجنرال F. Franco الذي يقضي بتزويد إيطاليا الثوار بالأسلحة والمعدات العسكرية مقابل حصولها على امتيازات اقتصادية في إسبانيا، وهو ما جعل إيطاليا تسعى إلى إنجاح ثورةF. Franco لأنها بذلك تحصل على تنازلات اسبانية لها خاصة ما تعلق منها بالقواعد البحرية والجوية في جزر"Baleares" وذلك لأهميتها الاستراتيجية[1].

أما بخصوص المغرب التي جاءت في المرتبة الثانية بحوالي 78000 مقاتل ملتحق بالحرب الأهلية، يعود سبب ذلك حسب الكاتبة " Maria Rosa de Madariaga" في كتابها بعنوان "مغاربة

[1] غرايبة، ***مرجع سابق***، ص.14.

في خدمة فرانكو" إلى الفقر والظروف الاقتصادية الصعبة التي عانت منها المغرب، فكانت بذلك الدافع الأكبر وراء تسجيل المغاربة لأنفسهم في قوائم التجنيد، خاصة منهم سكان قبائل الريف الذين عرفوا سنوات من الجفاف والمجاعة، كما كان للقرار السري الذي اتخذه الجنرال "Emilio Mola" الذي يقضي بتصفية كل مغربي تثبت عليه معارضته أو الاشتباه في معارضته لثورة الجيش دور في إرغام المغاربة على الالتحاق بصفوف الجيش الإسباني بقيادة "F. Franco".[1]

أما فيما يخص عدد المقاتلين الأجانب الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية إلى جانب حكومة مدريد حسب جنسياتهم يمكن استعراضها من خلال الرسم البياني التالي :

**الشكل رقم 02:** رسم بياني يبين عدد المقاتلين الأجانب الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية الى جانب الجمهوريين حسب دولهم الأصلية الى غاية نهاية 1937.

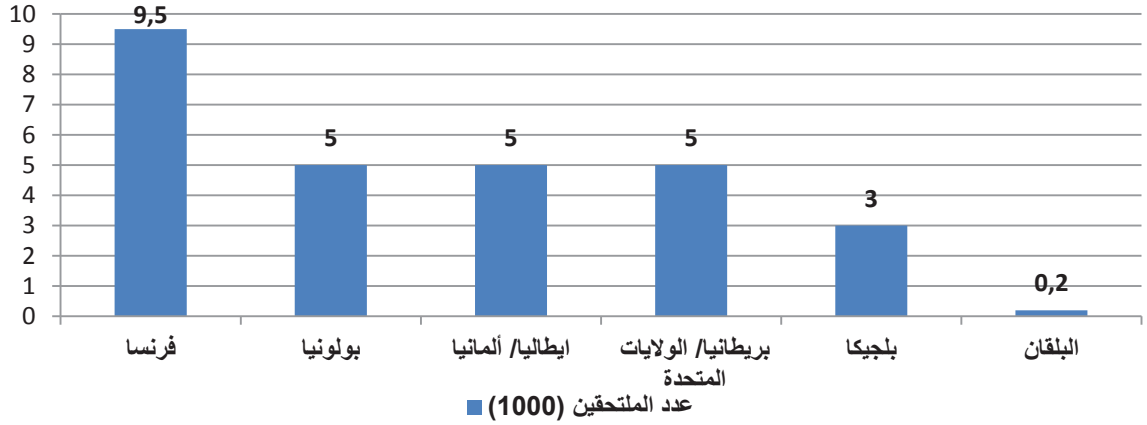


**المصدر**: من إنجاز الطالب بناء على معلومات في: مصطفى خليفة غرايبية، "جوانب من الجغرافيا التاريخية للحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)"، دورية كان التاريخية، ع.05، سبتمبر 2009.

من خلال الرسم البياني نلاحظ صدارة الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية من أصول فرنسية وذلك بحوالي 9500 مقاتل، ليأتي بعدهم الملتحقين من أصول بولونيية بحوالي 5000 مقاتل، ثم كل من ألمانيا وإيطاليا من جهة وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى بحوالي 5000 مقاتل لكل منهما –ايطاليا وألمانيا 5000 مقاتل، انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية 5000 مقاتل–، لتأتي فيما بعد بلجيكا بحوالي 3000 مقاتل ثم البلقان بحوالي 200 مقاتل، بعدد إجمالي يقدر بحوالي 30000 مقاتل أجنبي.

[1] حمادة منتصر، "مغاربة في خدمة فرانكو دماريةروساديمادارياغا: جهاد معرفي لتصحيح أعطاب التاريخ المشترك"، ***القدس العربي***، ع. 5321 (جويلية 2016)، ص.10.

ويعود سبب تصدر المتطوعين القادمين من فرنسا القائمة، إلى الدور الذي لعبه كل من الاتحاد العام للعمال والحزب الشيوعي في فرنسا للقيام بحملة لإرسال الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الجمهوريين[1]، إضافة إلى ذلك، فإن 56% من العدد الإجمالي للملتحقين الفرنسيين بالحرب الأهلية – حوالي 5320 مقاتل– ينتمون إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي " Partie Communiste Francais"[2]، فقد كانت جل الأطراف السياسية الفرنسية تعتبر كفاح ومقاومة الجمهوريين في مدريد بمثابة مقاومة عالمية ضد الفاشية، وأن أي نجاح للفاشية في اسبانيا هو تهديد للأمن القومي الفرنسي، إذ يجعلها ذلك مهددة من ثلاث جبهات[3]، هو الأمر الذي دفع برئيس مجلس الوزراء إلى إنشاء مجموعة عمل مكونة من ممثلين عن وزارة المالية، وزارة الخارجية ووزارة الحرب الفرنسية من أجل الإشراف على مهمة نقل المعدات العسكرية القادمة من الاتحاد السوفياتي بمجرد وصولها إلى التراب الفرنسي في منطقة " Dunkerque" في شمال غرب البلاد إلى غاية الحدود الإسبانية[4].

**2/ الحرب السوفياتية الافغانية (1979–1989):**

إضافة إلى الحرب الأهلية الإسبانية، عرفت الحرب السوفياتية الأفغانية مشاركة وتدفق العديد من المقاتلين الأجانب، وذلك منذ بداية التدخل السوفياتي في أفغانستان يوم 25ديسمبر1979 إلى غاية انسحابها كليا في شهر فيفري من سنة 1989.

إذ جاء التدخل السوفياتي في إطار اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة في موسكو مع الحكومة الأفغانية في 5 ديسمبر 1978 لمدة عشرين (20) سنة[5]، وهذا على خلفية الانفلات الأمني الذي عرفته البلاد خاصة مع تصاعد الأصوات المطالبة بالتغيير والرافضة للحكم الاشتراكي.

في المقابل،عرف الثوار الأفغان الرافضين للتوجه الاشتراكي الذي تبنته حكومتهم دعم من طرف العديد من الدول في مقدمتهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، إذ كانت ترى الأولى–الولايات المتحدة الأمريكية– أن التدخل السوفياتي في أفغانستان يعتبر محطة جديدة من محطات التوسع الاشتراكي في المنطقة في إطار الحرب الباردة ،بينما اعتبرت الثانية –المملكة

---

[1] غرايبية، ***مرجع سابق***، ص.14.

[2] Morgan Poggioli, "la CGT et la guerre d' Espagne 1936-1939", ***les cahiers de l'institut CGT d' histoire sociale***, p.10.

[3] ***Ibid***, p. 07.

[4] **Ibid**, p. 09.

[5] Afghanistan Task Force, "Afghanistan : Soviet invasion and U.S response", ***the library of Congress*** (02/1980), p.06.

العربية السعودية – أن تدخل السوفيات في المنطقة هو تحرك بخطوة نحو منطقة الشرق الأوسط بسبب وجود نوايا سوفياتية للاستيلاء على البترول الخليجي والوصول إلى المياه الدافئة[1].

ف" Robert Gates" في كتابه Duty: memories of a secretaryatwarذكر بأن المساعدات الأمريكية لقوة المعارضة في الداخل الأفغاني بدأت ستة (06) أشهر قبل تاريخ التدخل السوفياتي في المنطقة، كما أن الرئيس الأمريكي Jimmy Carter وقّع في 3 جويلية سنة 1979 على مجموعة من القرارات والتعليمات التي تخول لوكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) البدء في عملية ادعائية لأجل تغيير وتحويل موقف الشعب الأفغاني من الحكومة القائمة[2].

وسعيا لدعم قوى المعارضة الأفغانية الرافضة للحكومة القائمة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد وتوقيع عدة اتفاقيات مع حلفائها في المنطقة، إذ كانت البداية باتفاق أمريكي باكستاني يقضي برسم إستراتيجية وخطط عمل من أجل تكوين وتدريب المقاتلين الأجانب بمنطقة الصراع عبر إنشاء مراكز استقبال وتدريب على طول المناطق الحدودية الباكستانية القريبة من أفغانستان، وذلك قبل إرسالهم إلى الداخل الأفغاني لمواجهة الجيش السوفياتي والحكومة الأفغانية[3].

إذ تولى تنفيذ هذه الإستراتيجية كل من وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ونظيراتها الباكستانية (ISI)– Intern Services Intelligences – التي فتحت مكاتب تابعة لها تتولى عملية استقبال الملتحقين والمتطوعين، إضافة إلى التكفّل بهم على مستوى مراكز التدريب، أين يتلقون تكوينا عسكريا على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى يتم تدريب المقاتلين على استعمال مختلف الأسلحة وصناعة المتفجرات، ليتم في المرحلة الثانية تلقينهم طرق استعمال السيارات والجمال للتنقل في المناطق الجبلية الوعرة، وكذا كيفية تجهيزها بالمتفجرات للقيام بعمليات انتحارية أو تفخيخها لاستهداف قوى المعارضة[4].

وفي هذا الإطار قام قائد قاعدة الولايات المتحدة الأمريكية في باكستان "Haward Hart بالعديد من الزيارات الميدانية، التي قادته إلى مختلف مراكز التدريب المنتشرة على طول الحدود الباكستانية الأفغانية، إذ قدّر عدد المقاتلين الأجانب المتواجدين بها حوالي 20000 مقاتل[5].

---

[1] Ali Iman and Dong Xiaochuan, "the hidden hands Soviet-Afghan war 1979-1989, U.S policy and external actors", **American international journal of contemporary research**, Vol. 06, No. 03 (juin 2016), p. 146.
[2] Afghan task force, ***op. cit***, p.06.
[3] Iman and Xiaochchuan, ***op.cit***, p.146.
[4] ***Ibid***, p.06.
[5] ***Ibid***, p.146

أما بخصوص المملكة العربية السعودية فقد قام مستشار الأمن القومي الأمريكي"Zbigniew Brzezinski" في جانفي 1980 بزيارة للرياض، أين تمّ الاتفاق على توحيد الجهود وتقديم الدعم اللازم للمقاومة الأفغانية[1]، وبموجب هذ الاتفاق، كان رئيس المخابرات العامة السعودية (General Intelligence Directorate) تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود يرسل مبالغ مالية إلى السفارة السعودية بواشنطن، التي تقوم بدورها بتحويلها إلى حساب وكالات الاستخبارات الأمريكية من أجل شراء الأسلحة، وإرسالها إلى أفغانستان بالتعاون والتنسيق مع وكالة الاستخبارات الباكستانية[2].

كما قام وزير الخارجية السعودي " سعود الفيصل " في أواخر سنة 1980 بتقديم 81,3 مليون ريال سعودي أي حوالي 21,7 مليون دولار أمريكي لمنظمة العالم الإسلامي، و50 مليون ريال سعودي للحكومة الباكستانية [3]، كما تم الاستعانة في سبيل جمع التبرعات لصالح المقاومة الأفغانية بكل من رابطة العالم الإسلامي ومنظمة التعاون الإسلامي[4].

فقد بلغ الدعم المالي السعودي للمقاومة الأفغانية في الفترة ما بين 1984 و1989حوالي 6,75 مليار ريال سعودي على الأقل، ما قيمته حوالي 1,8 مليار دولار أمريكي[5]، كما بلغ حجم الاستثمارات السعودية في منطقة "بيشاور" الحدودية الباكستانية مستويات كبيرة تجلت في بناء 150 مركز لتدريس القرآن و85 مدرسة إسلامية[6].

إضافة للدعم المادي السعودي للمقاومة، قامت المملكة العربية السعودية بدعمها دبلوماسيا، سياسيا وإنسانيا: فعلى الصعيد الدبلوماسي عملت السعودية على حشد وتعبئة المقاتلين من مختلف الدول خاصة العربية منها لدعم المقاومة، عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي، أما عن الصعيد السياسي فقد مارست الرياض ضغط على فصائل المجاهدين الأفغان لينظموا ويرصدوا صفوفهم كشرط أساسي لتوسيع مساعداتها لهم، وبخصوص الصعيد الإنساني فقد قدمت السعودية مساعدات مالية

---

[1] ***Ibid***, p.151.

[2] ***Ibid***, p.152.

[3] توماس هيغهامر، تر. أمين الأيوبي، ***الجهاد في السعودية. قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب*** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013)، ص.46.

[4] Iman and Xiaochman, ***op.cit***, p.152.

[5] هيغهامر، ***مرجع سابق***، ص.45.

[6] دور غولد، تر. محمد جليد، ***مملكة الكراهية: كيف دعمت السعودية الإرهاب العالمي الجديد*** (بيروت: منشورات الجمل 2014)، ص.182.

للجمعيات الخيرية التي مررت من خلال جمعية الهلال الأحمر السعودي واللجنة الشعبية لجمع التبرعات[1].

كما قامت السعودية ببناء وتنظيم وتجهيز مراكز تدريب خاصة بها في مناطق "بيشاو" والمناطق الحدودية الباكستانية القريبة من أفغانستان المبينة في الخريطة التالية:

**خريطة رقم 01:** خريطة توضح المناطق الحدودية الباكستانية الأفغانستانية التي أنشئت بها مراكز تدريب خاصة بالمقاتلين الأجانب.

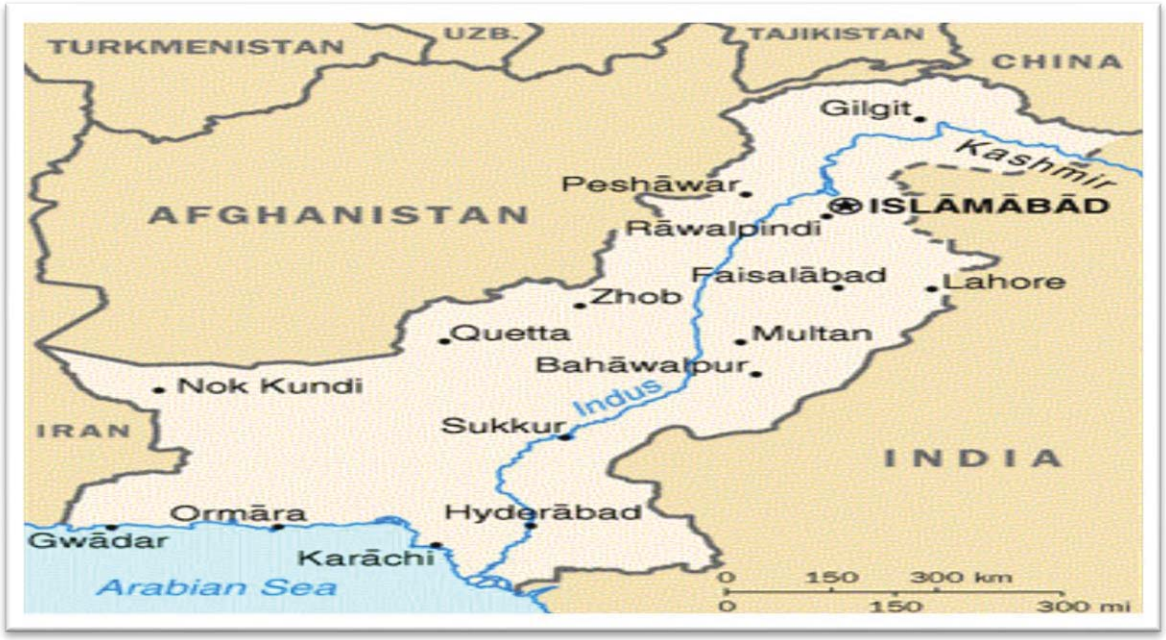


**المصدر**: http://www.worldlanguage.com/Countries/Pakistan.htm

فقد خصصت مراكز التدريب التابعة لها لاستقبال المقاتلين الملتحقين العرب، بهدف نشر الفكر الوهابي تحت غطاء منظمة جامعة الأمة الإسلامية، إذ كان للمساجد ومختلف المراكز والمدارس الدينية دورها في التأثير على مختلف الوافدين إليها من مقاتلين عرب أو اللاجئين الأفغان في باكستان، إذ وصل مستوى التأثير والتأثر بالفكر الوهابي، إلى درجة تكوين وإعداد وحدات قتالية وهابية أطلق عليها اسم "الأفغان العرب"[2].

فمن الذين كان لهم دور في نشر الفكر الوهابي في هذه المراكز "عبد الرسول سياف" الذي درس وعاش في السعودية قبل أن يلتحق ب "بيشاو" الباكستانية، أين قام بتأسيس حزب وهابي أطلق عليه اسم حزب "الاتحاد الإسلامي" ليكرّم في سنة 1984 ويمنح جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام،

[1] هيغهامر، مرجع سبق ذكره، ص. 46.

[2] Iman and Xiaochuan, ***op. cit***, p.155.

كما كان ل" قلب الدين حكمتيار" رئيس الحزب الإسلامي دور مهم في دعم المقاومة ونشر الوهابية، بحكم قربه وعلاقته الجديدة مع الجماعة الإسلامية المتطرّفة والإخوان المسلمين، كما تمّ الاعتماد على "عبد الله العزام" الذي يلعب دورا حيويا في دعم المقاومة الأفغانية، من خلال توليه عملية الإشراف المباشر على تسيير مكاتب رابطة العالم الإسلامي والإخوان المسلمين في "بيشاور" الباكستانية، لينشئ في مطلع سنة 1984 مكتب الخدمات الذي كان له دور في استقطاب العديد من المقاتلين المسلمين من مختلف دول العالم، من خلال دعوتهم لنصرة الدين وإخوانهم الأفغان ضدّ السوفيات الكفار[1]، إذ أفتى بوجوب الجهاد وبأنه فرض عين على كل مسلم[2]، إضافة إلى ذلك، تولى المكتب القيام بثلاث وظائف أساسية[3]:

- ✓ الإغاثة: إذ تولى المكتب كفالة الآلاف من الأرامل والأيتام القادمين من أفغانستان، وذلك بالتعاون مع الهلال الأحمر السعودي.
- ✓ الإصلاح والدعوة: إذ قام المكتب بفتح عدة مدارس ومراكز للأفغان اللاجئين إلى باكستان والذي تجاوز عددهم ثلاث ملايين(3) لاجئ.
- ✓ الدعم اللوجيستي للمقاومة الأفغانية: من خلال مساهمة المكتب في عملية إدخال الأسلحة والذخيرة وكذا الملابس والأدوية إلى داخل أفغانستان.

فالدور الذي قام به الأفغان العرب في مواجهة الجيش السوفياتي والحكومة الأفغانية الموالية مر بثلاث (3) مراحل أساسية[4]:

- ✓ المرحلة الأولى: تمتد هذه المرحلة من سنة 1979 إلى غاية سنة 1984، إذ عرفت هذه المرحلة تدفق العديد من المقاتلين القادمين من مختلف الدول العربية قصد مساندة ودعم المقاومة الأفغانية.

[1]Maria Galperin Donnelly and Thomas H. Sanderson, "foreign fighters in history", ***center for strategy and international studies*** (2016), p.05.

[2] Martha Crenshow, "transnational jihadism and civil wars", ***Daedalus***, Vol. 146, No. 04, p. 61.

[3] عبد الله أنس، ***ولادة الأفغان العرب: سيرة عبد الله أنس بن مسعود وعبد الله عزام*** (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص 21،22.

[4]Mohammed M. Hafez, "jihad after Iraq : lessons from the Arab Afghans phenoman", Vol. 01, No. 04 (march 2008), p.75.

- ✓ المرحلة الثانية: تمتد هذه المرحلة من سنة 1984 إلى غاية سنة 1989 إذ عرفت هذه الفترة تضاعف في عدد المقاتلين الملتحقين بمنطقة الصراع، وذلك على خلفية فتوى وجوب الجهاد التي أصدرها " عبد الله عزام" سنة 1984 بشعار " نصرة أراضي المسلمين"[1].
- ✓ المرحلة الثالثة: امتدت هذه المرحلة من سنة 1989 إلى غاية 1992، إذ تم تسجيل في هذه الفترة تدفق متزايد للمقاتلين العرب الذين قصدوا مراكز التدريب، من أجل الاستفادة والحصول على تكوين عسكري قبل المشاركة في محاربة نظام " نجيب الله أحمد زاي".

إلى جانب الدور الذي لعبته كل من باكستان والمملكة العربية السعودية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لدعم المقاومة في الداخل الأفغاني، كان لإيران ومصر مساهمة في ذلك، إذ تمّ في إيران انشاء مراكز تدريب بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1979، كما أرسلت مساعدات مالية معتبرة إلى الجماعات الإسلامية ،والمسلمين الشيعة خاصة في منطقة "HazaRajat" الواقعة في وسط أفغانستان[2].

أما مصر فقد قامت بإرسال العديد من المساعدات المالية والتجهيزات العسكرية، كما فتحت المجال للعديد من الطلبة والمواطنين الراغبين في الالتحاق بمنطقة الصراع في أفغانستان، وقد جاء كل ذلك بموجب الاتفاق الموقع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية –بعد الزيارة التي قادت " بريجينسكي" إلى القاهرة ولقائه بالرئيس المصري "أنور السادات"– الذي يقضي بإشراك المؤسسات الدينية المصرية في عملية جمع الحشد والتعبئة لصالح المقاومة الأفغانية، وكذا شحن الأسلحة السوفياتية المخزنة في المخازن المصرية إلى المسلحين في أفغانستان[3].

يمكن توضيح حركية المقاتلين الأجانب القادمين من مختلف دول العالم إلى مراكز التدريب في باكستان ثم إلى الداخل الأفغاني من خلال الخريطة التالية:

---

[1] عبد الله عزام، ***آيات الرحمن في جهاد*** الأفغان (جدة: دار المجتمع، ط. 05، 1985)، ص.13.

[2] Iman and Xiachuan, ***op.cit***, p.155.

[3] ***Ibid***, p.157.

**الخريطة رقم 02:** خريطة توضح حركية المقاتلين الأجانب من مراكز التدريب الباكستانية الى الداخل الأفغاني

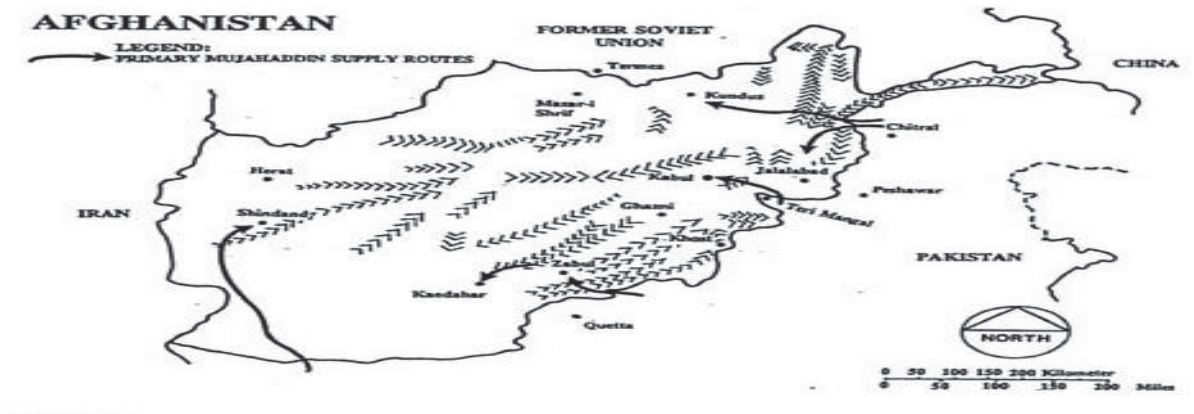


**المصدر:** Edward B.Westerman, The limits of Soviet Airpower : the failure of militarycoercion in Afghanistan (1979-1989), Journal of ConflictStudies, Vol.19, No.2, 1999, p.23.

أما عن عدد المقاتلين الأجانب الملتحقين بمنطقة الصراع في أفغانستان فلا توجد أعداد وأرقام حقيقية ورسمية، وإنما هناك تقديرات فقط، ف"أحمد رشيد" في مقال له بعنوان: " The Taliban Extremism Exparting" يقدر عدد المقاتلين الأجانب بحوالي 35000 مقاتل قادمين من أكثر من 40 دولة، أغلبهم طلاب قادمين للدراسة في السعودية قبل أن يلتحقوا بمراكز التدريب في باكستان ومن ثم إلى أفغانستان[1]، أما "Alex p. schimb" فيقدر عددهم بحوالي 5000 إلى غاية 10000 مقاتل[2]، وبالنسبة ل"Sinkkanen Teenu" فإن عدد الملتحقين بالحرب السوفياتية الأفغانية في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 1991 هو حوالي 20000 مقاتل[3]، بينما يرى آخرون أن عددهم يتراوح مابين 3000 و4000 مقاتل إلى غاية سنة 1986، وبلغ عددهم الإجمالي حوالي10000 مقاتل[4].

بخصوص الدوافع الكامنة وراء التحاقهم بالحرب السوفياتية الأفغانية، يرى " Mohammed Hafez" بأنها لا تعدوا عن الخمس(05) دوافع التالية: دوافع دينية (نصرة الإسلام والمسلمين في أفغانستان)، دوافع نفسية (حب المغامرة)، دوافع مادية (من أجل العمل وأخذ مقابلات مالية)، دوافع

[1] ***Ibid***, p.148.
[2] Alex P. Schmid, "foreign fighters estimates: conceptual and data issues", ***ICCT the hague policy brief*** (October 2015), p.03.
[3] TeenuSinkkanen, "war on two fronts : the EU perspective on the foreign terrorist fighters of ISIL", ***the finish institute of international affairs*** (January 2015), p.05.
[4] Hafez, ***op.cit***, p.75.

أمنية ( باعتبار أفغانستان ملاذ آمن للملاحقين قضائيا في بلادهم) أو من أجل الاستفادة من التدريب العسكري الذي تشرف عليه كل من وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ونظيراتها الباكستانية (ISI).[1]

يمكن اختصار كل ما جاء في هذا الفرع من خلال المخطط التوضيحي التالي:

[1] ***Loc. cit.***

**الشكل رقم 04:** رسم توضيحي يبين مسار وحركية المساعدات المالية والعسكرية المقدمة من طرف مختلف الدول للمقاتلين في مراكز التدريب الحدودية والمقاتلين في الداخل الأفغاني (1979-1989).

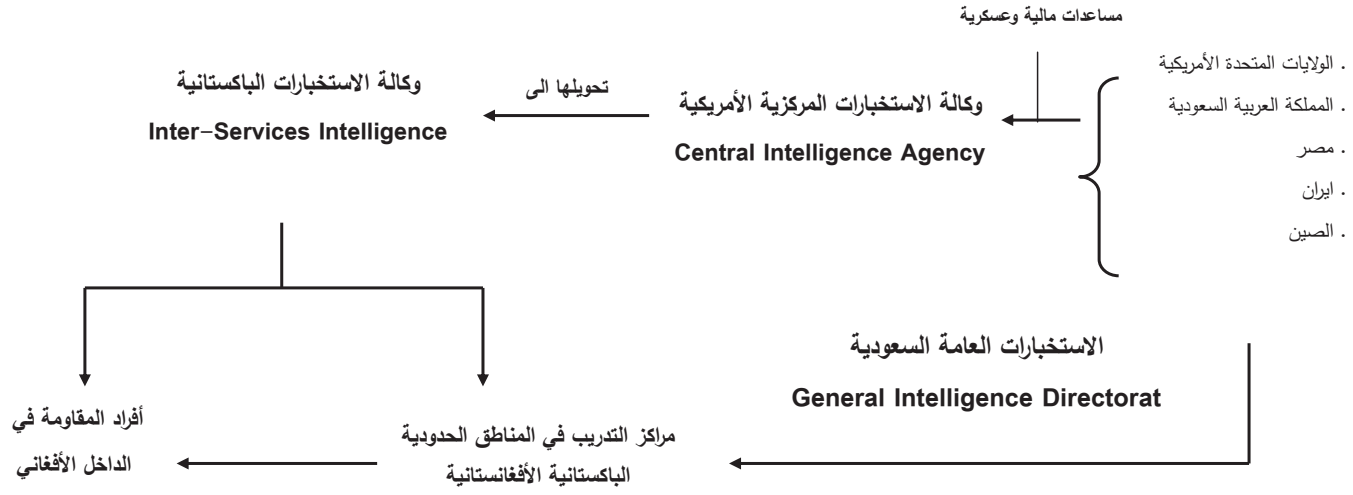


**المصدر**: شكل من انجاز الطالب بناء على المعلومات الواردة في المراجع المذكورة في معالجة هذا الجزء.

**3/ الحروب الأهلية بعد نهاية الحرب الباردة:**

إضافة إلى الحرب الأهلية الإسبانية والحرب السوفياتية الأفغانية، عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة العديد من الأزمات والحروب الأهلية التي شارك فيها العديد من المقاتلين الأجانب القادمين من مختلف دول العالم على غرار الحرب الأهلية في البوسنة والحرب الشيشانية.

**أ/ الحرب الاهلية البوسنية 1992- 1994:**

عرفت الحرب الأهلية في البوسنة مشاركة العديد من المقاتلين الأجانب الذين التحقوا بالجيش الإسلامي البوسني لمواجهة الجيش الصربي الذي ارتكب جرائم قتل وإبادة في حق المسلمين البوسنيين، كان أبشعها استهداف مدينة "Sarajevo" ذات الأغلبية المسلمة الذي أسفر عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى المسلمين بسبب موقعها الكائن في أسفل المرتفعات وتمركز القوات الصربية في أعالي الجبال[1].

ومع تأزم الأوضاع واستهداف الأقلية المسلمة، بدأ تدفق المقاتلين المسلمين من الخارج قادمين من مختلف الدول العربية والأجنبية، إذ كانت بداية توافد أول المجموعات من المقاتلين الأجانب بعد شهر واحد من بداية الحرب الأهلية من طرف "الأفغان العرب" في أفريل 1992، قادمين من أفغانستان ومراكز التدريب بباكستان محملين بخبرة عسكرية في الميدان، التي اكتسبوها من مراكز التدريب العسكري المنتشرة على الحدود الباكستانية الأفغانية وكذا المواجهات العسكرية في الميدان التي خاضوها ضد الجيش السوفياتي في الداخل الأفغاني، فكان من بين الوافدين إلى البوسنة القيادي "عبد العزيز بربروس" الذي لعب دور حيوي في هذه الحرب من خلال تأسيسه "كتيبة المجاهدين" ودعوة المسلمين من مختلف دول العالم خاصة منهم أولئك المتواجدون في منطقة "بيشاور" الباكستانية إلى نصرة المسلمين المضطهدين في البوسنة وتعزيز مقاومتهم ضد الجيش الصربي[2].

إضافة إلى مشاركة الأفغان العرب، فقد أعطت حكومة Clinton في سنتي 1993 و1994 الضوء الأخضر لكل من إيران والمملكة العربية السعودية والعديد من الجمعيات الإسلامية المتطرفة للبدء في مساندة ومساعدة الجيش الإسلامي البوسني[3]، إذ تمثّلت المساعدات السعودية في إرسال

---

[1] ايف لاكوست، ثر. زهيدة درويش، ***الجغرافية السياسية للمتوسط*** (أبو ظبي: مكتبة مؤمن قريش، 2006)، ص. 397،398.

[2] Dannelly and Sanderson, ***op.cit***, p.06.

[3] Brendon Oneill, "the Bosnian connection", In: ***ww.thegardian.com/commentisfree/2007/jul/06/thebosnian-connection***(17/05/2018).

الأموال والدعم اللوجيستي للجيش الإسلامي البوسني، بينما تولت إيران عملية حشد وتعبئة المقاتلين لصالح المقاومة، كما قامت بإرسال العديد من الأسلحة والمعدات العسكرية[1]، إضافة إلى الدور الهام الذي لعبته منظمة "Benevoleuce International Foundation" بقيادة " EnaanArnacut" في دعم المقاومة بإرسالها للعديد من المساعدات المالية والمادية[2].

فقد كانت معظم المنظمات والجمعيات الخيرية تجمع الأموال من مختلف دول العالم من أجل تمويل أعمال خيرية، إلا أنّ تلك الأموال كانت تحول لتمويل المقاتلين في البوسنة، من خلال شراء الأسلحة من الشبكات المهربة والمتاجرة في السلاح، إضافة إلى تغطية نفقات نقل المقاتلين الملتحقين بالحرب الأهلية البوسنية والقادمين من مختلف دول العالم[3].

أما عن عدد المقاتلين الأجانب المشاركين في الحرب الأهلية البوسنية تعددت واختلفت بسبب عدم وجود أرقام دقيقة ورسمية حولهم، إذ تقدر "Leslie S. Lebel" عددهم بحوالي 3000 مقاتل[4]، بينما يرى آخرون بأن عددهم يتراوح ما بين 1800 و3000 مقاتل، قادمين من منطقة الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، غرب إفريقيا وغرب أوروبا خاصة من فرنسا وبريطانيا[5]، ويقدر آخرون عددهم ما بين 1000 و5000 مقاتل قادمين من مختلف الدول العربية خاصة منها: مصر، المملكة العربية السعودية واليمن، إضافة إلى آخرين قادمين من الولايات المتحدة الأمريكية، إيران وتركيا، ويعود سبب صدارة المقاتلين الملتحقين من أصول عربية الدور الذي لعبه رجال الدين في عملية حشد وتعبئة المقاتلين، عن طريق إصدار فتاوي تقضي بجواز الجهاد في البوسنة لنصرة الإسلام والمسلمين بها[6]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن أغلب المقاتلين الملتحقين بمنطقة الصراع في البوسنة هم مقاتلون سابقون في الحرب السوفياتية الأفغانية من أصول سعودية، مصرية، سودانية وجزائرية[7].

---

[1] Leslie S. Lebl, "Islamism and security in Bosnia Herzegovina", ***U.S army war college press*** (may 2014), p.12.
[2]Dannelly and Sanderson, ***op.cit***, p.07.
[3]***Loc. cit***.
[4]Lebel, opcit, p.12.
[5]Omeill, ***op.cit.***
[6]Dannelly and Sandeson , ***op.cit***, p.08.
[7] Amber Atteridge, "foreign fighters post conflict: assessing the impact of Arab Afghan and Syrian Iraqi Foreign Fighters on global security", ***International institute for counter-terrorism*** (spring 2016), p.11.

**ب/ الحرب الشيشانية 1994- 1999:**

إضافة للحرب الأهلية البوسنية، عرفت الحرب الشيشانية في الفترة ما بين سنة 1994-1999، مشاركة العديد من المقاتلين الأجانب، الذين التحقوا بمنطقة الصراع لتعزيز دفاعات الجيش الشيشاني في مواجهة نظيره الروسي، وذلك على خلفية اجتياح هذا الأخير -الجيش الروسي- للأقاليم الشيشانية بموجب مرسوم صادر عن الرئيس الروسي "بوريس يلتسن" في 07 ديسمبر 1994[1]، الذي حدّد فيه موعد الهجوم في 11 ديسمبر من نفس السنة بسببه تمسّك الرئيس "جوهر دودايف" رئيس جمهورية الشيشان بخيار الاستقلال عن روسيا، الأمر الذي دفع بهذه الأخيرة إلى تكوين معارضة في الداخل الشيشاني ومن ثم دعمها لإسقاط نظام "دودايف"، وتجلّى ذلك الدعم في تزويدها ب25 دبابة ثقيلة وطائرات هجومية روسية، إذ استعملتها في محاولتها الاستلاء على الحكم بالقوة ،بعد فشل محاولات اغتيال الرئيس الشيشاني الذي أدرك أن الدّعم الروسي للمعارضة والحصار الاقتصادي المفروض على بلاده لمدة 03 سنوات ما هو إلاّ تمهيد لتدخل عسكري روسي في البلاد[2].

وتأهبا للزحف الروسي إلى الشيشان، قام الرئيس "دودايف" بتسليح قواته المؤلفة من 15000 مقاتل وترحيل النساء، الشيوخ والأطفال وكذا إخفاء كل الوثائق الهامة والخاصة ببلاده، إضافة لتهريبه رصيد بلاده من الذهب إلى أماكن سرية، وفي نفس الوقت قام بتشكيل "الكتيبة الإسلامية" ليلتحق بها المقاتلون الأجانب من المسلمين خاصة من جمهورية القوقاز والدول الإسلامية، كلها تحضيرات للمواجهة جاءت بعد أن علم الرئيس بهذا المرسوم قبل صدوره بيوم واحد[3].

لقد كان الأنغوش -هم أقارب الشيشان- أول من تصدوا للجيش الروسي الزاحف نحو الشيشان، إذ أجبروهم على اتخاذ طرق جانبية أخرى، وبعد اقتحامهم للأراضي الشيشانية قوبلوا بمقاومة شرسة من طرف الجيش الشيشاني، مدعما ومعززا من طرف المقاتلين الأجانب القادمين من القوقاز وعديد الدول العربية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لردّ الهجمات العسكرية للجيش الروسي المدجّج بترسانة

[1] عبد الرحمن محمود، ***تاريخ القوقاز: نسور الشيشان في مواجهة الدب الروسي*** (بيروت: دار النفائس، 1999)، ص.153.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.151.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.155.

من الأسلحة المتطورة، إذ لجأ لاستعمال مختلف الأسلحة حتى المحرّم منها دوليا، كالقنابل العنقودية والأسلحة الكيماوية[1]، مما كبّد الجيش الشيشاني العديد من الخسائر المادية والبشرية.

وفي ظل هذه الأوضاع، بدأ عمل الكتيبة الإسلامية التي دعت المسلمين من مختلف دول العالم إلى الالتحاق بالمنطقة لنصرة الإسلام والمسلمين في الشيشان، ليبدأ توافد المقاتلين من جنسيات مختلفة ومن مناطق متعددة، من بينهم أولئك الوافدون من المنطقة العربية الذين لعبوا دورا حيويا في هذه الحرب، وأعطوا دفعة جديدة للمقاومة الشيشانية، وذلك استجابة لنداء قائد المقاومة الشيشانية "kabyrov Akhmad"، ليلتحق بهم فيما بعد كل من "بن الخطاب" و "الكتان" القياديين الذين شاركا في الحرب السوفياتية الأفغانية مستقدمين معهم العديد من المقاتلين القادمين من أفغانستان[2].

أما عدد المقاتلين الأجانب الملتحقين بالحرب الشيشانية منذ بدايتها في 1994، فقدّر ما بين 200 و300 مقاتل في الفترة ما بين 1995 و2000، قادمين من دول عربية وأوروبية خاصة من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية[3]، بينما هناك من يرى أن عددهم هو ما بين 200 و 700 مقاتل[4].

إضافة إلى الحرب الأهلية البوسنية والحرب الشيشانية، عرفت العديد من النزاعات والحروب الأهلية في العديد من الدول مشاركة العديد من المقاتلين الأجانب، حسب "David Malet" فإنه من بين 331 صراع داخل الدول في الفترة ما بين 1816 و2005، كان مشاركة المقاتلين الأجانب في 70 منها، إذ منذ بداية الحرب الباردة كان هناك تواجد لهذه الظاهرة في الحروب الأهلية التي وقعت في إفريقيا ، أوروبا، آسيا، الشرق الأوسط وأمريكا (كولومبيا والمكسيك)[5].

فطاجاكستان عرفت في الفترة ما بين 1992 و1994 مشاركة ما بين 200 و300 مقاتل أجنبي قادمين من السعودية واليمن، أما أفغانستان فد عرفت مشاركة ما بين 1000 و 15000 مقاتل قادمين من الدول العربية والأوروبية ،وذلك في الفترة ما بين 1996 و2001، أما العراق فقد عرفت

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 157،158.

[2] Attridge , ***op.cit***, p . 12,13.

[3] Thomas Hegghammer, "the rise of muslim foreign fighters: islam and the globalization of jihad", ***international security***, Vol. 35, No. 03, (winter 2010-2011), p.61.

[4] Isabelle Duyvesteyn and Bran Peeters, "fickle foreign fighters? Acrass –case analysis of seven muslim foreign fighter mobilizations 1980-2015", ***international center for counter-terrorism*** (October 2015), p.05.

[5] Kristin M. Bakke, "help wanted ? the mixed record of foreign fighters in domestic insurgencies", ***international security***, Vol.38, No.04 (spring 2014), p.160.

مشاركة ما بين 4000 و5000 مقاتل أجنبي على خلفية الغزو الأمريكي للعراق في سنة 2003قادمين من تركيا، والدول العربية والأوروبية بل وحتى من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ويمكن استعراض كل تلك الأرقام من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم 01:** عدد المقاتلون الأجانب حسب كل حرب أهلية.

| الصراع | الفترة الزمنية | المقاتلون الأجانب | تقدرت أعدادهم |
|---|---|---|---|
| الثورة الأمريكية (American Revolution) | 1780 - 1770 | // | 500 |
| الثورات البوليفارية (BolivarianRevolutions) | 1820 - 1810 | AlibionLegion / Irish Legion | 7000 |
| حرب التحرير اليونانية Greekwar of ) (Independence | 1830 -1821 | FilikiEteria | 1500 |
| الثورة الإيطالية (ItalianRisorgimento) | سنوات 1860 | International Brigades | 2500 |
| الثورة الروسية والحرب الأهلية RussianRevolution and ) (Civil War | 1920 - 1910 | International Brigades | 50000 |
| الحرب الأهلية الإسبانية (Spanish Civil War) | 1939 -1936 | International Brigades /Leftists /Fascists | 60000 |
| أفغانستان (Afghanistan) | 2000-1970 | Jihadis | 25000 |
| الحرب البوسنية (BosnianWar) | 1995 -1992 | Jihadis | 5000 |

[1]Hegghammer, ***op.cit***, p.61.

| | | | |
|---|---|---|---|
| الشيشان (Chechnya) | 2010 -1990 | Jihadis | 700 |
| الصومال (Somalia) | 2010 -1990 | Jihadis /Al shabab | 2000 |
| احتلال العراق (Iraq Occupation) | سنوات 2000 | AQI | 5000 |

**المصدر:** Thomas Renard and Rik Coolsaet, Returnees : who are they, why are they (not) coming back and how shouldwe deal withthem, EGMONT paper 101, February 2018, p.09.

**المطلب الثاني: تعريف ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمفاهيم المرتبطة بها.**

إن مصطلح المقاتلين الأجانب كان يستعمل في بداية الأمر للتعبير عن الكتائب الدولية المتكونة من الملتحقين الأجانب القادمين من مختلف دول العالم للمشاركة في الحروب الأهلية التي عرفتها بعض الدول على غرار الحرب الأهلية الاسبانية وكذا الحروب اليوغسلافية في بداية تسعينيات القرن الماضي، ولكن مع الهجمات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية في 11سبتمبر 2001، تمّ ربط الجهاد بالمقاتلين الأجانب وأصبح الحديث عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب[1].

فماذا يقصد بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ؟ وما هي أهم المفاهيم المرتبطة بها ؟

**1/ تعريف ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب:**

لقد تمّ تقديم العديد من التعريفات لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، سواء من طرف المنظمات الدولية، ومراكز البحث المختصة في مجال الدراسات الأمنية ومكافحة الإرهاب أو من طرف الباحثين والمختصين في شؤون الإرهاب.

**أ/ التعريفات المقدمة من طرف المنظمات الدولية:**

من بين أهم التعريفات المقدمة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من طرف المنظمات الدولية، نذكر ذلك التعريف المقدم من طرف منظمة الأمم المتحدة من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2178 الصادر في 24 سبتمبر 2014 المتعلق بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي يعرف

[1] David Malet," foreign fighter mobilization and persistence in a global context",vol.27,issue 03,(2015),p.03.

المقاتلون الإرهابيون الأجانب بأنها: "مجموعة الأفراد الذين يسافرون إلى دول غير تلك الدول التي يقيمون بها أو يحملوا جنسيتها بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على الأعمال الإرهابية أو تلقي ذلك التدريب في سياق النزاعات المسلحة"[1].

من خلال التعريف المقدم، نستنتج بأن قرار مجلس الأمن قد ركز في تعريفه لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على ثلاث (03) معايير أساسية:

1. المعيار القانوني: إذ إن المقاتل الإرهابي الأجنبي لا تربطه أي صفة قانونية ورسمية بالدولة التي يقاتل فيها، إذ إنه لا يحمل جنسيتها ولا يقيم بها بطريقة قانونية.
2. معيار النشاط: فالمقاتل الإرهابي الأجنبي يسعى للقيام والخوض في نشاط إرهابي بمختلف مستوياته ومراحله، بداية من التصور والتخطيط إلى غاية المتابعة والتنفيذ للهجمات الإرهابية، مرورا بالتدريب والتوجيه والتعبئة والتحريض على الأعمال الإرهابية.
3. المعيار الأمني: يرتبط هذا المعيار بكون أن المنطقة التي يلتحق بها ويقصدها المقاتل الإرهابي الأجنبي تعرف نزاعات مسلحة وحالة متقدمة من الانفلات الأمني وعدم الإستقرار.

إضافة للتعريف المقدم من طرف منظمة الأمم المتحدة، تعرف الجمعية البرلمانية للاتحاد الأوروبي المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم "الأفراد المدفوعين بأسباب إيديولوجية ودينية تاركين دولهم الأصلية، أو التي يقيمون بها من أجل الالتحاق بجماعات في مناطق تعرف نزاعات مسلحة"[2].

فالتعريف المقدم للظاهرة من طرف الجمعية البرلمانية الأوروبية، أضاف إلى جانب الأبعاد الثلاثة الواردة في التعريف المقدم في قرار مجلس الأمن 2178 بعدين آخرين:

البعد الأيديولوجي والعقائدي: وذلك باعتبار أن الأفراد الملتحقين بصفوف التنظيمات الإرهابية مدفوعين بأسباب إيديولوجية وقيمية، وليس أسباب مادية ومالية، وهو الأمر الذي يشكل لديهم قناعة بشرعية القتال المسلح الذي يقوم به أحد طرفي النزاع وبالتالي تصبح عملية الالتحاق واجبة وضرورية.

في التعريف المقدم من طرف الجمعية البرلمانية الأوروبية تم استعمال مصطلح "الجماعات"، ولم يتم تحديد طبيعة وخاصية تلك الجماعات، فيما إذا كانت جماعات إرهابية، جماعات متمردة أو جماعات معارضة اتخذت من السلاح كوسيلة لتحقيق تطلعاتها الداخلية.

[1] United Nations, security council,resolution 2178, 24/09/2014, p.02.
[2] Union Européenne, conseil de l'Europe, Assemblée parlementaire, ***Les combattants étrangers en Syrie et en Iraq***, 08/01/2016, p.03

أما منظمة الانتربول –Interpol– فتعرف ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم "الأفراد – الذين أغلبهم شباب– المغرَّر بهم، القادمين من مختلف دول العالم، والملتحقين بمناطق الصراع المسلح في الشرق الأوسط للانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة وفي المقام الأول في كل من سوريا والعراق وبشكل متزايد في ليبيا"[1].

من خلال هذا التعريف العملي والإجرائي للظاهرة، نستنتج أن منظمة "الإنتربول" قد حصرت مفهوم المقاتلين الإرهابيين الأجانب في الأفراد الملتحقين بالجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الشرق الأوسط خاصة العراق وسوريا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى, لم يتمّ حصر الأسباب والدوافع الكامنة وراء التحاق الأفراد بالجماعات الإرهابية في خلفيات الإيديولوجية أو المادية وإنما تركت مفتوحة من خلال استعمال مصطلح "المغرّر بهم"، فقد يكون الإغراء إيديولوجي عقائدي كوعدهم بالجنة والشهادة وغيرها، أو قد يكون مادي من خلال منحهم امتيازات ومكافئات مادية ومالية.

**ب/ التعريفات المقدمة من طرف مراكز البحث:**

إضافة إلى التعريفات المقدمة من طرف المنظمات الدولية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فقد تطرّقت بعض مراكز البحث المختصة في دراسة شؤون الإرهاب وكذا اللجان الأمنية القومية إلى تعريف الظاهرة.

فالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المنعقد بمدينة مراكش المغربية حول ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، عرّف المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم الأفراد الذين يقصدون دولا أخرى غير الدول التي يقيمون بها ،أو يحملون جنسيتها من أجل التخطيط،و التدبير وتنفيذ الأعمال الإرهابية، أو من أجل تقديم أو تلقي تكوين حول الأعمال الإرهابية[2].

أما التقرير الصادر عن لجنة الأمن القومي الأمريكي الصادر في سبتمبر 2015، يعرّف ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم الأفراد الذين يغادرون دولهم، ويعبرون الحدود من أجل الالتحاق بجماعات متطرفة[3].

من خلال التعريفين المقدَّميْن لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب نلاحظ بأنّهما لم يخرجا عن معايير التعريف المقدَّمة من طرف قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014).

---

[1] Interpol, Information sheet ,***Interpol's activities against the foreign terrorist fighters threat***, 29/09/2015,p.01

[2] Mémorandum de la hay – Marrakech sur les bonnes pratiques pour répondre plus efficacement au phénomène des combattants terroristes étrangers, ***global counter - terrorism forum***,2014, p.01

[3] United State of America, Home land security comity, report: ***combating terrorism and foreign fighter travel***, September 2015, p.08.

**ج/ التعريفات المقدَّمة من طرف الباحثين والمختصين في شؤون الإرهاب:**

من أهم التعريفات المقدّمة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في هذا المجال، تعريف "David Malet"، الذي يعرّف المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم الأفراد ذوو جنسيات أجنبية الذين يلتحقون بجماعات متمردة في سياق حرب أهلية[1].

كما يعرف المقاتلون الإرهابيون الأجانب كذلك بأنهم الأفراد الذين لا يمتلكون صفة المواطنة لأطراف الصراع، والذين يلتحقون بالمتمردين في سياق الحرب الأهلية[2].

أما "Paul Tumelty" و"Cerwym Moore" فيعرفان المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم المقاتلين غير المحليين وغير الأصليين –بالنسبة للدولة التي يقاتلون بها –، الذين يلتحقون بمنطقة نزاع مسلّح للمشاركة في أعمال عدائية مدفوعين بدوافع إيديولوجية ودينية بدلا من الدوافع المالية[3].

أما "Thomas Hagghammer" فيعتبر بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب هم الأفراد الذين[4]:

1. يلتحقون وينشطون في منطقة تمرد إلى جانب المتمردين.
2. لا يتمتعون بصفة المواطنة لأحد طرفي الصراع ولا تربطهم أي علاقة بهم.
3. لا ينتمون إلى مؤسسة عسكرية رسمية.
4. لا يتقاضون مقابل مالي.

أما "Roustorp Mognus", "Cozzeus Jeffry" , "Frank Ciluffo" فقد استعملوا بدل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، المقاتلون الأجانب الغربيون، وعرّفوهم بأنهم الأفراد المتطرفون الذين غادروا دولهم الغربية الأصلية التي يقيمون بها، متطلّعين إلى تلقّي تدريبات عسكرية ،وحمل السلاح ضد الفصائل غير المسلمة في مناطق الصراع[5].

أما Jauresk.Feldmau و Robert Pope فإنهما يصفان جماعة "Machal" الإسرائيلية والجهاديين في الصومال بالمقاتلين العابرين للأوطان (Trans-nationalfighters) [6]، في حين يستعمل الباحث Kristin Bakke مصطلح المتمردين غير الوطنيين (Trans-national insurgents)، وعرّفوهم بأنهم الأفراد الذين يشاركون في الصراعات المسلحة داخل الدول، وذلك

[1] David Malet,"why foreign fighters?: historical perspectives and solutions",***orbis***, Vol.54, No.1 (January 2010), p.97.
[2] Hegghammer,***op.cit***,p.57.
[3]Cerwyn Moor and Paul Tumelty,"foreign fighters and the case of Chechnya: a critical assessment", ***studies in conflict and terrorism***, Vol.31, No.05 (2008) .p.413
[4]Hegghammer, ***op.cit*** , p p.57,58
[5] Malet, ***op.cit***, p.04.
[6]***Loc.cit***.

إشارة إلى الفواعل المسلحة غير الحكومية، الذين اختاروا القتال في الصراعات داخل الدول الأجنبية، كما يشير مصطلح المتمردين العابرين للأوطان، المقاتلين الأجانب باستبعاد الشركات الأمنية الخاصة[1].

أما "John J.Byrne" يعرف المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم الأشخاص البالغين من العمر ما بين 18 و35 سنة والمعتنقين للإسلام حديثا والنشطين على مستوى التواصل الاجتماعي والذين يسافرون إلى وجهات ومناطق تعرف صراع مسلح من خلال عبور الحدود الدولية[2].

أمّا الرائد في القوات العسكرية "Daniel kalva"يعرّف المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم أولئك الأشخاص الذين يسافرون إلى أراضي ودول غير تلك التي يقيمون بها، من أجل القتال إلى جانب جماعات متمردة غير وطنية ويكون أغلبهم مدفوعين بأسباب إيديولوجية، خاصة منها الإسلام المتطرف[3].

أما "Micheel P. Noomou" فقد تعرّض إلى الإشكالات التي ترتبط بتعريف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، إذ جمعهما في إشكاليتين: الأولى تتعلق بمصطلح "الأجانب" الذي يشير إلى الجنسية والهوية: فالمقاتل الأجنبي لا ينتمي ولا يحمل جنسية الدولة التي يقاتل فيها في إطار الصراع المسلح، أما الهوية فيقصد بها غياب أية روابط وانتماءات أثنية أو عرقية لأحد طرفي الصراع4، أما الإشكالية الثانية، ترتبط بغياب تعريف موحد للظاهرة متفق عليه بين كل الدول، كون أن عملية الحكم على الأفراد فيما كانوا مقاتلين إرهابيين أجانب يعود إلى تقديرات ووجهة نظر كل دولة[5].

وانطلاقا من مختلف التعاريف المقدمة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب سواء من طرف المنظمات الدولية، مراكز الأبحاث واللجان الوطنية المختصة والباحثين والمختصين، نستنتج أن هناك إجماع واتفاق حول العناصر المشكلة لتعريف الظاهرة، ويتعلق الأمر ب:

- ✓ أنهم يلتحقون بمناطق للصراعات المسلحة.
- ✓ أنهم ينتقلون إلى دول غير دولهم الأصلية التي يحملوا جنسيتها أو يقيمون بها.
- ✓ أنهم يقاتلون إلى جانب جماعات إرهابية.

---

[1]Bokke, ***op.cit***, p.154

[2] John J. Byne,"gestion des risques : anatomie du combattant terroriste étranger et typologie de son financement", ***revue banque***, No. 794 (Mars 2016), p.66.

[3] Major Daniel Kalva,"foreign fighter interdiction: stability, operations as counter measures", ***U.S Army war college*** (2011), p p.1,2.

[4] Barak Mendelson," Forign fighters: recent Trends", ***Orbis*** (spring 2011), p192.

[5]AbdelhakBassou, ''combattants terroristes étrangers : le temps des retours", ***policypaper*** (janvier 2017), p.14.

- ✓ أنهم مدفوعين بأسباب وخلفيات إيديولوجية وعقائدية.
- ✓ أنهم يقومون بأعمال ونشاطات إرهابية.

وعليه، يمكن أن نعرف ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم الأفراد الذين ينتقلون إلى مناطق الصراعات المسلحة في دول أجنبية قصد الالتحاق بالجماعات المتطرفة والمشاركة في مختلف الأعمال والنشاطات الإرهابية مدفوعين في ذلك بخلفيات وأسباب إيديولوجية متطرفة.

ويمكن توضيح هذا التعريف من خلال المخطط التالي:

**الشكل رقم 05:** شكل توضيحي يبيّن عناصر تعريف المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

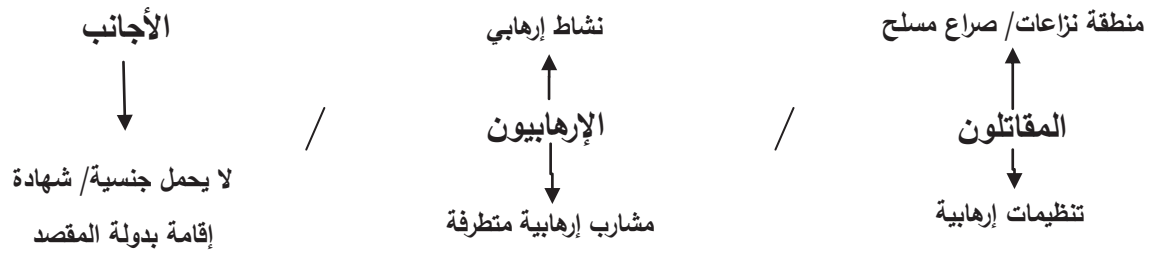


**المصدر:** شكل من إنجاز الطالب بناء على التعريف المقدمة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

**2. المقاتلون الإرهابيون الأجانب والمفاهيم المرتبطة بها.**

بعد استعراض لمختلف التعريفات المقدمة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومن أجل ضبط مفهوم هذه الظاهرة أكثر، وجب تبيين الفرق ما بينها وبين بعض المفاهيم المرتبطة بها أو التي قد تتداخل في تعريفها معها ويتعلق الأمر بكل من المرتزقة والمقاتلين.

**أ/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب والمرتزقة:**

لا يمكن تبيين الفرق بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة دون العودة الى تعريف هذه الأخيرة، إذ تم التطرّق إلى تعريف المرتزقة في أحكام المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف لسنة 1997 المتعلقة بحماية ضحايا الصراعات المسلحة الدولية، إذ جاء فيها بأن المرتزقة هو كل شخص تمّ[1]:

- ✓ تجنيده خصيصا داخل الدولة أو خارجها بهدف القتال في صراع مسلح.
- ✓ كان له المساهمة و المباشرة في الأعمال العدائية.

[1] Protocole Additionnel Aux conventions de Genève du 12/08/1949, ***relatif à la protection des victimes des conflits Armés internationaux*** (protocole I) (8/06/1977), Art.47.

- ✓ مشاركته في الأعمال العدائية بهدف الحصول على امتيازات شخصية تم وعده بها من طرف أحد طرفي الصراع، والتي تفوق تلك الامتيازات المقدمة للمقاتلين المنتمين للقوات المسلحة لهذا الطرف.
- ✓ ليس له انتماء لأحد أطراف الصراع ولا إقامة في المنطقة، أو الإقليم المسيطر عليه من طرف أحد طرفي الصراع.
- ✓ ليس عضوا في القوات المسلحة لأي طرف من أطراف الصراع.
- ✓ لم يتم إرساله في مهمة رسمية من طرف دولة كفرد من القوات المسلحة التابعة لها.

أما الاتفاقية الخاصة بعزل وحضر المرتزقة في إفريقيا ، الموقعة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، فقد تبنّت نفس التعريف المقدم للمرتزقة وذلك في أحكام المادة الأولى من الاتفاقية[1].

كما تمّ تقديم نفس التعريف للمرتزقة في أحكام المادتين الأولى والثانية من الاتفاقية الدولية لمحاربة تجنيد استعمال وتمويل المرتزقة، إلّا أنه تم استبعاد الشرط المتعلق بالمشاركة المباشرة في الأعمال العدوانية[2].

أما بخصوص التعاريف المقدمة للمرتزقة من طرف الباحثين والمختصين في الشؤون الأمنية، نذكر منهم تعريف Zoe Salzman الذي يعرف المرتزقة بأنهم مجموعة من الأفراد الذين يقتلون لمستأجريهم مقابل مكافآت مادية، كما عرفهم بأنهم مجموعة من الجنود المستقلين الذين يقاتلون في كل مكان من أجل تحقيق أهداف مادية[3].

أما Abuisketa Jooma فيعرّف المرتزقة بأنهم الأفراد الذين يقتلون لأهداف اقتصادية ومالية، فهم بمثابة القوة المتعاقدة مع دولة وممارسة النشاط والعمل والقتال في دولة أخرى[4].

انطلاقا من مختلف التعاريف المقدمة، يمكن القول بأن المرتزقة هم الأفراد الذين ينتقلون إلى مناطق الصراعات المسلحة قصد القيام بأعمال قتالية وعدائية، مدفوعين في ذلك بأسباب مادية ومالية.

---

[1] Convention de l'U.A sur ***l'élimination du mercenariat en Afrique*** (03/07/1977), Art.01.

[2] United Nations, General Assembly, International convention against the recruitment, use, financing and training of Mercenaries (04/12/1989), Art.01,02.

[3] Zoe Salzman, "private Military contractors and the taint of a Mercenary reputation ", ***International low and politics***, Vol.40 (2008), p.875.

[4] JoonaAbrisketa," black mater: mercenaries and international low", ***FRIDE*** (October 2007), p. 02.

ويمكن توضيح عناصر تعريف المرتزقة من خلال المخطط التالي:

**الشكل رقم 06:** مخطّط توضيحي حول العناصر المكونة لتعريف المرتزقة.

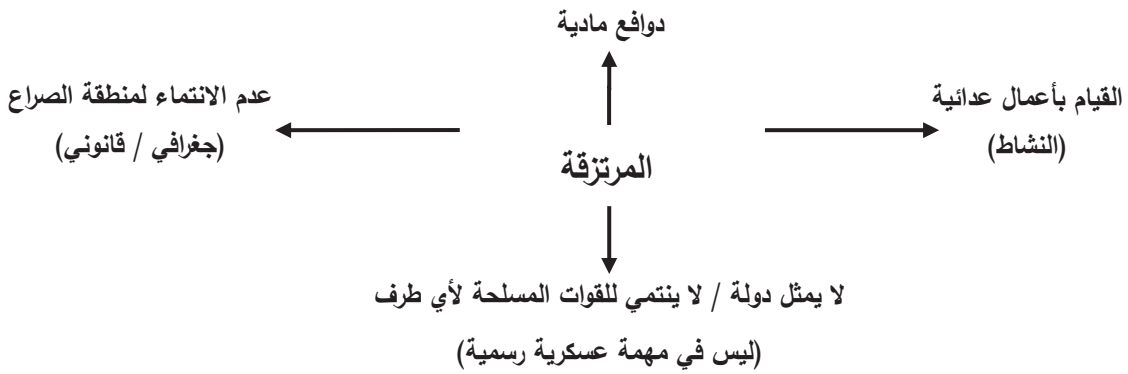


**المصدر**: شكل من إنجاز الطالب بناء على التعريف المقدمة للمرتزقة.

فانطلاقا من التعريفات المقدمة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جهة والمرتزقة من جهة أخرى، نلاحظ وجود العديد من نقاط التشابه والاختلاف في عناصر تعريف كل منهما:

1/ أمّا عن نقاط التشابه يمكن حصرها في ما يلي:

كل من المرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب يشتركون في طبيعة النشاط الذي يقومون به وهو القتال والقيام بأعمال إرهابية وعدائية لصالح الطرف الذي يقاتلون إلى جانبه.

كل من المقاتلين الإرهابين الأجانب والمرتزقة ينتقلان إلى المناطق التي تعرف صراعات مسلحة، وبالتالي فهما يشتركان في البعد الأمني.

كل من المرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب يلتحقان بمناطق الصراع المسلحة في دول غير تلك التي يقيمون بها أو يحملون جنسيتها، وبالتالي فهما يشتركان في البعد القانوني.

2/ أما نقاط الاختلاف المسجلة من خلال تعريف كل منهما، تتمثل في الدوافع الكامنة وراء التحاق الأفراد بمناطق الصراعات المسلحة، إذ يلعب العامل المادي والمالي والربحي دور أساسي وحيوي عند الحديث عن المرتزقة، بينما الخلفيات الإيديولوجية والدينية والعقائدية هي الأسباب الحقيقية التي تدفع بالأفراد للالتحاق بمناطق الصراع للقتال إلى جانب جماعات إرهابية متطرفة، الأمر الذي يجعل منهم مقاتلين إرهابيين أجانب في المنطقة.

ويمكن إبراز نقاط التشابه والاختلاف ما بين المرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال المخطط التالي:

**الشكل رقم 07:** مخطط توضيحي حول الفرق ما بين تعريف كل من المقاتلون الإرهابيون الأجانب والمرتزقة.

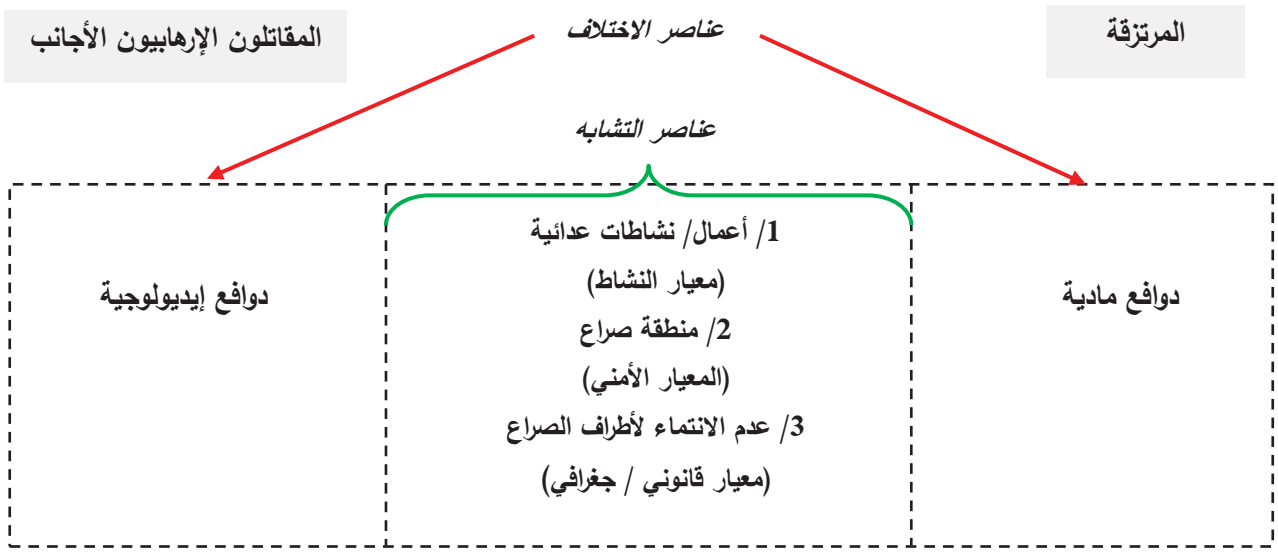


**المصدر:** شكل من إنجاز الطالب بناء على التعاريف المقدمة لكل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة.

**ب/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب والمقاتلون:**

لا يمكن معرفة الفرق وما يميز المقاتلين الإرهابيين الأجانب عن مفهوم المقاتلين، إلّا من خلال العودة في بداية الأمر إلى استعراض التعريفات المقدمة لهذه الأخير –المقاتلين–.

إذا يمكن التمييز في تعريف المقاتلين ما بين اتجاهين مختلفين: الاتجاه الأول يميز في تعريفه للمقاتل ما بين المقاتلين وغيرهم في الصراعات المسلحة والحروب، بينما الاتجاه الثاني يرى بأنه لا يوجد فرق ما بين المقاتلين وغيرهم ما دامت الحروب والصراعات المسلحة قائمة.

**1/ الاتجاه الأول:** يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه من الضروري التمييز ما بين المقاتلين وغيرهم، وذلك من خلال جملة من المعايير والشروط الواجب توفرها، إذ تم التطرق اليها من خلال أحكام المادة الأولى (01) من لائحة لاهاي، التي جاء فيها بأنّ المقاتل يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية[1]:

- ✓ أن يكون هناك مسؤول يشرف على هذا المقاتل.
- ✓ أن يمتلك شارة مميزة له تكون ثابتة ومعترف له بها.
- ✓ أن يحمل سلاح بصفة علنية.

[1] ***Règlement de la Haye***, 1907, Art. 01.

✓ أن يكون سلوكه العملياتي مطابقا لقانون الحرب.

كما أن أحكام المادة الثالثة (03) من نفس اللائحة، تؤكد على ضرورة التمييز ما بين المقاتلين وغير المقاتلين في صفوف الجيش المتحارب نفسه وليس فقط فيما بينهم وبين المدنيين[1].

أما الفقرة 2 من المادة 43 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف لسنة 1949 تعتبر بأن كل أفراد القوات المسلحة من أطراف الصراع المسلح أو الحرب يعتبرون مقاتلين[2]، ما عدا رجال الدين والمسعفين[3] – حسب أحكام المادة 33 من نفس البروتوكول– ، وأن كل المقاتلين الذين يتم إلقاء القبض عليهم يعتبرون أسرى حرب[4].

أما القانون الدولي الإنساني، فقد عرّف المقاتل بأنه كل فرد من أفراد القوات المسلحة لأطراف الصراع، ماعدا أفراد الخدمات الطبية والدينية، إذ يحق لهم الاشتراك مباشرة في الأعمال العدائية ويلتزمون بتمييز أنفسهم عن المدنيين طبقا للقانون الدولي للنزاعات المسلحة وإذ تم القبض عليهم من طرف الخصم، ينبغي معاملتهم كأسرى حرب[5].

كما يعرف كل من J. Henckaerts و Daswald Beck المقاتلين بأنهم كل أفراد القوات العسكرية المشاركة في الصراعات المسلحة ما عدا المسعفين ورجال الدين[6].

**2/ الاتجاه الثاني:** يرى أنصار هذا الاتجاه بعكس سابقه، أنه لا يوجد فرق ما بين المقاتلين والغير المقاتلين في الحروب والصراعات المسلحة سواء كانت دولية أو غير دولية، كما أنهم لا يعترفون بمعايير التفرقة فيما بينهم، وإنما الفرق الوحيد بين المقاتلين وغيرهم، هي حالة الصراع المسلح.

فمن التعريفات المقدمة في هذا الاطار، ما جاء في إعلان القاهرة المنبثق عن القمة الإفريقية الأوروبية، إذ تم استعمال مصطلح المقاتلين دون أي تمييز، معتبرين بذلك كل من ينتمي لمنطقة الصراع المسلح سواء كان دوليا أو دون ذلك يكتسي صفة المقاتل[7].

---

[1] ***Ibid***, Art.03.
[2] ProtocoleAdditionnel aux conventions de Genève, ***op.cit***, Art. 42/02.
[3] ***Ibid***, Art.33.
[4] ***Ibid***, Art. 44.
[5] أنس جميل اللوزي، ***مفهوم الضرورة العسكرية في القانون الدولي الانساني*** (جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ص.72.
[6] Jean Maine Henckaerts et Louis Doswald Beck," Droit international humanitaire", ***couturier***, Vol. 01 (2006), P.15.
[7] ***Déclaration du Caire***, Sommet Afrique – Europe sous L'égide de l'U.A et de l'U.E (04/04/2000), p.10.

من خلال مختلف التعريفات المقدمة للمقاتل، يمكن أن نميز بينه وبين المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال النقاط التالية:

- ✓ المقاتل ينتمي إلى مؤسسة عسكرية رسمية ويقاتل تحت رايتها، بينما المقاتل الإرهابي الأجنبي فلا ينتمي إلى مؤسسة عسكرية رسمية يقاتل تحت رايتها، وإنّما يقاتل بصفة انفرادية لا تمثل سواه.
- ✓ من الناحية القانونية، المقاتل في سلوكه العملياتي الحربي يخضع ويحترم فيه ما جاء في قانون الحرب، بينما السلوك العملياتي للمقاتل الإرهابي الأجنبي لا تحكمه ضوابط وقوانين معينة.
- ✓ في حالة إلقاء القبض على المقاتل من طرف الخصم، فإنه يتم معاملته كأسير حرب وذلك وفق ما جاء في القانون الدولي للنزاعات المسلحة، بينما المقاتل الإرهابي الأجنبي يتم معاملته كمجرم وإرهابي.
- ✓ المقاتل في النزاعات المسلحة يقاتل من أجل قضية وطنية خاصة بالبلد الذي ينتمي إليه، وذلك في فترة زمنية معينة ومكان محدد، بينما المقاتل الإرهابي الأجنبي فيقاتل من أجل أفكار ومعتقدات متطرفة، وفي زمن غير معلوم وأماكن غير محددة.

ويمكن توضيح أحسن للفرق ما بين المقاتل والمقاتل الإرهابي الأجنبي من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 02:** جدول يبين الفرق ما بين المقاتل والمقاتل الإرهابيين الأجنبي.

| | المقاتل | المقاتل الإرهابي الأجنبي |
|---|---|---|
| 01 | ينتمي الى مؤسسة عسكرية رسمية ويقاتل تحت رايتها | ينتمي الى تنظيم إرهابية ويقاتل لصالحه |
| 02 | المقاتل في سلوكه العملياتي الحربي يخضع ويحترم فيه ما جاء في قانون الحرب | السلوك العملياتي للمقاتل الإرهابي الأجنبي لا تحكمه ضوابط وقوانين معينة. |
| 03 | في حالة إلقاء القبض على المقاتل من طرف الخصم، فإنه يعامل كأسير حرب. (وفق ما جاء في القانون الدولي للنزاعات المسلحة) | في حالة إلقاء القبض على المقاتل الإرهابي الأجنبي فإنّه يعامل كمجرم و إرهابي. |
| 04 | المقاتل في النزاعات المسلحة يقاتل من أجل قضية وطنية خاصة بالبلد الذي ينتمي إليه، وذلك في فترة زمنية معينة ومكان محدد. | المقاتل الإرهابي الأجنبي فيقاتل من أجل أفكار ومعتقدات متطرفة، وفي زمن غير معلوم وأماكن غير محددة. |

**المصدر**: شكل من إنجاز الطالب بناء على التعاريف المقدمة لكل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمقاتل.

**المطلب الثالث: دورة حياة المقاتل الإرهابي الأجنبي**

يمرّ الأفراد الملتحقين بمناطق الصراع المسلح للقتال إلى جانب التنظيمات الإرهابية حتى يصبحوا مقاتلين إرهابيين أجانب بثلاث مراحل أساسية: تتميز كل مرحلة بمعطيات وخصائص تختلف عن الأخرى، فحسب كل من " Daniel Milton" و "Arie Perliger" يعتبران بأنّ دورة حياة المقاتل الإرهابي الأجنبي تمر بثلاث مراحل أساسية: مرحلة قبل الالتحاق، مرحلة الالتحاق ومرحلة العودة[1].

1/ المرحلة الأولى: مرحلة قبل الالتحاق Pre-departure : وتشمل هذه المرحلة مختلف الدوافع والظروف والأسباب السوسيو-اقتصادية للمقاتل الإرهابي الأجنبي قبل أن يلتحق بالجماعات الإرهابية، إذ تتضمن هذه المرحلة ضرورة معرفة انتمائه الاثني، معتقداته الدينية، مستواه الدراسي، تاريخه الإجرامي حالته الاجتماعية وخلفيته المهنية والعملية.

2/ المرحلة الثانية: مرحلة الالتحاق in theater: إذ تتمثل هذه المرحلة في عملية التحاق الأفراد بمنطقة الصراع وانضمامهم إلى الجماعات الارهابية، وكذا الدور الذي يلعبونه داخل التنظيم، وتتضمن

[1]AriePerliger and Daniel Millton," from cradle to grave: the life cycle of foreign fighters in Iraq and Syria", ***Combating terrorism center at west paint*** (November 2016), p.10.

هذه المرحلة عملية تعقب مسار سفر الملتحقين بالتنظيمات الإرهابية ومعرفة فيما إذا التحقوا بمراكز التدريب الخاص بهم، ومدى مشاركتهم في العمليات القتالية، ومساهمتهم في تجنيد أفراد جدد من الخارج.

3/ المرحلة الثالثة: تتمثل هذه المرحلة في عودة أولئك الملتحقين –Return– أو احتمالية عودتهم: إذ تتضمن هذه المرحلة ضرورة معرفة الجرائم والعمليات الإرهابية التي قاموا بتنفيذها أو فيما إذا كانوا محل مساءلة قانونية من قبل الهيئات الدولية المختصة.

أما Stephine Kaplan ، تقسم هي الأخرى مراحل حياة المقاتل الأجنبي إلى ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل الحرب، مرحلة الحرب، ومرحلة ما بعد الحرب[1].

1/ المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الحرب Pre–war stage إذ ترتبط هذه المرحلة بالدوافع والأسباب الكامنة وراء التحاق الأفراد بالتنظيمات الإرهابية، والتي تكون في أغلب الأحيان إيديولوجية، إضافة إلى الانتماءات والارتباطات الاثنية، التي غالبا ما يكون لها دور في تحديد مكان التحاق المقاتلين الأجانب، كما قد تتضمن هذه المرحلة العوامل التي تجعل الأفراد متعاطفين مع مقاتلين إرهابيين.

2/ المرحلة الثانية: هي مرحلة الحرب war stageإذ تقتضي هذه المرحلة طرح العديد من الأسئلة المتعلقة لاسيما بعدد المقاتلين الملتحقين بمناطق الصراع المسلح، طبيعة التدريبات العسكرية التي يتلقوها بالإضافة إلى دورهم العملياتي في التنظيم وتأثيرهم في الحرب.

3/ المرحلة الثالثة: تتمثل في مرحلة ما بعد الحربPost war perode ، إذ يتم في هذه المرحلة البحث عن مصير المقاتلين الإرهابين الأجانب عند مغادرتهم مناطق الصراع المسلح والعودة إلى دولهم الأصلية، فالبعض منهم يعودون إلى بلدانهم وآخرون ينتقلون إلى دول أخرى، كما أن العديد من المقاتلين الأجانب لا يستطيعوا العودة إلى دولهم الأصلية لأسباب نفسية واجتماعية، إذ في الوقت الذي يحاول فيه البعض العودة واعادة الاندماج في المجتمع لتجاوز تلك المرحلة تستمر الدولة في معاملتهم كمصدر محتمل للتهديد الأمر الذي يؤدي بهم إلى العودة لممارسة نفس النشاط الإرهابي.

كما أن هناك من يعتبر بأن دورة حياة المقاتل الإرهابي الأجنبي تشمل كل من عملية تطرفه، ثم انتقاله إلى منطقة الصراع، ومشاركته في مختلف العمليات القتالية ودعمه المالي واحتمال عودته في النهاية[1].

[1]Barak Mendelson,"Foreign fighters : Recent trends", ***Foreign Policy Research Institut*** (spring 2011), p.15.

**المبحث الثاني: عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم داعش.**

بعدما تطرقنا لماهية المقاتلين الإرهابيين الأجانب، سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم إحصائيات وأرقام بخصوص المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك وفقا لثلاث مؤشرات أساسية: المقاتلين الإرهابيين الأجانب حسب مؤشر المنطقة التي قدموا منها وينتمون اليها (المطلب الأول)، ثم حسب مؤشر الدول التي قدموا منها (المطلب الثاني)، وفي الأخير حسب مؤشر الحالة الاجتماعية الخاصة بهم (المطلب الثالث).

**المطلب الأول: عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب حسب المنطقة التي ينتمون اليها.**

يمكن استعراض عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بمنطقة الصراع في سوريا والعراق للقتال إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حسب مؤشر المنطقة التي قدموا منها الى سبعة (07) مناطق، ويتعلق الأمر بكل من منطقة أوروبا الغربية، المنطقة المغاربية، منطقة الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، البلقان، الدول السوفياتية السابقة و شمال أمريكا.

**1/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب الملتحقون بالتنظيم من منطقة أوروبا الغربية:**

حسب الأرقام المقدمة في التقرير الصادر عن مركز Soufan Group حول عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فقد بلغ عدد الملتحقين بمنطقة الصراع في سوريا والعراق من منطقة أوروبا الغربية سواء مواطنين أو مقيمين حوالي 2500 شخص إلى غاية جوان 2014 ، ليرتفع العدد ويتضاعف بعد ثمانية عشر(18) شهر بعد ذلك ليبلغ عددهم حوالي 5000 ملتحق – مع نهاية شهر ديسمبر 2015– مسجلين بذلك زيادة قدرت بنسبة 50%[2]، ثم حوالي 5778 ملتحق في سنة 2016 ، أي زيادة بنسبة 16%[3].

أما المركز الدولي لدراسة التطرف، قدر إلى غاية فيفري 2015 عدد الملتحقين بالتنظيم من دول أوروبا الغربية بحوالي 4000 شخص ما بين مواطن ومقيم، اذ تأتي في الصدارة فرنسا بحوالي 1200، متبوعة بألمانيا ما بين 500 و600، ثم بريطانيا بنفس التقدير، فبلجيكا بحوالي 440، لتأتي

[1]United Nations, United Nations Office of Counter-Terrorism***, enhancing the understanding of the Foreign Terrorist Fighters phenomenon in Syria*** ( July 2017), p.48.

[2] "Foreign fighters: an updated Assessment of the flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq", the Soufan group (December 2015), p.12.

[3] Richard Barrett, "Beyond the Caliphate : Foreign Fighters and the threat of Returnees" , ***the Soufan Center*** (October 2017), p.11.

بعدهم الدول الأوروبية الأخرى: هولندا ما بين 200 و 250، السويد ما بين 150 و180، الدنمارك بين 100 و150 وفي الأخير اسبانيا ما بين 50 و100 ملتحق[1].

ويمكن تبيين تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدول القادمين من أوروبا الغربية في الفترة ما بين 2014- 2016 من خلال الرسم البياني التالي:

**الشكل رقم 08:** رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من أوروبا الغربية في الفترة ما بين 2014-2016.

**المصدر**: من إنجاز الطالب بناء على معلومات في: Richard Barrett, "Beyond the Caliphate : ForeignFighters and the threat of Returnees" , the Soufan Center (October 2017).

يعود تنامي عدد الملتحقين بمنطقة الصراع في سوريا والعراق من أصول أوروبا الغربية حسب بعض المراقبين إلى عاملين رئيسين[2]:

1/ العامل الأول يتعلق بالتهميش والتمييز العنصري الممارس على الجاليات والمهاجرين القادمين خاصة من شمال افريقيا، لاسيما في كل من فرنسا وبلجيكا، وهو الأمر الذي ينمي شعورهم بالغبن ويجعل عملية اندماجهم في المجتمع الذي يعيشون فيه صعبة، مما يجعلهم أهداف مستهدفة من طرف مختلف التنظيمات المتطرفة.

[1]Edwin Bakker and Jeannie de Roy Van Zuidencjin , "Jihadist Foreign Fighter phenomenon in Western Europe : A law probability , High-impact threat" , ***ICCT Research paper*** (October 2015), p.03.

[2]Foreign Fighters : An updated Assessment of the flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq, ***op.cit*** , p.12.

2/ العامل الثاني يتمثل في دور الدعاية الإعلامية التي يقوم بها التنظيم لنشاطاته، وكذا الامتيازات التي يعرضها على الراغبين في الالتحاق بصفوفه ، في شقيها المادي والمعنوي.

**2/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب الملتحقون بالتنظيم من المنطقة المغاربية:**

حسب تقرير مركز Soufan Group بلغ عدد الملتحقين المغاربة إلى غاية اوت 2015 حوالي 8000 شخص، بينما لم يتعدى عددهم في 2014 حوالي 5700 ملتحق، مسجلين بذلك زيادة قدرها 40%[1]، ليتم تراجع عددهم في سنة 2016، بتسجيل حوالي 5356 ملتحق، أي تراجع بنسبة 33% مقارنة بعددهم في 2015[2].

ويمكن توضيح تطور عدد الملتحقين بتنظيم الدولة من أصول مغاربية من خلال الرسم البياني التالي:

**الشكل رقم 09:** رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من المنطقة المغاربية في الفترة ما بين 2014-2016.

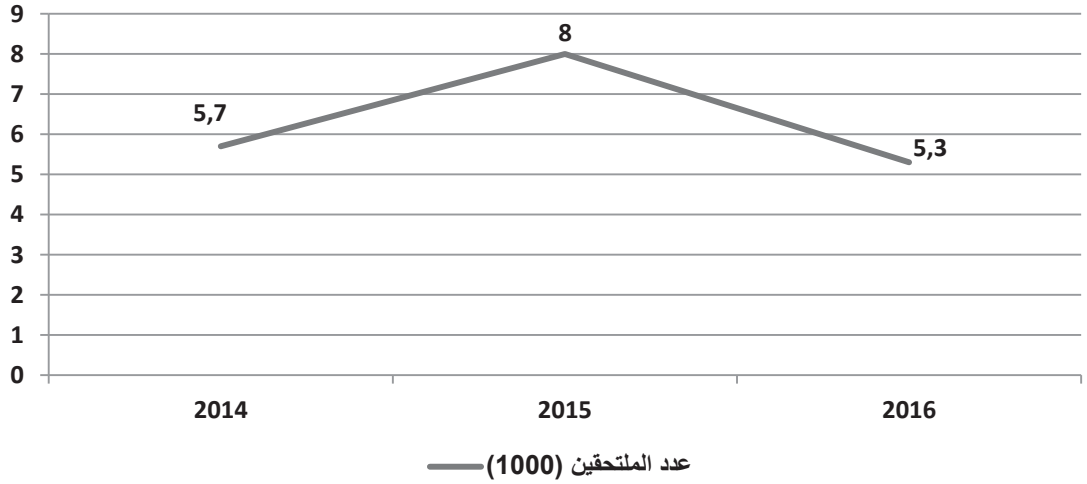


**المصدر:** من إنجاز الطالب بناء على معلومات في: Richard Barrett, "Beyond the Caliphate : ForeignFighters and the threat of Returnees" , the Soufan Center (October 2017).

أما عن الأسباب التي أدت الى تنامي عدد الملتحقين بالتنظيم من 5700 شخص في 2014 الى 8000 شخص في سنة 2015 تعود بالأساس إلى ثلاث عوامل رئيسية[3]:

[1] ***Ibid***, p.20.
[2] Barrett***, op.cit***, p.11.
[3] Foreign Fighters in Syria and Iraq, ***op.cit*** ,p.16.

1. العامل الأمني: ويتعلق الأمر بما أفرزه الربيع العربي الذي عرفته دول المنطقة، خاصة تونس وليبيا من عدم استقرار وانقلابات أمنية، مما جعل مراقبة تدفق الملتحقين من دول المنطقة إلى منطقة الصراع في سوريا والعراق لا يمثل أولوية أولويات المؤسسات الأمنية.
2. العامل الاجتماعي والاقتصادي: إذ أن الأوضاع المعيشية والمعطيات الاقتصادية لبعض الدول المغاربية في هذه الفترة كانت تعرف تراجع في مؤشراتها، مما تولد عنه ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب وارتفاع مستوى الفقر وتراجع القدرة الشرائية للساكنة.
3. العامل الإيديولوجي الديني: من خلال انتشار شبكات وخلايا إرهابية تابعة للتنظيم تتولى عملية تجنيد مقاتلين جدد ومن ثم إرسالهم إلى منطقة الصراع.

أما عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين إلى جانب التنظيم من أصول مغاربية، حسب دول هذه الأخيرة، جاءت تونس في الصدارة بتسجيل إلى غاية أكتوبر 2015 التحاق حوالي 6000 مواطن تونسي بالتنظيم، من بينهم حوالي 700 امرأة، لتليها في الترتيب المغرب، إذ سجلت السلطات المغربية إلى غاية ماي 2015 التحاق حوالي 1200 مواطن بتنظيم الدولة الإسلامية، ثم تأتي ليبيا بالتحاق حوالي 600 مواطن ليبي بالتنظيم الى غاية جانفي 2015 ، فالجزائر برصد التحاق حوالي 250 مواطن بمنطقة الصراع[1].

**3/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب الملتحقون بالتنظيم من منطقة الشرق الأوسط:**

حسب التقرير الصادر عن المركز الدولي لدراسة التطرف، فإنه وإلى غاية جانفي 2015، بلغ عدد الأفراد الملتحقين بالتنظيم من منطقة الشرق الأوسط حوالي 11000 شخص من أصل العدد الإجمالي البالغ حوالي 20730 مقاتل أجنبي يقاتل داخل التنظيم، هو ما يمثل نسبة 53% من عدد الإجمالي[2].

أما في التقرير الصادر عن المركز Soufan Group جاء فيه تسجيل التحاق حوالي 6141 مقاتل في سنة 2014، ليرتفع العدد في سنة 2015 إلى حوالي 8240 مقاتل مسجلا زيادة بنسبة 34% ليتراجع العدد في سنة 2016[3]، بنسبة 14%، بتسجيل حوالي 7054 ملتحق[4].

---

[1]Foreign Fighters : An updated Assessment of the flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq, ***op.cit*** ,p . 15,16.
[2]EmanRagab , "Returning Foreign Fighters : what type of security challenges are they posing ?" **,** ***IEmad. Mediterranean yearbook*** (2018), p.88.
[3]Foreign Fighters in Syria and Iraq , ***op.cit*** , p.20.
[4] Barrett, ***op.cit***, p.11.

يمكن توضيح هذا التطور في عدد الملتحقين بمنطقة الصراع من منطقة الشرق الاوسط في المدة ما بين 2014- 2016 من خلال الرسم البياني التالي:

**الشكل رقم 10:** رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من منطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بين 2014-2016.

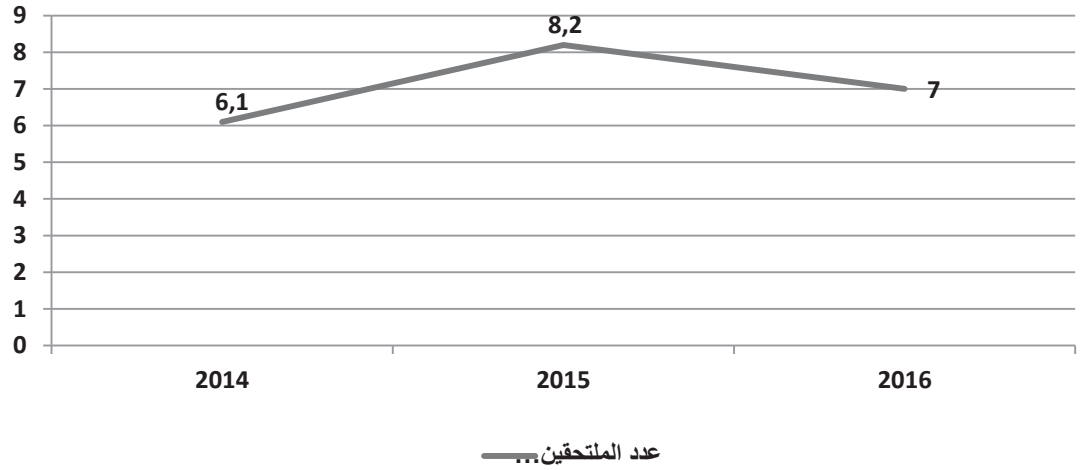


**المصدر:** من إنجاز الطالب بناء على معلومات في: Richard Barrett, "Beyond the Caliphate : ForeignFighters and the threat of Returnees" , the Soufan Center (October 2017).

تعود أسباب تضاعف عدد الملتحقين بتنظيم داعش خاصة في سنتي 2014، 2015 إلى العامل الإيديولوجي الديني، من خلال انتشار الفكر الوهابي خاصة في السعودية التي تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الملتحقين بمنطقة الصراع بحوالي 3244 [1]، القائم على التفكير والدعوة إلى الجهاد لنصرة الإسلام والمسلمين في كل مكان ، الأمر الذي يفسر استجابة العديد من سكان المنطقة إلى نداءات وفتاوى الجهاد التي كانت تصدر من طرف قيادات التنظيم.

**4/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب الملتحقون بالتنظيم من روسيا والجمهوريات السوفياتية السابقة:**

في أكتوبر 2015، قدر الرئيس الروسي "Vladimir Putin" عدد المقاتلين الأجانب الملتحقين بتنظيم داعش والنشطين بمنطقة الصراع في العراق وسوريا من أصول روسية والجمهوريات السوفياتية السابقة بعدد يتراوح ما بين 5000 و7000 مقاتل[2].

[1] ***Ibid***, p.10.
[2] Foreign Fighters in Syria and Iraq,***op.cit***, p.14.

أما استنادا إلى التقديرات الرسمية لدولة روسيا الفدرالية في سبتمبر2015، حول عدد الملتحقين بتنظيم الدولة، فقد بلغ عددهم حوالي 2400 شخص، بعدما لم يتجاوز عدد الملتحقين في جوان 2014 أكثر من 800 مقاتل مسجلين بذلك زيادة بنسبة 200% [1].

على عكس التقديرات الرسمية المقدمة، جاء في مختلف التقارير الصادرة عن مركز Soufan Group أن عدد الملتحقين بتنظيم داعش من الدول السوفياتية السابقة بلغ حوالي 1585 في سنة2014، ليرتفع في 2015 إلى حوالي 4700 ملتحق[2]، ف 8717 ملتحق في سنة 2016[3]، ويمكن توضيح تطور عدد الملتحقين بالتنظيم من منطقة الجمهوريات السوفياتية السابقة في الفترة ما بين 2014-2016 من خلال الرسم البياني التالي:

**الشكل رقم 11:** رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من منطقة الجمهوريات السوفياتية السابقة في الفترة ما بين 2014-2016.

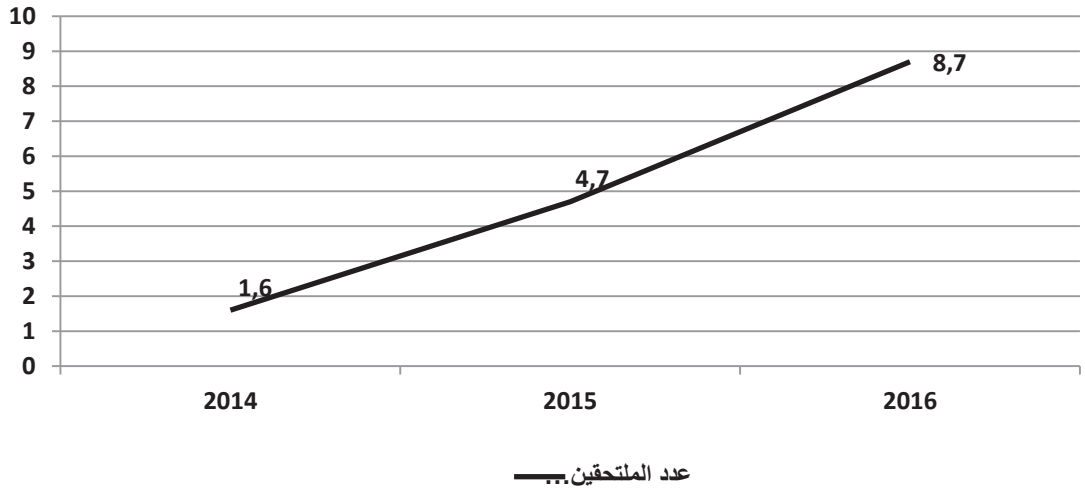


**المصدر**: من إنجاز الطالب بناء على معلومات في: Richard Barrett, "Beyond the Caliphate : ForeignFighters and the threat of Returnees" , the Soufan Center (October 2017).

تجدر الاشارة إلى أن أغلب الملتحقين بالتنظيم قادمين من شمال القوقاز خاصة من الشيشان، وبعدد أقل من أذربيجان وجورجيا، إذ يبلغ عدد الملتحقين من هذين الدولتين (جورجيا وأذربيجان) حوالي 500 شخص[4].

[1] ***Loc.cit.***
[2] ***Ibid***, p.20.
[3] Barrett, ***op.cit***, p.11.
[4] Foreign Fighters in Syria and Iraq,***op.cit*** , p.14.

ويعود سبب تنامي عدد الملتحقين بالتنظيم خاصة من منطقة شمال القوقاز إلى العامل الإيديولوجي الديني، إذ و بالعودة إلى المراحل التاريخية السابقة فقد عرفت المنطقة تدفق العديد من المقاتلين القادمين من معسكرات التدريب في أفغانستان وباكستان، الأمر الذي كان له الاثر على عقيدتهم وفكرهم الذي أصبح بذلك أكثر تطرفا، هو الأمر الذي يفسر استجابة سكانها لفتوى الجهاد والنصرة التي يدعو لها تنظيم داعش[1].

**5/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب الملتحقون بالتنظيم من منطقة البلقان:**

بلغ عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم داعش من أصول بلقانية في سنة 2015 حوالي 875 مقاتل، قادمين من أربع (04) دول رئيسية ويتعلق الأمر بكل من كوسوفو( حوالي 232 مقاتل)، البوسنة (حوالي 330 مقاتل)، ألبانيا (حوالي 90 مقاتل) وماسادونيا (بحوالي 146 مقاتل)[2]، بعدما تم تسجيل التحاق حوالي 442 مقاتل في سنة 2014 [3]، مسجلين بذلك زيادة قدرها 98%، ليتم في سنة 2016 تسجيل تواجد حوالي 845 مقاتل مسجلين بذلك تراجع بنسبة 3.4% [4]، ويمكن تبيين كل ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

[1] ***Loc.cit***.
[2] ***Ibid***, p.17.
[3] ***Ibid***, p.20.
[4] Barrett, ***op.cit***, p.11.

**الشكل رقم 12:** رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من منطقة البلقان في الفترة ما بين 2014-2016.

**المصدر**: من إنجاز الطالب بناء على معلومات في: Richard Barrett, "Beyond the Caliphate : ForeignFighters and the threat of Returnees" , the Soufan Center (October 2017).

فمنطقة البلقان مثل منطقة شمال القوقاز، فقد كان للعامل التاريخي الذي عرفته المنطقة خاصة في حرب البوسنة والتي عرفت مشاركة العديد من المقاتلين الأجانب القادمين من أفغانستان دور في جعلهم أكثر استعداد للانضمام والاستجابة لنداءات تنظيم داعش[1].

**6/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب الملتحقون بالتنظيم من منطقة جنوب غرب آسيا:**

لقد عرف عدد الملتحقين بمنطقة الصراع في سوريا والعراق ذو أصول من منطقة جنوب غرب آسيا ارتفاع منذ الإعلان عن قيام التنظيم، إذ تم تسجيل في سنة 2014 التحاق حوالي 385 مقاتل، ليرتفع العدد في السنة الموالية إلى حوالي 900 مقاتل[2]، 78% منهم أي حوالي 702 من أصول إندونيسية[3]، أما في سنة 2016، فقد ارتفع عددهم من 900 مقاتل إلى حوالي 1568 ملتحق [4]، أي زيادة قدرها 74%، ونوضح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

[1]Foreign Fighters in Syria and Iraq,***op.cit*** , p.18.
[2]***Ibid***, p.20.
[3]***Ibid***, p. 18.
[4] Barrett, ***op.cit***, p.11.

**الشكل رقم 13:** رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من منطقة جنوب غرب آسيا في الفترة ما بين 2014-2016.

**المصدر:** من إنجاز الطالب بناء على معلومات في: Richard Barrett, "Beyond the Caliphate : ForeignFighters and the threat of Returnees" , the Soufan Center (October 2017).

فسبب تنامي عدد الملتحقين بمنطقة الصراع من المنطقة راجع حسب العديد من المراقبين إلى الدعاية الإعلامية التي يمارسها التنظيم، من خلال نشر فيديوهات لمعسكرات التدريب، والدعوات الموجهة خاصة للإندونيسيين من أجل الالتحاق بالتنظيم والهجرة[1]، إذ كانت بداية تجنيد الإندونيسيين من خلال تقدمهم بطلب تأشيرات بهدف الدراسة لإحدى دول الشرق الأوسط ، ليتم فيما بعد الاتصال بشبكة إرهابية تابعة لداعش والتي تتولى عملية تزويدهم بكل الإجراءات والمعلومات والموارد المادية الضرورية للوصول إلى سوريا والعراق ومن ثم الالتحاق بصفوف التنظيم[2].

**7/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب الملتحقون بالتنظيم من منطقةّ أمريكا الشمالية:**

مقارنة بعدد الملتحقين من المناطق السابقة، يعتبر عدد أولئك الملتحقين من أصول أمريكية وكندية هم الأقل، إذ صرح مدير مكتب التحقيقات الفدرالية "Jaunes Comey" في سبتمبر 2015 بأنه من أصل 250 مواطن أمريكي حاولوا الالتحاق بمنطقة الصراع، نجح منهم فقط 150 شخص[3]،

[1] Foreign Fighters in Syria and Iraq **,** ***op.cit*** , p.18.
[2] ***Ibid***, p.19.
[3] ***Loc.cit.***

في حين صرحت السلطات الكندية بأن هناك حوالي 150 مواطن كندي غادروا البلاد متجهين إلى منطقة الصراع عبر تركيا[1].

أما الأرقام المقدمة حول عدد الملتحقين بتنظيم داعش من أصول أمريكية وكندية من طرف مركز Soufan Group، فإنه قد تم تسجيل التحاق حوالي 42 شخص في سنة 2014، ليرتفع العدد في سنة 2015 إلى حوالي 280 شخص مسجلين بذلك زيادة قدرها 567% [2].

أما في سنة 2016، فقد بلغ عدد الملتحقين حوالي 444 شخص[3]، أي زيادة بنسبة 59% مقارنة بسنة 2015، ويمكن إبراز تطور عدد الملتحقين من أصول أمريكا الشمالية من خلال الرسم البياني التالي:

**الشكل رقم 14:** رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من منطقة أمريكا الشمالية في الفترة ما بين 2014-2016.

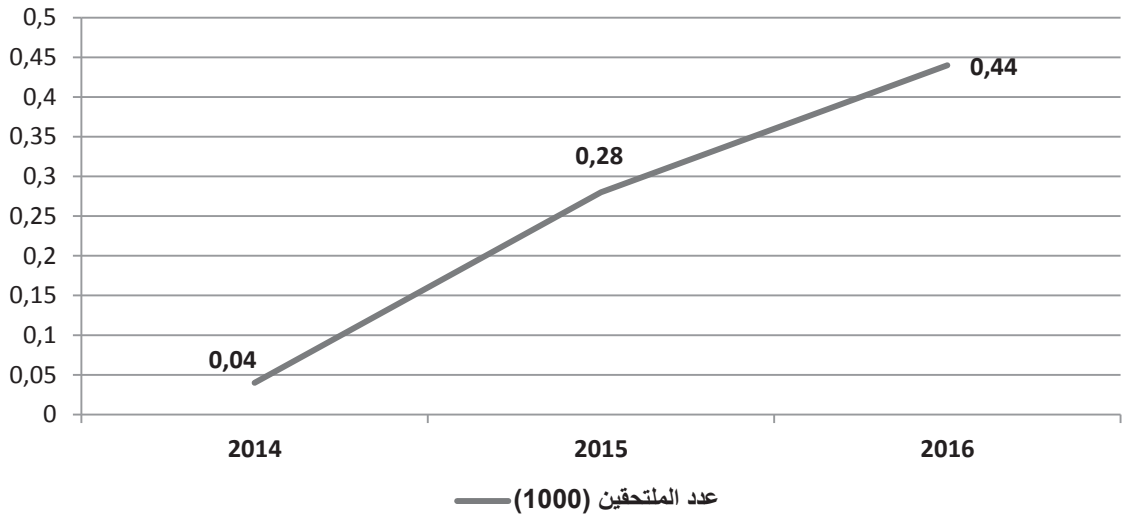


**المصدر:** من إنجاز الطالب بناء على معلومات في: Richard Barrett, "Beyond the Caliphate : ForeignFighters and the threat of Returnees" , the Soufan Center (October 2017).

[1] ***Ibid***, p.20.
[2] ***Loc.cit.***
[3] Barrett, ***op.cit***, p.11.

**المطلب الثاني: عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب حسب دولهم الأصلية**

لقد عرف عدد الملتحقين بمنطقة الصراع في سوريا والعراق للقتال بجانب تنظيم داعش تناميا بوتيرة متسارعة منذ الإعلان عن قيام التنظيم منتصف 2014 إلى غاية اليوم. فحسب رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار رقم 1373 الصادر في 2001 والمتعلق بمكافحة الإرهاب في تقريرها الموجه لرئيس مجلس الأمن في ماي 2015، أن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تنظيم داعش يزيد عن 30000 مقاتل قادمين من أزيد من 100 دولة[1].

بالرغم من وجود إجماع بين مختلف التقارير الصادرة عن اللجنة الأممية المختصة في مكافحة الإرهاب ومراكز البحث المتقدمة حول نسبة الأرقام والإحصائيات المقدمة بخصوص عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في التنظيم حسب دولهم الأصلية، مرده إلى غياب أرقام وإحصائيات دقيقة إذ يتجلى ذلك بوضوح من خلال هامش الاختلاف ما بين الأرقام الرسمية والغير الرسمية، إلّا أن ذلك لا يمنع من تقديم معطيات حول عددهم حسب كل دولة الواردة في التقارير الصادرة عن مركز Soufou Group إذ يمكن توضح ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 03:** جدول يبن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب حسب دولهم الأصلية في الفترة الممتدة ما بين 2014-2017.

| الدول | الأرقام الرسمية | الأرقام الغير رسمية | التاريخ |
|---|---|---|---|
| أفغانستان | / | 50 | 2015/01 |
| ألبانيا | 90<br>/ | 200-100<br>90 | 2015/05<br>2017/05 |
| الجزائر | 170<br>170 | 250-200<br>/ | 2015/05<br>2016/01 |
| الأرجنتين | / | 23 | 2012 |
| أستراليا | 120<br>165 | 255<br>/ | 2015/10<br>2017/05 |
| أذربيجان | 104+ | 216 | 2014/05 |

[1]Nation Unies, Conseil de Sécurité, lettre adressé a la présidente du conseil de sécurité par la présidente du comité du conseil de sécurité crée par la résolution 1373 (2001) ***concernant la lutte anti-terroriste*** (14/05/2015), p.10.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | 900+ | / | 2017/03 |
| بلجيكا | 470<br>528 | 470<br>/ | 2015/10<br>2017/10 |
| البوسنة | 330<br>248 | 217<br>/ | 2015/10<br>2016/12 |
| البرازيل | 03 | / | 2015/07 |
| كمبوديا | 01 | / | 2015/06 |
| كندا | 130<br>185 | /<br>/ | 2015/10<br>2017/01 |
| الصين | 300 | / | 2015/11 |
| الدنمارك | 125<br>145+ | 150-100<br>/ | 2015/10<br>2017/02 |
| مصر | 600+<br>600 | 1000<br>/ | 2015/01<br>2017/01 |
| فنلندا | 70<br>80+ | 100-70<br>/ | 2015/08<br>2017/02 |
| فرنسا | 1700<br>1910 | /<br>/ | 2015/05<br>2017/08 |
| جورجيا | /<br>200+ | 50<br>/ | 2015/07<br>2017/04 |
| ألمانيا | 760<br>915+ | /<br>/ | 2015/11<br>2017/03 |
| الهند | 23<br>75 | 50-40<br>/ | 2015/11<br>2017/03 |
| اندونيسيا | 700<br>600 | /<br>/ | 2015/07<br>2017/03 |
| إيرلندا | 30 | 30 | 2015/11 |
| إيطاليا | 87<br>110 | /<br>/ | 2015/11<br>2017/10 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| اليابان | / | 09 | 2015/03 |
| الأردن | 2000+<br>3000 | 2500<br>/ | 2015/09<br>2017/05 |
| كازاخستان | 300<br>500+ | /<br>/ | 2015/01<br>2017/04 |
| كوسوفو | 232<br>317 | 300<br>/ | 2015/10<br>2017/04 |
| الكويت | /<br>150 | 70<br>/ | 2015/01<br>2016/08 |
| ليبيا | 600 | / | 2017/02 |
| لبنان | 900 | / | 2015/09 |
| ماسيدونيا | 146<br>140 | 100<br>/ | 2015/08<br>2016/03 |
| ماليزيا | 100<br>91 | /<br>/ | 2015/11<br>2016/12 |
| المالديف | 200 | 100-20 | 2015/05 |
| المغرب | 1200<br>1660 | 1500<br>/ | 2015/10<br>2017/10 |
| هولندا | 220<br>280 | 210<br>/ | 2015/10<br>2017/02 |
| نيوزيلاندا | 10-05 | 06 | 2015/03 |
| باكستان | 70<br>650+ | 330<br>/ | 2015/08<br>2016/01 |
| الفليبين | 100 | / | 2014/08 |
| البرتغال | / | 12 | 2015 |
| قطر | / | 10 | 2015/12 |
| رومانيا | 01+ | / | 2015/03 |
| روسيا | 2400<br>3417 | /<br>/ | 2015/10<br>2016/03 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| العربية السعودية | 2500<br>3244 | /<br>/ | 2015/10<br>2016/11 |
| صربيا | /<br>50 | 70-50<br>/ | 2015/07<br>2017/01 |
| الصومال | / | 70 | 2015/01 |
| اسبانيا | 133<br>204 | 250<br>/ | 2015/10<br>2017/07 |
| السودان | 70<br>150+ | 100<br>/ | 2015/09<br>2017/08 |
| السويد | 300 | / | 2016/09 |
| تونس | 6000<br>2926 | 7000<br>/ | 2015/10<br>2016/12 |
| تركيا | 2200-2000<br>1500 | /<br>/ | 2015/11<br>2016/06 |
| بريطانيا | 760<br>850 | /<br>/ | 2015/11<br>2017/02 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 150<br>129- | 250+<br>/ | 2015/11<br>2017/09 |

**المصدر:** جدول من إنجاز الطالب بناء على الأرقام الواردة في:

-Beyond the caliphate : foreign fighters and the threat of returnees, The Soufan Center, October 2017.

-Foreign Fighters : An updated Assessment of the Flow of foreign fighters into Syria and Iraq. The Soufan Center, December 2015.

من خلال المعطيات و الأرقام المبينة في الجدول والمتعلقة بعدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم داعش حسب دولهم الأصلية. نلاحظ بأن هناك سبعة (07) دول تجاوز تعداد الملتحقين من مواطنيها الألف شخص، ويتعلق الأمر بكل من تونس، المغرب، الأردن، السعودية، روبيا، فرنسا وتركيا.

**1/ تونس:**

بلغ عدد المقاتلين بمنطقة الصراع في العراق وسوريا للقتال إلى جانب تنظيم الدولة حتى أكتوبر 2015 حوالي 6000 شخص وذلك حسب الأرقام الرسمية المصرح بها من طرف السلطات التونسية، بينما تشير الأرقام الغير رسمية إلى أن عددهم يتجاوز ذلك ويصل إلى حوالي 7000 شخص. الأمر الذي جعل من تونس تتصدر قائمة الدول الأكثر مساسا بهذه الظاهرة خلال هذه الفترة، أما في ديسمبر تم تسجيل تراجع في عدد المقاتلين الأجانب من أصول تونسية بنسبة 51% أي حوالي 2926 مقاتل مقارنة بالسنة التي قبلها.

وحسب ما جاء في تقرير مركز Soufan Group فإن العدد الأكبر من الملتحقين التونسيين بتنظيم داعش يقطنون بمدينة 'بن قردان' التي تمتلك تاريخ حافل مع الجهاد والجهاديين، إلى درجة أن القيادات الإرهابية وعلى رأسهم أبو مصعب الظواهري صرح بأنه لو كانت 'بن غردان' قريبة من منطقة الفلوجة لحررنا العراق[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب نحو سوريا من أصول تونسية لم يبدأ مع الإعلان الرسمي عن قيام تنظيم داعش، وإنما بدأ منذ سنة 2011، وكان هدفهم آنذاك تعزيز صفوف ودفاعات الجيش السوري الحر ضد نظام الأسد، مما أدى منذ أفريل 2012 إلى تسجيل العديد من مذكرات التوقيف في حق العديد منهم، ومقتل بعضهم في سوريا وعودة آخرين[2].

أما عن الأسباب والعوامل الكامنة وراء العدد الهائل للملتحقين التونسيين بتنظيم داعش يمكن إجمالها في النقاط التالية[3]:

- ✓ ضعف المستوى الدراسي لدى أغلبية الملتحقين، فهذا العامل يعتبر العامل الأساسي لعملية التطرف، إذ يجعل منهم أهدافا سهلة وفئة مستهدفة من طرف تنظيم داعش لتجنيدهم وإقناعهم بالالتحاق بمنطقة الصراع في سوريا والعراق، للقتال في صفوفه.
- ✓ الشعور باللاعدل واللامساواة في توزيع الفرص والغبن والتهميش، إذ أن 90% من الملتحقين بالتنظيم لديهم قناعة وصورة على أن تونس هي بلاد اللاعدالة.

---

[1] Foreign Fighters in Syria and Iraq **, *op.cit*** , p.16.

[2] Aaron Y. Zelin, "Tunisian Foreign Fighters in Iraq and Syria", ***the Washington institute for near east poliy*** (2018), p05.

[3] Emma Ben Arab, ''Assessing the threat posed by Tunisian Foreign Fighters'', ***Institute Tunisien des etudes strategiques***(January 2018), pp. 52-58.

- ✓ التجمعات وحلقات الحديث في السجون كان لها دور في نشر الفكر المتطرف وإقناع العديد من المساجين التونسيين بالالتحاق بصفوف التنظيم بعد خروجهم انتهاء فترة العقوبة التي يقضوها في السجن، إذ كانت تدار تلك التجمعات من طرف مقاتلين سابقين تم القبض عليهم من طرف السلطات التونسية وإرجاعهم إلى السجن الذي جعلوا منه منبر وفضاء لنشر أفكارهم وحشد المزيد من الشباب لصالح التنظيم.
- ✓ النظرة العدائية للدولة التونسية، إذ يعتبر الملتحقين بالتنظيم أن الدولة التونسية تعيق ممارساتهم الدينية وتفرط في استعمال القوة العمومية في علاقتها معهم، كما أنهم يشعرون بالتهميش وندرة فرص النجاح فيها.

إضافة إلى العوامل السابقة، هناك من يقدر بأن العامل الأمني كان له دور هو الآخر في تنامي عدد الملتحقين بتنظيم الدولة، وذلك من خلال التدخل المتأخر للسلطات الأمنية التونسية بخصوص الأفراد الذين لديهم رغبة للالتحاق بالتنظيم، مما جعل تدخلهم متأخر نوعا ما، أما السبب الآخر فيتمثل في تأزم الأوضاع الأمنية في ليبيا بداية من 2012 وتحول هذه الأخيرة إلى قاعدة خلفية لمختلف التنظيمات الإرهابية، وبحكم القرب الجغرافي قام تنظيم الدولة الإسلامية بإرسال تونسيين إلى ليبيا قصد البدء في عملية بناء مختلف الهياكل القاعدية لمراكز التدريب واستقبال الملتحقين وغيرهما وهو الأمر الذي جذب التونسيين وشجعهم على الجهاد في ليبيا والالتحاق بجناحه في هده الأخيرة[1].

**2/ المغرب:**

بلغ عدد الملتحقين المغاربة بتنظيم داعش إلى غاية شهر أكتوبر 2015 حوالي 1200 ملتحق وذلك حسب الأرقام الرسمية، إلا أن العديد من المراقبين يعتقدون بأن العدد الحقيقي يتجاوز ذلك بكثير، أما في نفس الشهر من سنة 2017 فقد تم تسجيل التحاق حوالي 1660 شخص، مسجلين بذلك زيارة قدرها 38%.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن موجة التحاق المغاربية بمنطقة الصراع في سوريا والعراق بدأت منذ جوان 2013 بحوالي 150 شخص، ثم 1000 شخص في ديسمبر من نفس السنة، ليصل عددهم في سبتمبر 2016 حوالي 1600 شخص[2].

[1] Zelin, ***op.cit***, p.06

[2] Mohammed Masbah, "transnational security challenges in North Africa : Moroccan foreign fighters in Syria 2012-2016", ***Middle Eastern studies***, Vol. 55, No.02, p. 186.

بخصوص عدد المقاتلين المغاربة الملتحقين بالتنظيم حسب المناطق التي قدموا منها، تتصدر منطقة طنجة القائمة بحوالي 198 ملتحق، لتأتي بعدها كل من فاس بحوالي 180 والدار البيضاء بحوالي 168، فمدينة تيطوان بحوالي 156 شخص وفي الأخير مدينة سالي بحوالي 114 شخص[1]، ويمكن عرض عدد الملتحقين المغاربة حسب المناطق المغربية التي قدموا منها من خلال الرسم البياني التالي:

**الشكل رقم 15:** دائرة نسبية تبين عدد المقاتلين المغاربة الملتحقين بتنظيم الدولة في العراق وسوريا حسب المنطقة التي يقطنون بها لسنة 2014.

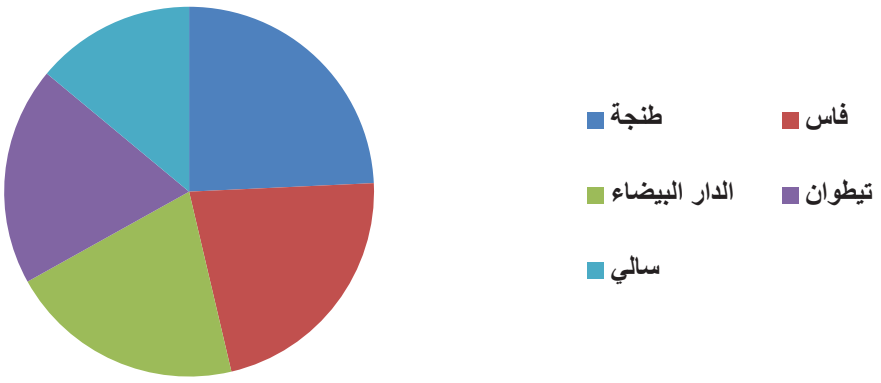


**المصدر**: من إنجاز الطالب بناء على معلومات في: Mohammed Masbah, "transnational security challenges in NorthAfrica : Moroccanforeignfighters in Syria 2012-2016", Middle Easternstudies, Vol. 55, No.02.

أما عن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع عدد الملتحقين المغاربة بالتنظيم يمكن حصرها في النقاط التالية[2]:

- ✓ العوامل السياسية: انطلاقا من كون المغرب دولة عضو في مجموعة أصدقاء الشعب السوري، من جهة، وتنظيمها للطبعة الرابعة من لقاء مراكش في 2012 بمشاركة ممثلين عن الائتلاف الوطني السوري باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري، من جهة أخرى، جعل من موقفها هذا تتغاضى وتتساهل بشأن حركة مواطنيها الراغبين في الالتحاق بمنطقة الصراع في سوريا منذ 2013، وكان ذلك بمثابة الضوء الأخضر لكل الراغبين بالالتحاق بالمنطقة.

[1] ***Ibid***, p.188.
[2] Mohammed Masbah, "Moroccan foreign fighters: Evolution of the phenomenon, promotive factors and limits of hardline policies", ***German Institute for International Affairs*** (October 2015), p. 03,04.

- ✓ العامل اللوجيستي: يتعلق هذا العامل بسهولة تنقل المغاربة إلى منطقة الصراع في سوريا بكل أمان وبتكاليف منخفضة، فتكاليف السفر من المغرب نحو تركيا لا يتعدى 1000 دولار أمريكي، إضافة إلى أن التأشيرة لدخول الأراضي التركية غير مفروضة على المواطنين المغاربة، وعليه فأغلب الملتحقين بالتنظيم يسلكون الطرق التقليدية للانتقال إلى سوريا، من خلال الحجز في الطائرة المتوجهة من الدار البيضاء إلى تركيا ومن ثم الى منطقة Jarablus أو Gaziantep الواقعتين في جنوب تركيا بالقرب من الحدود السورية، ومن ثم إلى الداخل السوري.
- ✓ العوامل الاجتماعية: ترتبط هذه العوامل خاصة بالتهميش والإقصاء والفقر الذي يعاني منه العديد من الشباب المغاربة، إذ أن العدد الكبير من المقاتلين المغاربة يقطنون في أحياء ومدن معروفة بالفقر وانتشار البطالة كمنطقة سالي بضواحي الرباط، الدار البيضاء، طنجة و غيرهم، ويعود سبب كل ذلك إلى غياب سياسية بناء وتعمير وتنمية المناطق النائية فعالة وناجحة، فكلها ظروف تدفع بالشباب إلى الالتحاق بالتنظيم الذي يعرض عليهم مبالغ مالية وامتيازات مادية كفيلة بأن تحسن من ظروفهم المعيشية، فيصبحون بذلك هدف سهل الاستقطاب.
- ✓ العامل الأيديولوجي: يتمثل هذا العامل في صدور العديد من الفتوى عن مشايخ في السعودية ومصر وكذا في المغرب، تدعو إلى الجهاد في سوريا لإسقاط نظام الأسد ونصرة إخوانهم السنيين، الأمر الذي لقي استجابة واسعة من طرف المواطنين المغاربة لينتهي بهم المطاف في منطقة الصراع في سوريا والعراق.

**3/ السعودية:**

إضافة إلى كل من المغرب وتونس عرفت المملكة العربية السعودية – كما هو موضح في الجدول– مشاركة العديد من مواطنيها في الصراع القائم في منطقة سوريا والعراق إلى جانب صفوف تنظيم داعش، إذ بلغ عدد الملتحقين السعوديين إلى غاية أكتوبر 2015 حوالي 2500 شخص، ليرتفع العدد في شهر نوفمبر 2016، بنسبة 30%.

حسب الدراسة الصادرة عن المركز الدولي لدراسة التطرف، فإنّ المناطق والمقاطعات السعودية التي قدم منها أغلب السعوديين الملتحقين بتنظيم الدولة تتمثل في كل من مقاطعة الرياض

بنسبة 35.6%، تليها مقاطعة القاسم بنسبة 18.2% إلى جانب مقاطعة جدة، ثم باقي المقاطعات الأخرى[1].

أما إذا قمنا بالمقارنة ما بين مناطق المملكة العربية السعودية من حيث أصول المقاتلين الأجانب السعوديين فسنلاحظ بأن 54% منهم يقطنون في مناطق ومقاطعات بوسط المملكة، ثم تأتي بعدها المناطق الشرقية بحوالي 21% فشمالية ب 10%، الغربية ب 9% والجنوبية بحوالي 6%[2].

بخصوص الأسباب الكامنة وراء تدفق العديد من الشباب السعوديين باتجاه منطقة الصراع في سوريا والعراق والالتحاق بتنظيم الدولة، تتمثل أساسا في عاملين رئيسيين: الأول يرتبط بموقف المملكة العربية السعودية السياسي من نظام الأسد الحاكم في سوريا المعروف بالمعاداة، وقد برز ذلك جليا مباشرة مع تسارع أحداث الربيع العربي وتداعياته على الوضع السائد في سوريا، حيث سارعت السعودية بالتنديد بالجرائم المرتكبة في حق الشعب السوري من طرف النظام القائم، وقامت بالمقابل بالاعتراف بالتكتل الحكومي القائم كممثل شرعي لسوريا[3]، فهذا العامل انعكس على العامل الثاني الذي كان له دور في التحاق المواطنين السعوديين بسوريا والعراق وهو الجانب الأيديولوجي الديني، من خلال مساهمتها في تنظيم مؤتمر علماء المسلمين المنعقد بالقاهرة حول الملف السوري، أين دعا ممثلو 76 رابطة ومنظمة إسلامية إلى النفرة والجهاد بالنفس والمال والسلاح لنصرة الشعب السوري وإنقاذه من إجرام نظام طائفي، ومن بين الموقعين على البيان الختامي لمؤتمر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الإخوان المسلمين، رابطة علماء الشام، اتحاد علماء إفريقيا وهيئة علماء المسلمين بالعراق[4].

فقد كان لمخرجات هذا المؤتمر نتائج وآثار قوية على الشباب المسلمين من خلال إقدامهم العديد منهم وبدون تردد إلى الالتحاق بمنطقة الصراع في سوريا، قبل أن تتسارع الأحداث ويتحولوا إلى مقاتلين في صفوف تنظيم إرهابي استغل البعد الديني الجهادي لإقناعهم بالقتال لصالحه وتقرير جبهته.

---

[1] Abdullah Bin Khaled Al-Saud ,“ Saudi Foreign Fighters : Analysis of Leaked Islamic State Entry Documents”, ***International Center for the study of Radicalization*** (2019), p.14.

[2] ***Ibid***, p.16.

[3] Hardin Lang and Muath Al wari,“ The Flow of Foreign Fighters to the Islamic state : Assessing the challenge and the response “ , ***Center for American Progres*** (Marsh 2016), p.12.

[4] "مؤتمر علماء المسلمين يدعون الى الجهاد في سوريا"،

في: ***www.aljazeera.net/news/arabic/2013/6/13*** (2013/06/13).

**4/ الأردن:**

تعتبر الأردن هي الأخرى من بين الدول التي عرفت التحاق العديد من مواطنيها بتنظيم داعش في سوريا والعراق، خاصة مع قربها الجغرافي بالمنطقة الصراع الأمر الذي سهل الأمر عليهم، إذ وإلى غاية أكتوبر 2015، بلغ عدد المواطنين الأردنيين الملتحقين بصفوف التنظيم حوالي 2000 شخص حسب الأرقام المقدمة من طرف السلطات الأردنية، إلا أن عددهم في الواقع يتعدى ذلك، فهناك من يرى بأنه يتعدى 2500 شخص، أما في ماي 2017 فقد تم تسجيل التحاق حوالي 3000 أردني بالتنظيم، مسجلين بذلك في عدد الملتحقين بنسبة 50% مقارنة بالرقم الرسمي المقدم في سنة 2015.

تجدر الإشارة إلى أن التحاق المواطنين الأردنيين بمنطقة الصراع للقتال لم تبدأ مع إعلان قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإنما كانت قبل ذلك، وبالتحديد ابتداء من سنة 2011 واستمرت حتى بعد الإعلان عن قيام التنظيم في جوان 2014 [1].

بخصوص الدوافع التي جعلت العديد من شباب الأردن يصبحون مقاتلين في صفوف تنظيم الدولة في سوريا والعراق، تتمثل في الآتي:

- ✓ اعتبارهم بأن القتال في سوريا والعراق هو واجب شرعي، يندرج في إطار الجهاد في سبيل الله لنصرة إخوانهم المسلمين ونشر التعاليم الإسلامية والحكم بها في المنطقة، هو الأمر الذي جعلهم يشعرون بأنهم منتمون إلى هوية تتعدى الأوطان والدول ويدافعون عن قضية شرعية[2].
- ✓ فقدان العديد من الأردنيين الملتحقين معنى لحياتهم، وشعورهم بأنهم ضائعون في الحياة بدون رؤية وهدف، الأمر الذي جعلهم يعتقدون بأن انضمامهم لصفوف التنظيم يجعل منهم أشخاص مهمين وتعاد بذلك لديهم الرغبة في الحياة والسبب الوجيه لاستمراريتهم[3].
- ✓ خيبة الأمل والشعور بالتهميش بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي كان يعيش فيها العديد من الملتحقين خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور، الأمر الذي يحول دون تحسين مستواهم المعيشي مستقبلا في الأردن[4].

---

[1] Alberto Caballero Diez,“ Jordanian Foreign Fighters in Syria and Iraq : how did become radicalized and how they can be de-radicalized ? “, ***InstitutoEspanol de EstudiosEstrategicas*** (July 2016), p.03.

[2] ***Ibid***, p.03.

[3] ***Ibid***, p.04.

[4] NevenBonbokji and Erica Harper ,“Journey mapping of selected Jordanian Foreign Fighters “, ***West Asia – North Africa Institute*** (August 2017), p.09.

**5/ تركيا:**

إضافة للدول السابقة، عرفت تركيا هي الأخرى التحاق العديد من مواطنيها للقتال في سوريا والعراق إلى جانب تنظيم داعش، إذ تراوح عددهم حتى شهر نوفمبر 2015 ما بين 2000 و 2200 ملتحق، ليتراجع العدد إلى 1500 ملتحق في جوان 2016.

تجدر الإشارة إلى أن تدفق المواطنين التركيين إلى سوريا والعراق لتعزيز صفوف داعش بدأ منذ الإعلان عنه في جوان 2014، إذ جاء في بعض التقارير الصحفية التركية المعدة في جوان 2014، بأنه وبناء على إفادة وتصريحات عائلات المقاتلين فإنّ حوالي 163 مواطن التحق بالتنظيم ليصبح مقاتل في صفوفه، أما التقرير الصادر عن المركز الدولي لدراسة التطرف فقد جاء الإشارة فيه لالتحاق ما بين 600 و 700 مواطن تركي بمنطقة الصراع في سوريا[1]، إضافة إلى أن العدد الكبير منهم يقطنون بمنطقة Adiyaman الواقعة جنوب تركيا، حيث تبعد عن الحدود السورية بحوالي 50 ميل، ومنطقة العبور إلى سوريا بحوالي 130 ميل[2].

عن الأسباب المؤدية إلى تدفق المقاتلين الأتراك إلى سوريا والعراق، تعود في بداية الأمر إلى الدعوة التي تقدم بها حزب العدالة والتنمية في مارس 2011 التي كانت فحواها تتضمن دعوة الرئيس بشار الأسد الى التنحي عن منصبه، وجاء ذلك على خلفية تأزم الأوضاع في الداخل السوري وما انجر عنها من تداعيات اقليمية على دول المنطقة عامة وعلى تركيا خاصة، إذ استقبلت منذ بداية الصراع العديد من اللاجئين المدنيين السوريين الذين تحولوا فيما بعد إلى مقاتلين ضد الحكومة السورية، كما سمحت السلطات التركية للعديد من مواطنيها خاصة المعارضين منهم بالانضمام إلى منطقة الصراع عبر الحدود الجنوبية، وبعد مرور ثلاث سنوات عن ذلك أصبحت تركيا مصدر للمتطوعين الملتحقين بساحة المعركة لمواجهة نظام الأسد، وبعد الإعلان عن قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جوان 2014، قرر العديد منهم الانضمام إليه والقتال بجانبه لتكريس دولة الخلافة[3].

في نفس السياق، كشف الصحفي التركي عبد الله بوزكورت في دورية التحقيقات الصادرة عن مركز ستوكهولم للحرية أن المئات من التسجيلات الصوتية التنصتية السرية ثم الحصول عليها من

[1] Michael Knights," ISIL's political-military power in Iraq", ***CTC sentinel***, Vol.07, Issue 08 (august 2014), p.07.
[2] ***Ibid***, p.08.
[3] ***Ibid***, p.07.

مصادر خاصة في العاصمة التركية أنقرت، والتي تكشف أن السلطات التركية مكنت وسهلت حركة المقاتلين الأجانب والأتراك عبر الحدود التركية إلى الداخل السوري للقتال إلى جانب تنظيم داعش[1].

كما أوضحت الوثائق السرية التي كشفتها Boz Kurt بوجود اتفاقية ما بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والأجهزة الأمنية التركية، التي تقضي بالسماح للمهربين بأن ينشطوا بكل حرية على طول مسافة 511 ميل (822 كيلومتر) من كلتا جانبي الحدود التركية السورية بدون قيام الحكومة التركية بأي اعتقالات في حقهم، كما تسمح الاتفاقية كذلك لعناصر تنظيم داعش بتشغيل خطوط الإمدادات اللوجيستية عبر الحدود، إضافة إلى نقل المقاتلين الجرحى إلى تركيا للعلاج[2].

**6/ فرنسا:**

لقد عرفت فرنسا هي الأخرى التحاق العديد من مواطنيها بتنظيم الدولة في سوريا والعراق. إذ بلغ عددهم إلى غاية ماي 2015 حوالي 1700 شخص، ليرتفع العدد إلى 1910 شخص في سنة 2017 ، مسجلة بذلك ارتفاع عددهم بنسبة 12.35%، محتلة بذلك المرتبة الأولى في قائمة الملتحقين من أصول أوروبا الغربية.

حسب الدراسات التي أعدها مركز إيفريIFRI للدراسات الأمنية على عينة من الجهاديين الفرنسيين الملتحقين بمنطقة الصراع في سوريا والعراق والبالغ عددهم 131 من بينهم ستة (6) نساء، توصل إلى العديد من الاستنتاجات والنتائج من أهمها نذكر:

- ✓ أن المناطق التي قدم منها أولئك الجهاديون غير ممركزة وأنهم يتوزعون عبر كامل المناطق الفرنسية مع وجود اختلاف في العدد من منطقة لأخرى ، وهو الأمر الذي يدل على التأثير الواضح للدعاية الإعلامية للتنظيم والدور الذي تلعبه الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في ذلك[3].

[1] "صحيفة أمريكية تكشف عن تسجيلات تفضح الدعم التركي لداعش بسوريا "، في:
***www.alarabiya.net/ar/arab-aub-world/syria/2019/02/07***(2019/02/17).

[2]HarutSassounian ," Turkey's Support of Terrorists in Syria exposed in secret wiretaps", in : ***www.thecalifornia courier.com/Turkeys - support - of –terrorists –in– Syria –exposed –in-secret- wiretaps*** (12/02/2019).

[3] Marc hecker, "137 Nuances de Terrorisme : les djihadistes de France face à la justice",***IFRI centre des études de sécurité*** (Avril 2018), p.18.

- ✓ أن متوسط سن العينة المدروسة هو 26 سنة، ممّا يدل على أن فئة الشباب تمثل الحصة الأكبر من الملتحقين – حسب العينة المدروسة– إلاّ أن عديد الدراسات تؤكد أن متوسط سن الملتحقين أقل من ذلك[1].
- ✓ بخصوص مؤشر المستوى التعليمي في العينة فقد توصلت الدراسة إلى أن 47% (62 ملتحق) بدون شهادة، 24% منهم أي حوالي (31 ملتحق) لديهم شهادة البكالوريا ، بينما 18% أي حوالي 24 شخص لديهم مستوى دراسي أقل، بينما 11% لديهم شهادات جامعية ، أي حوالي 14 شخص[2].
- ✓ من حيث السوابق العدلية، فقد توصلت الدراسة الى أن 40% منهم لديهم أحكام قضائية وتم محاكمتهم بتهم مختلفة، بينما 48% منهم يمتلكون شهادة سوابق عدلية فارغة، و12% المتبقية لا يمتلكون سوابق عدلية ولكن تم تقديم شكاوي ضدهم لدى مصالح الشرطة الفرنسية[3].
- ✓ بخصوص مؤشر المسار المهني والوظيفي، توصلت الدراسة في نتائجها بأن 30% من العينة المدروسة لا يمتلكون أي منصب عمل، بينما 22% يشتغلون في مناصب غير مستقرة، 10% يشتغلون بمختلف المحلات التجارية كبائعين وموزعين للبضائع، 16% منهم عمال وتجار، أما النسبة المتبقية فهي تشمل إطارات جامعية (2%)، عسكريين (4%)، طلبة (3%) وعمال في السوق السوداء (3%)[4].

فمن خلال النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها من خلال دراسة عينة من الجهاديين الفرنسيين من تراجع في المستوى التعليمي والدراسي، ومتوسط السن الصغير للملتحقين بالتنظيم، وتوزعهم عبر كامل التراب الفرنسي من حيث أماكن سكناهم وعدم تركزهم في منطقة محددة، إضافة إلى معاناة أغلبيتهم من جراء عدم امتلاكهم مناصب شغل أو مناصب مؤقتة مما يجعل تحسين مستقبلهم ومستواهم المعيشي مستقبلا صعب، كلها عوامل ودوافع تجعل من الشباب أهداف سهل بالنسبة للتنظيمات الإرهابية على غرار تنظيم الدولة الإسلامية لتجنيدهم في صفوفهم.

[1] ***Ibid***, p.17.
[2] ***Ibid***, p.20.
[3] ***Ibid***, p.22.
[4] ***Ibid***, p.21.

**7/ روسيا الاتحادية:**

حسب الأرقام المقدمة في الجدول السابق، نلاحظ بأن عدد المواطنين الروس الملتحقين بمنطقة الصراع للقتال إلى جانب تنظيم داعش قد بلغ إلى غاية شهر أكتوبر2015 حوالي 2400 ملتحق، ليرتفع العدد في مارس 2016 الى حوالي 3417 مسجل أي زيادة بنسبة 42%.

تجدر الإشارة إلى أن أغلب المقاتلين الأجانب الروس النشطين إلى جانب التنظيم كانت تجمعهم علاقات مع إمارة القوقاز إذ يتعلق الأمر بكل من الشيشان وداخستان، كونهم كانوا يقطنون في المناطق الواقعة في جنوب روسيا بالقرب من المنطقة[1].

إضافة إلى ذلك فقد أشارت الدراسة الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بأن 80% من عدد الملتحقين بالتنظيم من أصول روسية هم في الحقيقة مهاجرين قدموا للعمل في روسيا من مختلف الدول لاسيما من دول وسط آسيا، إذ تستقبل روسيا العديد من طالبي العمل كل سنة من تلك المنطقة، إذ بلغ عددهم الإجمالي حوالي 7 ملايين مهاجر، فهذه الفئة هي المستهدفة من طرف تنظيم داعش ويتم تجنيدها وإقناعهم بالالتحاق بصفوفها من الأراضي الروسية[2].

وحسب نفس التقرير، فإن من العوامل التي سهلت انتقال أولئك المقاتلين من روسيا إلى مسرح الصراع في العراق وسوريا هي التسهيلات التي تلقوها من طرف مصالح أمن روسيا الاتحادية وذلك طول الفترة الممتدة من 2011 و 2016، وذلك من خلال المناطق الجنوبية الروسية على الحدود مع منطقة القوقاز ليتم من خلال السفر إلى تركيا ومنها إلى سوريا، إذ سجلت السلطات التركية في الفترة ما بين 2011-2014 التحاق حوالي 10000 مهاجر من جنسية روسية، بقي حوالي 4000 منهم في تركيا، لينتقل 6000 الآخرين ويواصلوا سفرهم إلى سوريا[3]، بمساعدات من طرف مصالح الاستخبارات التركية، إذ كان الهدف من ذلك هو تعزيز صفوف المعارضة ضد نظام الأسد[4].

[1] laug and Alwari, ***op.cit***, p.11.
[2] " Russian-speaking Foreign Fighters in Iraq and Syria ", ***center for strategic and International studies*** (December 2017), p.06.
[3] ***Ibid***, p.07.
[4] ***Ibid***, p.10.

**المطلب الثالث: عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب حسب معلوماتهم الشخصية.**

بعد استعراض عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تنظيم داعش حسب المناطق والدول التي قدموا منها ، سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم إحصائيات وأرقام حسب معلوماتهم الشخصية من خلال تبيين أعدادهم حسب السن، الجنس ، حالتهم الاجتماعية، ومستواهم الدراسي.

**1/ عدد المقاتلين الإرهابيين حسب السن:**

وفق التقرير الصادر عن مركز محاربة الإرهاب التابع للأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 2016 تحت عنوان: " then and now : companing the flow of ForeignFighters to AQI and the Islamic state ، فإن متوسط سن المقاتلين الأجانب في تنظيم داعش هو ما بين 26-27 سنة، من مجال عمري ما بين أقل سنة وهي 12 وأكبر سنة 16 سنة[1].

فوفق تقديرات متوسط سن الملتحقين بالتنظيم الواردة في التقرير لبعض الدول، فإنه قد تم تسجيل بالنسبة للجزائر أن متوسط سن الملتحقين الجزائريين بالتنظيم هو 24 سنة، إذ يبلغ أصغر ملتحق فيهم 21 سنة، ليبيا 23 سنة، تونس 26 سنة، السعودية 23 سنة واليمن 23 سنة كذلك[2].

وفي دراسة أخرى صادرة في نوفمبر 2016، جاء فيها أن 14% من إجمالي المقاتلين الأجانب النشطين في التنظيم سنهم يقل عن 18 سنة، و 27% يبلغ سنهم ما بين 18 و 21 سنة ، إضافة الى أن 26% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 22 و 25 سنة ، بينما الفئة التي يتراوح سنهم ما بين 26 و 29 سنة تمثل 17% ، وما بين 30 الى غاية 35 سنة تمثل 9% ، بينما الملتحقين الذين تتجاوز أعمارهم 26 سنة لا تزيد نسبتهم عن 7% [3]، ويمكن استعراض هذه النسب حسب الفئة العمرية للمقاتلين الأجانب في التنظيم من خلال الدائرة النسبية التالية:

[1] Brian Dodwell , Daniel Miltan and Dan Rassler ," then and now : Comparing the Flow of Foreign Fighters to AQI and the Islamic state" , ***combating terrorism center at west point*** (December 2016), p.04.
[2] ***Ibid***, p.04.
[3] Perliger and Milton, ***op.cit***, p.22.

**الشكل رقم 16:** دائرة نسبية تبين نسبة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بالتنظيم حسب كل فئة عمرية.

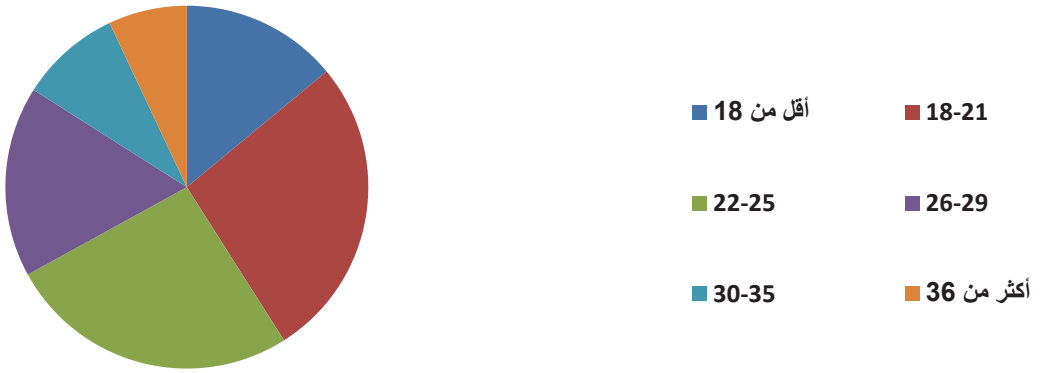


**المصدر:** من إنجاز الطالب بناء على معلومات في: Aria Perliger and Daniel Milton, « fromcradle to grave : life cycle of foreignfighters in Syria and Iraq », Combatingterrorism center atwest point (November 2016).

أمّا الدراسة التي قام بها كل من Hamed El Said و Richard Barrett الباحثين بمركز مكافحة الإرهاب التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وبعد إجرائهم لعدة مقابلات مباشرة مع 42 مقاتل أجنبي في صفوف التنظيم، توصلوا إلى أن 3 أشخاص من العينة المدروسة تتراوح أعمارهم ما بين 16 و19 سنة، 11 شخص سنهم ما بين 20 و 24 سنة، 7 تتراوح أعمارهم ما بين 25 و 29 سنة، 12 شخص يتراوح سنهم ما بين 30 و34 سنة، أما الأشخاص الذين يتجاوز سنهم 35 فقد بلغ 10 أشخاص[1].

**2/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب حسب الجنس:**

حسب تقرير مركز Soufan Group الصادر في أكتوبر 2017 فإن الملتحقين بمنطقة الصراع في سوريا والعراق للقتال إلى جانب تنظيم داعش لم يقتصر على الشباب والرجال فقط، وإنما وفق الإحصائيات الخاصة بهم بينت مشاركة العديد من النساء الذين التحقن هن الأخريات بسوريا والعراق، فمثلا بالنسبة لفرنسا، فإنّه من أصل 1910 ملتحق، 320 منهم نساء، أي ما نسبته 17%، أما المغرب فمن أصل 1660 ملتحق، حوالي 285 امرأة مغربية، بخصوص تونس من بين حوالي

[1] United Nations , United Nations Office of Counter-Terrorism ,*" Enhanding the understanding of the Foreign Fighters phenomenon in Syria"* (July 2017), p.25.

3000 ملتحق، هناك حوالي 100 امرأة تونسية[1]، ويمكن تبيين عدد ونسبة النساء الملتحقات بالتنظيم من العدد الإجمالي حسب كل دولة من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 04:** جدول يبين عدد النساء الملتحقات بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حسب كل دولة.

| الدولة | العدد الإجمالي للملتحقين | عدد النساء الملتحقات |
|---|---|---|
| أستراليا | 165 | 25 |
| بلجيكا | 300 | 17 |
| البوسنة | 148 | 60 |
| كندا | 185 | 35 |
| فرنسا | 1910 | 320 |
| ألمانيا | 900 | 190 |
| اندونيسيا | 600 | 113 |
| ايطاليا | 110 | 06 |
| ماليزيا | 91 | 12 |
| المغرب | 1660 | 285 |
| هولندا | 280 | 90 |
| روسيا | 3417 | - |
| اسبانيا | 204 | 21 |
| السويد | 267 | 70 |
| تونس | 3000 | 100 |
| المملكة المتحدة | 850 | 100 |
| كوسوفو | 300 | 44 |

**المصدر:** Richard Barrett, "Beyond the Caliphate : ForeignFighters and the threat of Returnees", the Soufan Center (October 2017).

أمّا التقرير الصادر عن مصلحة البحث والدراسات التابعة للبرلمان الأوروبي، جاء فيه أن 83% من العدد الإجمالي للملتحقين بتنظيم داعش من أصول أوروبية هم رجال، بينما 17% منهم

[1] Barrett, ***op.cit***, p. 24,25.

المتبقية هم نساء[1]، وبحسب كل دولة فقد تم التوصل إلى أن أغلب الملتحقات بالتنظيم هن من أصول ستة دول فقط ويتعلق الأمر بكل من فرنسا (17%)، ألمانيا (ما بين 11-20%)، هولندا (22%)، بريطانيا (12%)، دنمارك (10%) وبلجيكا[2].

إضافة الى النساء والرجال فقد تم كذلك تسجيل وجود أطفال مع الملتحقين بالتنظيم، فبالنسبة لفرنسا من أصل 1910 ملتحق، حوالي 460 منهم هم أطفال، وهو ما يمثل نسبة 24% من العدد الإجمالي، أما ألمانيا فقد تم تسجيل تواجد حوالي 56 طفل من بين حوالي 900 ملتحق، أي ما نسبته 6%، بالنسبة لروسيا فقد تم كذلك تسجيل تواجد حوالي 350 طفل من بين 3417 ملتحق، وبخصوص المغرب فقد بلغ عدد الأطفال 378 طفل من بين 1660 ملتحق وهو ما نسبته 23%[3].

يمكن أن نبين عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بصفوف الدولة الإسلامية في العراق والشام حسب جنسهم من خلال الدائرة النسبية التالية:

**الشكل رقم 17:** دائرة نسبية تبين عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حسب الجنس.

**المصدر:** من إنجاز الطالب بناء على معلومات في Richard Barrett, "Beyond the Caliphate : ForeignFighters and the threat of Returnees", the Soufan Center (October 2017).

[1] European Union, European parliamentary Research service," ***the return of Foreign Fighters to EU.SOIL*** "( May 2018), p.33.
[2] ***Ibid***, p.34.
[3] Barrett, ***op.cit***, p. 24,25.

**3/ المقاتلون الارهابيون الاجانب حسب مستواهم التعليمي:**

وفق الدراسة الصادرة عن مركز مكافحة الإرهاب، التي قامت بدراسة عينة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم داعش والبالغ عددهم 394 شخص، وبعد النظر في مستوياتهم الدراسية تم الخروج بالنتائج التالية: أن 59% من العينة هم أقل من 12 سنة ، 15% من العينة الإجمالية أتموا دراستهم الثانوية، بينما 16% أتموا مرحلة ما بعد الدراسة الثانوية ولكن بدون الحصول على الشهادة، أما المتحصلون على شهادة البكالوريا لا يمثلون سوى 8%، و2% فقط بالنسبة لأولئك الذين تحصلوا على شهادة الماستر والدكتوراه[1].

**4/ المقاتلون الإرهابيون الأجانب حسب حالتهم الاجتماعية:**

وفق نفس الدراسة السابقة الصادرة عن مركز مكافحة الإرهاب والذي قامت بدراسة عينة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب البالغ عددهم 394 مقاتل، توصلت بخصوص هذا المؤشر إلى أن الحالة الاجتماعية لهم تتراوح ما بين متزوجين، عزاب ومطلقين، إذ تمثل نسبة المتزوجين ب 52% من العدد الإجمالي، بينما حالة المطلقين لا تمثل سوى 2% من العينة، لتبلغ نسبة الأشخاص العازبين 46%، لتتصدر بذلك فئة المتزوجين ثم العزاب فالمطلقين[2].

[1] Perliger and Milton, ***op.cit*** , p.16
[2] ***Ibid***, p.20.

**المبحث الثالث: مسار التحاق المقاتلين الإرهابيين الأجانب بتنظيم داعش.**

بعد التطرق إلى ماهية الظاهرة واستعراض أرقام وإحصائيات حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، سنحاول من خلال هذا الجزء إسقاط مسار ومختلف المراحل التي يمر بها المقاتل الإرهابي الأجنبي على المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم الدولة، بداية بتسليط الضوء على الدوافع والأسباب التي تؤدي بهم للالتحاق بمنطقة النزاع في سوريا والعراق، وصولا إلى مرحلة عودتهم من منطقة الصراع، مرورا بالتحاقهم بالتنظيم والأدوار التي يضطلعون بها داخله.

وذلك من خلال التطرق في البداية إلى العوامل والأسباب التي أدت بالأفراد إلى الالتحاق بمنطقة الصراع في سوريا والعراق للقتال إلى جانب صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المطلب الأول)، ثم ننتقل فيما بعد إلى تبيين آليات الاستقطاب التي يعتمدها التنظيم في تجنيد الأفراد، ومراكز التدريب التابعة له المخصص للملتحقين الجدد بالتنظيم ودورهم داخل التنظيم (المطلب الثاني)، لنستعرض في الأخير بعض الأرقام حول المقاتلين الإرهابيين العائدين لدولهم الأصلية أو دول إقامتهم أو الذين التحقوا بمناطق أخرى بعد الفترة الزمنية التي قضوها في صفوف التنظيم (المطلب الثالث).

**المطلب الأول: أسباب تنامي ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تنظيم داعش.**

لقد كان لاستمرار تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى منطقة الصراع في سوريا والعراق للانضمام إلى صفوف تنظيم داعش منذ الإعلان عن نشأته إلى غاية 2016، اهتمام لدى المنظمات الدولية ومراكز البحث إضافة إلى الباحثين المختصين في دراسة شؤون الإرهاب للتطرق بالبحث والدراسة عن العوامل والأسباب الكامنة وراء ذلك الإقبال من مختلف دول العالم.

فتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 24 ديسمبر 2015 المتعلق بعرض حول خطة عمل لمنع التطرف العنيف والمقدم أمام الجمعية العامة للمنظمة، تم استعراض فيه جملة من الأسباب والعوامل التي تؤدي بالشباب خاصة إلى الالتحاق بتنظيم داعش، والتي تتمثل في: قلة الفرص الاجتماعية والاقتصادية، التهميش والتمييز، سوء الإدارة وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون إضافة إلى النزاعات طويلة الأمد والنزاعات التي لم يتم تسويقها[1].

[1] United Nations, General Assembly, ***"plan of action to prevent Violent Extremism***", Report of the secretary- general (24/12/2015), p p.7,8.

أما الباحث Alex P. Schmid صنف العوامل والأسباب المؤدية إلى التطرف والإرهاب وكذا التحاق الأفراد بالتنظيمات والجماعات الإرهابية إلى ثلاث (03) مستويات[1]:

1. المستوى الجزئي: أي على مستوى الأفراد، ويتضمن هذا المستوى كل العوامل المرتبطة بالفرد التي تدفعه إلى الالتحاق بالجماعات المتطرفة وتشمل: الشعور بالعزلة والتهميش والغبن والتمييز والإذلال ، إضافة إلى وجود مشاكل هوياتية وفشل في عملية الاندماج الاجتماعي. مما يتولد عنه رفض للواقع المعاش والرغبة في الانتقام.>
2. المستوى المتوسط: يتمثل هذا المستوى في التواجد بمحيط راديكالي أو داعم ومتواطئ مع الفكر الراديكالي، بحيث يكون كنقطة تجمع، وبيئة سانحة للإرهابيين من أجل نشر أفكارهم المتطرفة واستقطاب فئة الشباب للالتحاق بصفوفهم.
3. المستوى الكلي: يعتمد هذا المستوى على الدور الذي تلعبه الحكومة سواء في الداخل أو الخارج، من خلال نشر أفكار متطرفة تؤدي إلى تطرف الرأي العام، والأحزاب السياسية وبعث علاقات الأغلبية والأقلية وما ينتج عنه من محدودية الفرص السوسيو–اقتصادية واللاعدالة الاجتماعية، مما يؤدي بالعديد من مواطنيها إلى التطرف وتكوين جماعات إرهابية أو انخراطهم معها، كنتيجة لمخرجات الحكومة التي زعزعت الهوية القومية لمواطنيها.

أمّا كل من James Khalil و Martine Zenthen يعتبران بأن التحاق الأفراد بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام له علاقة ب[2]:

- ✓ دوافع هيكلية Structural Motivators: إذ تشمل هذه العوامل كل من القمع، الفساد، البطالة، اللامساواة، التهميش والنزاعات والحروب الداخلية، بسبب غياب هوية وطنية وانتشار الولاء للقبيلة والانتماءات، إضافة الى التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول.
- ✓ الحوافز الفردية: صاحب رسالة ودور في حياته، إضافة إلى إحساسه بالانتماء والقبول وكذا حفوه بمكانة في المجتمع الذي يعيش فيه.

[1] Alex P.Schmid," Radicalization, De-radicalization, Counter – radicalization: A conceptual discussion and literature review", ***ICCT research paper*** (March 2013), p.04.

[2] James Khalil and Martine Zenthen ," countering violent Extremism and risk reduction: A guide to programme design and evaluation , white hall report 2-16", ***Royal United Services Institute for defence and security studies*** (June 2016), p.09.

- ✓ العوامل التمكينية Emablingfactars : تتمثل هذه العوامل في وجود أشخاص متطرفين سواء كانوا قادة أو أفراد، في البيئة التي يعيش فيها الأفراد المستهدفون إضافة إلى ولوجهم للمنتديات والمواقع المتطرفة في غياب الرقابة والدعم العائلي.

ترى Magnus Raustraps أن هناك خمسة (5) عوامل كامنة وراء التحاق الأفراد بالتنظيمات الإرهابية، وتتمثل تلك العوامل في[1]:

1. العوامل السوسيو– نفسية للأفراد: إذ أن شعور الفرد بالعزلة والإقصاء، الغضب والإحباط، الظلم واللاعدالة الاجتماعية، وإحساسه بالإذلال وبأنه ضحية للظروف الاجتماعية التي يعيشها، كلها عوامل تدفعه للالتحاق بالتنظيمات الإرهابية بسبب وجود ضعف في شخصيته وعدم قدرته على مجابهة مختلف التحديات التي تواجهه.
2. العوامل الاجتماعية: وتشمل الإقصاء الاجتماعي، التهميش والتمييز إضافة إلى محدودية التعليم وقلة فرص الشغل والعمل، وغياب الانسجام الاجتماعي والانعزال عن المجتمع.
3. العوامل السياسية: إذ ترتبط هذه العوامل بالشعور بالظلم والعدوان نتيجة للسياسات الخارجية للدول الغربية اتجاه القضايا والملفات العربية، إضافة للتدخلات في شؤونها الداخلية وما ينجر عن ذلك من دمار وعدم استقرار، فأساس هذا العامل هو أن الغرب والدول الاجنبية في حرب ضد كل ما هو إسلام.
4. العوامل الإيديولوجية الدينية: تتضمن هذه العوامل وجود اعتقاد بمهمة تاريخية مقدسة وإيمانا بنهاية العالم، إضافة إلى دور التفسير السلفي الجهادي للإسلام واعتبار أنه تحت الحصار ومستهدف من طرف الدول الغربية.
5. الثقافة وأزمة الهوية: وهي ناتجة عن سياسة التهميش التي تؤدي إلى خلق الفرقة في البلد الواحد وبالتالي تراجع الولاء للوطن والدولةّ إلى ولاء للقبيلة التي ينتمون إليها، وهو ما قد يسهل من استهدافهم من طرف الجماعات المتطرفة.

أمّا وكالة الولايات المتحدة من أجل التنمية الدولية، فقد قسمت الدوافع الكامنة وراء التطرف والالتحاق بالجماعات الإرهابية إلى قسمين[2]:

[1] Magnus Raustraps, "the root causes of violent extremism", ***Ran issue paper*** (01/2016), p.03.
[2] United States, Agency for International Development, "the development response to violent extremism and insurgency", ***USAID policy*** (September 2011), p. 3-4.

1. عوامل دافعة Push factors: يقصد بها مختلف العوامل الاجتماعية المرتبطة بالأفراد، أي المعطيات التي يعيشون فيها، والتي تدفعهم بعيدا عن التيار الرئيسي للمجتمع مما يجعلهم أكثر عرضة للتطرف وأكثر قابلية للالتحاق بالجماعات الإرهابية، ويشمل هذا النوع من الدوافع: العوامل السوسيو– اقتصادية، السياسية والثقافية.
2. عوامل جاذبة Pull factors: تتمثل في الحوافز الإيجابية التي تدفع الأفراد إلى قبول الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية وتتمثل هذه العوامل في:
   - ✓ تمكينهم من مختلف الموارد المادية.
   - ✓ منحهم الشعور بالانتماء المغامرة وتقدير الذات.
   - ✓ إعطائهم الفرصة لتحقيق المجد والشهرة.

من خلال مختلف الأسباب والعوامل سالفة الذكر، وانطلاقا من الإحصائيات المقدمة حول الظاهرة آنفا، يمكن أن نحصر أهم الدوافع الكامنة وراء التحاق الافراد بالجماعات الإرهابية فيما يلي:

**أ/ العوامل السوسيو– إقتصادية:**

يعتبر فشل مخرجات الحكومات في مجال خلق مناصب شغل لفائدة الشباب البطال، وتحسين المستوى المعيشي لساكنتها إضافة إلى غياب المساواة والتقاعس في مجال مكافحة الفساد والإدارة الناجحة للعلاقات ما بين مختلف أطياف المجتمع، تأكيد لعدم شرعيتها، مما يجعل من مواطنيها أكثر عرضة للتطرف وأكثر استهداف من طرف الجماعات الإرهابية[1].

فالبطالة والفقر من جهة والتطرف من جهة أخرى هي علاقة معبّرة في كثير من الأحيان عن دور الفقر في تطرف الأفراد والتحاقهم بالتنظيمات الإرهابية[2]، إذ أن القاعدة الاجتماعية التي يستند عليها تنظيم داعش، هي تلك الفئات الفقيرة التي تعاني البطالة والتهميش الاقتصادي، مما يجعل من طموح التغيير وتحسين ظروفهم المعيشية دافع انتقال إلى التنظيم[3].

حسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 10 ماي 2018 والمتعلق بمكافحة الفقر، جاء فيه على أن حوالي 783 مليون شخص حول العالم يعيشون في حالة فقر 60% منهم يعشون في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، أي حوالي 470 مليون شخص، والثلث المتبقي من منطقة آسيا

---

[1] Report of the Secretary General, ***op.cit*** , p.09.

[2] Raisin Hinds, "Islamic radicalization in North and West Africa : Drivers and approaches to tackle radicalization" ,***Rapid literature review*** ( Octobre 2013), p.04.

[3] سلوى السماتي، ***النساء الجهاديات في التنظيمات الارهابية*** ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف ، 2018)، ص. 73.

الجنوبية[1]، ليعرف بذلك عدد الفقراء في العالم زيادة بنسبة 2.08% ، أي بحوالي 16 مليون شخص مقارنة بسنة 2013، أين بلغ عدد الفقراء حوالي 767 مليون شخص، 72% منهم من منطقة افريقيا جنوب الصحراء[2].

في نفس السياق، تم تسجيل في الفترة ما بين 2012 و 2016 وجود حوالي 793 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، 63% منهم من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء و آسيا الوسطى[3].

إضافة إلى أن نسبة التغطية الاجتماعية بهاتين المنطقتين هي الأقل في العالم، ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 13% فقط من سكانها يتمتعون بتغطية اجتماعية، وهي الأدنى بين كل المناطق، لتليها منطقة آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية بنسبة 16% [4].

فيما يخص البطالة، وفق تقرير المنظمة العالمية للعمل الصادر في نهاية 2019، فإن حوالي 172 مليون شخص حول العالم يعانون من البطالة، ومن المقدر حسب التقرير أن يرتفع العدد بحوالي 5.6% مع نهاية سنة 2019 [5]، أمّا في الفترة ما بين 2014 إلى غاية 2016، فقد عرف عدد البطالين حول العالم تزايد، إذ تم تسجيل حوالي 172 مليون شخص يعاني من البطالة في سنة 2014، ليرتفع في سنة 2015 ويبلغ حوالي 175 مليون شخص، ليبلغ أعلى مستوياته في سنة 2016 بوجود حوالي 177 مليون بطال حول العالم[6].

بخصوص عدد الأشخاص الذين يعانون البطالة حسب المناطق، تأتي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في الصدارة، إذ بلغ عدد البطالين في المنطقة في سنة 2018 حوالي 24 مليون شخص، بعدما بلغ عددهم في سنة 2017 حوالي 23.5 مليون شخص، ف 23.3 مليون شخص في 2016 ، ثم ما دون 22 مليون شخص في سنة 2015 [7]، ويمكن تبيين هذا التنامي في عدد الأشخاص الذين يعانون البطالة في هذه المنطقة.

أما الدول العربية فقد عرفت هي الأخرى تنامي سنوي لعدد الأفراد الذين يعانون البطالة منذ سنة 2010 إلى غاية 2018، فبعدما بلغ عددهم في 2010 حوالي 3.2 مليون بطال، ارتفع إلى حوالي 3.3 مليون بطال في سنتي 2011-2012، ليبلغ 3.4 مليون شخص في 2013، ف 3.6

[1] Nations Unies, Conseil Economique et Social, ***point annuel sur les objectifs de développement durable*** , rapport de Secrétaire Général (10/05/2017), p.03.
[2] ***Loc.cit.***
[3] ***Ibid***, p.04.
[4] ***Ibid***, p.17.
[5] International labour organization, ***World employment social Outlook Trend 2019***, Geneva , p.05.
[6] "Unemployment rate-IloModelled estimates", in : ***www.ilo.org*** (November 2018).
[7] ***Loc.cit***.

مليون في سنة 2014، ليبلغ أعلى مستوى له في 2018 بحوالي 4.1 مليون عاطل عن العمل[1]، والرسم البياني التالي يبين هذا التطور في عدد الأشخاص الذين يعانون البطالة من الدول العرب.

فمن خلال الأرقام المقدمة حول الفقر والبطالة عبر العالم، نلاحظ بأن منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى وآسيا الجنوبية، تعرفان أعلى الأرقام بهذا الخصوص، وهو الأمر الذي يفسر تواجد العديد من الأشخاص الملتحقين بتنظيم داعش من أصول دول هذه المناطق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد تكون هذه المناطق مصدر للموارد البشرية لمختلف التنظيمات الإرهابية على غرار تنظيم داعش بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشون فيها مما جعل من عملية استهدافهم سهلة، وتجنيدهم ممكنة، أو استغلالهم لتكوين جماعات إرهابية تابعة في دولهم، مما يضمن انتشارهم واستعمال هذه المناطق كقواعد خلفية وعمق استراتيجي بالنسبة لهم من جهة أخرى.

إضافة للبطالة والفقر، يعتبر تدني المستوى الدراسي والتحصيل العلمي من العوامل كذلك التي تساهم في تطرف الأفراد والتحاقهم بالجماعات الإرهابية[2]، فحسب الدراسة التي أجراها كل Daniel Milton و Arie Perliger على عينة من الأفراد الذين التحقوا بتنظيم داعش في منطقة الصراع في سوريا والعراق، توصلوا في الشق المتعلق بمستواهم الدراسي إلى أن 8% من العينة متحصلين على شهادة البكالوريا بينما لا يتجاوز نسبة أولئك الذين أتموا دراساتهم العليا 2%، هو ما يؤكد –حسبهما– وجود علاقة تفسيرية ما بين تدني مستوى الدراسي والتطرف المؤدي للالتحاق بالجماعات الإرهابية[3].

**ب/ العوامل السياسية:**

إضافة للعوامل السوسيو– اقتصادية يعتبر العامل السياسي من أهم الأسباب التي تدفع بالشباب إلى الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية، ويتم ذلك من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات العمومية المعتمدة في بعض الدول، والتي تفتقد للنجاعة ولا تستجيب للمطالب والمشاكل التي يعاني منها مجتمعها أو ما يعرف في أدبيات العلوم السياسية بالمدخلات، الأمر الذي ينجر عنه استمرار المشاكل القائمة ويخلق اضطرابات داخلية التي يتم استغلالها من طرف الحركات والتنظيمات الإرهابية– في بعض الدول– لتنظيم نفسها ونشر أفكارها المتطرفة بفعالية وفاعلية أكبر، لم تكن ممكنة في حالة وجود استقرار داخلي ويقظة لأجهزتها الأمنية[4].

---

[1] ***Ibid***.
[2] Hinds, ***op.cit***, p.04
[3] Perliger and Milton, ***op.cit***, p.16.
[4] Hinds, ***op.cit***, p.04.

ف "AaromY.zelim" من خلال المقال الذي نشره معهد واشطن للسياسة الشرق الأدنى بعنوان "المقاتلون الأجانب القدسيون في العراق وسوريا، اعتبر بأن أغلبية الشباب التونسيين التحقوا بتنظيمات الإرهابية وبالأخص بتنظيم داعش في العراق وسوريا كان في الفترة ما بين مارس 2013 و جوان 2014. ويعود سبب ذلك –حسبه– إلى جملة من الأسباب من أهمها تأزم الأوضاع السياسية وتزايد الصراع والمواجهة ما بين الحكومة التونسية والمعارضة في ربيع 2013، دون الخروج بحلول عملية للأزمة التي عرفتها البلاد، واستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مما دفع بالعديد من التونسيين إلى الالتحاق بمنطقة الصراع في العراق وسوريا لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، إضافة إلى أن الجهود التي بدلتها الحكومة التونسية من خلال أجهزتها الأمنية لمنع التحاق الجهاديين المحتملين بالتنظيم جاءت متأخرة، وافتقدت للفعالية بسبب الجهود الغير موحدة في الحيلولة دون مغادرتهم[1].

كما أنّ تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا أواخر سنة 2014 وسنة 2015، تعتبر من أهم أسباب انتشار الحركات الإرهابية في إقليمها على غرار تنظيم داعش الإرهابي[2]، كما وأنه على المستوى الوطني، المؤسسات الوطنية التشريعية منها والتنفيذية فشلتا في إعادة بناء الدولة الليبية بسبب افتقادهما للقدرة على أداء وظائفهما وتقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها وتوفير الأمن ضمن الواقع والسياق الجديد التي تمر به البلاد. الأمر الذي أدى إلى افتقادها لشرعيتها في نظر شعبها[3]، كما أن حالة اللاأمن واستقرار في ليبيا جعلت العديد من الأفراد والجماعات الإرهابية النشطة في أراضيها تقيم معسكرات تدريب لمختلف الشباب الوافدين إليها قبل مساعدتهم على الالتحاق بتنظيم داعش في سوريا والعراق عبر تركيا، مستغلين بذلك الأزمة السياسية التي تعيشها ليبيا والانفلات الأمني للعمل بكل حرية، ففي ديسمبر 2013، اعتبرت كل من تونس وليبيا من بين الدول الأربعة الأولى في العالم كمصدر للمقاتلين الأجانب الملتحقين بسوريا[4].

إضافة إلى غياب النجاعة في السياسات العمومية المنتهجة في بعض الدول وما له من آثار ونتائج على الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية للبلاد بالإضافة إلى انتشار الفساد كذلك من الأسباب التي تؤدي لاحتقان الأوضاع الداخلية لدى الساكنة ويولد شعور بالتهميش والإقصاء لدى فئة

[1] Zelin, ***op.cit***, p.06.
[2] Jason Pack and others, "the origins and evolution of ISIS in Libya", ***Atlantic Council, Rafik Hariri center for the Middle East*** (Jun 2017), p.13.
[3] VirgineCollomber and others, "Armed conflicts and the erosion of the state: the cases of Iraq, Libya, Yemen and Syria", ***Menara working papers***, No.22 (November 2018), p.13.
[4] Pack and Others, ***op.cit***, p.15.

الشباب خاصة، مما يجعلهم أهداف سهلة ولهم قابلية للالتحاق بالتنظيمات الإرهابية، التي تستغل وضعهم من أجل تجنيدهم في صفوفها، ومن الأمثلة على ذلك نيجيريا التي عرفت انتشار كبير للفساد بسبب وجود حكومة فاسدة؛ الأمر الذي انجر عنه مساس بالاستقرار السياسي الداخلي في نيجيريا، ليتم استغلال الوضع من طرف المجموعات المتطرفة لتجنيد شبابها[1].

زيادة على ذلك وبالعودة للمؤشرات العالمية حول الفساد في العالم نلاحظ وجود ثلاث (03) مناطق مؤشرات الشفافية فيها هي الأقل، ففي سنة 2018، احتلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من حيث مؤشرات الشفافية المرتبة الأخيرة ب 32 نقطة، متبوعة بمنطقة شرق أروبا ووسط آسيا ب 35 ، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ب 39 نقطة[2]، وهي تقريبا نفس النتائج المسجلة في سنة 2014 و 2017.

**ج/ العوامل الأيديولوجية/ الدينية:**

إضافة للعوامل الاقتصادية والسياسية، يعتبر العامل الديني والإيديولوجي من العوامل الكامنة وراء التحاق العديد من الأفراد إلى منطقة الصراع في سوريا و العراق والقتال إلى جانب تنظيم داعش، إذ يعتبر Aarany,Zelin "بأنّ ردة فعل النظام السوري بقيادة "بشار الأسد" العنيف والوحشي ضد المواطنين الرافضين له، والمجازر البشعة المرتكبة في حقهم خاصة منهم المسلمين السنة، من أهم الأسباب المحفزة للعديد من الأفراد للالتحاق بمنطقة الصراع في سوريا، فمسعاهم هذا بالنسبة لهم هو عبارة عن تضامن ونصرة لإخوانهم وأخواتهم المسلمين في سوريا، الأمر الذي يقتضي تعزيز صفوفهم لمحاربة نظام الأسد، خاصة في ظل المساعدات الهائلة التي كان يتلقاها من الفرع الشيعي الخارجي ويتعلق الأمر بالحرس الثوري الإيراني، حزب الله. والميليشيات العراقية[2].

فهيئة كبار العلماء السعودية التي يترأسها مفتي المملكة الشيخ "عبد العزيز بن عبد الله ال الشيخ" استنكرت في بيان لها الصادر في 26 جويلية 2013 ما يتعرض له الشعب السوري من حرب إبادة لا يستثنى منها الصغير أو الكبير، ولا رجل ولا امرأة، داعين كافة المسلمين إلى التآزر والتعاون

[1] Hinds, ***op.cit***, p.04.
[2] Aaran. Y.Zelin, "Sunni Foreign Fighters in Syria: Back grand, Facilitating Factors and Select Responses" ,***PFPC Back ground paper***, No.01 (21/05/2014), p.02.

في تلك اللحظة التاريخية الحرجة للأزمة الإسلامية والذي يستدعي من الجميع صفاء القلوب والتعاون على كل ما يضمن لهذه الأمة وحدتها وقوتها[1].

فقد جاء البيان بعد أيام من إصدار بيان القاهرة المنعقد في 13 جويلية 2013 تحت شعار علماء الأمة حول القضية السورية، حيث جاء فيه التأكيد على وجوب الجهاد في سوريا لنصرة المسلمين هناك بالنفس والمال والسلاح، وكل أنواع الجهاد والنصرة وما من شأنه إنقاذ الشعب السوري من قبضة النظام الطائفي، كما اعتبروا في نفس البيان، أن ما يحدث في سوريا والعراق هو العدوان من طرف النظام الإيراني وحزب الله وحلفائهم على الإسلام والمسلمين كافة[2].

في نفس السياق، وبموجب مذكرة ملكية مؤرخة 12/4/17 قامت السعودية بإطلاق صراح حوالي 1239سعودي سجين محكوم عليهم بالمؤبد والإعدام بسبب ارتكابهم جرائم متعلقة بالاغتصاب والقتل العمدي، شريطة أن يتوجهوا للجهاد في سوريا والعراق[3].

وكاستجابة لما تمخض عن لقاء القاهرة وهيئة كبار العلماء المسلمين السعوديين في البيان الصادر عنها، قامت العديد من الدول بتنظيم لقاءات ومؤتمرات لنصرت سوريا، على غرار ما قامت به المغرب، مصر وغيرهما، وإصدار فتاوى تقضي بالجهاد في سوريا خاصة في السعودية، مصر، تونس وغيرهم.

إضافة لدعوات الجهاد ونصرت الشعب السوري، فإن التنظيم لديه القدرة على الاستقطاب والتجنيد وجاذبية الإيديولوجية كونها تستند على شرعية المشروع الذي يشوق له والمتمثل في إقامة دولة تقوم على مفهوم الخلافة وتطبيق الشريعة الإسلامية، إضافة إلى الإسلام السني من خلال تنصيب نفسه كمدافع عن الهوية السنية وكقوة مضادة للهيئة الغربية[4].

كما يعتمد التنظيم في عملية الاستقطاب والتجنيد على الوسائط الإيديولوجية القادرة على إقناع الأفراد بالالتحاق بالتنظيم، من خلال استهداف عامل القرابة للمقاتلين الأجانب الذين يكونون أحد أقاربهم أو أصدقائهم المقربون وهو ما يعرف ب" الإرهاب العائلي" خاصة إذا كان الشعب سهل

---

[1] "هيئة كبار العلماء السعودية تدعوا لنصرة أهل سوريا"، في: ***www.shaam.org/news/syria-news.html*** (2019/04/08).

[2] رامي نوار، "علماء الأمة في مؤتمر لنصرة سوريا"، في:
www.youm7.com/stay/2013/06/13/112776.htm/ (2019/04/08).

[3] طارق العلي، "المقاتلون الاجانب في الشرق الاوسط جدل الاستقطاب والتوظيف"، ***معهد العالم للدراسات***، ص10.

[4] ***المرجع نفسه***، ص.07.

الانقياد ووجود رصيد من الثقة والروابط الشخصية القوية بينهما يصاحبها التزام الأفراد بالدفاع عن قضية معنية بصورة متطرفة[1].

كما يستغل التنظيم إلى جانب عامل القرابة، الرغبة في الانتقام لدى بعض الأفراد من حكوماتهم لأزواجهم أو أبنائهم أو اخواتهم وهو ما يعرف بالنسبة للنساء الملتحقات بالتنظيم لهذا الغرض بالأرامل السود، حيث يقوم التنظيم بإعدادهن لتنفيذ عملية تفجيرية بحجة الانتقام، وهي من الطرق المحبذة لدى التنظيم كونها ذات حلقة منخفضة من حيث الأعداد والتنفيذ وفداحة آثارها المدمرة كونها تنفذ في داخل التجمعات العامة في الأسواق والمواصلات العامة وإمكانية استهداف المواقع العسكرية والشرطية[2].

**المطلب الثاني: آليات الاستقطاب، مراكز التدريب ودورهم داخل التنظيم.**

**1/ آليات استقطاب المقاتلين الأجانب:**

لقد أتاحت الإنترنت – كما أتاحت للدول ومختلف مستعمليها– العديد من المزايا للعمل الإرهابي، فكانت وسيلة حيوية بين أيدي مختلف التنظيمات الإرهابية بصفة عامة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بصفة خاصة من أجل الترويج لأفكارهم ونشاطهم الإجرامي ومشاركة تطلعاتهم مع من هم متعاطفين معهم، وفي هذا الصدد عدّد الباحث "سامي حامد عياد" جملة من أوجه وأغراض استعمالات الانترنت من طرف الجماعات الإرهابية والمتمثلة في[3]:

1/ التنقيب عن المعلومات: إذ أن شبكة الإنترنت تعتبر مكتبة الكترونية تكتظ بالمعلومات الحساسة التي يسع الإرهابيون للحصول عليها، مثل أماكن المنشآت النووية، المطارات الدولية وغيرها.

2/ الاتصالات: إذ تساعد الإنترنت الجماعات الإرهابية المتفرقة في الاتصال ببعضهم البعض والتنسيق فيما بينها، وذلك نظرا لقلة تكاليف الاتصال باستخدام الإنترنت.

3/ التعبئة وتجنيد مقاتلين وإرهابيين جدد: إذ أن استقدام عناصر وأفراد جدد داخل التنظيمات الإرهابية يضمن ويحافظ على بقائها واستمراريتها.

---

[1] السماتي، ***مرجع سابق***، ص.71.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.73.

[3] سامي حامد عياد، ***استخدام تكنولوجيا المعلومات في مكافحة الإرهاب*** (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي)، 2007، ص ص. 61-63.

4/ إسداء التعليمات والتلقين الإلكتروني: إذ تسمح الإنترنت بمشاركة التنظيمات الإرهابية عبر مواقعها لمنشورات وكتيبات تشرح طرق صنع القنابل والأسلحة الكيماوية الفتاكة وغيرها، إضافة الى إسداء تعليمات لمقاتليه تتعلق بأعمال الإرهابية.

5/ التخطيط والتنسيق: إذ تسمح الإنترنت وتتيح للجماعات الإرهابية حرية التنسيق الدقيق لشن هجمات إرهابية من خلال استخدام الرسائل الالكترونية العادية ومنتديات المحادثات الخاصة بهم.

6/ الحصول على التمويل: من خلال نشر دعوات لتقديم مساعدات وتبرعات مالية لصالح التنظيم، والذي من شأنه أن يساعد التنظيم في القيام بنشاطاته الإرهابية ومن ثم تحقيق تطلعاته.

في ذات السياق، عمد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى استخدام أبواق الدعاية والمنصات الإعلامية لنشر فكره واجتذاب واستقطاب المجندين والمجندات نحوه، ذلك إدراكا منه بأهمية الإعلام الذي يعتبر من الركائز الأساسية في معركة كسب العقول[1]، ويسميه في أدبياته ب"الجهاد الإعلامي"، معتبرا إياه كباقي أنواع الجهاد المتعددة الأخرى، إذ أنه يكثف من حملاته الإعلامية التي فاقت التنظيمات الإرهابية الأخرى بكفاءاته وسرعة إيصال الرسائل ونوعية خطابه الإعلامي باستخدام تقنيات الحديثة[2].

فالإعلام الداعشي يقوم على أساس ثلاث أنماط من الخطابات:

1. خطاب سياسي عسكري.
2. خطاب ديني إيديولوجي.
3. خطاب اجتماعي وبطولي.

1/ الخطاب السياسي العسكري: يعتبر هذا النمط من الخطابات من أهم المحاور التي ترتكز عليها إستراتيجية تنظيم داعش الدعائية والإعلامية، إذ يلجأ لهذا النوع من الخطابات من أجل تبرير العمليات الإرهابية التي ارتكبها وأعمال العنف التي قام بها تحت ذريعة تحقيق التغيير.

فوفق الدراسة التي قام بها كل من "فريسن وداهينيس" على مختلف الأعداد الصادرة عن مجلة "دابق" الداعشية، توصلا إلى أن التنظيم عبر خطابه على مدار الأربعة عشر (14) الأولى من

---

[1] عماد علي، "تجنيد النساء في العمليات الارهابية: الاساليب والمهام"، ***مجلة قضايا الارهاب والاستخبارات***، المركز الأوروبي لدراسة قضايا الارهاب والاستخبارات، ع.3 (نوفمبر 2018)، ص. 34.

[2] شريف درويش اللبان، "قراءة في الاستراتيجية الإعلامية والثقافية لتنظيم داعش"، ***Arabe media and Society***، ع.21 (ربيع 2016)، ص.01.

خطاب ديني نحو خطاب سياسي وذلك تزامنا مع فقدانه أجزاء من المناطق التي يسيطر عليها في العراق وسوريا[1].

2/ خطاب ديني إيديولوجي: يعتبر هذا النوع من الخطابات من ركائز الإستراتيجية الإعلامية والدعائية للتنظيم، إذ يلجأ إليه بهدف التذرع بحجج دينية وإيديولوجية متخذا القرآن والسنة النبوية مرجعا له لكسب شرعية دينيه لمزاعمه.

ويستعمل هذا النوع من الخطابات لحشد المزيد من الدعم وتجنيد المؤيدين من الأفراد وتبرير استعمال العنف ضد أعدائه، ومن ذلك اعتبار الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة، وتكفير غير المسلم والدعوة إلى الهجرة[2].

3/ خطاب اجتماعي وبطولي: يهدف هذا النمط من الخطابات إلى ملء الفراغ المتواجد في حالة نقص في الهوية، من خلال تشجيع الفئة المستهدفة بالخطاب على الشعور بأهميتهم وفائدتهم التي لا تبلغ إلا بالتحاقهم بتنظيم داعش.

فهذا النوع من الخطابات يركز على العناصر الثقافية التي تعتبر جزء من الحياة اليومية للفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال منحهم الإحساس بالمغامرة وإعطائهم المكانة والهيئة والفرصة ليصبحوا أبطالا.

فحسب دراسة تحليلية لمنشورات تنظيم داعش عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ثم التوصل إلى أنه يركز على الحجج الغير دينية بنسبة 78.3%، ويستخدم تاكتيك عاطفي بصفة كبيرة بدل من المنطق[3].

فالإستراتيجية الإعلامية لتنظيم داعش هي "سلاح ذو حدين"، إذ أنها تستهدف من جهة الأفراد المستعطفين معها، والذين لديهم قابلية للتجنيد ومن ثم العمل على حشد أكبر عدد منهم وإقناعهم بالانضمام إلى صفوفها، ومن جهة أخرى، تستهدف الأعداء الذين يحاربونها من خلال ترهيبهم عن طريق نشر واستعراض ما تملكه من وسائل قتالية[4].

---

[1] ليلى السيد وآخرون، ***تفكيك بنيات خطاب العنف والتطرف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*** (أبو ظبي: مركز هداية لمكافحة التطرف العنيف، دسيمبر 2017)، ص.08.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 10،11.

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 11-12.

[4] ViktariaPues," the Islamic State on tunbl-recruiting western women", ***International Institute for Counter-terrorism*** (February 2016), p.07.

أما عن وسائل الاتصال التي يستعملها التنظيم، فقد أوضحت الدراسة الصادرة عن المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية أن التنظيم اعتمد على التكنولوجية الحديثة مثل مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع تبادل الفيديوهات من أجل تحقيق الدعاية اللازمة للتأثير على الشباب، كما طور أدوات جديدة لنشر أفكاره بين الفئات الشبانية المختلفة كإنشاء العاب فيديو وألعاب الكترونية وتطبيقات محمولة على نظام "Android" بالإضافة إلى إنتاج أفلام وثائقية للعمليات التي تقوم بها المضاهية لإمكانيات أفلام هوليود[1].

بالرغم من كل تلك الوسائل إلا أن مواقع التواصل الاجتماعي كان لها دور فعال في استقطاب عدد كبير من الأفراد الملتحقين بمنطقة الصراع في سوريا والعراق، من خلال تركيز التنظيم على صناعة صور أكثر جاذبية عن الجهاد في المنطقة، والترويج لبعض المزايا كالغنائم وتيسيرات الزواج للشباب وإمدادات الطعام والسيارات الخاصة ونشر نشاطات اجتماعية عفوية جذاب على مواقع Facebook Twither, Instagram, YouTube ، ومن جهة أخرى يركز التنظيم في منشوراته على بعض الصفحات والمنتديات على اجتذاب تعاطف العامة من خلال نشر الصور ومقاطع الفيديو لجرائم الأسد، وبث رسائل متطرفة حول حتمية الجهاد لتأسيس الدولة الإسلامية ومحاربة الكفر والإلحاد ونصرة أهل السنة والمستضعفين ومكانة الشهداء[2].

بخصوص المواقع والمنتديات، فقد بلغ عدد حسابات ولايات تنظيم داعش 12حساب، والتي تم إنشاؤها على مواقع التواصل الاجتماعي الروسي (vk) الذي لا يختلف عن الفاسبوك من حيث الشكل أو من حيث التعامل، فهو الأول أوروبيا إذ يضع اكثر من 100 مليون عضو نشط، كما أنه يوفر قدر عالي من الحماية، إذ تم اختياره حتى لا تتم مراقبته وتتبعهم من طرف الأجهزة الأمنية خاصة الأمريكية، والمشرف الفني عليها هو الشاب العراقي "أبو عمر العراقي".

إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي، يلجأ التنظيم إلى إنشاء شبكات التواصل والمنتديات كشبكة "شيوخ الإسلام" والمنتدى "الاعتصام" اللذان يعتبران فضاءان لنقل ونشر البيانات الرسمية والأخبار الخاصة بالتنظيم[3]، بالإضافة إلى منتدى "أم الليث" الذي يستهدف بالأخص النساء ويعمل

---

[1] اللبان، ***مرجع سابق***، ص. 6،7.

[2] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "وسائل وأساليب تجنيد التنظيمات المتطرفة في سوريا للمقاتلين الأجانب"، في: ***www.europarad.com***(2019/07/20).

[3] اللبان، ***مرجع سابق***، ص.06.

على استمالتهن ودعوتهن للالتحاق بصفوف التنظيم، إذ نجح في تاريخ فيفري 2015 باستقطاب ثلاث فتيات من أصول بريطانية ويتعلق الأمر بكل من "ShamimaBagum" 15سنة Khadija "Sultana" 16سنة و "Amina Abase" 15سنة واللواتي التحقن بالتنظيم في سوريا والعراق في نفس السنة[1].

أما بخصوص الجرائد والصحف تعتبر جريدة "دابق" الصادرة بلغتين العربية والانجليزية من أهمها، والتي تصدر بنسختين الالكترونية والورقية، ويتم توزيعها على المناطق التي تسيطر عليها، أما الالكترونية فتوجهها للأجانب من أجل حثهم على الانضمام لصفوفه[2] .

زيادة عن الجرائد والصحف، يمتلك تنظيم داعش محطة إذاعية أطلق عليها اسم "البيان" والتي يسعى التنظيم من خلالها إلى إذاعة ونشر رؤيته للدين، وتصوره لما يجب أن تكون عليه دولة الخلافة[3].

من الآليات الأخرى التي يستعملها تنظيم لاستقطاب الأفراد، هي الخلايا الإرهابية المحلية، إذ جاء في دراسة "Aaran, y.Zelin" الصادرة عن اتحاد الشراكة من أجل السلم بواشنطن في ماي2014، أن هناك شبكات إرهابية محلية لاستقطاب الأفراد ودعوتهم للالتحاق بصفوف التنظيم، ومن الأمثلة على ذلك، "جماعة المهاجرين" في بريطانيا، "خلية الشريعة" في بلجيكا، "فرسان العزة" في فرنسا، وجماعة "ملة ابراهيم" بألمانيا[4].

كما يلجأ التنظيم كذلك إلى توظيف القيادات الدينية المحلية في الدول الإسلامية، الأوروبية والآسيوية للاستقطاب وتجنيد الأفراد، ك "أبو بكر بشير" و " أمان عبد الرحمان" اللذان يعتبران من قيادات الجماعات الإرهابية في إندونيسية و "احمد موسى جبريل" الأمريكي من أصول فلسطينية إضافة للداعية الاسترالي "موسى سيرانطونيو"، فهم يلعبون دور محوري في الدفع بالمتعاطفين إلى الالتحاق بالجماعات الإرهابية سواء من خلال تشجيعهم لدعم المقاومة والتصدي لجرائم الأسد، أو الترويج لإقامة دولة الخلافة انطلاقا من سوريا والعراق، في حين تتولى قيادات أخرى جمع التبرعات

---

[1] Pues, ***op.cit***, p.08.

[2] اللبان، ***مرجع سابق***، ص.06.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.07.

[4] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "وسائل وأساليب تجنيد التنظيمات المتطرفة في سوريا للمقاتلين الأجانب"، في: ***www.europarad.com***(2019/07/20).

لصالح تنظيم مثل القيادي "زهير عيسى" الشيخ جامع الأزهر في جنوب غرب مدينة سيدني الاسترالية[1].

زيادة على الآليات السابقة تعتبر السجون مكانا خصبا بالنسبة لتنظيم الذين يستغلون الاتصال المباشر مع السجناء من أجل دعوتهم للقتال، والانضمام للتنظيم في سوريا والعراق، وهو ما أكّده مدير الدراسات الأمن الدولي للخدمات المتحدة في لندن " رافايلوبانتوتشي" إذ اعتبر أن السقوط في فخ التطرف في السجون هو أمر خطير وراء الحدود كون أن الأفراد يسجنون بشكل فردي ويلتقون بالمتطرفين يحملون أفكار ومعتقدات متطرفة[2].

من الأمثلة على ذلك، سجن "رومية" بلبنان الذي تحول إلى إمارة داخل السجن، حيث شكل مجموعة من الإرهابيين غرفة عمليات تحتوي على وسائل الاتصال، إذ تواصلوا مع قيادات داعش وخططوا من هناك للعديد من العمليات الانتحارية، والتصفيات الجسدية في لبنان وسوريا، كما شكلوا محاكمهم وأصدروا أحكاما بالإعدام، وفرض غرامات والجلد، لتقوم بعدها إدارة السجون بعزل الخطيرين منهم عن السجناء، كمحاولة محاصرتهم والحيلولة دون توسيع لشبكات تواصلهم[3].

ويمكن تلخيص أهم ما جاء حول آليات استقطاب التي ينتهجها التنظيم من خلال الرسم التوضيحي التالي:

---

[1] ***المرجع نفسه***.

[2] محمد جاسم، ***مكافحة الإرهاب: الاستراتيجيات وسياسات مواجهة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والدعاية الجهادية*** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2016)، ص.202.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.203.

**الشكل رقم 18:** مخطط توضيحي حول الإستراتيجية الإعلامية والدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

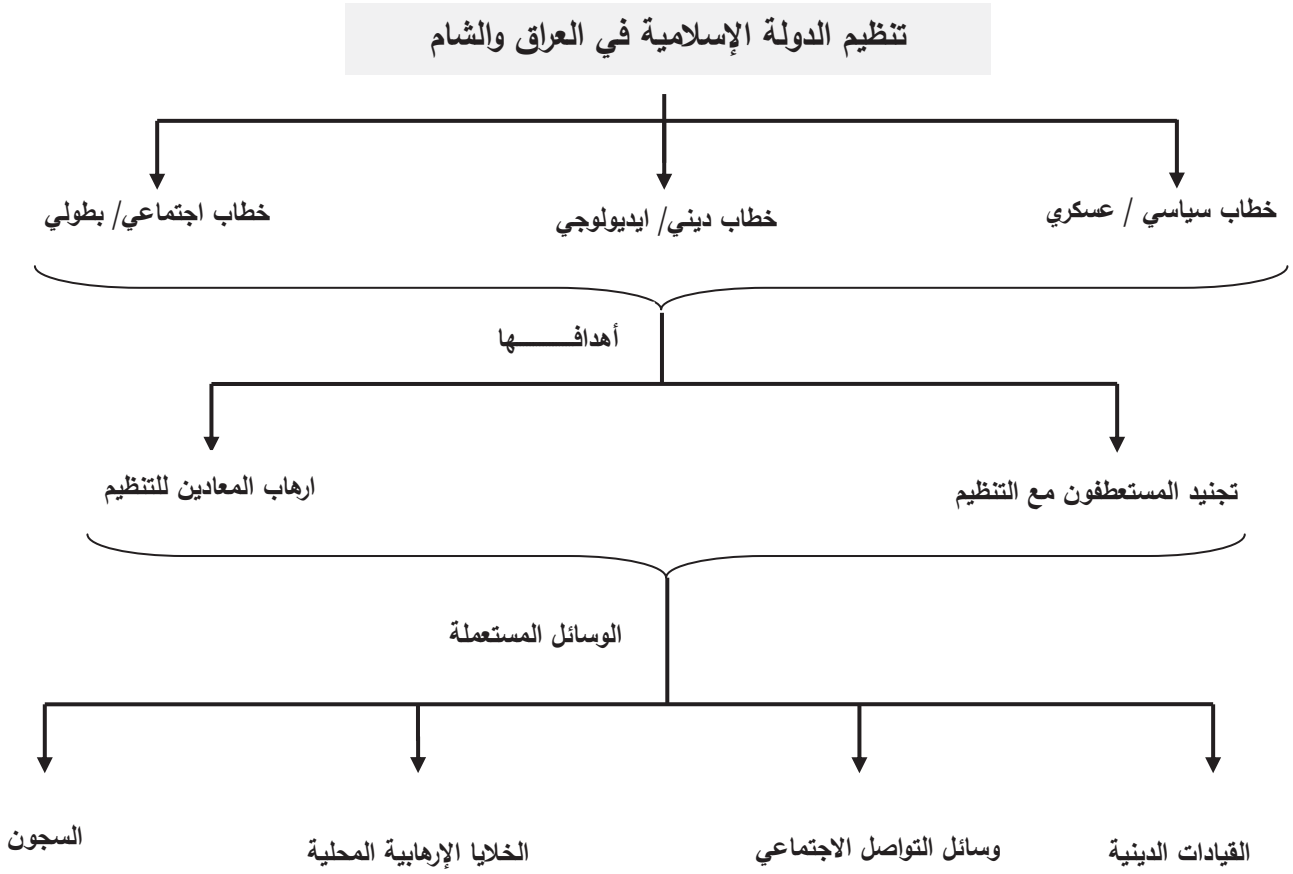


**المصدر**: من إنجاز الطالب بناء على المعلومات الواردة في هذا الجزء.

**2/ معسكرات تدريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب:**

يخضع المقاتلون الإرهابيون الأجانب الملتحقون حديثا إلى دورات تدريبية على القتال، ويتلقون دروسا دينية في هذا الخصوص، وتتراوح فترة التدريب ما بين2 إلى 3 أشهر وذلك حتى يكون لهم معارف وتحكم في استعمال مختلف الأسلحة، إضافة إلى طرق الصنع وتركيب المتفجرات وغيرها، وبسبب استعمالهم للذخيرة الحية في تدريباتهم، يقدر معدل بقاء المتدربين على قيد الحياة 50%، ليلتحقوا فيما بعد بالصفوف الأمامية للقتال مباشرة بعد انقضاء مدة التدريب[1].

كما أن التنظيم عمل دوما على إطفاء الطابع المهني لمقاتليه، إذ تضاعفت معسكرات التدريب منذ عام 2013م، وتم بنايتها وإدارتها في المناطق والمدن الكبرى الواقعة تحت سيطرة التنظيم في العراق وسوريا[2].

إضافة إلى التدريبات المخصّصة لفئة الشباب والبالغين، يركز التنظيم كذلك على تدريب الأطفال، كون أنهم في سن لا يمكّنه من تقيم الخطر والشعور بالخوف، بل يكونون أكثر استعداد للقيام بعمليات انتحارية مقارنة بالمقاتلين البالغين[3].

إذ يقسّم أبناء وأطفال تنظيم داعش إلى خمسة (05) فئات[4]:

1. أبناء المقاتلين الأجانب.
2. أبناء المقاتلين المحلين.
3. مجهولو النسب والأيتام.
4. المجندون قسرا.
5. المتطوّعون بإرادتهم دون رغبة أهاليهم.

سعيا من التنظيم لجعلهم مقاتلين محترفين فإنه يتبع إستراتيجية تمر بثلاث مراحل أساسية:

1. التنشئة الاجتماعية: يكون ذلك من خلال تشجيعهم على حضور الإعدامات العلنية، وقبل ذلك تعرض عليهم أفلام وأشرطة فيديو خاصة بالإعدامات، وبالتدريج يتم إحضارهم لحالات الإعدام الحقيقية، مما يجعلها مع الوقت شيء طبيعي ومن تم إمكانية تنفيذها1.

---

[1] Lina Khatib,"The Islamicstate'sstrategy Lasting and expanding", ***Carnegie Middle East Center*** (June 2015), p.08.

[2] تشارلز ليستر، ***تحديد معالم الدولة الإسلامية*** (الدوحة: مركز برو كنجر، ديسمبر 2014)، ص.13.

[3] Khatib, ***op.cit***, p.18.

[4] أحمد قاسم مفتن، ***تحصين الأطفال واليافعين من الإرهاب والفكر المتطرف*** (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018)، ص.12.

2. التعليم القهري أو الاختياري: في هذه المرحلة يتم تقديم شروحات لتدريبهم على استعمال الأسلحة وإعطاء دروس فقهية لتكييف الإيديولوجية المتطرفة، والهدف من هذه المرحلة هو إعداد اشخاص مؤهلين للقتال وهو ما يعرف بخاصية القهر أو أحادية التوجه وإلزامية التنفيذ[2].
3. التخصّص والتمركز: في هذه المرحلة يعمد التنظيم إلى جعل الأطفال ينجزون مهام متخصصة وفقا لما أظهروه خلال التدريب والمعايشة والدرس، وبناء على ذلك يصنفوا وتكتشف مواهبهم واستعداداتهم، إذ يعين البعض في نقاط التفتيش، والبعض الآخر يرشحون لارتداء حزام ناسفا وآخرين كمدربين ومشرفين على أطفال اخرين[3].

كما يتمّ إشراك الأطفال في عمليات الدعم اللوجيستي لمقاتليه من خلال تكليفهم بنقل الذخيرة، إعداد الطعام، إصلاح العتاد والآلات وتنظيفها، أعمال الحراسة والمشاركة في الدوريات والحواجز، كل ذلك بهدف تدريبهم عن قرب حتى يتعرفوا على الحياة العسكرية ليصبحوا مقاتلين متمرسين[4].

من بين أبرز معسكرات تدريب الأطفال المتخصص مركز تدريب الأشبال والطلائع، مركز الخلافة في الرقة، الزرقاوي والطبقة[5].

فتبعا للتقرير الأممي الصادر في تاريخ 14 نوفمبر 2014، فإن مدرسة البحتري في حلب ظلت منذ سبتمبر 2013 تستعمل كمرفق تابع للتنظيم قصد التجنيد والتدريب العسكري للأطفال تحت سن 18سنة[6]، كما أن هناك حوالي 350 طفلا يدربون بمنطقة الرقة، إضافة لذلك في تاريخ 29 ماي 2014 تم اختطاف وحجز 153 طفلا كورديا تتراوح أعمارهم ما بين 16-14 سنة بإحدى مدارس حلب أين عرضت عليهم الشرطة أشرطة فيديو تظهر عمليات قطع للرؤوس وهجومات إرهابية، كما أخضعوهم لبرنامج تعليمي يومي حول إيديولوجية القتال لمدة خمسة (05) أشهر[7].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.13.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.14.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.15.

[4] ***المرجع نفسه***، ص.10.

[5] ***المرجع نفسه***، ص. 10-11.

[6] الأمم المتحدة، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، ***حكم الرعب: الحياة في ظل الدولة الإسلامية في العراق والشام*** (2014/11/14)، ص.16.

[7] **المكان نفسه.**

**3/ دور المقاتلين الأجانب داخل التنظيم:**

بعد تلقي الملتحقين بالتنظيم الجدد التكوين القاعدي العقائدي والعسكري، يتم تكليفهم بمهام في الخطوط الأمامية، إذ تقسم تلك المهام العسكرية إلى قسمين[1]:

1. القسم الأول: هي الهجمات الحضرية التي تستهدف المناطق السكنية والحضرية والتي يكون عدد القتلى فيها من المدنيين كبير جدا، وعادة ما يستهدف التنظيم الشيعة العلويين والأقليات الأخرى.
2. القسم الثاني: هي الهجمات التي تستهدف البنى التحتية والمناطق الغنية كطرق النقل، وآبار النفط والغاز وغيرهما، إذ تم تنفيذ مثل هذه العمليات في منطقتي الأنبار و نينوى، والمناطق المتواجدة في الحدود العراقية التركية، ويهدف التنظيم من خلال هذا الصنف إلى استنزاف قدرات معارضيه العسكرية والمعنوية.

بخصوص المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فلا يتم جزهم مباشرة في ميدان القتال، بل يتم تكليفهم بمهام لوجيستية ومنها مهمة الترجمة، الإدارة، الإعلام والدعاية، الاتصال والتواصل مع المخطوفين الأجانب، إعادة إرسالهم بعد عملية غسل الدماغ إلى دولتهم الأصلية في أوروبا وأمريكا لتولي مهمة "الجهاد الإعلامي" والدعوة لتجنيد المزيد من الأفراد[2]، خاصة عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وهو ما أصبح يعرف بالجيل الثالث من المقاتلين في الجماعة الإرهابية[3].

بالنسبة للنساء الملتحقات بالتنظيم ودورهم فيها, يمكن أن يصنف إلى دورين:

1/ الدور التقليدي للملتحقات بالتنظيم: يتمثل هذا الدور في وظيفتين أساسيتين[4]: الأولى تتمثل في الزواج والإنجاب، إذ يرتكز التنظيم على الحياة الزوجية للمرأة، والتي تبدأ عند بلوغ سن التاسعة فما فوق، وذلك من أجل زرع الأفكار المتشددة في الأجيال القادمة حتى يكونوا جهاديين مستقبليين، أمّا الوظيفة التقليدية الثانية، فتتمثل في الاشتغال والعمل كمعلمة أو طبيبة أو ممرضة.

2/ الدور الحديث للملتحقات بالتنظيم: يتمثل هذا الدور الجديد في نشاطهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي للدعوة وهو ما يسمى بالجهاد الإعلامي، فهن يلعبن دور محوريا في عملية الدعاية

---

[1] تشارلز، ***مرجع سابق***، ص.14.

[2] جاسم، ***مرجع سابق***، ص.129.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.130.

[4] السماتي، ***مرجع سابق***، ص . 74،75.

للتنظيم، وتجنيد المزيد من المقاتلات عبر بوروباغندا إعلامية هوليوودية محترفة لجذب المزيد من الفتيات والشباب، كما يعملن في المجال الإداري الأمني من خلال دورهن في الحفاظ على الأمن ومراقبة الأسواق والآداب العامة وتفتيش المحلات والشوارع، إضافة لقيامهن بمهام استخبارية وقتالية أيضا[1].

على إثر وقوع عملية عسكرية نفذت بزي نسائي، قام التنظيم بتأسيس كتيبة "الخنساء" سنة 2014، من أجل التفتيش في الحواجز الأمنية والشوارع والمحلات تخوفا من تكرار الهجوم لتتطور الكتيبة وتصبح جزء من "ديوان الحسبة"[2]، التي تتولى مهام قتالية وإسناد للمقاتلين من خلال الخدمات الطبية إعداد الطعام والقيام بأعمال استخباراتية لتتبع الجواسيس والجاسوسات والكشف عنهن[3].

أما عن دور الأطفال داخل التنظيم فتتمثل مهمتهم الأساسية إضافة إلى تنفيذ عمليات انتحارية بالحزام الناسف[4]، يتم استخدامهم في عمليات التجسس وجمع المعلومات في بعض المناطق خاصة تلك التي يقطنوها كونهم لا يثيرون الشكوك من حولهم[5].

**المطلب الثالث: المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون من منطقة النزاع في سوريا والعراق.**

يعتبر دراسة موضوع عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بتنظيم داعش من منطقة النزاع في سوريا والعراق من أصعب المواضيع، ذلك كون أن الباحث يجد نفسه أمام تحديين: الأول يتعلق بعدم وجود معلومات دقيقة عن عددهم خاصة أولئك الذين غادروا المنطقة، أما التحدي الثاني يتمثل في إمكانية مغادرة المقاتلين الأجانب الأراضي السورية والعراقية إلى دول أخرى ووجهات مختلفة[6].

فالقول بأن الأشخاص الذين انتقلوا من دولهم الأصلية إلى منطقة الصراع في سوريا والعراق للالتحاق بصفوف تنظيم داعش سوف يرجعون مستقبلا لدولهم الأصلية هي فرضية فقط متفق عليها من طرف مختلف الباحثين والمختصين في دراسة الظاهرة وليست دقيقة وحتمية[7].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.75.

[2] **المرجع نفسه**، ص.80.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.81.

[4] Khatib, ***op.cit***, p.18.

[5] مفتن، **مرجع سابق**، ص.11.

[6] Ragabm, ***op.cit***, p.o2 .

[7] ***Loc.cit.***

بالرغم من التحديين السابقين الذين يواجههما الباحث في دراسة الموضوع، إلا أن البعض منهم يميز ما بين صنفين وجيلين من أولئك العائدين[1]:

1. الجيل الأول من العائدين معظمهم الرجال الذين قرروا مغادرة المنطقة والعودة لدولهم الأصلية لأسباب إنسانية، فهم من الذين تعرضوا لخيبة أمل مما لقوه وعايشوه بمجرد التحاقهم، وما يميز هذه الفئة أنهم أشخاص أقل ميل للعنف والتشدد.
2. الجيل الثاني هم الملتحقين الذين قرروا العودة إلى دولهم الأصلية، لكن ما يميزهم هو ميلهم للعنف والتشدد، والتزامهم الأيديولوجي، إضافة إلى استعدادهم للقتال وتنفيذ مخططات إرهابية.

إضافة إلى الجيلين السابقين، تجدر الإشارة إلى أن هناك عائدين من الأطفال الذين تلقوا تدريبات عسكرية ولقنوا أفكار تطرفية.

أمّا "Richard Barrett" فقد صنف العائدين من منطقة الصراع في سوريا والعراق إلى خمسة أصناف، تختلف درجة ومستوى خطورتهم من مستوى لآخر[2]:

1. الصنف الأول هم الأشخاص المقاتلين الذين عادوا لدولهم الأصلية بعد التحاقهم لمدة زمنية قصيرة، ولم يشاركوا في أعمال إرهابية لتنظيم داعش.
2. الصنف الثاني هم المقاتلين العائدين الذين أمضوا فترة زمنية طويلة مع التنظيم، ولكنهم لم يوافقوا الأعمال التي كان يقوم بها.
3. الصنف الثالث هم المقاتلين العائدين الذين التحقوا بالتنظيم دون علم أو دراية بدورهم والاستراتيجي التي يعتمدها التنظيم، فهم من أولئك الذين قرروا الانضمام إليه فقط.
4. الصنف الرابع هم المقاتلين العائدين الذين التزموا مع التنظيم ولكنهم أجبروا على العودة سواء لأنهم فقدوا الأراضي التي كانوا يسيطرون عليها، أو لأنهم أوقفوا ومن ثم تم إعادتهم لدولهم.
5. الصنف الخامس هم المقاتلين العائدين الذين تم إرسالهم من طرف التنظيم للقيام بعمليات قتالية لصالح الخلافة، أو مهمة الحشد والتعبئة لصالحه.

أما بخصوص الأرقام والإحصائيات الخاصة بعدد المقاتلين العائدين لدولهم الأصلية، فقد جاء في تقرير صادر شهر أكتوبر 2017 حول المقاتلين الأجانب، معتمدين فيه على نتائج دراسة 33 دولة من بين 120 دولة الأكثر تأثرا بالظاهرة، أنّ هناك حوالي 5600 شخص عادوا لدولهم الأصلية[1].

[1] Rah Mannal ," responses to returnees : Foreign terrorist fighters and their families" ,***Radicalization Awarnes network*** (july 2017), p.20.
[2] Barrett, ***op.cit***, p. 18,19.

فالخمس دول الأكثر تأثرا بالظاهرة سجلت عودة العديد من مواطنيها الذين التحقوا مسبقا بالتنظيم، إذ تأتي في الصدارة تونس بعودة حوالي 800 شخص، ثم المملكة العربية السعودية بحوالي760 شخص، فروسيا بحوالي 400 شخص، فرنسا بحوالي 271 شخص، وفي الأخير الأردن بحوالي 250 شخص، ويمكن توضيح ذلك مع النسب من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 05:** جدول يبين عدد ونسبة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الى دولهم الأصلية الأكثر تضررا بالظاهرة.

| الدول | العدد الإجمالي للملتحقين | عدد العائدين | نسبة العائدين (%) |
|---|---|---|---|
| روسيا | 3417 | 400 | 12 |
| السعودية | 3244 | 760 | 23 |
| الأردن | 3000 | 250 | 08 |
| تونس | 2926 | 800 | 27 |
| فرنسا | 1910 | 271 | 14 |

**المصدر**: United Nations, Security Council, counter- terrorismcomiteeexecutivedirectorate , "report : the challenge of returning and relocating FTF: research perspectives (March 2018).

وفي دراسة أخرى صادرة في شهر نوفمبر 2017، جاء فيها بأن حوالي 7000 مقاتل أجنبي قتلوا في مختلف المعارك، بينما حوالي 14900 مقاتل أجنبي غادروا منطقة الصراع 36% منهم أي حوالي 5395 شخص تم توقيفهم وسجنهم، أما نسبة العائدين منهم تقدر بحوالي 6837 شخص أي ما نسبته 46% من العدد الإجمالي للمغادرين[2].

أمام التقرير الصادر عن البرلمان الأوروبي في ماي 2018 حول عودة المقاتلين الأجانب إلى الأراضي الأوروبية، جاء فيه بأن حولي 5000 إلى 5500 مواطن أوروبي الذين التحقوا بتنظيم داعش في منطقة الصراع في سوريا والعراق في الفترة ما بين 2011 و2016، تم تسجيل عودة حوالي 1200 شخص منهم إلى دولهم الأصلية، أي ما نسبته 22% [3].

كما جاء في نفس التقرير أن المقاتلين العائدين إلى دولهم الأصلية في أوروبا عرفوا موجتين:

---

[1] United Nations, Security Council, counter-terrorism comitee executive directorate , "***report : the challenge of returning and relocating FTF: research perspectives*** (March 2018), p.10.

[2] ***Loc.cit.***

[3] European Union, European Parliment, The return of foreign fighters to E.U soil, ***op.cit***, p.31.

1. الموجة الأولى كانت في الفترة ما بين 2013 و2014 بالضبط قبل جوان 2014 تاريخ الإعلان عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.
2. الموجة الثانية بدأت في سنة 2015 لتعرف انخفاض حاد في العائدين مع نهاية السنة.

بالنسبة للعدد المتبقي من المقاتلين الأجانب من أصول أوروبية، منهم من تم القضاء عليهم ومنهم من توجه نحو دول أخرى غير دولهم الأصلية والبعض الآخر لا يزالون يقاتلون إلى جانب التنظيم أو تم توقيفهم في المنطقة[1].

يمكن تبيين عدد المقاتلين الأوروبيين العائدين من منطقة الصراع إلى دولهم الأصلية من خلال الجدول التالي[2]:

**الجدول رقم 06:** جدول يبين عدد ونسبة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الى دولهم الأصلية.

| الدولة | العدد الإجمالي | عدد العائدين | نسبة العائدين |
|---|---|---|---|
| بلجيكا | 413 | 125 | %30 |
| دانمارك | 154 | 67 | %46 |
| فرنسا | 1910 | 225 | %12 |
| ألمانيا | 960 | 300 | %31 |
| هولندا | 280 | 50 | %18 |
| بريطانيا | 850 | 425 | %50 |

**المصدر:** European Union, EuropeanparliamentaryResearch service," the return of ForeignFighters to EU.SOIL "( May 2018).

من خلال الأرقام الموجودة في الجدول نستخلص بأن نسبة المقاتلين الأوروبيين العائدين إلى دولهم الأصلية هي 26% أي حوالي 1192 شخص من مجموع حوال 4558 ملتحق بالنظام.

في نفس السياق تجدر الإشارة إلى أنه في 31 جانفي 2018 تم تسجيل من طرف السلطات البلجيكية أن الثلث 3/1 من الملتحقين من مواطنيها عادوا إلى البلاد، والثلث الثاني تم القضاء عليهم في منطقة الصراع، والثلث الأخير لايزال يقاتل في سوريا والعراق إلى جانب التنظيم.

[1] ***Ibid***, p.31.
[2] ***Ibid***, p.32.

بخصوص ألمانيا، حسب تقديرات سلطاتها، فإنه من بين 960 ملتحق، عاد منهم إلى غاية جانفي 2018 حوالي 300 شخص، كما أن هناك احتمال مقتل حوالي 150 شخص منهم في سوريا والعراق[1].

أما المملكة المتحدة والدانمارك فقد سجلتا عودة 50 من الملتحقين بالتنظيم، إذ عاد حوالي 67 ملتحق من أصول دانماركية إلى موطنهم من أصل 145، وعودة حوالي 425 ملتحق بريطاني من أصل 850 ملتحق[2].

بينما سجلت كل من فرنسا وهولندا النسبة الأقل من العائدين مقارنة بالدول الأخرى الأوروبية، إذ في فيفري 2017 تم تسجيل التحاق حوالي 280 هولندي بالتنظيم منذ سنة 2012، بينما لم يعد منهم سوى 50 شخص أي ما نسبته 18% أما فرنسا فقد تم تسجيل إلى غاية فيفري 2018 التحاق حوالي 1910 شخص ولم يعد منهم سوى 225 شخص أي ما نسبته 12% [3].

فيما يتعلق بعدد المقاتلين الأوروبيين العائدين لدولهم الأصلية حسب الجنس فقد جاء في التقرير ذاته أن 83% من العدد الإجمالي للعائدين هم رجال،فمثلا، العائدين من أصول هولندية يقدر بحوالي 280 شخص، 86% منهم رجال أي حوالي 190، أم فرنسا تمثل نسبة العائدات من العدد الإجمالي المقدر بحوالي 256 عائد هي 28% أي حوالي 72 امرأة، أما بخصوص العائدين إلى بلجيكا تقدر نسبة النساء ب 21% أي حوالي 26 امرأة من مجموع العائدين المقدر بحوالي 125 شخص[4].

إضافة لكل الرجال والنساء الذين عادوا إلى دولهم الأصلية، فقد تم كذلك إحصاء الأطفال الذين كانوا برفقتهم، إلا أنه يصعب اعطاء الرقم الدقيق لعددهم مقارنة بالبالغين بسبب المواليد الجدد في منطقة الصراع، إلا أن السلطات في بعض الدول الأوروبية أعطت أرقام بهذا الخصوص، على غرار بلجيكا التي أحصت إلى غاية جانفي 2018 تواجد حوالي 140 طفل أقل من 12 سنة بمنطقة الصراع، 75% منهم أقل من 6 سنوات ،كما أن البعض منهم قد ولدوا هناك[5]، أما فرنسا فقد سجلت تواجد حوالي 460 طفل من أبوين فرنسيين، متواجدين في سوريا والعراق، 68 منهم عادوا لفرنسا في

[1] **Ibid**, p.32.
[2] ***Ibid***, p.33.
[3] ***Loc.cit***.
[4] ***Loc.cit.***
[5] ***Ibid***, p.34.

أواخر شهر فيفري 2018[1]، أما السلطات الألماني تقدر وجود حوالي 290 طفل من جنسية ألمانية في سوريا والعراق[2].

فعودة المقاتلين من منطقة الصراع إلى دولهم الأصلية سيكون له تداعيات وآثار على أمن واستقرار تلك الدول، خاصة إذا كانوا من المتشددين والمتمسكين بالفكر المتطرف، ويكون ذلك من خلال اطلاعهم بأعمال إرهابية تأخذ شكل من الأشكال التالية:

- ✓ المقاتلين الأجانب كمنفذين لهجمات إرهابية: إذ أثارت العديد من الدراسات في هذا الصدد على مشاركة العائدين من منطقة الصراع في أعمال إرهابية وهجمات مسلحة، فالدراسة التي أجريت على 510 هجوم إرهابي خارج منطقة الصراع إلى غاية 31 أكتوبر 2017، تم تسجيل مشاركة المقاتلين الأجانب العائدين 25% منها، أي في 127 هجوم إرهابي[3].
- ✓ المقاتلون الأجانب كمخططين للعمليات الإرهابية: إضافة لدورهم في تنفيذ العمليات الإرهابية، فإنهم يتولوا كذلك العمل على تطوير مناهج وطرق جديدة للأعمال الإرهابية، من خلال عمليات إرهابية مدارة عن بعد " Attacksdirectedfrom afar" عبر مخططين افتراضيين"Virtuel planners" الذين لديهم دور محوري في تصوير اختيار الهدف،التوقيت وتنفيذ الهجمات الإرهابية[4].
- ✓ المقاتلين الأجانب كناشرين للتطرف مجندين ومعبئين: إضافة للدورين السابقين،فهم كذلك يلعبون دور في عملية تجنيد وتعبئة المزيد من الأفراد عبر عملية تلقينهم أفكار متطرفة ومن ثم حثهم على الانضمام لصفوف التنظيم[5].

[1] ***Ibid***, p.35.
[2] ***Loc.cit***
[3] United Nations 's report, ***op.cit***, p.11.
[4] ***Ibid***, p.p 11,12.
[5] ***Ibid***, p.12.

**استنتاجات الفصل الأول:**

انطلاقا مما تم التطرق إليه من خلال تشخيص واقع المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة النزاع في سوريا والعراق يمكن استنتاج ما يلي:

1/ أن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليست بالظاهرة الجديدة ولا يرتبط وجودها بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وإنما ظهورها يعود لمراحل تاريخية سابقة تعود بالأخص إلى الحرب الأهلية الإسبانية، الحرب الأفغانية السوفياتية وكذا الحروب الأهلية التي عرفها العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي.

2/ يعتبر البعد الإيديولوجي والقانوني في تعريف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أصل التفريق ما بين هذه الأخيرة والمفاهيم المرتبطة بها لا سيما المرتزقة التي يطغى فيها البعد المادي المالي للالتحاق بالتنظيمات والجماعات الإرهابية، ويختفي فيها أي دافع أيديولوجي أو ديني، وكذا المقاتلون النظاميين الذين تميزهم ضوابط وأسس قانونية ونظامية في حالتي الحرب والسلم على عكس المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

3/ يعرف المقاتلين الإرهابيين الأجانب دورة حياة تبدأ من التفكير وقرار الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية إلى غاية عودته منها مرورا بالمرحلة التي يقضيها داخل التنظيم، ويجمع الباحثين في هذا الخصوص على مرور المقاتل الإرهابي الأجنبي بثلاث (03) مراحل أساسية وهي: مرحلة ما قبل الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية، مرحلة الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية ثم مرحلة ما بعد الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية أو مرحلة العودة.

4/ إن الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يقتصر على فئة عمرية معينة أو جنس معين أو منطقة ودول معين، فالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ينتمون الى مختلف الفئات العمرية من مراهقين، شباب وكهول، ومن الجنسين رجال ونساء، ومن أكثر من 120 دولة في مختلف القارات من إفريقيا، أوروبا، آسيا وأمريكا.

5/ الأفراد الذين التحقوا بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبرغم من مزيج الأسباب والدوافع السياسية، الإيديولوجية الاجتماعية والاقتصادية التي دفعتهم إلى قبول الالتحاق بمنطقة النزاع في سوريا والعراق للقتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، إلاّ أن طول الفترة الزمنية التي قضوها بالمنطقة سمحت لهم بتلقي معارف واكتساب مهارات قتالية إرهابية وخبرة في الميدان من خلال مراكز التدريب التي تدربوا فيها والمهام القتالية واللوجيستية التي اضطلعوا بها داخل التنظيم فيما بعد.

6/ الضغط العسكري الذي تعرض له تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من طرف قوات التحالف الدولي بداية من أوت 2014 أدى بالعديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مغادرة منطقة النزاع في سوريا والعراق والعودة إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دول ثالثة أو مناطق النزاع، سواء بسبب حالة الإحباط التي أصابت البعض منهم جراء ما عاشوه داخل التنظيم، أو من أجل تنفيذ عمليات إرهابية جديدة في دول ومناطق نزاعات أخرى كامتداد لتنظيم الدولة الإسلامية خارج منطقة النزاع في سوريا والعراق.

# الفصل الثاني:

# تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الدولي

بعد أن تطرّقنا في الفصل الأول إلى تشخيصٍ لواقع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، النشطين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على النتائج ،والآثار المترتبة عن الأعمال الإرهابية التي تمّ تنفيذها من طرف المقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على الأمن الدولي.

في هذا السياق، تشير كلّ التقارير المرفوعة من طرف هيئات الأمم المتحدة المعنية بملف مكافحة الإرهاب، والدراسات الصادرة عن مختلف مراكز البحث المهتمة بدراسة الحركات الإرهابية، إلى أنّ ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أصبحت اليوم تشكّل تهديداً حقيقيا على الأمن والسلم الدوليين، بسبب مجال التأثير الواسع الذي يشمله نتائج وآثار العمليات الإرهابية التي يقومون بها، فتأثيرهم لا يقتصر فقط على دول المقصد ومناطق النزاع، وإنّما الأمر يتعدّاهم إلى دولهم الأصلية ،أو الدّول التي يقيمون بها أو دول العبور، إضافة إلى الدّول المجاورة لمناطق النزاع.

وعليه، سنسلّط الضوء من خلال هذا الفصل على تداعيات وآثار الأعمال الإرهابية التي ينفّذها المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الدولي، من خلال، التطرّق في البداية إلى إبراز تأثير الظاهرة على الأمن الوطني للدول (المبحث الأول) ،- التي تعتبر الفاعل الأساسي في منظومة المنظومات والمشكلة في مجملها للأمن الدولي- ، لننتقل فيما بعد إلى استعراض الدّورِ الذي تلعبه الظاهرة في زيادة تهديدات الأمن والسلم الدولي (المبحث الثاني)؛ بمعنى التهديدات الجديدة المرتبطة بطبيعة ومجال نشاط هذه الظاهرة، ودورها في المساهمة في زيادة التهديدات الإرهابية على المستوى الدولي، وفي الأخير، سنبيّن تأثيرها على أدوات الأمن الدولي الخاصة بمجال مكافحة الإرهاب (المبحث الثالث) ويتعلّق الأمر بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وكذا التدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن لمنع ومكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لاسيما القرار رقم 2178 (2014) والقرار رقم 2396 (2017).

**المبحث الأول: تأثيرها على الأمن الوطني للدول.**

إنّ النشاطاتِ والأعمالَ الإرهابيةَ التي يقوم بها المقاتلون الإرهابيون ،العائدون من منطقة النّزاع في سوريا والعراق إلى دولهم الأصلية، أو الدول التي يقيمون بها، أو دول ثالثة – بعد كلّ ما تلقوه من تدريبات ومعارف متطرّفة طول فترة تواجدهم في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام– لها تداعيات و آثار مباشرة على الأمن الوطني للدول،وهو ما يعتبر مساس بالأمن والسلم الدوليين.

إذ يتجلّى تأثيرُ ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الوطني للدول، من خلال تأثيرها على مختلف أبعاد الأمن الوطني للدول – سواء دولهم الأصلية أو تلك التي يقيمون بها أو دول العبور أو دول ثالثة إضافة الى الدول المجاورة لمنطقة الصراع– من خلال المساس بأمنها العسكري، الاقتصادي، السياسي والمجتمعي.

**المطلب الأول: تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن العسكري والاقتصادي للدول.**

إن الأعمال الإرهابية التي يضطلع بها المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق لها تداعيات على الأمن العسكري (أولا)، والاقتصادي (ثانيا) للدول، والذين يعتبران من أهم مكونات الأمن الوطني للدول.

**أولا: تأثيرها على الأمن العسكري للدول.**

قبل التطرّق بالدراسة والتحليل لتأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن العسكري للدول، لابدّ بداية من التطرق إلى مفهوم الأمن العسكري ومعانيه، فحسب "Barry Buzan" فإنّ الأمن العسكري للدول له معنيان اثنان ذلك حسب مصدر التّهديد المدرك من طرف الدولة، فإن كان مصدرها داخليا، أصبح الأمن العسكري يتعلّق بمدى قدرة النخبة الحاكمة على ردّه ردعه أو القضاء عليه، وذلك حفاظا على النظام العام، السّلامة والوحدة الترابية لإقليم الدولة، فتكون بذلك مؤسسات وأجهزة الحكومة في مواجهة تحديات نابعة من مواطنيها مثل: بروز حركات انفصالية، جماعات إرهابية، عصابات إجرامية وغيرها، أمّا إذا كان مصدر التهديد خارجيا، فإن الأمن العسكري يصبح متعلقا من جهة بالتفاعل ما بين مستوى قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية ومدى قدرة تصورات الدولة لنوايا بعضها البعض من جهة أخرى[1].

[1]Barry Buzan, Ole waever and Jaap de Wilde, "Security anew framework for analysis", ***Lynne Rienner Publishers*** (1998), p.51.

هذا ويعتبر Barry Buzan أنّ الأعمال العسكرية أو الأعمال المسلحة كالتي تقوم بها التنظيمات الإرهابية ،قادرة على المساس بالمكونات الأمنية للدولة، بداية بالقاعدة المادية للدولة (the physical base of the state) من خلال المساس بسلامة إقليمها والشعب الذي يعيش فيها، مرورا بالتأثير على مؤسساتها (the institutions of the state)، بحيث تصبح الدولة غير قادرة على القيام بمهامها بصفة ناجعة، وصولا إلى إمكانية التأثير على فكرة أو إيديولوجية الدولة ( the idea of the state)[1].

كما يعتبر Barry Buzan بأنّ الهدف المرجعي الأساسي والأولي للأمن العسكري هي الدولة، وتتضمّن الحفاظ على السلامة الترابية للإقليم، وحمايتها من مختلف التهديدات والأخطار التي قد تتعرض لها من البيئتين المحلية الداخلية والإقليمية للدولة[2].

فبالعودة لتأثير العمليات الإرهابية المنفذة من طرف مقاتلين سابقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على الأمن العسكري للدول المستهدفة، تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ الإعلان عن دولة الخلافة في جوان 2014إلى غاية فيفري 2017 تم تنفيذ حوالي 143 هجوم إرهابي في 29 دولة، مخلفة بذلك تسجيل مقتل حوالي 2000 شخص وسقوط العديد من الجرحى[3]، إضافة للعديد من الخسائر المادية الكبيرة، الأمر الذي جعل من تنظيم الدولة من التنظيمات الإرهابية الأكثر دموية في العالم[4].

فمن الدول التي تعرّضت لهجمات إرهابية من طرف المقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، نذكر على سبيل المثال لا الحصر كل من فرنسا وتونس – باعتبارهما من الدول الخمس الأولى من حيث عدد مواطنيهم الملتحقين لصفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك حسب الأرقام المقدمة من طرف مركز Soufan Group، وكذا كونهما من الدول الأكثر تضررا بالظاهرة بسبب العمليات الإرهابية التي نفذت على أراضيهما-.

إذ شهدت فرنسا في الفترة ما بين 2014- 2016 العديد من الهجمات الإرهابية التي كان لها التأثير المباشر على أمنها العسكري، من أبرزها هجمات 13 نوفمبر 2015 بباريس، التي استهدفت

[1]Barry Buzan, ***People, states and fear the national security problems in international relations*** (wheat-sheaf books LTD, 1983), p.75.
[2]Buzan and others, ***opcit***, p.70.
[3]Barrett, ***opcit***, p.14.
[4]William Audureau, Maxime Vandano et Madjid Zerrouki, « Les attentats de l'Etat Islamique : 20 pays, 18 mois , plus de 1600 morts », dans : **www.lemonde.fr** (04/07/2019).

ملعب فرنسا، وثلاث شوارع في العاصمة الفرنسية ،ويتعلّق الأمر ب: Rue Alibert, Rue de Charonne, Rue de la Fontaime au Roi، حيث تمّ تنفيذها من طرف ثمانية (08) إرهابيين من جنسية فرنسية، كانوا مسجَّلين ومتابَعين من طرف الأجهزة الأمنية الفرنسية بسبب ميولاتهم المتطرفة، قبل أن يلتحقوا بمنطقة الصّراع في العراق وسوريا، للقتال إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أواخر سنة 2013، ثم يعودون إلى فرنسا في أواخر سنة 2014، ويقدِمون على تنفيذ هذا الهجوم الذي دام لمدة 30 دقيقة، وبطريقة ممنهجة ومتسلسلة، ويتعلق الأمر بكل من: "إسماعيل عمر مصطفى" البالغ من العمر 29 سنة، "سامي عميمور" البالغ من العمر 28 سنة، "ابراهيم عبد السلام" 31 سنة، "بلال حرفي" 20 سنة، "أحمد المحمد" 25 سنة وآخرين[1].

وقد أسفر هذا الهجوم حسب تصريحات الرئيس الفرنسي François Hollande،في 27 نوفمبر 2015 عن مقتل 130 مواطن فرنسي وإصابة أكثر من 400 شخص بجروح متفاوتة الخطورة، إضافة إلى إحصاء العديد من الخسائر المادية التي مست المنشآت والمؤسسات العمومية والخاصة[2].

كما عرفت منطقة "Nice" في ليلة الاحتفال باليوم الوطني الفرنسي المصادف ل 14 جويلية 2016، تنفيذ عملية إرهابية من طرف المدعو "محمد لحويج بوهلال" بواسطة شاحنة من وزن 19 طن، وقد أسفرت العملية –حسب تصريحات وزير الداخلية الفرنسي BernerdCazeneuve – عن مقتل 84 شخص منهم 10 أطفال ومراهقين (02)،وكذا إصابة حوالي 303 شخص منهم 05 أطفال[3].

إضافة إلى فرنسا، عرفت تونس في السياق ذاته في الفترة ما بين 2014-2016 مجموعة من الهجمات الإرهابية، كالهجوم الإرهابي الذي استهدف متحف "باردو" في 18 مارس 2015، والذي نفّذ من طرف إرهابيَيْن من جنسية تونسية، كانا –حسب التقارير الأمنية– منتميين إلى كتيبة عقبة بن نافع التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قبل أن يلتحقا بمراكز التدريب التابعة لتنظيم الدولة في ليبيا، وقد أسفر الهجوم على مقتل 23 شخص معظمهم سياح من جنسيات فرنسية،

[1]Maxime Vandano, « Attentats du 13 Novembre : que soit on des terroristes impliqués ? », dans : **www.lemonde.fr**, (15/11/2015).
[2] Site official du Ministère de l'Intérieure Français, « Hommage national aux victimes des attentats du 13 Novembre 2015 », dans : **www.interieur.gouv.fr**.
[3] « Ce que l'on soit de l'attantat commis à Nice », dans : **www.lemonde.fr** (15/07/2016).

ايطالية، ألمانية وبولندية، إضافة إلى شرطي تونسي، كما تم تسجيل إصابة 05 أشخاص بجروح خطيرة[1].

كما تمّ في جوان 2015 تنفيذ هجوم إرهابي بمنتجع قريب من مدينة سوسة من طرف المدعو "سيف الدين رزاقي"، البالغ من العمر 30 سنة الذي التحق بمراكز التدريب التابعة لتنظيم الدولة في ليبيا،رفقة منفذي هجوم متحف "باردو"، وقد أسفر الهجوم عن مقتل 38 شخص، 30 منهم من جنسية بريطانية[2].

كذلك عرفت منطقة "بنقردان" الواقعة في جنوب تونس، بالقرب من الحدود الليبية هجوما إرهابيا في 07 مارس 2016، من طرف مقاتلين تونسيين كانوا متواجدين بمراكز التدريب التابعة لتنظيم داعش في ليبيا، وقد استهدف الهجوم ثكنة عسكرية ومراكز أمنية تابعة للشرطة والحرس الوطني التونسي، مخلفا مقتل 60 شخص من أفراد المصالح الأمنية[3].

فقد كان لتلك العمليات الإرهابية تأثير مباشر على الأمن العسكري للدول المستهدفة ،وذلك من خلال استهدافهم لمؤسسات ومنشآت عمومية وخاصة، وكذا إسقاط العديد من القتلى والجرحى من المدنيين ،محدثين بذلك إخلالا بالنظام العام وبسلامة الإقليم وأمن مواطنيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعتبر تنفيذ تلك الهجمات الإرهابية فشل بالنسبة للمؤسسات والدوائر الأمنية داخل الدولة، كونهم لم يتمكنوا من رصد ومراقبة ومنع تنفيذ تلك الهجمات.

ففي ظل هذا المعطى، ومن أجل إعادة الأمن والاستقرار، تقوم الفواعل الأمنية داخل الدولة باتخاذ تدابير ومباشرة إجراءات لاحتواء الوضع وتدارك نقاط الضعف التي يمكن أن تستغل مرة أخرى من طرف التنظيمات الإرهابية، عبر إنشاء خلية أزمة وزارية مشتركة تضم القطاعات الوزارية المعنية، وتفعيل المخططات الاستعجالية الوقائية المتعلقة بهذا الشأن كمخطط ORSEC NOVI [4] و مخطط PLAN BLANC [5] وغيرها.

---

[1] "هجوم باردو"، في الموقع: www.aljazeera.net(2015/03/21).

[2] "هجوم سوسة في تونس"، في الموقع: www.bbc.com(2015/07/01).

[3] « **L'Etat Islamique revendique l'attentat contre la police en touriste** », dans : **www.lemonde.fr**, (25/11/2015).

[4] Site official du Ministère de l'Intérieure Français**, «** le plan NOVI », dans : **www.interieur.gouv.fr.**

[5] Site official du Ministère des Solidarités et de Sante , la gestion de crise des établissements de santé, dans : www.solidarites-sante.gouv.fr.

ويمكن توضيح تأثير الهجمات الإرهابية المنفذة من طرف المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن العسكري للدول المستهدفة من خلال المخطط التوضيحي التالي:

**الشكل رقم 01:** مخطط تلخيصي حول تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن العسكري للدول.

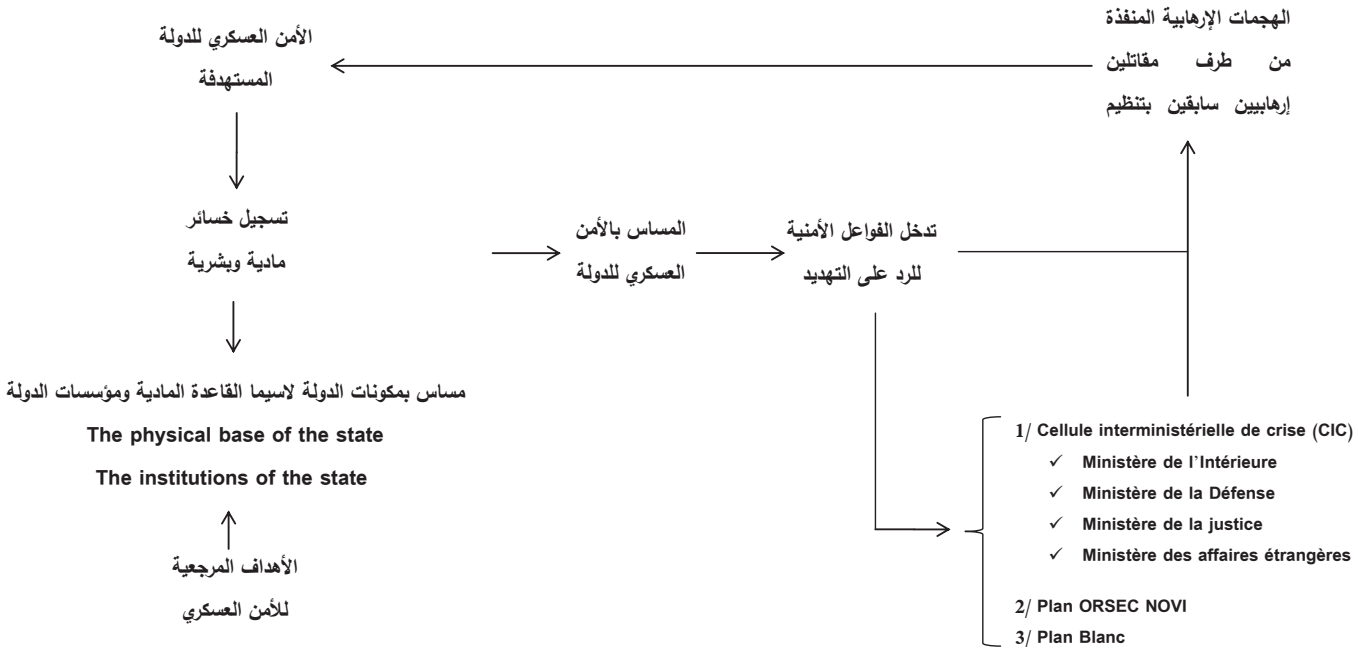

**ثانيا: تأثيرها على الأمن الاقتصادي للدول.**

إضافة لتداعيات الهجمات الإرهابية المنفّذة من قِبَلِ الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على الأمن العسكري للدول، فقد كان لها كذلك آثار وتداعيات على أمنها الاقتصادي، لكن قبل التطرّق إلى تلك التداعيات لابد بداية التعريف بمعنى ومفهوم الأمن الاقتصادي الذي يعتبر بعد من أبعاد الأمن الوطني ولا تقل أهميته عن سابقه.

فالأمن الاقتصادي حسبCharles Wolf، هو القدرة على حماية وتعظيم المصالح الاقتصادية للدولة في وجه مختلف الأحداث،والتغييرات والتطورات التي من شأنها تهديد أو تعطيل تلك المصالح، سواء كانت تلك التحديات والعراقيل مصدرها داخلي أو خارجي[1].

أما عمر السعداوي ، فقد عرّف الأمن الاقتصادي بأنه يشير إلى مدى قدرة الدولة على تأمين المواد الاستراتيجية والضرورية لدعم قوتها وضمان رفاهية شعبها[2].

من خلال التعريفين المقدمين، يمكن القول بأنّ الأمن الاقتصادي يشير إلى قدرة الدولة على حماية النشاط الاقتصادي داخليا ومصالحها خارجها، من كل الأخطار والتهديدات المحتملة، سواء كان مصدرها من البيئة الداخلية أو الخارجية، والتي من شأنها عرقلة السير الحسن للنشاط الاقتصادي.

فالهجمات الإرهابية التي نُفِّذت في العديد من الدول من طرف الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع، كان لها تداعيات وآثار طويلة الأمد على الأمن الاقتصادي للدول المستهدفة، فحسب كلّ من Philip Keefer وNorman Loayzo يمكن أن نميّز ما بين نوعين من الخسائر والتكاليف الاقتصادية الناجمة عن ذلك[3]:

- ✓ التكاليف المباشرة: وتتمثل في الخسائر التي تنجم مباشرة عن تنفيذ الهجمات الإرهابية كالأضرار التي تلحق بالممتلكات العمومية والخاصة، تخريب البنى التحتية وتقليص النشاط التجاري على المدى القصير في المنطقة المستهدفة.

[1]C.R Neu and Charles Wolf, ***the economic dimensions of national security*** (RAND , 1994), p. 12.

[2] عمر سعداوي، "البناءات الإبستيمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية في الأمن"، ***مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية***، ع.02، (ماي 2005)، ص. 14.

[3]Philip Keefer and Norman Loayzo," Terrorism, economic development and political openness", ***Combridge University press*** ( 2008), p.20.

- ✓ التكاليف غير المباشرة: تكون هذه التكاليف على المدى المتوسط والبعيد، من خلال تسجيل تراجع في المؤشرات الاقتصادية للدولة على المستوى الكلي، كتراجع معدّل الدخل المحلي الخام، تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تراجع قيمة العملة الوطنية، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وغيرها.

هذا وتعتبر Irina Gabriela في مقال لها بعنوان "الإرهاب وتداعياته على الاقتصاد الكلي"، أنّ الهجمات الإرهابية لها تداعيات على النشاط الاقتصادي داخل الدولة من خلال[1]:

- ✓ تخريب البنى التحتية للدولة والممتلكات العمومية والخاصة.
- ✓ تراجع معدلات قطاع الاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ التأثير على سوق الأسهم stock market وأسهم رأس المال capital stock.
- ✓ التأثير على معدل النّمو الاقتصادي للدولة، من خلال تراجع تدفقات رؤوس الأموال، كنتيجة لتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثَمّ تراجع في العملة الوطنية كنتيجة حتمية لتراجع الطلب عليها.
- ✓ التأثير على النشاط السياحي والتجاري داخل الدولة المستهدفة، من خلال تراجع عدد السياح الأجانب الوافدين، واختيارهم لوجهات سياحية في دول أخرى بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة، فالهجمات الإرهابية تقضي على الميزة التنافسية للقطاع السياحي للدولة، إضافة إلى أن تراجع هذا الأخير سينجرّ عنه تسجيل تراجع في النشاط التجاري المرتبط به.

في نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن استهداف التنظيمات الإرهابية على غرار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، بعض المنشآت والصناعات كالصناعة السياحية داخل الدول، يهدف بالأساس إلى تحقيق ثلاث أهداف: إيديولوجية، تكتيكية وإستراتيجية، أما الهدف الإيديولوجي يتمثَّل في إرساء دولة الخلافة، وهو هدفٌ طويل الأمد، أما الهدف التكتيكي والاستراتيجي يتعلّق باستهداف المصالح المباشرة للدولة من خلال تنفيذ هجمات إرهابية في المواقع والمؤسسات السياحية، وكذا استهداف السياح والنخب وإطارات الدولة وغيرها[2].

هذا ويعتبر Edkins بأن هناك علاقة وطيدة ما بين الإرهاب الدولي والقطاع السياحي، كونَ أن التنظيمات الإرهابية تستهدف الصناعة السياحية، والمرافق والسياح قصد التأثير على الدولة

[1]Irina Gabriela RaduLesca, "Terrorism and its impact on global economy : trends and challenges", Vol. 7, No. 02, 2016, p.90.
[2]***Ibid*** , p.91.

المستهدفة التي تتحمل تكاليف كلّ الخسائر المسجلة على عاتق ميزانيتها العامة من جهة، وتضمن من جهة أخرى الدعاية الدولية لها[1].

إضافة للتكاليف والخسائر الاقتصادية سالفة الذكر، هناك كذلك تكاليف أمنية جديدة تضاف إلى تلك المرصودة في الحالات العادية، وتتجلى هذه الأخيرة من خلال إعادة هيكلة المصاريف على حساب مصاريف التنمية والتحويلات الاجتماعية، لمواجهة الإرهاب من خلال تخصيص جزء من اعتمادات الميزانية لإنشاء معاهد ووحدات أمنية خاصة بمكافحة الإرهاب، اقتناء أسلحة وأجهزة أمنية متطوّرة تتلاءم وطبيعة التهديد الإرهابي، إضافة لوضع برامج تدريبية خاصة بهذا الصدد[2].

فإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر كُلّاً من تونس وفرنسا اللّتَين استُهدِفتا من طرف مقاتلين سابقين بتنظيم الدولة، بالعديد من العمليات والهجمات الإرهابية في الفترة ما بين 2015 و2017، فسنلاحظ جليا تداعيات تلك الهجمات على أمنهما الاقتصادي، من خلال تسجيل تراجعات في مؤشراتهما الاقتصادية وتضرّر العديد من قطاعاتهما الحيوية التي تساهم بشكل كبير في معدلات الناتج المحلي الخام السنوي.

فقطاع السياحة، مثلا، عرف في الفترة ما بين 2014 و2016، تراجع كبير في عدد السياح الوافدين إلى تونس، إذ تم تسجيل في سنة 2014 توافد 6068593 سائح، ليتراجع العدد الى 5359309 في سنة 2015 ف 4330591 سائح في سنة 2016، مسجّلين بذلك تراجعاً في عدد السياح الوافدين إلى تونس بنسبة -25% في سنة 2016 مقارنة بسنة 2014،ويعود سبب ذلك إلى الهجمات الإرهابية التي عرفتها تونس في سنة 2015، وكذا 2016 أين تمّ استهداف المواقع السياحية والمنتجعات وكذا السياح، الأمر الذي جعلت من البيئة السياحية غير ملائمة نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية[3].

وكنتيجة حتمية ومنطقية لتراجع عدد السياح الوافدين إلى تونس، عرفت إيرادات الخزينة العمومية التونسية من قطاع السياحة تراجعا كذلك، إذ بعدما بلغت العائدات السياحية في سنة 2014 حوالي 3575.6 مليون دينار تونسي، تراجعت الإيرادات في سنة 2015إلى 2354.6 مليون دينار

[1] Dominique Vanmeste, PetronelaTudorache and others, "the impact of the 2016 terrorist attacks in Brussels on tourism", ***Belgeo***, 2017, p.03.
[2] ***Ibid*** , p.04.
[3] الجمهورية التونسية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، "انجازات القطاع السياحي من سنة 2010-2016"، في الموقع: ***www.tourisme.gov.tn***.

تونسي، ف 1.808 مليون دينار تونسي في سنة 2016، مسجلين بذلك تراجع في العائدات السياحية بنسبة -34.1% في سنة 2016 مقارنة بالعائدات في سنة 2014[1].

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

**الشكل رقم 02:** رسم بياني يبين عدد السياح والعائدات السياحية في تونس في الفترة ما بين 2013-2016

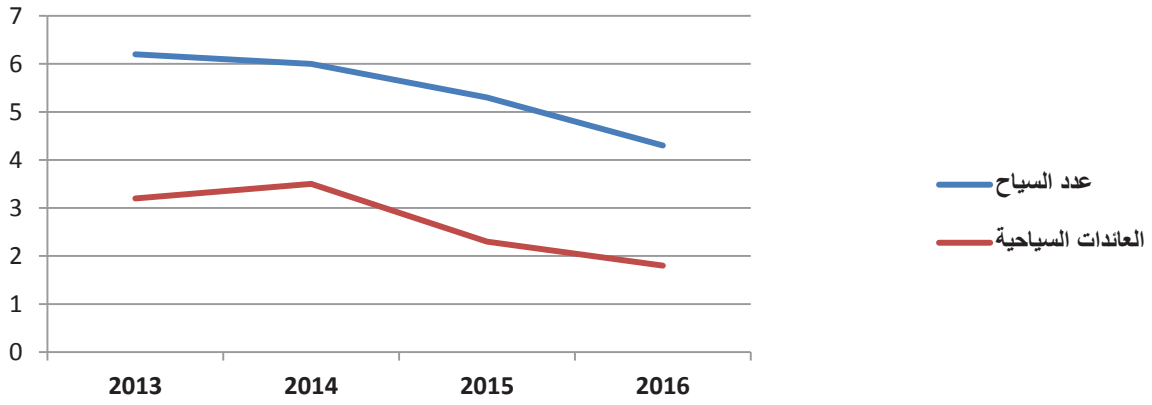


**المصدر**: من إنجاز الباحث بناء على معلومات في: الجمهورية التونسية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، إنجازات القطاع السياحي من سنة 2010-2016، في الموقع: www.tourisme.gov.tn

إضافة لتونس، فقد تأثّر كذلك قطاع السياحة في فرنسا على خلفية الهجمات الإرهابية التي نُفِّذت من طرف مقاتلين سابقين بتنظيم الدولة في الفترة ما بين 2015 و2016، فبعدما تمّ تسجيل في سنة 2015 زيارة حوالي 84.5 مليون سائح، تراجع العدد الى 82.6 مليون سائح في سنة 2016، مسجّلين بذلك تراجعا بنسبة -22.2%، ويعود سبب ذلك إلى سلسلة الهجمات الإرهابية التي استهدفت الأراضي الفرنسية[3].

كما تمّ- في نفس السياق- تسجيل تراجع في العائدات السياحية، فبعدما بلغت عائدات القطاع في سنة 2015 حوالي 44.9 مليار أورو، بلغت في سنة 2016 حوالي 42.5 مليار أورو، مسجّلين بذلك تراجعا في إيرادات القطاع ما بين سنتي 2015 و2016 بنسبة -45.3%.

ويمكن توضيح تلك الأرقام من خلال الجدول التالي:

---

[1] ***نفس المرجع.***

[2] Organisation Mondiale du Tourisme, "***Faits saillout OMT du tourisme***", 2017, p.06.

[3] République Française, le Gouvernement, "***4eme conseil interministériel du tourisme***", 17 mai 2019, p.07.

[4] Organisation Mondiale du Tourisme, ***op.cit***, p.06.

**الجدول رقم 01:**جدول يبين عدد السياح والعائدات السياحية في فرنسا في سنتي 2015-2016.

| المعطيات | 2015 | 2016 | نسبة التطور 2015-2016 (%) |
|---|---|---|---|
| عدد السياح (مليون) | 84.5 | 82.6 | 2.2- |
| العائدات السياحية (مليار أورو) | 44.9 | 42.5 | 5.3- |

**المصدر:** جدول من انجاز الباحث بناء على معلومات في: Organisation Mondiale du Tourisme, Faits saillout OMT du tourisme, 2017

إضافة إلى النتائج والآثار السلبية التي مسّت القطاع السياحي للدول المستهدفة، فقد تأثّر كذلك بالهجمات الإرهابية العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى، كتراجع تدفّق رؤوس الأموال في تونس من خلال تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأشهر التسعة الأولى من سنة 2016 بنسبة -2.1 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 بتسجيل 1379 مليار دينار تونسي، ويعود هذا التراجع إلى تراجع الاستثمار في قطاع الخدمات بنسبة -49.1%، وكنتيجة حتمية لهذا التراجع فقد عرفت قيمة الدينار التونسي في نفس الفترة تراجع مقابل العملات الأجنبية لاسيما الدولار بنسبة -9.5%، والأورو بنسبة -11.1 بالمئة.[1]

كما عرف النشاط الاقتصادي التونسي في نفس الفترة تراجعا في مبيعات مواد البناء والتجهيزات في السوق الداخلية، كمادة الإسمنت بنسبة -3.1% إلى غاية جويلية 2015، وذلك بسبب التباطؤ المسجّل في الاستثمارات في مجال البناء والبنية التحتية التي تسجل 60% من مجموع الاستثمارات في تونس[2].

في نفس السياق، فقد كان للهجمات الإرهابية التي استهدفت الدولة التونسية تكاليف أمنية من خلال إعادة هيكلة المصاريف على حساب مصاريف التنمية والتحويلات الاجتماعية، إذ تمّ رصد في قانون المالية التونسي لسنة 2016م حوالي 2.9 مليار دينار تونسي لوزارة الداخلية، وحوالي 2.1 مليار دينار تونسي لوزارة الدفاع الوطني، بمجموع حوالي 5 مليار دينار تونسي، وهو ما يمثل حوالي

[1] الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ***الميزان الاقتصادي 2017*** (نوفمبر 2016)، ص.09.

[2] الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ***الميزان الاقتصادي 2016*** (2015)، ص.07.

17.24% من المبلغ الكلي المرصود للسنة المالية 2016 والمقدر بحوالي 29.1 مليار دينار تونسي[1].

هذا وقد تواصلت المبالغ المالية المرصودة للقطاعين الأمنيين في تونس في قانون المالية لسنة 2020، إذ تم تخصيص 3.7 مليار دينار لوزارة الداخلية ، و3.2 مليار دينار لوزارة الدفاع الوطني، بمجموع 6.9 مليار دينار تونسي من أصل المبلغ الإجمالي المرصود للسنة المالية 2020 والبالغ 39.1 مليار دينار تونسي[2].

فمن خلال ما سبق، يمكن القول بأن الهجمات الإرهابية المنفّذة من طرف المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراقإلى دولهم الأصلية –على غرار تونس وفرنسا–، كان لها انعكاسات سلبية على الأمن الاقتصادي للدول، من خلال تأثيرها على نشاطها الاقتصادي من خلال تسجيل تراجعات في مؤشراتها الإقتصادية بداية بتراجع العوائد المالية للقطاعات الحساسة الجالبة للعملة الصعبة ،مثل القطاع السياحي الذي يساهم بحصّة معتبرة من الدخل المحلي الخام لبعض الدول، ثم انخفاض تدفّقات رؤوس الأموال من الخارج في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،ومن ثمّ تراجع في قيمة العملة الوطنية للدول المستهدفة، الأمر الذي من شأنه التأثير على معدل النمو الإقتصادي للدول، زيادة على ذلك تراجع النشاط التجاري بسبب الأوضاع الأمنية الغير مستقرة من شأنه أن يؤثر على التحصيل الجبائي وإيرادات الميزانية العمومية للدول من الوعاء الضريبي بسبب تراجع النشاط التجاري، إضافة الى زيادة تكاليف الأمن[3].

يمكن أن نلخص الآثار السلبية للهجمات الإرهابية على الأمن الاقتصادي للدول من خلال المخطط التلخيصي التالي:

[1] الجمهورية التونسية، ***قانون المالية لسنة 2016***، ص.41.

[2] الجمهورية التونسية، ***قانون المالية لسنة 2020***، ص.44.

[3] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **قرار رقم: 246/72** المؤرخ في 18 جانفي 2018 المتعلق **بآثار الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان**، الفقرة 05، ص.04

**الشكل رقم 03:** مخطط تلخيصي حول تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الاقتصادي للدول.

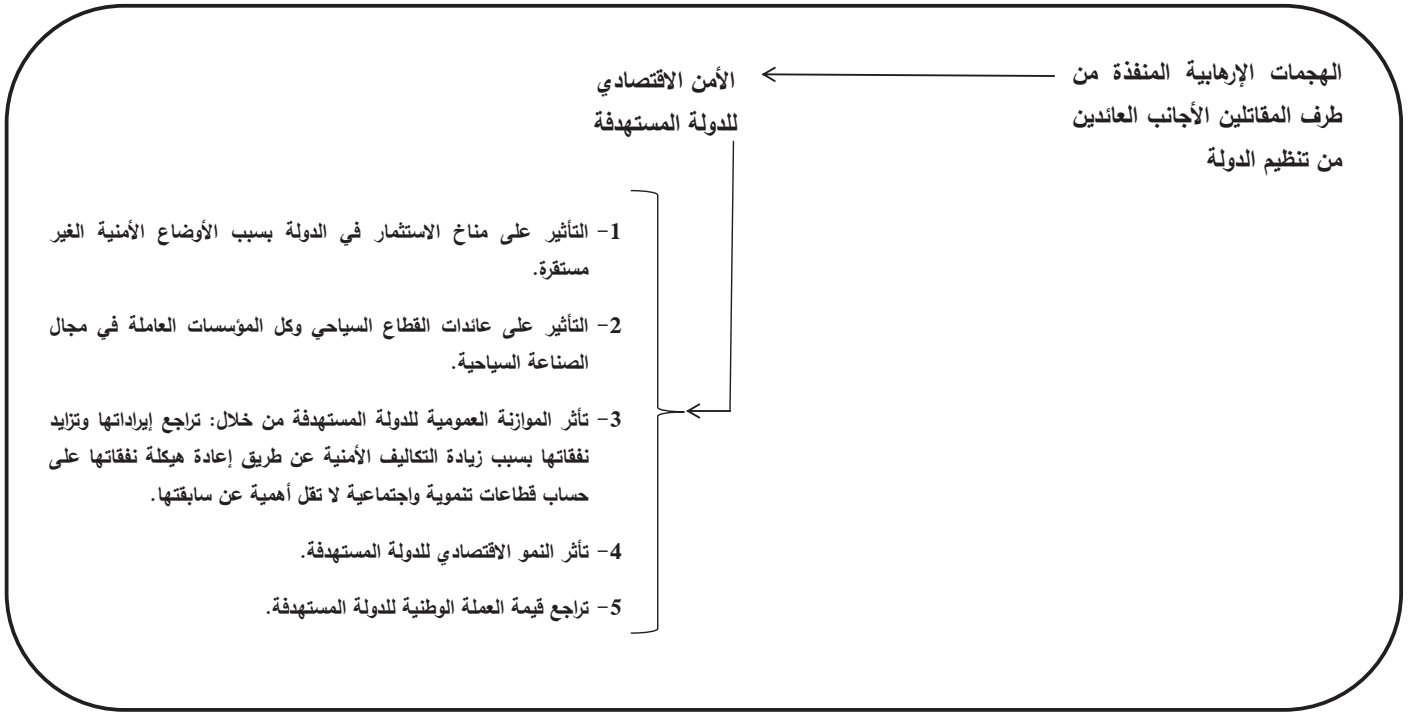


**المصدر:** مخطط توضيحي من إنجاز الباحث بناء على المعلومات الواردة سابقا.

**المطلب الثاني: تأثيرها على الأمن السياسي للدول.**

إضافة لتداعيات الهجمات الإرهابية المنفذة من طرف المقاتلين السابقين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والعائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على الأمن العسكري والأمن الاقتصادي للدول المستهدفة، فإن لها كذلك آثارا وتداعيات على الأمن السياسي للدول، والذي يعتبر بعدا مهما من أبعاد الأمن الوطني ولا يقل أهمية عن سابقيه.

الأمن السياسي من الناحية النظرية، يعتبر بعدا من أبعاد الأمن الوطني ويتعلق حسب Barry Buzan بالاستقرار التنظيمي للدولة (Organizationalstability of the state)[1]، من خلال حماية فكرة الدولة المتضمنة بالخصوص هويتها الوطنية وتنظيمها الأيديولوجي، بالإضافة إلى ضمان ديمومة مؤسساتها التي تعبر عنها[2].

فالهجمات الإرهابية التي استهدفت العديد من الدول كان لها نتائج وآثار سلبية على أمنها السياسي، فحسب "علي بن فايز الشهري" –مدير إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوزارة العدل السعودية– تتمثل أهم تلك الآثار والتداعيات فيما يلي[3]:

- ✓ عدم الإجماع الدولي على تقديم تعريف موحد وشامل للإرهاب: إذ أن اختلاف مصالح الدول أدى إلى أن كل دولة تتبنى وتفرض وجهة نظرها بخصوص الإرهاب بما يتفق مع مبادئها وخلفياتها التاريخية الأمر الذي جعل من الصعب بما كان التوصل الى اتفاقية موحدة لجميع الأعمال الإرهابية مما يؤدي الى وجود قصور في تحديد متطلبات وإجراءات المكافحة لما يعد غير مشروع من الأنشطة التي تحمل عناصر وسمات الإرهاب.
- ✓ استغلال بعض الدول المنظمات الإرهابية لتحقيق أهدافها كاستغلال بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية التنظيمات الإرهابية في سبيل تحقيق أهدافها وتطلعاتها في بعض المناطق والدول.
- ✓ تعسف ردة الفعل العنيفة من قبل الدول التي تعرضت لأعمال إرهابية من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية بحجة مكافحة الإرهاب أو الوقاية منه، فضلا عن التضييق على المسلمين المقيمين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واعتقال العديد منهم بمجرد الاشتباه في انخراطهم ضمن شبكة ارهابية محلية أو دولية.

---

[1] Buzan, waever and Wilde, ***op.cit***, p.141

[2] ***Ibid***, p.142.

[3] علي بن فايز الشهري، "الآثار السياسية والأمنية للإرهاب"، ***المجلة العربية للفقه والقضاء***، ع.46، ص ص. 32 – 40.

- ✓ مساعدة بعض الدول للدول الراعية للإرهاب من خلال مساهمتها في رعاية ومساندة بعض التنظيمات الإرهابية لتوسيع نطاق ومجال نشاطها على المستوى العالمي، حيث لعبت تلك المساندة والرعاية والتأييد دور في نشأة وبروز العديد من التنظيمات الإرهابية التي تنفذ أهداف بعض الدول وتحقق مصالحها، كما كانت نستعملها في ممارسة ضغوطات سياسية اتجاه الدول الأخرى عبر تلك الممارسات الإرهابية، متفادية الدخول في حروب دولية غير مأمونة العواقب.
- ✓ لجوء بعض الدول الى الحل العسكري لمواجهة الإرهاب، الأمر الذي جعل من السلام والأمن العالميين واستقرار الدول والمجتمعات عرضت للخطر وعدم الاستقرار، وأضعفت المنظمات الدولية أمام المجتمع الدولي وأظهرتها هذه الممارسات بمظهر عدم القدرة على تحقيق مهامها في الحفاظ على السلام العالمي وحل المشاكل والأزمات بالطرق السلمية.
- ✓ المساس بسمعة الدولة وهيبتها أمام الرأي العام المحلي والدولي، إذ يكون ذلك فرصة مواتية لأعدائها من أجل بث الدعاية المغرضة وترويج الشائعات مما يؤثر على سمعة الدولة ومكانتها بين الدول وثقلها السياسي سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، كما تعمل على تثبيط جهود رجال السياسية فيها للحد من نشاطاتها الخارجية وعلاقاتها الدولية.
- ✓ التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال العمل على تغيير الأنظمة القائمة مخالفين في ذلك مبادئ الأمم المتحدة التي تمنع ذلك.

بينما يرى آخرون بأن من أهم التداعيات والآثار السياسية للعمليات الإرهابية التي تستهدف الدول يمكن تبيينها من خلال ثلاث نقاط أساسية:

**أولا/** التأثير على مصداقية مؤسسات الدولة، وهذا في حالة عدم نجاعة الإجراءات الأمنية المتخذة للحيلولة دون إعادة سيناريو الهجمات الإرهابية، فتعرض الدولة لهجمات إرهابية جديدة رغم الإجراءات الأمنية الاستعجالية المتخذة، كالإعلان عن حالة الطوارئ –التي تعتبر من أقوى الطرق التي تسمح للمصالح الأمنية بالسيطرة على الوضع الأمني واتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة– يعتبر فشل لمؤسسات الدولة في أداء مهمتها الأولى والأساسية المتعلقة بحماية مواطنيها.

من الأمثلة على ذلك، إعلان الحكومة الفرنسية عن حالة الطوارئ في البلاد وذلك بموجب أحكام المادة الأولى من المرسوم رقم 1475–2015 المؤرخ في 14 نوفمبر 2015 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 385–55 المؤرخ في 03 أفريل 1955[1]، وتمديدها لمدة ثلاث (03) أشهر ابتداء من 26 نوفمبر 2015 بموجب أحكام

[1] **Décretn2015-1475** de la 14/11/2015 portante application de la loi n 55-385 du 03/04/1955.

المادة الأولى من القانون رقم 1501-2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 المتضمن تمديد العمل بالقانون رقم 55-385 المؤرخ في 03 أفريل 1955 المتعلق بحالة الطوارئ وتعزيز فعالية أحكامها[1]، وذلك على خلفية هجمات "شارل إيبدو"، لتلجأ الحكومة الفرنسية، كذلك، في جويلية 2016 إلى الإعلان عن تمديد حالة الطوارئ في البلاد لمدة ستة (06) أشهر ابتداء من 22 جويلية من نفس السنة بسبب الهجمات الإرهابية التي استهدفت مدينة Nice في ليلة الاحتفال باليوم الوطني الفرنسي، وذلك بموجب أحكام المادة الأولى من القانون رقم 987-2016 المؤرخ في 21 جويلية 2016[2].

فبالرغم من حالة الطوارئ المعلن عنها من طرف الحكومة الفرنسية، إلا أنها لم تتمكن من ردع ومنع تنفيذ هجمات إرهابية أخرى على أراضيها، فتبعا لما جاء في التقرير الصادر عن وزارة الداخلية الفرنسية المتضمن حصيلة ما تم إنجازه منذ الإعلان عن حالة الطوارئ في 14 نوفمبر 2015، جاء فيه تسجيل في الفترة ما بين تاريخ إعلان حالة الطوارئ وبداية سنة 2017 سبع (07) عمليات إرهابية في كل من Nice, St Etienne du Rouvray, Champs-Elysées و Marseille ، أسفر عنها مقتل 95 شخص وسقوط العديد من الجرحى[3]، هو ما دفع بقادة أحزاب المعارضة على غرار رئيسة حزب الجبهة الوطنية الفرنسي Marine Le Pen إلى اعتبار عدم نجاعة السياسة الحكومية المنتهجة في هذا المجال السبب الرئيسي الكامن وراء انتشار الفكر الإسلامي المتطرف والإيديولوجية القتالية في البلاد، و أن الهجمات الإرهابية المتتالية تعتبر دليل واضح على فشل الدولة في أداء مهمتها الأولى والأساسية وهي حماية مواطنيها[4].

**ثانيا/** التأثير على حريات الأفراد، من خلال التضييق على رؤساء ونشطاء بعض المنظمات والجمعيات وكذا رجال الدين، إضافة إلى فرض الإقامة الجبرية على البعض منهم لفترات زمنية معينة بسبب الاشتباه في اضطلاعهم أو وجود ميول لديهم للأفكار المتطرفة، مثل لجوء السلطات الفرنسية -على خلفية الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها- إلى فرض الإقامة الجبرية على بعض من مواطنيها المسلمين بسبب الاشتباه في تبنيهم لأفكار متطرفة أو احتمال انخراطهم في شبكة إرهابية دولية، وكل ذلك بدون أي جزم أو تأكيد بل مجرد

---

[1] **Loi n 2015-1501** du 20/11/2015 prorogeant l'application de la loi n 55-385 du 03/04/1955 relative à ***l'état d'urgence et renforçant l'efficacité de ses dispositions.***

[2] **Loi n 2016-987** du 21/07/2016 prorogeant l'application de la loi n 55-385 du 03/04/1955 relative à ***l'état d'urgence et portant mesures de renforcement de la lutte antiterroriste.***

[3] Republique Française, ministère de l'intérieur, ***sortie de l'état d'urgence : un bilan et des chiffres clés***, 02/11/2017, p.03.

[4] Joanna Plucinska, "Marine Le Pen : Nice attacks proof of Islamic fundamentalism's rise", dans : **https://www.politico.eu/article/marine-le-pen-bastille-day-nice-attacks-proof-of-islamic-fundamentalisms-rise/**(16/07/2016).

شكوك واحتمالات[1]، زيادة على ذلك، فقد قامت وزارة الداخلية الفرنسية في الفترة ما بين تاريخ الإعلان عن حالة الطوارئ في 2015/11/14 الى غاية مطلع سنة 2017 باستصدار قرارات غلق 30 محل ما بين مساجد ومراكز إسلامية عبر مختلف المناطق الفرنسية[2]، مستغلة في ذلك أحكام المادة 08 من القانون 55-385 المؤرخ في 03 أفريل 1955 المتعلق بحالة الطوارئ، والتي تمنح للسلطات المعنية في حالة الطوارئ إلى اللجوء لغلق أماكن التجمع مهما كانت طبيعتها[3].

فترك المشرع الفرنسي أحكام بعض المواد مبهمة وخاضعة للسلطة التقديرية للسلطات العمومية المختصة خاصة في قانون حساس وحيوي كالقانون رقم 55-385 المتعلق بحالة الطوارئ، أدى الى خلق مشكل اتجاه الأقلية المسلمة في المجتمع الفرنسي التي أصبحت ترى نفسها مستهدف بكل تلك القرارات التي مستها مباشرة ومست كذلك حقها في ممارسة شعائرها الدينية، الأمر الذي من شأنه توسيع الهوة وإضعاف النسيج الاجتماعي في المجتمع الفرنسي.

هذا وقد قامت وزارة الداخلية الفرنسية بإصدار مذكرات خاصة بالإقامة الجبرية في حق 754 شخص منذ الإعلان عن حالة الطوارئ[4]، على غرار إصدار 26 مذكرة خاصة بفرض الإقامة الجبرية في حق نشطاء في مجال التغيير المناخي وذلك طول فترة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيير المناخي (COP21) الذي برمج تنظيمه بالعاصمة باريس في الفترة ما بين 30 نوفمبر و12 ديسمبر، بهدف منعهم من القيام بأي ممارسات من شأنها الإخلال بأعمال المؤتمر[5].

في السياق ذاته، كان للهجمات الإرهابية تداعيات على مستوى نفسية المواطنين من خلال انتشار حالة من الخوف والتوتر والهلع في أوساطهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان للإجراءات الأمنية المتخذة في هذا الإطار كالانتشار الواسع لأفراد المصالح الأمنية وبشكل كثيف في الأماكن العمومية، إضافة إلى العمليات التفتيشية التي تطال المواطنين المشتبه فيهم، تأثيرات سلبية على الحياة اليومية للمواطنين[6].

**ثالثا/** التأثير على السلوك الانتخابي للمواطنين[7]، إذ أنّ بعض الهجمات الإرهابية تزامن تنفيذها في بعض الدول وتنظيم انتخابات تشريعية أو رئاسية، الأمر الذي قاد الأحزاب السياسية المتنافسة إلى توظيفها في حملاتهم

---

[1]"The disproportionate impact of France's state of emergency**",** ***Amnesty International publications*** ***(***2016),p.17.

[2]Republique Française, ministère de l'intérieur, ***op.cit***, p.04.

[3]**Loi n 55-385** du 03/04/1955 **relative a l'état d'urgence**, **modifié** par **loi n 2011-525** du 17/05/2011.

[4]Republique Française, ministère de l'intérieur, ***op.cit***, p.03

[5]The disproportionate impact of France's state of emergency,***op.cit***, p.18.

[6]**Ibid**, p.25.

[7]Laron K. Williams, **the political consequences of terrorism: terror event, casualties and government duration,** International Studies Perspectives, 2013 (14), p.345.

والتركيز عليها في عرض برامجهم قصد إقناع المنتخبين بالتصويت لصالح كل واحد منهم، ومن الأمثلة على ذلك، استغلال رئيسة حزب الجبهة الوطنية (National Front) الفرنسي Marine Le Pen الهجوم الإرهابي الذي عرفته منطقة Louvre في سنة 2017 ، والذي وقع أيام قليلة قبل انطلاق الدور الأول من الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2017، لتعظيم حظوظها الانتخابية، إذ اعتبرت أن توالي تنفيذ العمليات الإرهابية في البلاد مرده السياسة الحكومية المنتهجة في مكافحة التطرف والإرهاب، معتبرة أن الحل يكمن في اعتماد حلول راديكالية لمواجهة التهديد الإرهابي من خلال منع ومحاربة كل التنظيمات التي لها علاقة بالإسلام المتطرف، غلق كل المساجد المتطرفة في خطاباتها وسحب الاعتماد منها، سحب الجنسية الفرنسية من كل مواطن مزدوج الجنسية مضطلع بأعمال إرهابية إضافة إلى تسخير كل الوسائل البشرية والمادية لتقوية الجهاز الاستعلاماتي[1].

فملف مكافحة الإرهاب والأهمية التي اكتسبها في تلك الفترة جعل من مرشحة حزب الجبهة الوطنية الفرنسية تتحصل في الدور الأول على المرتبة الثانية بحصولها على نسبة تصويت تبلغ 21.30% مباشرة بعد M. Emmanuel Macron الذي تحصل على نسبة تصويت تقدر ب24% [2].

يمكن أن نلخص الآثار السلبية للهجمات الإرهابية على الأمن السياسي للدول من خلال المخطط التلخيصي التالي:

[1] Louise Fessard et Matthieu Suc, **programme du FN, une lutte contre le terrorisme complétement hors sol**, dans : https://www.mediapart.fr/journal/france/230317/programme-du-fn-10-une-lutte-contre-le-terrorisme-completement-hors-sol?onglet=full, le : 23/03/2017.

[2] Présidentielle 2017 : résultats présidentielle 2017 France, dans : https://www.lemonde.fr/data/france/presidentielle-2017/.

**الشكل رقم: 04** مخطط تلخيصي حول تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن السياسي للدول.

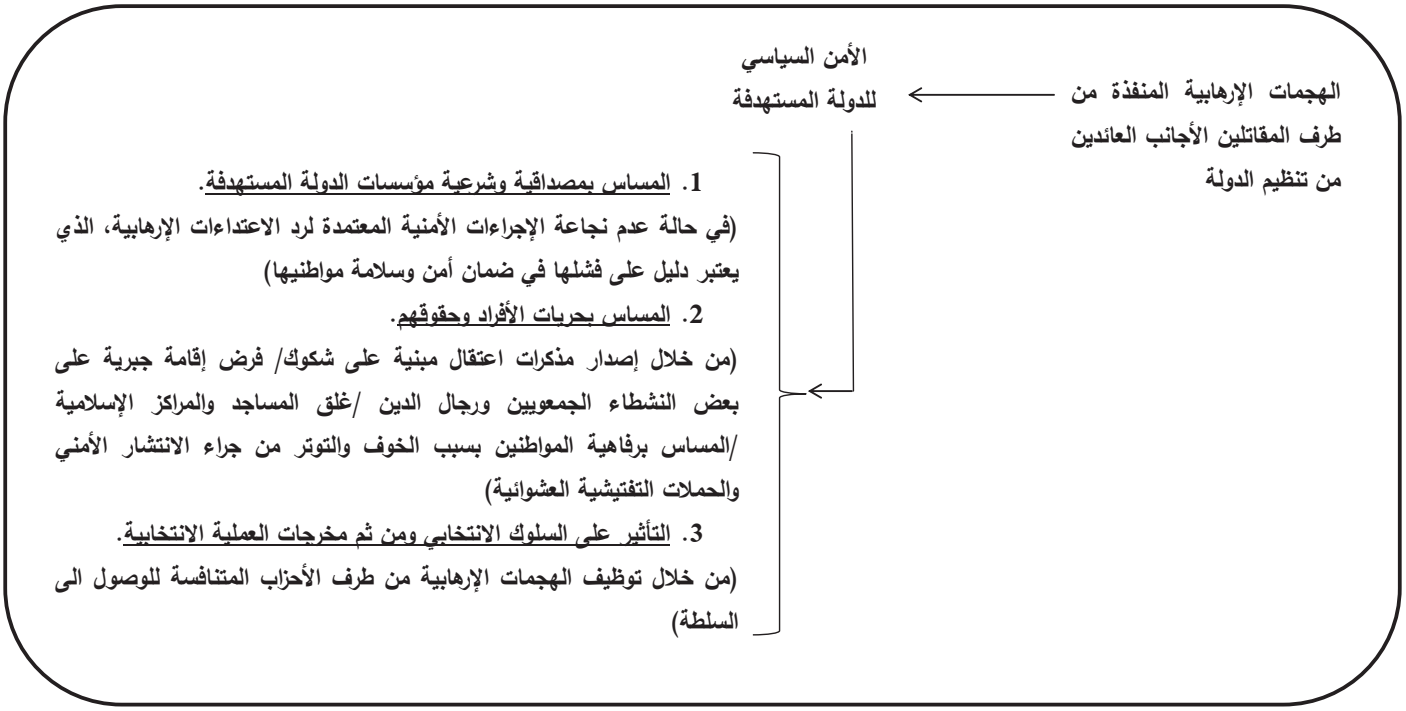


**المصدر**: مخطط توضيحي من إنجاز الباحث بناء على المعلومات الواردة سابقا.

**المطلب الثالث: تأثيرها على الأمن المجتمعي للدول.**

إضافة الى تداعيات وآثار الهجمات الإرهابية المنفذة من طرف الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على كل من الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي والأمن السياسي للدول، فقد كان لها كذلك تأثير على الأمن المجتمعي للدول، الذي يعتبر هو الآخر بعد من أبعاد الأمن الوطني، ولا يقل أهمية هو الآخر عن سابقيه، وقبل تسليط الضوء على آثار وتداعيات الظاهرة على الأمن المجتمعي للدول، لابد بداية من تقديم تعريف لهذا البعد وتبيين معانيه.

فالأمن المجتمعي Societal Security حسب Barry Buzan يتعلق أساسا بالهوية، التي تجعل مجموعة من الأشخاص والأفراد يشكلون مجتمعا واحدا، فالأمن المجتمعي هو مرادف للأمن الهوياتيIdentity Security ومختلف عن مفهوم الأمن الاجتماعي Social Security الذي يتعلق بالدرجة الأولى بالأفراد والظروف المعيشية الخاصة بهم داخل المجتمع، بينما الأمن المجتمعي يركز أساسا على المجتمعات وهوياتهم، إلاّ أن هناك علاقة عكسية بين المفهومين: فكلما كان هناك أمن اجتماعي – من خلال توفير ظروف اجتماعية أحسن للأفراد– كلما كان لذلك آثار إيجابية على مسار تحديد الهوية الجماعية ومن ثم ترسيخ للأمن المجتمعي للدولة ، والعكس صحيح[1].

فالأمن المجتمعي أو الهوياتي يتأثر بالعديد من العوامل التي تعتبر تهديدات حقيقية لهذا البعد من الأمن الوطني، فحسب "صمويل هنتنغتون"، يعتبر كل من التحديث، التطور الاقتصادي والعولمة، عوامل مؤثرة في الأمن الهوياتي كونها تقود الأفراد إلى إعادة النظر والتفكير في هوياتهم وإعادة تعريفها في جمل أضيق وأكثر حميمية وعاطفية، فيشعرون بالانتماء مع من هم على شاكلتهم ومن يتصورون أنهم يشتركون معهم في العرق والدين والتقاليد، وبهذا يصبح الشعور بالانتماء للهوية الفرعية أكبر منه شعورا بالانتماء للهوية الوطنية، خاصة مع ظهور الوعي العرقي والطائفي والثقافي، كما قد تأخذ بعدا أخطر من مجرد الشعور بالانتماء للهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية إلى المطالبة بالحكم الذاتي والانفصال[2].

أما Barry Buzan يعتبر أن من أهم المشاكل المهددة للأمن المجتمعي تتمثل فيما يلي[3]:

---

[1]Buzan, waever and Wilde, ***op.cit,*** p.120.

[2] فارس لونيس، "سياسات الهوية وأثرها على الاستقرار والمواطنة بين ال"هم" و"نحن"" ، ***ورقة بحثية ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي، طرابلس*** (ماي 2015)، ص.05.

[3]Buzan, waever and Wilde, ***op.cit,*** p.121.

أولا/ الهجرة (Migration) : إذ يعتبر بأن تدفق المهاجرين من دولة إلى أخرى يؤدي بالدرجة الأولى إلى إحداث تغيير في التركيبة السكانية للدولة المقصودة، مما سيؤثر على هويتها التي لن تبقى كما كانت وكما هي عليه حاليا وإنما ستتحول بسبب التغيرات التي حصلت في تركيبتها السكانية.

ثانيا/ المنافسة الأفقية (Horizontal competition): ويقصد بها التأثير والتأثر المتبادل للأفراد الوافدين والسكان المحليين بثقافات ولغات وعادات وتقاليد بعضهم البعض.

ثالثا/ المنافسة العمودية (Vertical competition): تعني هذه المرحلة بأن السكان والأفراد يتوقفون عن النظر الى ذواتهم بأنهم مختلفون ومتميزون عن الآخرين، وذلك بسبب إمّا وجود مشروع اندماجي (Integrationproject) وطني شامل، أو مشروع إقليمي جهوي انفصالي مما يدفعهم لتشكيل هويات أوسع أو أضيق.

رابعا/ انخفاض عدد السكان سواء بسبب أمراض كالطاعون، الحروب، سياسات الإبادة، المجاعة والكوارث الطبيعية وغيرها، فهذا العمل يعتبر كذلك من بين مهددات الأمن الهوياتي للدول.

انطلاقا مما سبق، وبالعودة لإبراز تجليات تأثير ظاهرة المقاتلين الأجانب على الأمن المجتمعي للدول، يمكن القول بأن عملية تجنيد مقاتلين جدد قصد دعم صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة النزاع في سوريا والعراق سواء بطريقة مباشرة عن طريق التواصل المباشر مع الأفراد المستهدفين في أماكن عامة كالمساجد، المراكز الثقافية الإسلامية، السجون، المعتقلات وغيرها، أو بطريقة غير مباشرة من خلال استعمال مواقع التواصل الاجتماعي لإقناع الشباب والأفراد المستهدفون بالالتحاق بصفوف التنظيم في منطقة الصراع في العراق وسوريا، لتدعيم صفوفهم والقتال معهم والمساهمة في تجنيد المزيد من الأفراد لصالحهم، من المكان المتواجدين فيه في دولهم الأصلية أو تلك التي يقيمون بها استجابة لما دعا إليه المتحدث باسم تنظيم الدولة محمد العدناني في سبتمبر 2014 حينما وجه نداء لجميع الأشخاص المتعاطفين مع التنظيم والذين لم يتمكنوا من الالتحاق بصفوفه في سوريا والعراق إلى القيام بما يرونه مناسبا مهما كان طبيعته وبدون انتظار تعليمات من قياديي التنظيم ما دام يصب في تحقيق أهدافه وتطلعاته[1]، وذلك بعد تلقينهم أفكار متطرفة وبعث فيهم معتقدات خاطئة وإغرائهم بامتيازات مادية ومكاسب معنوية، الأمر الذي جعل الفئة المستهدفة من مختلف دول العالم تغير أفكارها، قناعاتها وسلوكياتها ومن ثم تغيير ولائها من الولاء للوطن والمجتمع الذي ينتمون إليه، إلى ولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو ما يعتبر مساسا بالأمن

[1]Barrett, ***op.cit***, p.14

المجتمعي لأكثر من 120 دولة حول العالم، وهو ما انجرّ عنه التحاق حوالي 1910 مواطن فرنسي، وأكثر من 3000 مواطن أردني، وحوالي 3000 مواطن تونسي و 2400 روسي وحوالي 1700 مواطن مغربي وأزيد من 3200 مواطن سعودي وغيرهم بالتنظيم[1] للقتال إلى جانبهم، وتنفيذ هجمات إرهابية في دولهم الأصلية أو دولة أخرى، عند عودتهم من التنظيم، بعدما تلقوا تدريبات في المعسكرات المخصصة لذلك سواء من الناحية القتالية أو من الناحية العقائدية الفكرية المتطرفة.

هذا وتجدر الإشارة الى أنه قد كان للإرهابيين لملتحقين بالتنظيم والعائدين من منطقة النزاع دور في نشر الفكر الإرهابي المتطرف في وسط الأفراد المحيطين بهم والمتواصلين معهم من مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية، مستغلين في ذلك سواء مواقع التواصل الاجتماعي أو الاتصال المباشر معهم بعد عودتهم إلى دولهم الأصلية أو تلك التي يقيمون بها، وقد كان لذلك تأثير مباشر على شخصية المستهدفين الذين تأثروا بتلك الأفكار وغيروا بذلك قناعاتهم، سلوكياتهم وهوياتهم، وأصبح إدراكهم وتصنيفهم للصديق والعدو مبني على مرجعية إيديولوجية متطرفة، كما سار لديهم ميول وتضامن مع من يتبنوا الفكر المتطرف من الجماعات المتطرفة، الأمر الذي نتج عنه إقدامهم على تغيير ولائهم، من ولاء للدولة والوطن إلى ولاء لجماعات وتنظيمات إرهابية متطرفة كتنظيم الدولة، وهو ما يعتبر مساسا بالأمن المجتمعي لتلك الدول.

وعليه، يمكن القول في الأخير بأن تنقل الأفراد من دولهم الأصلية أو تلك التي يقيمون بها إلى منطقة النزاع في العراق وسوريا للالتحاق بصفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا – الذي يعبر عنه Barry Buzan بالهجرة– وتأثرهم بالفكر الإرهابي المتطرف الذي ترتكز عليه كينونة التنظيم – الذي يعتبره Barry Buzan منافسة أفقية، إلاّ أن في هذه الحالة تغلب الفكر الإرهابي المتطرف على ثقافة وفكر المجندين الجدد–، ومن ثم اندماجهم في المجتمع الإرهابي بعد خضوعهم لدورات وبرامج تعليمية خاصة بتلقين الفكر المتطرف على مستوى مراكز التدريب والمؤسسات الدينية التابعة للتنظيم –وهو ما يسميه Barry Buzan بالمنافسة العمودية، أي إدماج المجندين الجدد في المجتمع الداعشي وبالتالي منحه هوية جديدة وولاء جديد من الدولة إلى التنظيم–، كان له تأثير مباشر على الأمن المجتمعي والهوياتي للدول الأصلية لأولئك المجندين والملتحقين بالتنظيم، إذ يعتبر هذا فشل بالنسبة لتلك الدول التي لم تنجح في الحفاظ وتكريس الهوية الوطنية لمواطنيها عبر تنشئة

[1] ***Ibid*** , p. 12,13.

اجتماعية فعّالة وحملات إعلامية تحسيسية، تكون حائلا دون انتشار الفكر الإرهابي المتطرف الذي يغير من فكر وهوية مستهدفيه ومن تمّ ولائهم.

**المبحث الثاني: زيادة تهديدات الأمن الدولي.**

اضافة إلى التداعيات والآثار السلبية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على الأمن الوطني للدول، فإن تأثير الظاهرة لم يقتصر على ذلك فقط وإنما تعداه إلى آثار ونتائج على محتوى حركية الأمن الدولي، من خلال مساهمته في زيادة التهديدات التي تواجه ارساء الأمن والسلم الدوليين، وذلك باعتبارها تهديدا من التهديدات الأمنية اللاتماثلية، وتدخل في إطار أشمل وهو الإرهاب، وبالرغم من ذلك فإن مميزاته وخصائصه جعلت يخلق مجموعة من التهديدات على الأمن والسلم الدوليين ويفرض تحديات أمنية التي لم تكن مطروحة في النشاط الإرهابي المحلي داخل الدول المعنية وبمقاتلين محليين.

عليه، سنحاول من خلال هذا المبحث تبيين آثار نشاط المقاتلين الإرهابيين الأجانب على محتوى حركية الأمن الدولي، من خلال التهديدات الجديدة التي تنتج عن نشاطها، ويتعلق الأمر في الأساس بمشاركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين في أنشطة إرهابية سواء في دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها أو دول العبور أو دولة ثالثة، إضافة الى دورهم في المساهمة في نشر الأفكار المتطرفة والتطرف المفضي إلى العنف عبر مختلف دول العالم، دون أن ننسى تأثيرهم على مسار وعمليات ومساعي حل النزاعات والصراعات التي ينشطون فيها أو التي يقصدونها بعد عودتهم من منطقة الصراع في سوريا والعراق.

**المطلب الأول: مشاركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين في نشاطات إرهابية.**

إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قرروا الانسحاب من منطقة الصراع في سوريا والعراق والتوجه نحو دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دولة ثالثة، يقومون في أغلب الأحيان بالاضطلاع بأعمال ونشاطات إرهابية، من خلال تنفيذ أعمال إرهابية أو المساهمة فيها عن طريق مشاركتهم في عملية التدبير والتخطيط لها مستعينين في ذلك بالمعارف الإرهابية والخبرات القتالية التي تلقوها في سوريا والعراق من طرف مراكز التدريب التي أنشأها تنظيم الدولة، بالإضافة إلى أن عودتهم لدولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها يعطي دفعة وتعزيز للخلايا الإرهابية النائمة فيها، كما أن البعض منهم يذهب إلى أبعد من ذلك ويعمل على إنشاء مجموعة إرهابية وخلية إرهابية جديدة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الأمر الذي من شأنه التأثير مباشرة على الأمن الوطني للدول بمختلف أبعاده.

**1/ تنفيذ هجمات الإرهابية:**

يشكل المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدون من منطقة الصراع والذين تلقوا تدريبات خاصة في مراكز التدريب التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عدة تهديدات، إلا أن السيناريو الأكثر إثارة لمخاوف الدول هو ذلك المشابه لهجمات 11 سبتمبر 2001، بحيث تعود فيه مجموعة من المتطوعين الذين التحقوا بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا للقتال لصالحه قبل أن يعودوا إلى أوطانهم مدربين ومدعومين لتنفيذ هجمات إرهابية في تلك الدول[1].

فحسب الدراسة التي قام بها "AbdelhakBassou" حول عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أشار إلى أن 01 من أصل 09 مقاتلين إرهابيين أجانب عائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها ينجح في التسلل وعبور الحدود الدولية إلى غاية الوصول إلى دولته دون إلقاء القبض عليه أو رصده من طرف المصالح الأمنية، كما يقوم بتنفيذ عمليات إرهابية، عليه، من أصل كل 1000 مقاتل العائدين إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها ينجح منهم 111 إرهابي في الوصول والدخول لبلدانهم دون رصدهم، ومن ثم تنفيذ 111 عملية إرهابية[2].

إضافة إلى تنفيذ هجمات إرهابية فردية منخفضة المستوى في صورة عمليات إطلاق النار العشوائي على المدنيين أو القيام بهجمات على أفراد المصالح الأمنية للدول أو مراكز التجنيد أو عائلاتهم، وكان هذا ما وجه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منخرطيه للقيام به[3].

في سبتمبر 2014، دعا الناطق الرسمي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المدعو "أبو محمد العدناني" كل المتعاطفين والداعمين لتنظيم الدولة الإسلامية الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بتنظيم الدولة في العراق وسوريا إلى تدبير وتنفيذ هجمات إرهابية في دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها كلما سنحت الفرصة لهم بذلك دون انتظار أي تعليمات من قياديي التنظيم بهذا الخصوص[4]، ليقوم العديد من الأفراد بالاستجابة لذلك النداء من خلال إقدامهم على تنفيذ هجمات إرهابية، فمنهم من قام بعملية التدبير والتخطيط والتنفيذ بمبادرة فردية منهم وهناك من استعانوا في القيام بها بتوجيهات

---

[1] بريان مايكل بنكينز، "عندما يسير الجهاديون عائدون الى أوطانهم: التهديد الإرهابي الذي يشكله المقاتلون الغربيون العائدون من سوريا والعراق"، ***Rand Corporation***، 2014، ص.08.

[2] AbdelhakBassou," combattants terroristes étrangers : le temps des retours", ***policypaper***(janvier 2017), p.20.

[3] بريان مايكل بنكينز، ***مرجع سابق***، ص. 09.

[4] Barrett, ***op.cit***, p.14

ومساعدة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية عن طريق الانترنت وكذا عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي[1].

فنداء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي جاء على لسان الناطق الرسمي للتنظيم يهدف بالأساس الى تحفيز، والهام الأفراد المتعاطفين معهم للقيام بتنفيذ أعمال إرهابية باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وتأتي خلفية هذا التنظيم على اعتبار أن الأفراد الذين التحقوا بصفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بمنطقة الصراع في سوريا والعراق هم أقل حظ بأن يكونوا ارهابيين محليين في دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها مقارنة بالأشخاص المتعاطفين مع التنظيم والذين بقوا في بلدانهم ولم يتمكنوا من الالتحاق به في سوريا والعراق.

فمنذ الإعلان عن التنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جوان 2014 إلى غاية فيفري 2017 قام التنظيم بقيادة وتبني حوالي 143 هجوم إرهابي تم تنفيذه في 29 دولة، مخلفا مقتل حوالي 2000 شخص وسقوط العديد من الجرحى[2]، كما تم تسجيل في الفترة ما بين سنة 2018 الى غاية أوت 2019 تنفيذ حوالي 301 هجوم إرهابي في 32 دولة عبر العالم[3].

من الأمثلة الأبرز في هذا السياق، هو ما أسفرت عنه التحقيقات الأمنية التي تم القيام بها على خلفية العملية الإرهابية التي استهدفت المواطنين في بريطانيا بعد خروجهم من الحفل الموسيقي بمنطقة مانشستر البريطانية في ماي 2017، والذي جاء فيه بأن المسؤول عن العملية الإرهابية يدعى "سلمان عبيدي" الذي تلقى تدريبا ومساعدة من أنصار تنظيم الدولة الإسلامية النشطين في ليبيا، وهو نفس الشيء بالنسبة للمجموعة الإرهابية التي كانت تخطط لإسقاط طائرة في استراليا قبل أن يتم الإطاحة بهم في جويلية 2017، وقد تلقى أفرادها كذلك مساعدات ودعم من طرف أفراد تنظيم الدولة الإسلامية للقيام بالعملية[4].

كما تجدر الإشارة في السياق ذاته، إلا أن الأشخاص الذين تم اعتقالهم في دولهم الأصلية أو دول العبور قبل بلوغهم منطقة الصراع في سوريا والعراق للانضمام إلى صفوف التنظيم، بالإضافة إلى الأفراد المتعاطفين مع التنظيم ولم يغادروا دولهم الأصلية أو دول إقامتهم، يعتبرون أنفسهم مقاتلين

[1]"Le phénomène des combattants étrangers, la sécurité et les tendances connexes au Moyen-Orient", ***Points saillants de l'atelier des 28 et 29 Octobre 2015*** ( janvier 2016), p.26.
[2]Barrett, ***op.cit***, p.14
[3]Liesbeth van der Heide and ReinierBergema, "terrorism threat assessment 2018-2019", ***international centre for counter-terrorism***, 2019, p.09.
[4]Barrett, ***op.cit***, p.16

وأعضاء في التنظيم كونهم تعهدوا بالولاء لقيادته، وبالتالي فهم مستعدين لتنفيذ تعليماتهم المرتبطة بتنفيذ أعمال إرهابية في الدول التي يتواجدون بها دون أن تدفعهم الحاجة للانضمام لصفوف التنظيم في سوريا والعراق[1].

فالمقاتل الإرهابي الأجنبي هو شخص متطرف: عملياتيا، فهو يمتلك معارف إرهابية وخبرة في مجال تركيب واستعمال مختلف الأسلحة، أما إيديولوجيا، فهو شخص موجه نحو التطرف، فالمقاتل الإرهابي الأجنبي بكل بساطة هو شخص خطير على كل مجتمع مدني[2].

كما تجدر الإشارة إلى أن عودة النساء والأطفال إلى دولهم الأصلية تعتبر هي الأخرى من المواضيع والنقاط الحاسمة في النقاشات الأمنية، إذ يقسم الباحثين هؤلاء العائدات من منطقة الصراع في سوريا والعراق إلى ثلاث فئات رئيسية[3]:

1. الفئة الأولى تتكون من المقاتلات العائدات من منطقة الصراع بعد خيبة الأمل التي أصابتهم بعد ما عايشنه في المنطقة أو بسبب مقتل أزواجهن.
2. الفئة الثانية تشمل المقاتلات الراغبات في تغيير حياتهن والعودة لحياتهن الطبيعية، وذلك من خلال سعيهن للاستفادة من عناية طبية ونفسية خاصة ورعاية عائلية من ذويهن.
3. الفئة الثالثة تعنى بالمقاتلات اللواتي تلقين ضغوطات من طرف أقاربهن وأصدقائهن في دولهن الأصلية أو دول إقامتهن وإجبارهن على العودة إلى دولهن الأصلية أو التي يقمن بها.

هذا وتبقى النساء العائدات من منطقة الصراع في سوريا والعراق يشكلن مصدر تهديد حقيقي على الأمن الوطني لدولهن الأصلية أو دول إقامتهن، وذلك في حالة ما إذا قررن المشاركة في أي نشاط إرهابي سواء ما تعلق بتنفيذ عمليات إرهابية، العمل على تجنيد نساء وفتيات لصالح التنظيم أو الجماعة الإرهابية التي يعملون لصالحها، ومن الأمثلة بهذا الشأن، هو إلقاء المصالح الأمنية المغربية القبض على شبكة تتكون من عشر (10) نساء مجندات لصالح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[4].

---

[1] ***Ibid*** , p.16

[2] Assemblée Parlementaire de l'OTAN, group spécial Méditerranée et Moyen-Orient**," le menace posée par l'EI/DAECH et AL-QAIDA à l'Europe"**, Rapporteur : Andrea Manciulli (Novembre 2017), p. 09.

[3] ***Ibid***, p.98.

[4] ***Ibid***, p.98.

**2/ تدعيم أو انشاء خلايا إرهابية محلية:**

في هذا الإطار وبالرجوع إلى سنوات تسعينيات القرن الماضي، نلاحظ بأن العديد من المقاتلين الأجانب الذين كانوا يقاتلون في أفغانستان وبعد عودتهم لدولهم الأصلية قاموا بإنشاء جماعات إرهابية مسلحة في العديد من الدول على غرار الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) في الجزائر، الجماعة الإسلامية للمقاتلين المغاربة (GICM) والجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين (GICL) وغيرهم، إلا أن الشيء المشترك بين هذه الجماعات الإرهابية هو أن قيادتها والعديد من عناصرها هم مقاتلين سابقين في أفغانستان وأدوارهم كانت تتمثل في الأساس بالتجنيد، تدريب المنخرطين الجدد وتخطيط وتدبير العمليات الإرهابية في دولهم[1].

فهناك من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قرروا بدل العودة إلى دولهم الأصلية، التوجه نحو دولة ثالثة وذلك قصد البدء في مرحلة جديدة من حياتهم، وقد مرّ العديد من هذه الفئة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب بعملية تغيير ذاتي والتخلص الإرادي من الأفكار المتطرفة "Autodéradicalisation"، وتعتبر في هذا الإطار الدول المجاورة لمنطقة الصراع هي الوجهات المفضلة لهذه الفئة[2]، بينما هناك من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من قرروا العودة إلى دولهم الأصلية، ويعتبر هذا النوع من المقاتلين من يثيرون اهتمام الباحثين وقلق صناع القرار في الدول وذلك بسبب التهديد الذي يحملونه ويشكلونه على الأمن الوطني لدولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها[3].

فالمقاتلين الإرهابيين الأجانب ممن يفضلون العودة إلى دولهم الأصلية أو تلك التي يقيمون بها يسعون في أغلب الأحيان في الانخراط في أعمال إرهابية داخلية، ويتطلعون بذلك إلى أن يصبحون مقاتلين إرهابيين محليين، ويعملون سعيا لذلك على إنشاء شبكات تجنيد محلية ووطنية، والبحث عن مصادر تمويل وغيرها، لهذا السبب فهم ينتهجون السبل والطرق الأمثل حتى لا يتم رصدهم أو كشفهم أو إلقاء القبض عليهم من طرف المصالح الأمنية لبلدانهم[4].

فكل منشورات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتقارير المصالح الأمنية ومحاضر الاستماع الخاصة بالمقاتلين الإرهابيين الموقوفين والمسجونين تفيد بوجود خلايا إرهابية نائمة في

---

[1] Bassou, ***op.cit,*** p . 21,22.
[2] ***Ibid*** , p.95.
[3] ***Ibid***, p.95.
[4] Ragab, ***op.cit***, p.97

العديد من دول العالم[1]، عليه، كلما زاد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها كلما تعززت صفوف الخلايا الإرهابية المحلية النائمة، ليس فقط من ناحية عدد المقاتلين وإنما كذلك من ناحية الخبرات والمعارف الإرهابية التي تلقوها في صفوف التنظيم، كما أن عودة مقاتلين إرهابيين إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها قد يحمل معهم للخلايا الإرهابية النائمة محليا تعليمات جديدة، تقنيات إرهابية مبتكرة أو عقيدة قتالية ارهابية غير معهودة[2].

ففي الفترة ما بين 2016 و2017م، تمكّنت المصالح الأمنية المصرية من تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في صعيد مصر، الذين كانوا بصدد الإعداد والتخطيط والتدبير لتنفيذ هجمات إرهابية في البلاد، بالإضافة إلى أنها كانت تقوم بعملية التجنيد لصالح التنظيم من خلال وسيط أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي[3].

بالإضافة لذلك، فقد جاء في التقرير الصادر عن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 27 فيفري 2018 بأن العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنسحبين من سوريا والعراق قاموا بالانضمام إلى خلايا إرهابية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في كل من اليمن لا سيما منطقة عدن والبيضاء وبعض المناطق في قيفة، أي ساهموا في العديد من الاشتباكات مع قوات الأمن اليمنية وقاموا باستهداف العديد من المسؤولين اليمنيين في عدن، كما أعلنت تنظيم الدولة الإسلامية عن مسؤولياتها عن العديد من العمليات الإرهابية التي نفذت في اليمن على غرار تفجير سيارة ملغمة استهدفت مقر وزارة المالية اليمنية في نوفمبر 2017 [4].

كما قام العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق إلى الالتحاق بالخلايا الإرهابية التابعة للتنظيم في مصر وبالضبط في شبه جزيرة سيناء، وخاصة منها جماعة أنصار بيت المقدس التي تعتبر من أقوى الجماعات الإرهابية في مصر بتعداد يقدر بتواجد حوالي 1000 مقاتل ما بين مقاتلين إرهابيين مصريين والإرهابيين الأجانب القادمين من سوريا والعراق، وقد

---

[1] Bassou***, op.cit,*** p.20.
[2] ***Ibid***, p.21.
[3] Ragab***,op.cit***, p.98.
[4] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات 1267 (1999)، 1989 (2011) و2253 (2015)** ، مؤرخ في : 2018/02/27 ، متعلق **بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات**، ص.11.

زاد هذا الدعم والتعزيز من مقاتلين جدد الأعمال الإرهابية التي يقوم بها في مصر من أهمها استهدافهم لمسجد في قرية الروضة في نوفمبر 2017، مخلفين مقتل حوالي 300 مصلي[1].

ففي السياق نفسه، جاء إعلان الناطق الرسمي للجيش المصري عن إلقاء القبض على مجموعة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من سوريا والعراق في شمال سيناء، وذلك في إطار عملية تمشيط للمنطقة سنة 2018 (Opération Senai 2018)، كما أن الإرهابي الليبي المدعو "عبدول رحيم المسماري" ومرافقيه من الإرهابيين قاموا بعبور الحدود المصرية للالتحاق بجماعة أنصار الإسلام الإرهابية في الصحراء الغربية كما وأنهم نجحوا في التخطيط وتدبير وتنفيذ هجمات إرهابية في أكتوبر 2017 في المنطقة البحرية[2].

أما في ليبيا فقد قامت الخلايا الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام النشطة في منطقة درنة وصبراتة وجنوب سرت بنقل المقاتلين المتواجدين بجنوب ليبيا كما عززت صفوفها كذلك بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب المتنقلين والعائدين من سوريا والعراق[3].

إضافة إلى كلّ من اليمن مصر وليبيا، فقد تعزّزت صفوف العديد من الجماعات والخلايا الإرهابية الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية جرّاءَ عودة أو تنقّل المقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من سوريا والعراق في كلّ من منطقة غرب إفريقيا خاصة تلك النشطة في دولة مالي وبوركينا فاسو، وشرق إفريقيا خاصة حركة الشباب النشطة بدولة الصومال التي أصبحت تستعين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من سوريا والعراق لتدريب المنخرطين فيها وتلقينهم المعارف والتكتيكات القتالية التي اكتسبوها في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق[4]، بالإضافة إلى أفغانستان، حيث ساهم عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو المتنقلين من سوريا والعراق في تعزيز العناصر المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في البلاد وفي انتشارهم الجغرافي، الأمر الذي من شأنه تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية جديدة مع مرور الوقت، وتهديد الأمن الوطني لدول آسيا الوسطى، إذ يتراوح عددهم الحالي ما بين 1000 و4000 مقاتل من بينهم العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من سوريا والعراق[5].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.11.

[2] ***Ibid***, p.95.

[3] **المرجع نفسه** ، ص.12.

[4] ***المرجع نفسه***، ص. 15.

[5] ***المرجع نفسه***، ص. 16،17.

**المطلب الثاني: مساهمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين في نشر التطرف المفضي الى العنف.**

إضافة إلى مشاركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة الصراع في سوريا والعراق في أنشطة إرهابية تمس مباشرة الأمن القومي لدولهم ،سواء من خلال قيامهم بتنفيذ هجمات إرهابية بصفة انفرادية بتعليمات من قياديي تنظيم الدولة، أو من خلال مبادرتهم الخاصة كاستجابة لدعوة التنظيم بهذا الخصوص، إضافة إلى القيمة المضافة التي يعطيها المقاتلون الإرهابيون العائدون للجماعات والخلايا الإرهابية المحلية سواء من ناحية تدعيم وتعزيز صفوفها أو من ناحية المعارف الإرهابية التي ينقلونها معهم والتي من شأنها أن تجعل نشاطها أكثر فعالية وفاعلية، يساهم كذلك المقاتلون الإرهابيون العائدون في عملية نشر الأفكار المتطرفة المؤدية إلى الإرهاب وكذا تجنيد الأفراد لصالح التنظيم.

التطرف المفضي إلى العنف (Violent extremism) حسب التعريف الذي قدمته الحكومة الكندية، هو "المعتقدات وأفعال الأشخاص الذين يدعمون أو يستخدمون العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم الإيديولوجية، الدينية أو السياسية"، وهو يختلف عن التطرف (Radicalization)الذي يقتصر على عملية تبني الفرد أو مجموعة من الأشخاص لمواقف وإيديولوجيات متطرفة تختلف عن تلك السائدة في المجتمع، كما يختلف عن التطرف العنيف (Radicalization to violence) والذي يقصد به العملية التي يتبنى من خلال الفرد أو مجموعة من الأفراد الإيديولوجية أو المنظومة التي تبرّر استعمال العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم[1].

بالرغم من كون انتشار الفكر المتطرف المفضي للإرهاب مربوطا بالعديد من العوامل والظروف ،الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والهوياتية للأشخاص المستهدفين، إلا أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب كان لديهم دور في عملية نشر الأفكار المتطرّفة بين الأفراد خاصّة الشباب، مستغلّين في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية، كانتشار البطالة التهميش الإقصاء والغبن الذي يعانون منه لإقناعهم بتبنّي هذا الفكر والدفاع عنه بأي وسيلة ومهما كان ثمن ذلك[2].

[1] Government of Canada, Canada Centre for community Engagement and Prevention of Violence, ***National strategy on countering radicalization to violence***, 2018, p.07.

[2] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ***فهمدور النوع الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين الى الإرهاب الممارسات الجيدة لإنفاذ القانون***( أفريل 2019)، ص. 28,27.

هذا وقد ساهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب في مرحلة التحاقهم ونشاطهم مع تنظيم الدولة الإسلامية، في العراق والشام في منطقة الصراع في سوريا والعراق ،أو بعد عودتهم لدولهم الأصلية أو تلك التي يقيمون بها، أو دولة ثالثة في عملية التجنيد لصالح التنظيم، من خلال استقطاب أفراد وشباب من مختلف دول العالم، عبر البعث والتسويق لأفكارهم المتطرفة وخطاباتهم العنيفة ،وفي نفس الوقت تقديم تحفيزات وإغراءات مادية ، مستغلين في ذلك كلّ ما تمنحه الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي من فرص للدعاية والتواصل المباشر مع الأفراد.

في الإطار نفسه، تجدر الإشارة إلى أن عمل المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين، أو المنتقلين، أو العائدين إلى دولهم الأصلية، أو دول إقامتهم في مجال نشر الأفكار المتطرفة المفضية إلى الإرهاب، ومن ثم تجنيد الأفراد من مختلف دول العالم، لم يقتصر الأمر فيه بالاستعانة بمواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت ،وإنما أصبحت الفضاءات العامة وأماكن التجمع في المساجد أو المراكز الثقافية الإسلامية والسجون والمعتقلات، وكذا مخيمات اللاجئين تمثل سانحة من أجل نشر أفكارهم والدعوة إلى الالتحاق بصفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ففي عامي 2014 و 2015م، نجح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بفضل الدعاية والدور الذي لعبه المقاتلون الإرهابيون الأجانب الملتحقون من مختلف الدول العربية والأجنبية في اجتذاب وتجنيد حوالي 40000 مقاتل أجنبي من أكثر من 120 دولة عبر العالم[1].

إضافة لذلك فقد جاء في الدراسة التي أجراها Aaron Y.Zelin الصادرة عن اتحاد الشراكة من أجل السلم بواشنطن، أن هناك شبكات إرهابية محلية على مستوى العديد من الدول، يتمثل دورها في نشر الأفكار المتطرفة والعمل على تجنيد الشباب، قصد الالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة الصراع في العراق وسوريا ، ومن الأمثلة البارزة عن هذه الجماعات هي: جماعة المهاجرين في بريطانيا، خلية الشريعة في بلجيكا، فرسان العزة في فرنسا وجماعة ملة ابراهيم في ألمانيا[2].

[1] Barrett, ***op.cit***, p p. 12-13.

[2] "**وسائل وأساليب تجنيد التنظيمات المتطرفة في سوريا للمقاتلين الأجانب، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات**"، في الموقع: **www.europoradct.com**

في نفس السياق، أشار مدير دراسات الأمن الدولي للخدمات المتحدة في لندن "رافايلو بانتوتشي"، أنّ السقوط في فخ التطرّف في السجون هو أمن خطير ووارد الحدوث ،ذلك أن الأفراد يسجنون بشكل فردي ويلتقون بمتطرفين يحملون أفكار ومعتقدات متطرفة.

من أبرز الأمثلة على ذلك سجن "رومية" بلبنان الذي أصبح إمارة داخل السجن حيث شكل مقاتلون سابقون بالتنظيم غرفة عمليات تحتوي على جميع وسائل الاتصال، إذ تواصلوا مع قياديي التنظيم في سوريا والعراق ودبّروا من السجن العديد من الهجمات الإرهابية، كما شكلوا محاكمهم وأصدروا أحكاما بالإعدام، وفرضوا غرامات وغيرها ، قبل أن تقوم إدارة السجن بعزل الخطيرين منهم عن السجناء ، كمحاولة لمحاصرتهم والحيلولة دون توسيع شبكات تواصلهم[1].

**المطلب الثالث: تأثير المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين على حلّ النزاعات.**

إضافة لمساهمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تنفيذ أعمال إرهابية وكذا الدور الذي يقمون به والمتمثل في نشر الأفكار المتطرقة والتجنيد لصالح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فإنّ لنشاط المقاتلين الإرهابيين الأجانب تأثيرا كذلك على حلّ النزاعات في مناطق الصراع.

ففي هذا الصدد تشير العديد من التقارير الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب وكذا قرارات مجلس الأمن لاسيما القرار 2178 (2014) وكذا القرار 2396 (2017) على أن الخطر والتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب لا يقتصر على دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها، وإنما يتعداها الى التأثير على مناطق النزاع في العالم.

فمناطق الصراع التي ينشط بها مقاتلون إرهابيون أجانب سيؤثرون عليها من خلال كونهم يصعبون ويطيلون ويعرقلون عملية حل الصراع في المنطقة، إضافة إلى ذلك، فإنهم يشكلون تهديدا محتملا على الأمن الوطني للدول المجاورة لمناطق النزاعات[2].

فتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق الصراع سواء في سوريا والعراق ، أو في منطقة الساحل، أو ليبيا أو في القرن الإفريقي للقتال إلى جانب الجماعات والخلايا الإرهابية المتواجدة هناك، سيعطي دفعة نوعية لنشاط تلك الجماعات من خلال تعزيز صفوفها ودفاعاتها من جهة، والمعارف الإرهابية والخبرات القتالية الميدانية التي يجلبها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدين من سوريا والعراق، الأمر الذي من شأنه زيادة تأثير الحركات الإرهابية في المنطقة وزيادة توسعها

[1] جاسم محمد، ***مرجع سابق***، ص. 202،203.

[2]"Guidelines for addressing the threats and challenges of foreign terrorist fighters within a human rights framework", ***OSCE office for democratic institutions and human rights***(2018), p.13.

الجغرافي، مما يصعب حل النزاع القائم وإفشال أيه مبادرة محلية أو إقليمية أو دولية رامية إلى وضع حد للنزاع القائم في المنطقة.

فوجود مقاتلين إرهابيين أجانب يزيد من حدة الصراعات ومدتها واستعصائها على الحل وذلك إضافة لما قد يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب من تهديد على أمن دولهم الأصلية والدول التي يعبرونها والدول التي يسافرون إليها والدول المجاورة لمناطق النزاعات المسلحة والتي تعاني في غالب الأحيان أعباء أمنية جسيمة، كما قد يطال تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب جميع الدول والمناطق حتى البعيدة منها عن مناطق النزاعات[1].

وانطلاقا من الدراسة التي أجراها David Malet على الحروب الأهلية التي عرفها العالم منذ سنة 1880 ، والتي بلغ عددها 331 حرب أهلية، توصل الى العديد من النتائج المهمة من أهمها نذكر تلك المتعلقة بالمقاتلين الأجانب المشاركين في تلك الحروب، إذ اعتبر بأن المقاتلين الأجانب الذين شاركوا في الحروب الأهلية كان لهم تأثير مباشر عن نتائج تلك الحروب، حيث إن نجاح أحد طرفي الصراع في تجنيد مقاتلين أجانب وضمّهم إلى صفوفه، كان كفيلا بقلب موازين القوى بين الأطراف المتنازعة، الأمر الذي جعل منه المرشح الأكبر لتحقيق الانتصار[2]، وعليه، فإن التحاق المقاتلين الإرهابيين الأجانب بتنظيمات وخلايا إرهابية نشطة في مناطق النزاعات سيؤدي من جهة إلى تعزيز صفوف تلك الجماعات الإرهابية ومن ثم يجعل من عملية مكافحتها ومحاربتها من طرف المصالح الأمنية لتلك الدولة أو دول المنطقة صعبة ومعقدة، ومن جهة أخرى، تواجد مقاتلين إرهابيين أجانب في منطقة الصراع والنزاع سيجعل من عملية حل الأزمة القائمة تأخذ وقتا طويلا مقارنة بتلك التي تخلوا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

في السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى أن تأثير المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يقتصر على منطقة الصراع التي يتواجدون ويقاتلون فيها إلى جانب خلايا أو تنظيمات إرهابية على مستواها، وإنّما من شأن عملية انتقال للمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى منطقة صراع أخرى –أقل حدة– أن تزيد من احتقان الأوضاع وتعقيد وعرقلة الحلول الممكن قبل التحاقهم، وهو ما يمكن ملاحظته في بعض المناطق والدول التي كانت تشهد أزمات ونزاعات داخلية ، تعقّدت وتفاقمت مباشرة بعد التحاق العديد

---

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **قرار رقم: 2178** المؤرخ في: 2014/09/24 **المتعلق بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب**، ص. 02.

[2]Tiffany S. Chu and Alex Braithwaite, "the impact of foreign fighters on civil conflict outcomes", ***Research and Politics***(September 2017), p.02.

من المقاتلين الإرهابيين الأجانب مغادرة منطقة الصراع في سوريا والعراق، والالتحاق بأخرى في كل من ليبيا، شمال منطقة سيناء بمصر، اليمن ودول الساحل الإفريقي بالإضافة إلى غرب وشرق إفريقيا[1]، على خلفية العمليات العسكرية التي تعرض لها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من طرف قوات التحالف الدولي والخسائر العسكرية التي لحقت بصفوفه.

[1]EmanRagab, "les enjeux de sécurité associés au reteur des terroristes étrangers", ***Annuaire Iemed de la Méditerrané***(2018), p.95.

**المبحث الثالث: تأثير الظاهرة على نجاعة إستراتيجية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.**

إضافة لتأثيرات وتداعيات ظاهرة المقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على الأمن الوطني للدول ومساهمتهم في زيادة تهديدات الأمن والسلم الدوليين، فقد كان لهم كذلك تأثير على نجاعة إستراتيجية الأمم المتحدة ومختلف التدابير التي قامت باتخاذها في مجال منع ومكافحة الإرهاب بصفة عامة ولمكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بصفة خاصة، وقد جاء ذلك من خلال إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وكذا الإجراءات والتدابير الأمنية المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة رقم 2178 المؤرخ في 24 سبتمبر 2014 والقرار رقم 2396 المؤرخ في 21 ديسمبر 2017.

قبل إيضاح تجليات تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على نجاعة مخرجاتها في مجال منع ومكافحة الظاهرة، لابد بداية من استعراض ما جاء فيها من تدابير وإجراءات لمكافحة هذه الأخيرة.

**المطلب الأول: الإطار القانوني الدولي لمنع ومكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.**

قام المجتمع الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة في سبيل منع ومكافحة الإرهاب بصفة عامة وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بصفة خاصة بوضع إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب والتي تعرف بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى اتخاذ العديد من التدابير الرامية لمواجهة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق من خلال إصدارها للقرار رقم 2178 (2014) وكذا القرار رقم 2396 (2017).

**أ/ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب:**

في الثامن (08) من شهر سبتمبر سنة 2006، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين (60)، باتخاذ قرار رقم 60-288 المتعلق بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، إذ تضمن محتوى هذه الإستراتيجية، التي ترتكز على أربع (04) محاور أساسية :

**1/ التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب: ويتعلق هذا المحور بما يلي[1]:**

- ✓ تعزيز قدرات وأدوات الأمم المتحدة واستخدامها بطريقة فعالة في منع نشوب الصراعات من خلال الوساطة، التوفيق والتفاوض والتسوية السلمية للصراعات، الأمر الذي من شأنه المساعدة في تعزيز عملية مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.
- ✓ العمل على الترويج لثقافة السلام والعدالة والتنمية والتسامح العرقي الوطني والديني واحترام جميع الأديان والقيم الدينية والمعتقدات من خلال برمجة برامج تثقيفية وتوعية تشمل جميع مجالات المجتمع.
- ✓ اتخاذ جميع التدابير القاضية بتجرم عملية التحريض على الاضطلاع بأي نشاط إرهابي، وذلك بمقتضى نصوص وأطر قانونية.
- ✓ العمل من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.
- ✓ السعي إلى تحقيق وتعزيز خطط التنمية والإدماج الاجتماعي على جميع الأصعدة بوصفها أهداف قائمة بنفسها، انطلاقا من إدراك أن إحراز نجاح في هذا المجال لاسيما فيما يتعلق ببطالة الشباب، أمر من شأنه أن يحد من التهميش وما يرافقه من شعور بالغبن الذي يغذي التطرف ويساعد في تجنيد الإرهابيين.
- ✓ تشجيع منظومة الأمم المتحدة على رفع مستويات التعاون والمساعدة اللذين تقدمهما في مجالات سيادة القانون، حقوق الإنسان والحكم الراشد، وذلك دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة.
- ✓ العمل على وضع أنظمة وطنية لتقديم مساعدات تلبي احتياجات ضحايا الإرهاب وأسرهم وتيسر إعادة حياتهم لمجراها الطبيعي.

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **قرار رقم 60-288** المؤرخ في 2006/09/08 المتعلق **باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ص. 05-06**

**2/ تدابير منع الإرهاب ومكافحته: يتضمن هذا المحور القيام بالإجراءات التالية**[1]:

- ✓ الامتناع عن تنظيم أنشطة إرهابية أو التحريض عليها أو تيسيرها أو المشاركة فيها أو تمويلها أو التشجيع عليها أو التهاون إزاءها، واتخاذ تدابير عملية تكفل عدم استخدام أراضي الدول لإقامة منشآت أو معسكرات تدريب إرهابية أو لتدبير أو تنظيم أعمال إرهابية ترتكب ضد دولة أخرى أو ضد مواطنيها.
- ✓ التعاون بشكل تام وكامل في مكافحة الإرهاب وفقا للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي، قصد العثور على أي شخص يدعم أو يسهل أو يشارك أو يشرع في المشاركة في تمويل أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو تدبيرها أو ارتكابها أو يوفر ملاذا آمنا.
- ✓ كفالة القبض على مرتكبي الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم وفقا لأحكام ذات الصلة في القانون الوطني والدولي.
- ✓ تكثيف التعاون في مجال تبادل المعلومات الدقيقة المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته في الوقت المناسب.
- ✓ تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الدول في مجال مكافحة الجرائم ذات الصلة بالإرهاب كالاتجار بالمخدرات، الاتجار غير المشروع بالأسلحة لاسيما الأسلحة الخفيفة والصغيرة بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمولة، وغسيل الأموال، وتهريب المواد النووية، الكيميائية، البيولوجية، الإشعاعية وغيرها من المواد التي يمكن أن تكون فتاكة.
- ✓ الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولات الثلاثة المكملة لها والعمل على تنفيذ ما جاء فيها.
- ✓ ضرورة التقصي قبل منح اللجوء بغرض التأكد من أنّ طالبه لم يكن مشاركا في أنشطة إرهابية.
- ✓ تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على إنشاء آليات ومراكز خاصة بمكافحة الإرهاب أو مساعدة وتعزيز الموجودة منها.
- ✓ تشجيع الدول على تطبيق المعايير الدولية الشاملة التي جاءت في التوصيات الأربعين (40) المتعلقة بغسيل الأموال والتوصيات التسع (09) المتعلقة بتمويل الإرهاب المقدمة من طرف فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

[1] **المرجع نفسه**، ص. 06-09.

- ✓ تنسيق الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على الإنترنت، واستخدامها –الانترنت– كأداة لمكافحة تفشي الإرهاب.
- ✓ تكثيف الجهود الوطنية الإقليمية والدولية في مجال عملية مراقبة الحدود والضوابط الجمركية بغية كشف ومنع تحرك الإرهابيين.
- ✓ العمل على تحسين الأمن في إعداد وإصدار الهويات الشخصية ووثائق السفر ومنع وكشف التلاعب بها أو استخدامها بشكل مزور.
- ✓ تحسين التنسيق في مجال التخطيط للتصدي لأي هجوم إرهابي تستخدم فيه الأسلحة أو المواد النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية.

**3/ التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد:** من أهم التدابير الذي يشملها هذا المحور نذكر[1]:

- ✓ تشجيع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات إلى مشاريع الأمم المتحدة للتعاون وتقديم المساعدات التقنية في مجال مكافحة الإرهاب والبحث عن مصادر إضافية للتمويل في هذا الصدد.
- ✓ تشجيع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية على مواصلة تحسين اتساق وفعالية عملية تقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب.
- ✓ تشجيع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على القيام إلى جانب لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية بتحسين ما يقدمه للدول من مساعدة تقنية لتيسير تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بمنع وقمع الإرهاب وقرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد.
- ✓ تشجيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مواصلة جهودها في مجال مساعدة الدول على بناء القدرة على منع الإرهابيين من الحصول على المواد النووية أو الكيميائية أو الإشعاعية وضمان أمن المرافق المتصلة بتصنيع تلك المواد.
- ✓ تشجيع المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي على تعزيز تعاونها وعملها مع الدول لتحديد أي وجه نقص في مجالات أمن النقل وتقديم المساعدات قصد معالجتها.

[1] **المرجع نفسه**، ص–ص. 10–12.

**4/ التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب:** ويتم ذلك من خلال ما يلي[1]:

- ✓ التأكيد على أن قرار الجمعية العامة 158/60 المؤرخ في 16 ديسمبر 2005 يوفر الإطار الأساسي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.
- ✓ التأكيد على أن تكفل كل دولة في إطار التدابير التي تتخذها لمكافحة الإرهاب الوفاء بالالتزامات المنوط بها بموجب القانون الدولي، لاسيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.
- ✓ النظر في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي وتنفيذها.
- ✓ دعم عملية تعزيز القدرة التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على العمليات الميدانية والحضور الميداني.

ويمكن إجمال الركائز الأربعة لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال المخطط التالي:

[1] **المرجع نفسه**، ص 12،13.

**الشكل رقم 05:** مخطط توضيحي يبين الركائز الأربعة لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

**المصدر:** شكل من إنجاز الباحث بناء على معلومات في: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار رقم 60-288 المؤرخ في 2006/09/08 المتعلق بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ص- ص. 05-13.

ومن أجل تنفيذ خطة عمل الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تمّت المطالبة بإدراج الصكوك العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب في القوانين والتشريعات الوطنية للدول الأعضاء على نحو ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 1373 (2001) والقرارات اللاحقة، وتشمل هذه الصكوك الدولية ما يلي[1]:

- ✓ الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، الموقعة في طوكيو بتاريخ 14 سبتمبر 1963 وبدأ نفادها في 04 ديسمبر 1969، وعدد الأطراف فيها 180 دولة.
- ✓ اتفاقية مكافحة الاستلاء غير المشروع على الطائرات، الموقعة في لاهاي بتاريخ 16 ديسمبر 1970، ودخلت حيزّ النفاد في 14 أكتوبر 1971 وعدد الأطراف فيها 180 دولة.
- ✓ اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، التي وقعت في كندا بتاريخ 23 سبتمبر 1971 وبدأ نفادها في 26 يناير 1973، وعدد الأطراف فيها 183 دولة.

[1] الأمم المتحدة، المكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ***"دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن"***،نيويورك (2009)، ص ص. 5،4.

- ✓ بروتوكول قمع العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، الذي وقع في كندا بتاريخ 24 فيفري 1988 وبدأ نفاده في 06 أوت 1989 وعدد الأطراف فيه 161 دولة.
- ✓ اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقب عليها، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 ديسمبر 1973 وبدأ نفادها في 20 فيفري 1977.
- ✓ الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 17 ديسمبر 1979 وبدأ نفادها في 03 يونيو 1983.
- ✓ اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، التي وقعت في فيينا بتاريخ 03 مارس 1980 وبدأ نفادها في 08 فبراير 1987.
- ✓ اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، التي أبرمت في روما بتاريخ 10 مارس 1988 وبدأ نفادها في 01 مارس 1992.
- ✓ بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، التي أبرمت في روما بتاريخ 10 مارس 1988 وبدأ نفادها في 01 مارس 1992.
- ✓ اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، الموقع في كندا بتاريخ 01 مارس 1991 وبدأ نفادها في 21 يونيو 1998.
- ✓ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 ديسمبر 1997، وبدأ نفادها في 23 ماي 2001.
- ✓ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، الذي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 09 ديسمبر 1999 وبدأ نفادها في 10 أبريل 2002.
- ✓ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، الذي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 أبريل 2005 ودخلت حيز النفاد في 07 يوليو 2007.
- ✓ اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية المعدلة لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، تم اعتمادها في 08 يوليو 2005 بمعرفة المؤتمر المعني بالنظر في التعديلات المقترحة على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

- ✓ بروتوكول سنة 2005 لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، التي تم اعتمادها في 14 أكتوبر 2005.

ويمكن تصنف هذه الصكوك تبعا للأفعال التي يشملها التجريم الى خمس فئات رئيسية[1]:

1. صكوك تجرم أفعالا تمسّ سلامة الطيران المدني.
2. صكوك تجرّم أفعالا متصلة بالسفن والمنشآت الثابتة في الموانئ.
3. صكوك تجرّم أفعالا متصلة بحالة الضحايا.
4. صكوك تجرّم أفعالا متصلة بالمواد الخطرة.
5. صكوك تجرّم أفعالا متصلة بتمويل الإرهاب.

**ب/ التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014) المتعلق بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب:**

بالإضافة إلى إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فقد تم في 24 سبتمبر 2014 تبني القرار رقم 2178، المتعلق بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وقد جاء ذلك على خلفية تنامي عدد الأفراد الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة الصراع في سوريا والعراق وذلك منذ الإعلان عن قيام التنظيم في جوان 2014، الأمر الذي استدعى ضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات أمنية للحد من تدفق المقاتلين من مختلف الدول إلى المنطقة ومحاربة الفكر المتطرف المفضي للإرهاب، لما لذلك من تأثير على الأمن والسلم الدوليين.

إذ جاء في قرار مجلس الأمن 2178 العديد من الإجراءات والتدابير الرامية إلى محاربة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، المتمثلة فيما يلي[2]:

- ✓ أن تقوم الدول بمنع تحرّكات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية عن طريق فرض إجراءات فعالة على مستوى الحدود وعلى إصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر، وباتخاذ كذلك تدابير لمنع تزوير وتزييف أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر أو انتحال شخصية حامليها.
- ✓ حثّ الدول على القيام، وفقا للقانون الداخلي والدولي، عن طريق الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف لا سيما الأمم المتحدة بتكثيف وتسريع تبادل المعلومات العملياتية المتعلقة بأعمال أو

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.6.

[2] الأمم المتحد، مجلس الأمن، **القرار رقم: 2178** المؤرخ في: 2014/09/24 المتعلق **بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب**، ص-ص. 05-09.

تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب ولا سيما مع الدول التي يقيمون بها أو يحملون جنسيتها.

- ✓ ضرورة تعزيز التعاون بين جميع الدول وبذل المزيد من الجهود لمواجهة الخطر الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب كمنع نشر الفكر المتطرف الذي يفضي إلى الإرهاب وتجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب، والعمل على منعهم من عبور حدودها، وكذا منع تقديم الدعم المالي إلى هؤلاء المقاتلين، ووضع وتنفيذ استراتيجيات لمقاضاة العائدين منهم ولإعادة تأهيلهم وإدماجهم.
- ✓ يقرر على الدول منع وقمع تجنيد أو تنظيم أو نقل أو تجهيز الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملوا جنسيتها بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على الأعمال الإرهابية أو تلقي ذلك التدريب، وتمويل سفر هؤلاء الأفراد وأنشطتهم.
- ✓ يقرر على كل الدول الأعضاء كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة، وهو ما يقرر على الدول الأعضاء كفالة أن تنص قوانينها ولوائحها الداخلية على تجريم الأفعال التالية:
- ✓ سفر رعاياها أو محاولتهم السفر إلى دولة غير تلك التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على أعمال إرهابية أو تلقي ذلك التدريب.
- ✓ قيام رعاياها بتوفير الأموال أو جمعها عمدا بأي وسيلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة قصد تمويل سفر أفراد إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على أعمال إرهابية أو تلقي ذلك التدريب.
- ✓ قيام رعاياها بتنظيم سفر أفراد إلى دولة غير التي يقيمون بها أو يحملون جنسيتها بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على أعمال إرهابية أو تلقي ذلك التدريب.
- ✓ إدراج في قائمة الجهات المرتبطة بتنظيم القاعدة الأفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات من يمولون هذه الجهات أو يسلحونهم أو يدبرون شؤونهم أو يجندون الأشخاص لصالحهم أو

يدعمون أعمالها أو أنشطتها بأي طريقة أخرى، بما في ذلك باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كشبكة الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة أخرى.

- ✓ يتعيّن على الدول الأعضاء أن تمنع دخول أراضيها أو عبورها أي فرد يكون لدى الدولة المعنية معلومات موثوقة توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأنه يسعى إلى دخول أراضيها أو عبورها بغرض المشاركة في أعمال إرهابية.
- ✓ يتعيّن على الدول أن تلزم شركات الطيران العاملة في أراضيها بتقديم معلومات مسبقة عن المسافرين إلى السلطات الوطنية المختصة، كي تتمكن من اكتشاف حالات قيام الأفراد الذين حدّدتهم اللجنة المنشأة عملا بالقرارين 1267 (1999) و 1989 (2011)، بمغادرة أراضيها أو محاولة دخول تلك الأراضي أو عبورها على متن طائرات مدنية.
- ✓ دعوة الدول الأعضاء إلى تحسين التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية من أجل منع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب انطلاقا من أراضيها أو عبورهم لها، وذلك عن طريق تعزيز تبادل المعلومات بخصوص هويتهم، وكذا الإلمام على نحو أفضل بالأنماط التي يتبعونها في سفرهم.
- ✓ تشجيع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على تكثيف جهودها فيما يتعلق بالتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب وتوفير موارد إضافية أو توفيرها من أجل دعم وتشجيع التدابير الوطنية، الإقليمية والدولية الرامية لرصد عبور المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنعهم.
- ✓ دعوة الدول إلى المساعدة في بناء قدرة الدول على التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب لأغراض منها الحيلولة دون عبورهم الحدود البرية والبحرية ومنعهم من ذلك، لا سيما في الدول المجاورة لمناطق النزاعات المسلحة التي يوجد فيها مقاتلون إرهابيون أجانب.
- ✓ مكافحة التطرّف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك منع نشر الفكر المتطرف بين الأفراد وتجنيدهم وتعبئتهم لينضموا إلى الجماعات الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، تشكّل عاملا أساسيا في التصدّي لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب للسلم والأمن الدوليين.

- ✓ دعوة الدول الأعضاء إلى إشراك المجتمعات المحلية والعناصر الفاعلة غير الحكومية المعنية في وضع استراتيجيات لمناهضة الخطاب المتطرف العنيف الذي يمكن أن يحرض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، والتصدي للظروف المفضية انتشار التطرف العنيف المفضي للإرهاب.
- ✓ اتخاذ كلّ التدابير والإجراءات اللازمة لمنع استغلال الإرهابيين للتكنولوجيا والاتصالات والموارد، بما في ذلك الوسائل السمعية والفيديو في التحريض على دعم الأعمال الإرهابية.
- ✓ دعوة الدول إلى التعاون فيما بينهم وتبادل الدعم باستمرار فيما يبذل من جهود لمكافحة التطرف العنيف الذي يفضي للإرهاب، من خلال بناء القدرات وتنسيق الخطط والمساعي وتبادل التجارب والدروس المستفادة.

**ج/ التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 2396 (2017):**

بالإضافة لما جاء في إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014)، جاء قرار مجلس الأمن رقم 2396 (2017) مؤكدا ومتضمنا جملة من الإجراءات والتدابير الرامية لمكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، المتمثلة فيما يلي:

- ✓ ضرورة أن تقوم جميع الدول الأعضاء بتجريم أفعال سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجنيدهم وتمويلهم باعتبارها جرائم خطير[1].

**أولا: أمن الحدود وتبادل المعلومات**[2]:

- ✓ منع تنقل الإرهابيين عن طريق فرض ضوابط فعالة على مستوى الحدود الوطنية وكذا في عملية إصدار وثائق الهوية ووثائق السفر من خلال اتخاذ تدابير لمنع تزوير وثائق الهوية ووثائق السفر أو تزييفها أو انتحال شخصية أصحابها.
- ✓ حث الدول على الإخطار في الوقت المناسب عن سفر أو وصول أو ترحيل أسرى أو المحتجزين الذين يكون لديها أسباب كافية للاعتقاد بأنهم إرهابيون، بمن فيهم من يشتبه في

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم 2396** المؤرخ في: 2017/12/21 المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الفقرة الأولى، ص.06.

[2] **نفس المرجع**، ص. 07-10.

أنهم مقاتلون إرهابيون أجانب، بما يشمل بلد المصدر وبلد المقصد وأي بلدان مرور، وجميع الدول التي يحمل المسافرون جنسيتها.

- ✓ تكثيف وتسريع تبادل المعلومات التشغيلية والمعلومات الاستخباراتية المالية ذات الصلة في الوقت المناسب فيما يتعلق بأعمال أو تنقلات وأنماط تنقلات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب.
- ✓ الإسراع بتبادل المعلومات من خلال آليات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب بمن فيهم المقاتلين الإرهابيين الأجانب الحاملين لأكثر من جنسية واحدة مع الدول التي يحمل المقاتلون الإرهابيون الأجانب جنسياتهم.
- ✓ خفض درجة سرية بيانات التهديدات وبيانات السفر ذات الصلة المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وفرادى الإرهابيين، لتصبح ضمن فئة المعلومات الاستخبارية المخصصة للاستخدام الرسمي، وذلك لتوفير تلك المعلومات على الصعيد المحلي لجهات التدقيق الأمامية من قبل وكالات الهجرة والجمارك وأمن الحدود ،ولتقاسمها على النحو المناسب مع الدول المعنية الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة.
- ✓ دعوة الدول الأعضاء إلى إلزام شركات الطيران العاملة في أراضيها بتقديم معلومات مسبقة عن المسافرين إلى السلطات الوطنية المختصة كي تتمكن من اكتشاف حالات قيام المقاتلين الإرهابيين الأجانب بمغادرة أراضيها أو محاولة دخول تلك الأراضي أو عبورها عبر طائرات مدنية.
- ✓ ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء بوضع قوائم مراقبة أو قواعد بيانات بالإرهابيين المعروفين أو المشتبه فيهم، بمن فيهم المقاتلين الإرهابيين الأجانب لتستعملها وكالات إنفاذ القانون وأمن الحدود والجمارك والجيش والمخابرات للتدقيق في المسافرين وإجراء تقييمات للمخاطر وتحقيقات.
- ✓ دعوة الدول الأعضاء إلى وضع وتنفيذ نظم لجمع بيانات القياسات الحيوية، وهو ما يمكن أن يشمل بصمات الأصابع والصور والتعرف على سمات الوجه وغير ذلك، من بيانات القياسات الحيوية الأخرى ذات الصلة المحددة للهوية، بغية التحديد الأدق بطريقة مسؤولة للإرهابيين بمن فيهم المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

✓ دعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة في قواعد بيانات الإنتربول ،وتستعين بها وأن تضمن ربط وكالات إنفاذ القانون وأمن الحدود والجمارك التابعة للدول الأعضاء بقواعد البيانات هذه، من خلال مكاتبها المركزية الوطنية ،وأن تستعين بانتظام بقواعد بيانات الإنتربول لاستخدامها في التدقيق في المسافرين، على مستوى المطارات ونقاط العبور البرية والبحرية، وأن تعزّز التحقيقات وتقييمات المخاطر المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسرهم.

**ثانيا: التدابير القضائية والتعاون الدولي**[1]:

- دعوة الدول الأعضاء إلى ضرورة كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها الى العدالة.
- دعوة الدول إلى ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجيات مناسبة في مجال التحقيق والمحاكمة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم الجرائم ذات الصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.
- دعوة الدول إلى التعاون مع القطاع الخاص لاسيما مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمع البيانات والأدلة الرقمية في الحالات المتصلة بالإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.
- دعوة الدول إلى تحسين التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من خلال إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، متى كان ذلك مناسبا من أجل منع السفر غير المكتشف للمقاتلين الإرهابيين الأجانب انطلاقا من أراضيها أو عبورها لها، لاسيما المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين عن طريق تعزيز تقاسم المعلومات بغرض تحديد هويتهم وتقاسم أفضل الممارسات واعتمادها والإلمام عن نحو أفضل بالأنماط التي يتبعها المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأسرهم في سفرهم.
- الطلب من الدول الأعضاء أن تزوّد كلا منها بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، بما يشمل المساعدة في الحصول على الأدلة المتاحة لها ،اللازمة للإجراءات القانونية بالإضافة إلى الأدلة المادية والرقمية.

[1] **نفس المرجع**، ص. 10-12.

- ضرورة أن تعزّز الدول الأعضاء التعاون القضائي الدولي في ضوء التهديد المتنامي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وذلك عن طريق سبل منها استخدام الصكوك الدولية الواجبة التطبيق التي هي طرف فيها، كأساس لتبادل المساعدة القانونية وتسليم المطلوبين في قضايا الارهاب.
- ضرورة أن تساعد الدول في بناء قدرات الدول الأعضاء الأخرى على التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون والمتنقلون، ومن يرافقهم من أفراد أسرهم ، مع إعطاء الأولوية للدول الأعضاء الأكثر تضررا من هذا التهديد، بما في ذلك منع ورصد سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود البرية والبحرية، والمساعدة على جمع الأدلة المقبولة في الإجراءات القضائية والحفاظ عليها.
- ضرورة إنشاء وتعزيز الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية مع الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص، لتبادل المعلومات والخبرات من أجل منع الهجمات الإرهابية على الأهداف غير المحصنة والحماية منها والتخفيف من آثارها والتحقيق فيها ومواجهتها والتعافي من أضرارها.

**ثالثا: استراتيجيات الملاحقة القضائية والتأهيل وإعادة الإدماج[1]:**

- ضرورة أن تكفل الدول الأعضاء وتلتزم بتقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها الى العدالة وبأن تضع وتنفذ استراتيجيات شاملة ومصممة خصّيصا للملاحقة القضائية، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وزوجاتهم وأطفالهم المرافقين للعائدين ،والمتنقلين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومدى ملاءمتهم للإدماج.
- ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية إعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين وأسرهم ،وذلك نظرا لأنهم قد يكون لديهم المعارف المناسبة بشأن المجتمعات المحلية، وإمكانية الوصول إليها والتواصل معها كي تتمكن من مواجهة تحديات التجنيد، وتغذية نزعة التطرف المفضية إلى العنف.
- ضرورة التصدي بفعالية للطرق التي يستخدم بها تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهم من أفراد وكيانات ومؤسسات خطابهم لتحفيز الأخرين على ارتكاب أعمال إرهابية وتجنيدهم لصالحها.

[1] **المرجع نفسه**، ص. 12-14.

- دعوة الدول للتعاون فيما بينها لوضع وتنفيذ استراتيجيات فعّالة في مجال الخطاب المضاد، بما في ذلك الاستراتيجيات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.
- ضرورة أن تقوم الدول بوضع وتنفيذ أدوات لتقييم المخاطر من أجل تحديد هوية الأفراد الذين يظهرون علامات التطرف العنيف المفضي إلى العنف، وإعداد برامج تدخل، قبل أن يرتكبوا أعمالا إرهابية.
- دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ كلّ الإجراءات المناسبة للحفاظ على بيئة آمنة وإنسانية في السجون، وإعداد الأدوات التي يمكن أن تساعد على التصدي للتطرف المفضي إلى العنف، وتجنيد الإرهابيين وإعداد تقييمات للمخاطر لتقييم مخاطر استعداد السجناء للتجنيد لأغراض إرهابية والتطرف المفضي إلى العنف.
- دعوة الدول إلى اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لمنع السجناء الذين أدينوا بارتكاب جرائم ذات الصلة بالإرهاب من تغذية نزعة التطرف المفضية الى العنف لدى سجناء آخرين يمكن أن يتصلوا بهم.

هذا وقد اتخذت منظمة الأمم المتحدة عدة قرارات جاءت تؤكد في كل مرة على الخطر الذي يشكله الإرهاب بصفة عامة وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بصفة خاصة على الأمن والسلم الدوليين، وتدعوا في الوقت نفسه إلى ضرورة تجسيد ما جاء من تدابير وإجراءات في إستراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب وكذا قرار مجلس الأمن رقم 2178.

وقد كان ذلك جليا من خلال قرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين لمنظمة الأمم المتحدة التي كانت تصب كل في التأكيد على ما جاء في إستراتيجية المنظمة العالمية لمكافحة الإرهاب، ومن بين تلك التي اتخذتها الجمعية العامة نذكر منها: القرار رقم 38/71 المتعلق بتدابير منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، والقرار رقم 66/71 المتعلق بمنع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة، والقرار رقم 151/71 المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي[1]، إضافة للقرارين 112/73[2] و1194/74 المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي،

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: **858/71** المؤرخ في: 2017/04/03 المتعلق **باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب**، الفقرة 07.

[2] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: **211/73** المؤرخ في: 2019/01/14 المتعلق **بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب**.

كما أصدر مجلس الأمن كذلك جملة من القرارات في هذا الشأن منها القرار رقم 2309 (2016) المتعلق بالأخطار الإرهابية المتصلة بالطيران المدني، والقرار رقم 2322 (2016) المتعلق بالتعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، والقرار رقم 2331 (2016) المتعلق بشأن الإتجار بالأشخاص والإرهاب، والقرار رقم 2341 (2017) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية[2]، والقرار رقم 2370 (2017) المتعلق بمنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة[3] والقرار رقم 2396 (2017) المتعلق بتهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية [4] والقرار رقم 2462 (2019) المتعلق بمنع ومكافحة تمويل الإرهاب[5].

وبهدف تجسيد ما تم صياغته من إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب ومتابعة تجسيد الإجراءات والتدابير التي جاءت في مختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، قامت الدول الأعضاء بوضع هيكل خاص بمكافحة الإرهاب يضم هيئات مكلفة بولايات صادرة عن كل من الجهازين، إذ تتمثل هيئات الأمم المتحدة الرئيسية لمكافحة الإرهاب في[6]:

1/ على مستوى الجمعية العامة:

- ❖ مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (يضم 38 كيانا تابع لكل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الأممي، الوكالات والصناديق والبرامج الغير تابعة للأمم المتحدة ومراقبون).
- ❖ مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.
- ❖ فرع منع الإرهاب على مستوى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- ❖ معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

---

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: **194/74** المؤرخ في: 2020/01/02 المتعلق **بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب.**

[2] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: **858/71، مرجع سبق ذكره،** الفقرة 07.

[3] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم: **2370** المؤرخ في: 2017/08/02، **المتعلق بتهديدات الأمن والسلم والدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية: منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة.**

[4] الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، قرار رقم: **2396** المؤرخ في: 2017/12/21، المتعلق **بتهديدات السلم والأمن الوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية.**

[5]الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم: **2462** المؤرخ في: 2019/03/28، **المتعلق بتهديدات الأمن والسلم والدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية: منع ومكافحة تمويل الإرهاب.**

[6] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: **858/71، مرجع سبق ذكره،** الفقرة 09.

2/ على مستوى مجلس الأمن:

- ❖ المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.
- ❖ فريق الرصد (فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004)و 2253 (2015)).
- ❖ فريق خبراء اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1540 (2004).

تتولى هذه الهيئات القيام بثلاث (03) مهام رئيسية[1]:

1. توفير تقييمات للاحتياجات وتحليل الثغرات في مجال مكافحة الإرهاب، وهي مهمة تتولاها هيئات مكلفة بولايات صادرة عن مجلس الأمن.
2. بناء القدرات وتقديم المساعدات التقنية في مجال مكافحة الإرهاب، وهي مهمة تتولاها هيئات مكلفة بولايات صادرة عن الجمعية العامة.
3. ضمان التنسيق والاتساق في جهود مكافحة الإرهاب، وهي مهمة يضطلع بها مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة لإدارة الشؤون السياسية.

ويمكن توضيح أكثر هيئات الأمم المتحدة المكلفة بمكافحة الإرهاب ومهامها من خلال المخطط التالي:

[1] ***المرجع نفسه***، الفقرة 10.

**الشكل رقم 06:** مخطط يبين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية لمكافحة الإرهاب.

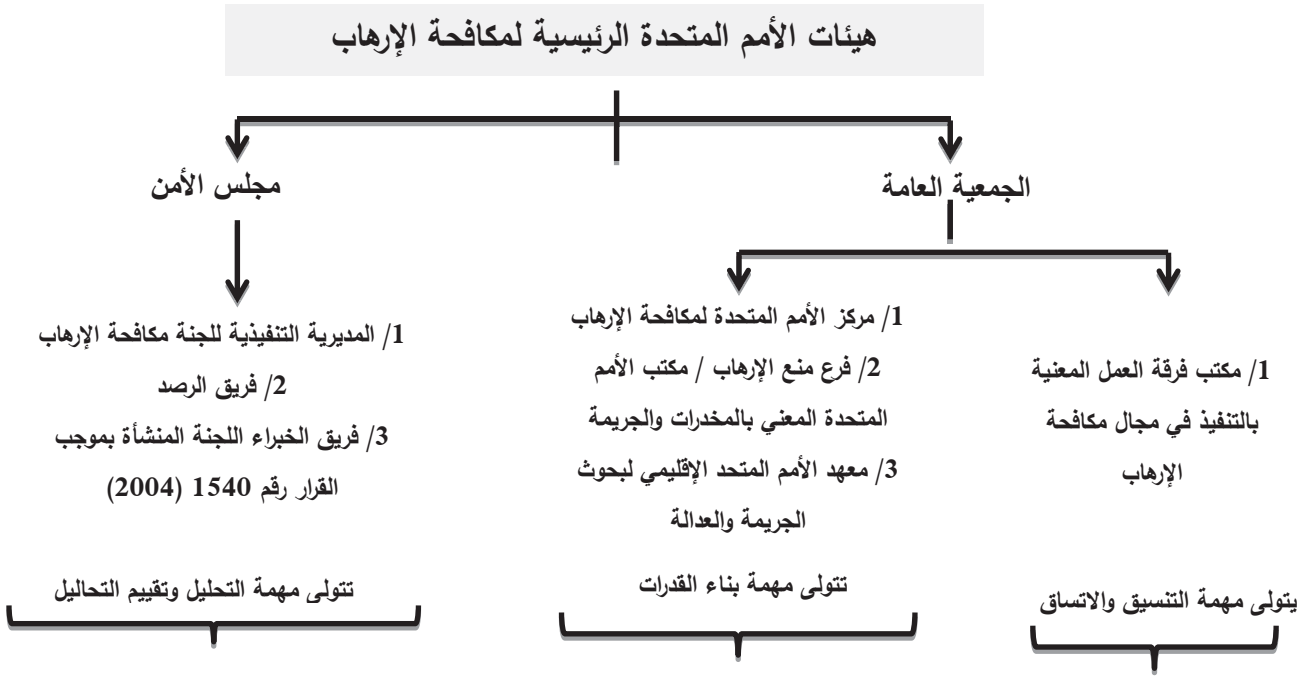


**المصدر**: مخطط من إنجاز الباحث بناء على معلومات في: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: 858/71 المؤرخ في: 2017/04/03 المتعلق بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

**المطلب الثاني: استمرار حركية المقاتلين الإرهابيين الأجانب:**

بالرغم من كل الإجراءات والتدابير التي تم إقرارها من خلال إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وكذا قراري مجلس الأمن الأممي رقم 2178 (2014) و2396 (2017) ، لمنع ومكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وكذا العائدين منهم الى دولهم الأصلية أو دول إقامتهم أو مناطق نزاع أخرى، والنتائج الإيجابية المحققة ميدانيا في هذا المجال، من خلال:

تقليص تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى منطقة الصراع في سوريا والعراق بسبب الخسائر العسكرية التي منيت بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وكذلك في جنوب الفلبين خلال النصف الثاني من سنة 2017، الأمر الذي دفع بالتنظيم إلى تغيير طريقة عمله عبر تحوله من مجموعة هرمية التنظيم ترتكز على اجتياح الأراضي والسيطرة عليها إلى مجموعة شبكية تركز على تنفيذ هجمات إرهابية داخل مناطق النزاع وخارجها عن طريق أعضاء التنظيم والمتعاطفون

معهم[1]، كما أصبح لديها تسلسل قيادي أفقي وتراجع في المقابل القيادة والسيطرة العملياتية التي تمارسها نواة تنظيم الدولة الإسلامية على أنشطة المجموعات المنتسبة إليها[2].

تراجع فعالية الآليات الدعائية التي كان يعتمد عليها تنظيم الدولة في العراق والشام، من خلال توقفه عن إصدار منشورات ومجلات عبر الإنترنت التي كانت تعرف به وتنشر أفكار متطرفة وتحصي إنجازاته مثل مجلة "رومية" وغيرها[3].

تراجع إيرادات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا التي كانت تتميز بالوفرة في سنة 2015م، وذلك بسبب خسارتها لحقول النفط والغاز التي كانت تسيطر عليها في العراق وسوريا على غرار حقلي النفط العمر والتنك وحقل كونيكو الغازي في سوريا[4].

تسجيل تزايد في عدد الأشخاص الذين أحبطت محاولات تنقيلهم من دولهم الأصلية أو تلك التي يقسمون بها إلى منطقة الصراع في سوريا والعراق، بفضل الرقابة المفروضة على مختلف المعابر الحدودية والمطارات، إضافة إلى تبادل المعلومات ما بين الدول الذي سمح بتعقب حركة الأفراد المشبوه فيهم أو الذين يشتغلون في إطار شبكة إرهابية دولية لصالح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[5].

إلاّ أن كل ذلك لم يمنع ولم يشلّ حركية المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين كانوا يقاتلون إلى جانب صفوف تنظيم الدولة خاصة بعد الضغط العسكري الذي تعرض له التنظيم في منطقة الصراع بسوريا والعراق من طرف العمليات العسكرية التي كان تقودها قوات التحالف الدولي ضده، ويتجلى ذلك من خلال:

- ✓ نجاح العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مغادرة منطقة الصراع في سوريا والعراق والالتحاق بجماعات إرهابية اقليمية أخرى كانت مبايعة للتنظيم، كالتحاق حوالي 100 مقاتل

---

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات 1267 (1999)، 1989 (2011) و2253 (2015)** ، مؤرخ في : 2017/08/07 ، متعلق **بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات**، ص.05.

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات 1267 (1999)، 1989 (2011) و2253 (2015)** ، مؤرخ في : 2018/02/27 ، متعلق **بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات**، ص.06.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 06.

[4] **المرجع نفسه**، ص. 07.

[5] **المرجع نفسه**، ص. 06.

إرهابي أجنبي كان يقاتل في العراق وسوريا بجماعة أنصار بيت المقدس في مصر بقيادة المدعو "أبو أسامة المصري" الذي أعلن ولاءه للتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في شهر نوفمبر سنة 2014[1].

- ✓ مواصلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في صفوف التنظيم بمناطق النزاع في عملية تحفيز العائدين والمتعاطفين معهم أو ممّن لم يسافروا إلى مناطق النزاع في مختلف دول العالم على شن هجمات إرهابية في بلدان إقامتهم، إضافة لمواصلة التنظيم نشر معلومات عن مختلف منهجيات وطرق تنفيذ الهجمات المرتجلة وتصميم وصنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي[2]، حيث أسفرت في هذا السياق التحقيقات في الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها بعض الدول الأوروبية، على غرار الهجوم الإرهابي الذي استهدف اسبانية في أوت 2017، على وجود شبكة مترابطة بإحكام بين المتعاطفين مع التنظيم في أوروبا والمقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في مناطق النزاعات[3].
- ✓ تواصل عملية الاتصال والتواصل ما بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مناطق النزاع والأفراد المتعاطفين معهم –رغم تدهور الآليات الدعاية التي يعتمدها التنظيم– من خلال لجوئهم لاستعمال وسائل التواصل الاجتماعي، تكنولوجيا التشفير والشبكة المظلمة كوسيلة للاتصال ببعضهم البعض ولتحفيزه المتعاطفين معهم على تنفيذ هجمات إرهابية[4].
- ✓ قيام بعض الخلايا الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام النشطة في ليبيا، لاسيما في مناطق درنة، صبراتة وجنوب سرت وبني وليد، بتعزيز وجودها ودعم صفوفها بنقل المقاتلين المتواجدين في المناطق الجنوبية لليبيا، وكذا المقاتلين الإرهابيين العائدين والمنتقلين من منطقة النزاع في سوريا والعراق[5].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 16.

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات 1267 (1999)، 1989 (2011) و2253 (2015)، مرجع سبق ذكره**، ص. 07.

[3] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات 1267 (1999)، 1989 (2011) و2253 (2015)** ، مؤرخ في : 2018/02/27 ، متعلق **بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات ، مرجع سبق ذكره**، ص. 17

[4] **المرجع نفسه**، ص. 06.

[5] ***المرجع نفسه***، ص. 16.

- ✓ انتقال العديد من مقاتلي الجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل على غرار جماعة "بوكو حرام" الموالية لتنظيم الدولة إلى ليبيا قصد تقديم المساعدة والتعاون في مجال التدريب، توريد الأسلحة بالإضافة إلى الدعم اللوجيستي، وتكوين خلايا صغيرة تابعة لها في الداخل الليبي، مستغلين في حركيتهم الحدود الغربية والجنوبية الشرقية لليبيا للعبور إلى الدول المجاورة بالمنطقة، وفي هذا السياق، فيه قلق معبر عنه من طرف العديد من دول المنطقة – تبعا لتقرير مجلس الأمن الأممي– من احتمال نقل العديد من قياديي تنظيم الدولة الإسلامية النشطين في ليبيا إلى مناطق النزاعات في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل لاسيما الى دولة مالي[1].
- ✓ مواصلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نشاطه وتوسعه نحو المناطق الجنوبية الصحراوية إلى منطقة سبها الليبية، واستغلاله للمناطق النائية في وسط وجنوب ليبيا لإقامة مراكز تدريب وتجنيد وتدبير والإعداد للهجمات الإرهابية، إضافة إلى توفير الدعم اللوجيستي للخلايا الإرهابية التابعة له، النشطة في المناطق الساحلية وكذا في غرب ووسط ليبيا[2].
- ✓ تسجيل عملية انتقال حوالي 200 مقاتل إرهابي أجنبي من منطقة الصراع في سوريا والعراق إلى دولة أفغانستان، ليقدر بذلك بعض الدول عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتواجدين هناك ما بين 10000 و15000 مقاتل قادمين من دول الجوار والعائدين والمنتقلين من سوريا والعراق[3].
- ✓ استمرارية تحركات وتنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب في منطقة شرق إفريقيا خاصة ما بين دولة الصومال ودولة اليمن وذلك في إطار تأديتهم لمهام لوجستية[4].
- ✓ لجوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا إلى مصادر تمويل مالية جديدة تتمثل في اقتحامهم مجال الأعمال التجارية المشروعة عن طريق الاستعانة بأشخاص غير مسبوقين قضائيا وغير مطلعين بأعمال إرهابية ونزهاء في ظاهر الأمر الذي يمكنهم من الوصول إلى

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 16.

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام** مؤرخ في: 2019/01/07، حول **بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**، ص. 04-05.

[3] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات 1267 (1999)، 1989 (2011) و2253 (2015)، ***مرجع سابق***، ص. 19.

[4] ***المرجع نفسه***، ص. 16.

النظام المالي باعتبارهم واجهة في حين يعمل عناصر التنظيم في الخلفية، وهو ما يخيف العديد من الدول من احتمال أن تتاح الفرص أمام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لكسب أموال خاصة مع بداية تدفق التخصيصات والمساعدات المالية نحو المناطق المحررة قصد إعادة البناء والإعمار خاصة إذا كانوا مشاركين في مؤسسات تجارية محلية كشركات البناء وغيرها، إضافة إلى ذلك، لا زال بوسع التنظيم أن يواصل الاستفادة من تجارة المحروقات بابتزاز الموزعين من خلال سيطرته على نقاط التفتيش[1].

من خلال ما سبق، يتبين لنا جليا بأنه بالرغم من كل التدابير الأمنية التي جاءت في مضمون ومحتوى كل من إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ونص قراري مجلس الأمن رقم 2178 (2014) و2396 (2017)، إلى أن نتائجها لم ترقى بعد إلى تحقيق الغاية والهدف الذي وضعت لأجله والمتمثل في مكافحة الإرهاب بصفة عامة والقضاء على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بصفة خاصة.

وعليه، يمكن القول بأن استمرار حركية المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مختلف الاتجاهات – خاصة بعد الضغط العسكري الذي يتعرض له تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ونشاطهم في عملية التحفيز والتجنيد والمساهمة في قيادة عمليات إرهابية في دول أخرى مستغلين في ذلك ما تتيحه لهم الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، يبرهن على عدم فعّالية ما تم اعتماده من إجراءات وخطط عمل لردع ومنع والقضاء على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي لاتزال – طبقا للتقارير المرفوعة من طرف الأمين العام للجمعية العامة إلى مجلس الأمن أو تلك الصادرة عن اللجنة المكلفة بمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن– تشكل الى غاية اليوم تهديدا حقيقيا على الأمن والسلم الدوليين وتثير قلق ومخاوف العديد من الدول خاصة تلك القريبة من منطقة النزاع وكذا التي التحاق العديد من مواطنيها بمنطقة النزاع في سوريا والعراق للقتال الى جانب التنظيمات الإرهابية.

[1] ***المرجع نفسه***، ص.08.

**المطلب الثالث: استمرار تنفيذ الهجمات الإرهابية**

إضافة لاستمرار حركية المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فقد تم تسجيل كذلك في الفترة ما بين 2014 و2018م تنفيذ العديد من الهجمات الإرهابية في مختلف دول العالم، بالرغم من الجهود والتدابير التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة من خلال وضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب في 2006 وتبعتها بالعديد من الصكوك الدولية والقرارات التي جاءت تصب في نفس المسعى المتمثل في منع ومكافحة الإرهاب بصفة عامة وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بصفة خاصة.

فتبعا للتقرير الصادر عن مركز Soufan Groupe الصادر في أكتوبر 2017، فقد تم في الفترة ما بين الإعلان عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جوان 2014 وشهر فيفري 2017 تسجيل تبني التنظيم لحوالي 143 هجوم إرهابي منفذ في 29 دولة، مخلفا مقتل حوالي 2000 شخص وسقوط العديد من الجرحى[1].

كما جاء في تقرير المركز الدولي لمكافحة الإرهاب ICCT الصادر في 2019، بأنه في الفترة ما بين سنة 2018 وأوت 2019 تم تسجيل تنفيذ حوالي 301 هجوم إرهابي في 32 دولة، وبخصوص الدول الأوروبية جاءت المملكة المتحدة في الصدارة بما مجموعة 147 هجوم ارهابي، لتليها فرنسا بتعرضها ل 48 هجوم إرهابي متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية ب 27 هجوم فإيطاليا ب 17 هجوم إرهابي[2].

كما تمّ تسجيل ارتفاع في عدد القتلى من جراء العمليات الإرهابية التي استهدفت مختلف دول العالم، ويمكن إبراز تلك الأرقام من خلال الرسم البياني التالي:

[1]Barrett, ***op.cit***, p.14.
[2]Liesbeth van der Heide and ReinierBergema," terrorism threat assessment 2018-2019", int***ernational centre for counter-terrorism***, 2019, p.04.

**الشكل رقم07:** رسم بياني يبين عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في العالم في الفترة ما بين 2007-2017

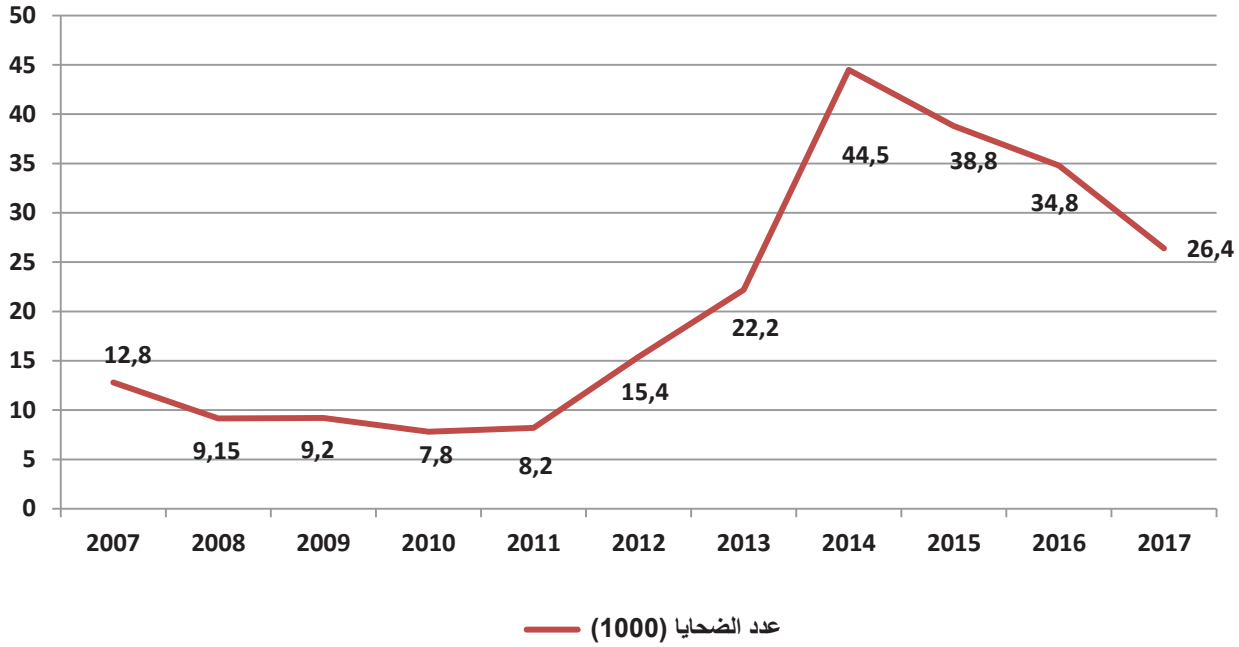


**المصدر:** رسم بياني من إنجاز الباحث بناء على معلومات في: Hannah Ritchie and others, terrorism, in : https://ourworldindata.org/terrorism#how-many-people-are-killed-by-terrorists-worldwide, Novembre 2019.

من خلال الرسم البياني، نلاحظ جليا ارتفاع في عدد القتلى من جراء العمليات الإرهابية بداية من سنة 2011 أين سجل سقوط حولي 8200 قتيل ليرتفع العدد إلى حوالي 15400 قتيل في سنة 2012، فحوالي 22200 قتيل في سنة 2013، ليسجل في سنة 2014 سقوط أكبر عدد من القتلى بحوالي 44500 قتيل، لتراجع بعدها العدد إلى حوالي 38800 قتيل في 2015 ثم إلى حوالي 34800 قتيل في 2016 فحوالي 26400 قتيل في سنة 2017[1]، فإذا قمنا بعملية المقارنة ما بين عدد ضحايا العمليات الإرهابية ما بين سنتي 2011 و2014 فسنلاحظ زيادة في عدد القتلى بنسبة 18.42% ، بينما في المقابل هناك تراجع في عدد الضحايا ما بين سنة 2014 و 2017 بنسبة 68.56%.

[1] Hannah Ritchie, Joe Hasell and others, "terrorism", in: https://ourworldindata.org/terrorism#how-many-people-are-killed-by-terrorists-worldwide (November 2019).

ويرجع سبب تضاعف عدد القتلى من جراء العمليات الإرهابية في سنة 2014 مقارنة بالست (06) سنوات التي سبقته الى تضاعف في عدد الهجمات الإرهابية سواء في مناطق النزاع أين تنشط مختلف الحركات الإرهابية أو في الدول المستهدفة ، إضافة إلى ذلك، فقد عرفت سنة 2014 وبالضبط في جوان 2014 الإعلان عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي قام بالتدبير وتنفيذ العديد من الهجمات الإرهابية داخل منطقة الصراع في سوريا والعراق وخارجها، مستغلا المقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من مختلف دول العالم سواء من خلال مساهمتهم في تعزيز صفوف التنظيم داخل المنطقة –في سوريا والعراق– أو من خلال استعمالهم لتنفيذ هجمات إرهابية في دولهم الأصلية التي قدموا منها أو الدول التي يقيمون بها.

إذ تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد صنف في سنة 2017 في المرتبة الأولى كأكثر تنظيم إرهابي نشاطا –بناء على عدد العمليات الإرهابية التي نفذها وتبناها– إذ قام بتدبيره وقيادته وتنفيذه 1321 عملية إرهابية حول مختلف دول العالم، لتليه كل من حركة طالبان بتنفيذها ل 907 هجوم إرهابي وحركة الشباب ب 573 هجوم إرهابي[1].

أما بخصوص تراجع عدد الضحايا نتيجة لعمليات إرهابية بداية من سنة 2015، 2016 و2017 فيعود ذلك بالأساس إلى تراجع في عدد العمليات الإرهابية التي تنفذها مختلف التنظيمات والحركات الإرهابية بصفة عامة، وبصفة خاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي تعرض لضغط عسكري جراء العمليات العسكرية التي قام بها التحالف الدولي، الأمر الذي أدى إلى إحداث نكسات إستراتيجية في صفوفه سواء في العراق وسوريا أو في الفليبين، مما أرغمه على التخلي عن معاقله في المناطق الحضرية، وتركيزه على الهجمات الخارجية في المقام الأول وتخليه عن اجتياح الأراضي والسيطرة عليها كما كان يفعل من قبل[2].

من خلال العددِ الكبير للهجمات الإرهابية المنفَّذة من طرف مختلف التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الفترة ما بين 2014 و2019 م ،داخلَ مناطق الصراعِ أو خارجَها، عن طريق المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين أوكلت للعديد منهم مهمة إدارة

[1] H. Plecher," most active terrorism groups worldwide based on number of attacks 2017", in: **https://www.statista.com/statistics/937553/terrorism-most-active-perpetrator-groups-worldwide/** (06/11/2018).

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **التقرير السادس للأمين العام** ، المؤرخ في: 2018/01/31، **المتعلق بالتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد**، فقرة 05-06.

وتنفيذ هجمات إرهابية في دولهم الأصلية أو دولة إقامتهم من جهة، وعدد القتلى الذين سقطوا جراء تلك العمليات الإرهابية من جهة أخرى، يمكن القول بأن التدابير الأمنية الدولية المتخذة ونتائج وآثار إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرار الجمعية العامة رقم 2178 (2014) الذين يهدفان لمنع ومكافحة الإرهاب، لم تكن ناجعة وفعّالة كفاية للتصدي وردع ورد التهديد الإرهابي والحيلولة دون تنفيذ المزيد من الهجمات الإرهابية وسقوط المزيد من القتلى والجرحى.

**استنتاجات الفصل الثاني:**

انطلاقا مما تم التطرُّق إليه في الفصل، بيان تداعيات وآثار العمليات الإرهابية التي تم تنفيذها من طرف الارهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق في العديد من دول العالم، وما كان لها من تأثير على الأمن الدولي، يمكن أن نستنتج ما يلي:

1/ تأثير المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على الأمن الوطني للدول، يتجلى بالخصوص في آثار نشاطاتهم الإرهابية – تنفيذ هجمات إرهابية، التجنيد، نشر أفكار متطرفة تفضي إلى العنف أو انشاء خلايا إرهابية – على المكونات التي يقوم عليها أمن الدول المتمثلة في فكرة الدولة the idea of the State، مؤسسات الدولة the institution of the State والقاعدة المادية للدولة the physical base of the State وكذا مختلف أبعاد الأمن الوطني – التي أشار إليها Barry Buzan– المتمثلة في الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي والأمن المجتمعي، والأهداف المرجعية لكل بعد.

2/ مساهمة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق في زيادة تهديدات الأمن الدولي، وذلك من خلال مساهمته في تفاقم التهديدات التي تعرفها منظومة المنظومات لاسيما تلك المرتبطة بالإرهاب من خلال شمولية التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية والدول التي يقيمون فيها ومناطق النزاع في مختلف الدول، اضافة الى انتشارهم الجغرافي في عدة دول ومناطق عبر العالم، إضافة إلى تأثيرهم على حل الأزمات والصراعات التي تعرفها بعض الدول والمناطق، كونهم يصعبون ويطيلون ويفشلون كل المساعي والمبادرات المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء الوضع المتأزم وإعادة الأوضاع الى حالتها الطبيعية.

3/ تأثير المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على نجاعة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتدابير المتعلقة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014) وكذا القرار رقم 2396 (2017) والرامية الى منع ومكافحة الظاهرة، ويتجلى ذلك من خلال فقدانها للنجاعة في القضاء على الظاهرة و التقليص من تأثيرها على المستوى الدولي، إذ ومنذ الإعلان عن تلك التدابير إلاّ أن جل التقارير الدولية والدراسات المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب لاتزال تشير إلى استمرارية تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب من وإلى مناطق النزاع في سوريا والعراق وفي بعض المناطق في إفريقيا وآسيا،

اضافة الى استمرار تعرض العديد من الدول لهجمات إرهابية من طرف المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع الى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها وكذا توسع الشبكات الإرهابية عبر العالم المختصة في تجنيد مقاتلين جدد ونشر الأفكار المتطرفة التي تفضي إلى العنف.

# الفصل الثالث:

# التهديدات والتحديات المستقبلية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الدولي

بعد تقديم تشخيص لواقع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بمنطقة النزاع في سوريا والعراق، وتبيين نتائج وآثار العمليات الإرهابية المنفذة من طرف المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من المنطقة على الأمن الدولي، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى التهديدات المستقبلية المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع على الأمن الدولي عامة وعلى الأمن القومي للدول المعنية بالظاهرة خاصة، مع التركيز على الإرهابيين العائدين والذين لديهم نوايا في مواصل النشاط الإرهابي خارج سوريا والعراق، كما سنبرز التحديات المستقبلة للدول المرتبط بتهديدات المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

لكن قبل ذلك، لابد بداية من تسليط الضوءِ على المناطق المرشَّحة، والمحتمل أن تكون الوجهة المقصودة والجاذبة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع، وذلك انطلاقا من مؤشرين أساسيين: مدى استقرار الأوضاع الأمنية ونجاعة المؤسسات الأمنية لدول تلك المناطق في القيام بمهمة مراقبة الحدود والتعاون الاستخباراتي الثنائي أو الإقليمي لدول المنطقة، بالإضافة إلى المؤشر المتعلق بمدى وجود حركات وخلايا إرهابية نشطة أو نائمة في المنطقة التي من شأنها احتضان المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق.

**المبحث الأول: الوجهات المحتملة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين**

إن الضغط العسكري الذي تعرَّض له تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة النزاع في سوريا والعراق، من طرف قوات التحالف الدولي الذي انطلقت منذ أوت 2014، أدى بالعديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين والمقاتلين في صفوف التنظيم إلى الانسحاب من المنطقة والتوجه سواء إلى دولهم الأصلية أو دول إقامتهم أو دول ثالثة أو مناطق نزاع أخرى.

ففي هذا المبحث سيتم التركيز على فئة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنسحبين من منطقة النزاع والعائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها، أو مناطق نزاع أخرى وهم يحملون نوايا من أجل الاضطلاع بأعمال إرهابية جديدة في مناطق مختلفة، كاستمرار للعمل الإرهابي لصالح التنظيم، وذلك سواء من خلال تنفيذ تعليمات مركزية من قياديي التنظيم أو من خلال العمل على تعزيز صفوف فروع أخرى تابعة للتنظيم ومولية له خارج المنطقة.

هذا وقد تم التركيز في تحديد هذه المناطق –كما أشرنا سابقا– على مؤشرين أساسيين:

1. مؤشر أمني مؤسساتي: يرتبط هذا المؤشر بمدى الاستقرار الموجود في المنطقة، أو الدول المشكلة لها ، وكذا مدى نجاعة أداء المؤسسات الأمنية لتلك الدول في مجال مراقبة الحدود وتحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب من وإلى دولها، بالإضافة إلى مدى مرونة وحيوية تبادل المعلومات ما بين أجهزتها الاستخباراتية بخصوص تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين.
2. مؤشر تواجد حركات وخلايا إرهابية محلية أو إقليمية في المنطقة، وطبيعة العلاقة القائمة فيما بين مختلف التنظيمات الإرهابية لاسيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، كون أن ذلك سيوفر للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق ظروف وبيئة ملائمة وجاذبة للإرهابيين تجعل من المنطقة عمق استراتيجي لهم ومنطقة مقصد بامتياز لمختلف المقاتلين الأجانب العائدين من سوريا والعراق.

عليه، وانطلاقا من المؤشرين السابقين، قسمنا تلك المناطق إلى ثلاثة (03) أقسام رئيسية، حسب القارة المتواجدة فيها، ويتعلق الأمر بالمناطق التي يحتمل أن يقصدها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون أو المنسحبون من منطقة النزاع في سوريا والعراق في إفريقيا، ثم في آسيا وفي الأخير في أوروبا.

**المطلب الأول: المناطق الإفريقية**

يمكن تقسيم المناطق الإفريقية المرشحة أو المحتمل أن تكون مناطق مقصد وجذب للمقاتلين الإرهابيين الأجانب المنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، إلى المنطقة المتواجدة في شمال إفريقيا، غرب إفريقيا وشرق إفريقيا.

**1/ منطقة شمال إفريقيا:**

إن الأوضاع الأمنية التي تعرفها بعض دول شمال إفريقيا على غرار ليبيا، تونس وبعض المناطق في مصر من جهة، وتواجد جماعات إرهابية موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبعض الخلايا التابعة لها في المنطقة من جهة أخرى، جعل من المنطقة مرشحة لأن تكون منطقة جذب ومقصد للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق.

ففي مصر، أشارت العديد من التقارير المرفوعة إلى رئيس مجلس الأمن على مستوى منظمة الأمم المتحدة، إلى وجود جماعات إرهابية موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ونشطة في بعض المناطق المصرية، لاسيما في شبه جزيرة سيناء، ويتعلق الأمر بجماعة أنصار بيت المقدس التي أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في نوفمبر 2014، إضافة إلى بعض الخلايا الإرهابية التي أصبحت أكثر بروزا للعيان في بعض المناطق المصرية الحضرية من خلال تنفيذها لعدة هجمات إرهابية في البلاد[1].(ف.25)

هذا وتمثل منطقة شبه جزيرة سيناء لاسيما المثلث الذي يربط بين مدن رفح والعريش والشيخ زويد مجال نشاط لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[2] ، والتي يمكن إبرازها من خلال الخريطة التالي:

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن ***تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات***، الفقرة 25.

[2] سيث ج. جونز وآخرون ، "دحر تنظيم الدولة الإسلامية"، ***RAND CORPORATION*** (2017)، ص.138.

**خريطة رقم01:** خريطة تبين منطقة نشاط جماعة أنصار بيت المقدس الموالية لتنظيم داعش في مصر.

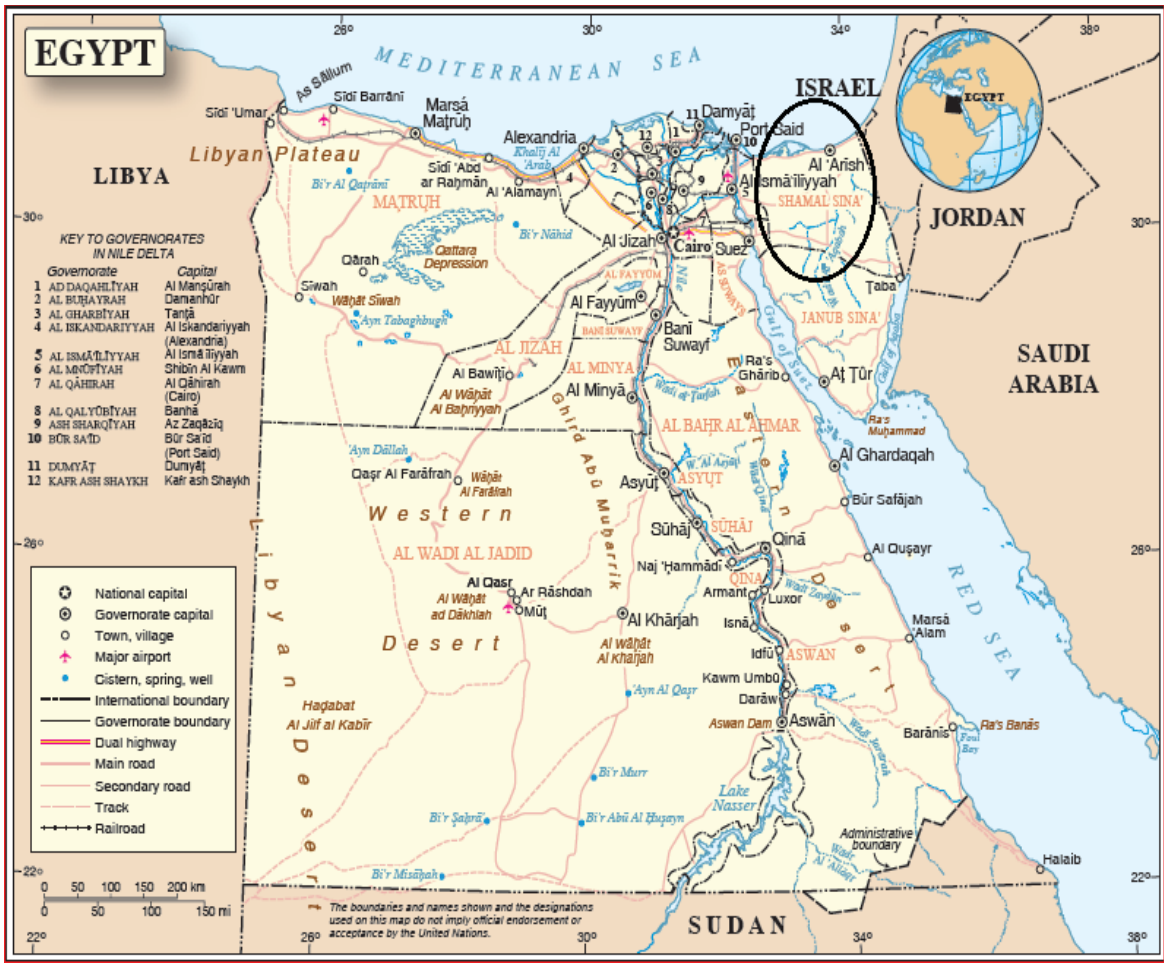


**المصدر:** https://www.un.org/Depts/Cartographic/english/htmain.htm بتصرف من الباحث

حيث يتمتّع التنظيم في هذه المنطقة بالحرية الكافية للتحرك فيها وشن هجمات إرهابية على مستوى نقاط التفتيش والمراكز الأمنية والمباني الإدارية، وتتجاوز تلك الهجمات حد المراوغات بحيث يتمكن التنظيم من السيطرة على العديد من الأحياء المتواجدة في المنطقة لساعات عديدة قبل أن تتمكن القوات الأمنية من مواجهتهم وردعهم[1].

هذا وقد أظهر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الناشط في منطقة شبه جزيرة سيناء بعض القدرات في استخدام بعض الأسلحة المضادة للطائرات من خلال إسقاطه لطائرة مروحية مصرية باستخدام أحد أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، فضلا عن امتلاكه هذه الأسلحة، نجح التنظيم

[1] المرجع نفسه ص 139.

في اختراق مصالح الأمن العملياتي للقوات الأمنية المصرية، بحيث تشير بعض عملياته من قبيل تفجير بعض السيارات التابعة للمنشآت الأمنية واختطاف إحدى السفن الحربية المصرية واغتيال بعض المسؤولين والضباط الأمنيين البارزين مثل "محمد مبروك" إلى امتلاكه بعض المعلومات الداخلية السرية حول القوات التي يستهدفها[1].

هذا وقد عرفت المنطقة توافد العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق وانضمامهم إلى جماعة نصرة بيت المقدس، إذ يقدر عددهم حسب تقرير لجنة مجلس الأمن المكلفة بمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بحوالي 300 مقاتل إرهابي أجنبي[2].

إضافة إلى منطقة شبه جزيرة سيناء في مصر، تعرف بعض المناطق الليبية نشاطا للعديد من الجماعات والخلايا الإرهابية التابعة لكل من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابيين، الأمر الذي جعل وسيجعل منها مستقبلا من بين الدول والمناطق المقصودة من طرف المقاتلين العائدين والمنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق[3].

إذ بدأ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام توسعه في ليبيا بداية من أفريل 2014، وذلك انطلاقا من مدينة درنة الشرقية، التي لطالما كانت بؤرة للتطرف الجهادي قبل اندلاع الربيع العربي، كونها كانت مصدر للعديد من المقاتلين الذين تم إرسالهم إلى العراق في أوج الهجمات الأمريكية على بغداد، كما وفرت شبكات الجهاديين فيها وفي بنغازي بعد ذلك تدفقا للمقاتلين الإرهابيين إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بسوريا[4].

وفي عام 2015، قام زعماء تنظيم الدولة الإسلاميةِ في العراق والشام يشجعون في منشوراتهم الرسمية والإعلامية على غِرار "مجلة دابق" المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الانتقال من الليبية إلى الشام عبر المناطق الحدودية في تونس، تشاد، مصر والسودان برا، وعبر ساحلها الطويل بحرا.

---

[1] ***مرجع نفسه***، ص.141.

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن ***تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات***، الفقرة 26.

[3] سيث وآخرون، ***مرجع سابق***، ص.107.

[4] ***مرجع نفسه***، ص. 107،108.

هذا ولم يقتَصر أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا على المقاتلين الليبيين فحسب، بل التحق بالمنطقة مقاتلون من جنسيات مغاربية وعربية على غرار تونس، الجزائر، مصر، العراق، اليمن، السعودية، نيجيريا وغيرها من الدول، إذ قُدِّر عددُ المقاتلين التونسيين في ليبيا على سبيل المثال حوالي 1000 مقاتل[1].

كما أبدت العديد من الدول، في هذا السياق، عن قلقها بخصوص التضامن والتعاون الحاصل ما بين الجماعات الإرهابية الإقليمية النشطة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لاسيما في مجال التدريب وتوريد الأسلحة والدعم اللوجستي، إضافة إلى إقدام بعض الحركات الإرهابية، كجماعة "بوكو حرام" إلى إنشاء خلايا إرهابية تابعة لها في الداخل الليبي[2].

فالأوضاع الأمنية الغير مستقرة وخاصة ضعف أنظمة مراقبة الحدود الليبية والدول الواقعة على مستوى حزامها الأمني الجنوبي من جهة، والخلايا الإرهابية المتواجدة والنشطة داخل الدولة الليبية والمنتشرة عبر مختلف مناطقها من جهة أخرى، زيادة على استغلال التنظيم للمناطق النائية في الوسط والجنوب الليبي كفضاء للتدريب والتجنيد والإعداد للهجمات الإرهابية[3]، يجعل من ليبيا من المناطق المرشحة بقوة لأن تصبح وجهة للعديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق.

ويمكن إبراز مناطق نشاط الجماعات والخلايا الإرهابية النشطة في ليبيا من خلال الخريطة التالية:

---

[1] ***مرجع نفسه***، ص.108.

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن ***تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات***، الفقرة 29.

[3] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، بعثة الأمم المتحدة الى ليبيا، ***تقرير الأمين العام بخصوص الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا***، مؤرخ في: 2019/01/07، الفقرة 18.

**خريطة رقم02:** خريطة تبين مناطق نشاط الجماعات الإرهابية في دولة ليبيا.

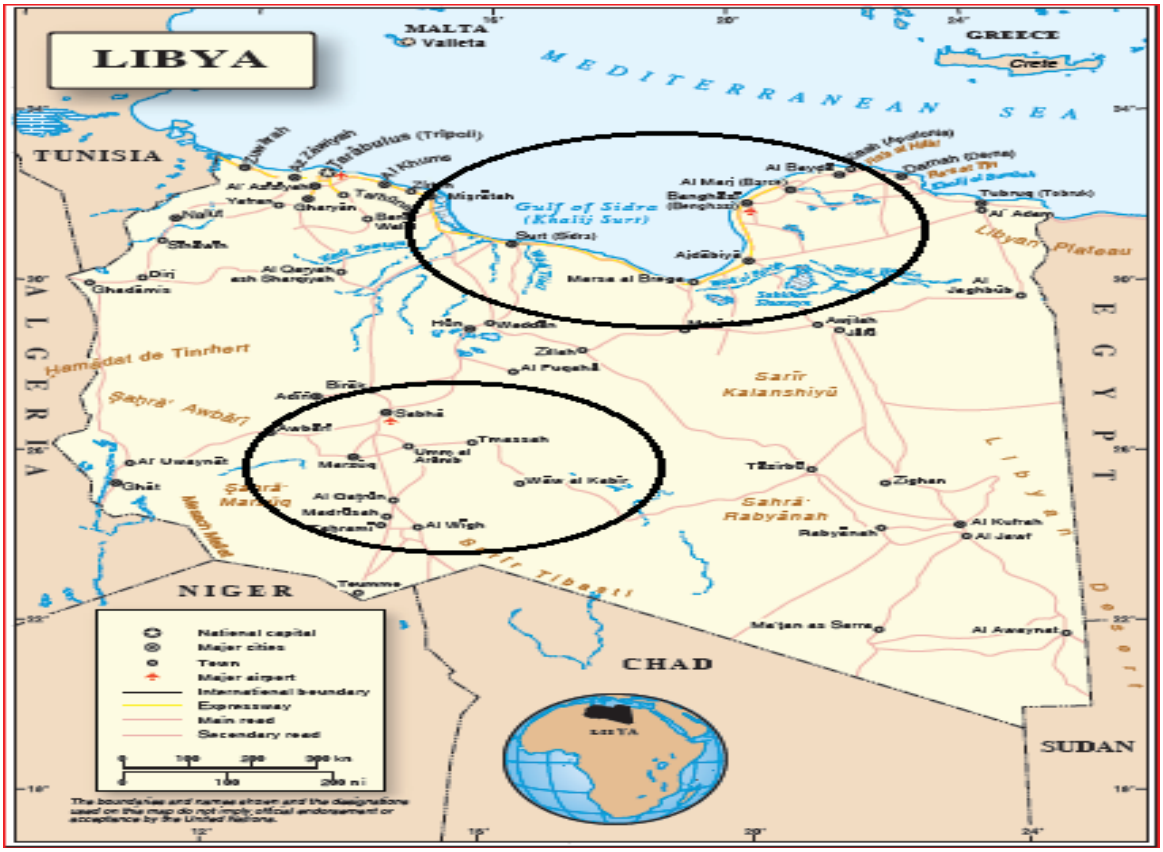


**المصدر:** https://www.un.org/Depts/Cartographic/english/htmain.htm بتصرف من الباحث.

**2/ منطقة غرب إفريقيا:**

بالإضافة إلى المناطق المتواجدة في شمال إفريقيا والتي تعرف أوضاع أمنية غير مستقرة وحدود مكشوفة سهلة الاختراق من جهة، ووجود نشاط لحركات وخلايا إرهابية على مستواها من جهة أخرى مما يجعل منها وجهة محتملة للعديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق، فإن منطقة غرب إفريقيا تعتبر هي الأخرى منطقة نزاع وتوتر مما قد يجعل منها مستقبلا وجهة للمقاتلين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق.

ففي هذا الصدد، أكدت العديد من الدول في سنة 2017، على وجود علاقات متينة وجيدة ما بين الحركات الإرهابية الإقليمية النشطة في منطقة الساحل وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1]، كما أكدت ذات الدول على أن التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن ***تنظيم الدولة***

القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية لا يزال قائما بل ويواصل الانتشار باتجاه وسط وجنوب دولة مالي، وكذا الدول المجاورة على غرار دولة بركينا فاسو التي تعرف نشاط جماعة أنصار الإسلام وجماعة المرابطين المنتسبتين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام واللتين كانتا مسؤولتين عن تنفيذ العديد من الهجمات الإرهابية في البلاد، على غرار الهجوم الذي استهدف مقهى إسطنبول في "واغادوغو" في 13 أوت 2017، والذي أسفر عن مقتل حوالي 18 شخص، واستهداف القاعدة العسكرية في "ناسومبو" في ديسمبر 2017 وغيرها[1].

في نفس السياق، أفادت العديد من الدول بأن جماعة بوكو حرام، وولاية غرب إفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تواصلان التحرك والنشاط في المنطقة وتتبعان أساليب واستراتيجيات مختلفة في أعمالهم الإرهابية[2].

وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 24 جوان 2020 حول أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، تم الإشارة الى استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في غرب افريقيا ومنطقة الساحل، اذ تعاني المنطقة من هجمات إرهابية متكررة ومعقدة على المدنيين وقوات الدفاع والأمن، وكذلك من التجنيد القسري والاختطاف لاسيما في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، كما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في 09 مارس 2020 بتحريض مقاتليه في المنطقة على تصعيد هجماتهم الإرهابية، ليتم تسجيل زيادات في الهجمات الإرهابية التي شنها المقاتلون الإرهابيون المنتمون الى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدول الإسلامية في الصحراء الكبرى[3].

كما أن تحركاتِ المقاتلين الإرهابيين الأجانب لاتزال تثيرُ قلق العديد من دول المنطقة، إذ أفادت بعض الدول عن تزايد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يغيرون ولاءهم لكيانات مختلفة

---

***الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات***، الفقرة 32.

[1] ***مرجع نفسه***، الفقرة 33.

[2] ***مرجع نفسه***، الفقرة 35.

[3] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ***تقرير الأمين العام حول أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقةالساحل***، 24 جوان 2020، ص.05.

في جميع أنحاء المنطقة، ويعمل البعض منهم كمرتزقة إذ يتنقلون من جماعة إلى أخرى بسبب الحوافز المالية[1].

يمكن إبراز المناطق المحتمل أن تستقطب المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة الصراع في سوريا والعراق وتكون وجهة لهم في منطقة غرب إفريقيا من خلال الخريطة التالية:

**خريطة رقم 03:** خريطة تبين المنطقة الموجودة في غرب إفريقيا والمحتمل أن تصبح وجهة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العادين من سوريا والعراق.

**المصدر**: https://www.un.org/Depts/Cartographic/english/htmain.htm بتصرف من الباحث.

[1] ***مرجع نفسه***، الفقرة 37.

**3/ منطقة شرق إفريقيا:**

ترى العديد من دول المنطقة بأن حركة الشباب المنتسبة إلى تنظيم القاعدة، والعديد من الخلايا الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ،لا تزال تشكّل مصدر تهديد حقيقي على الأمن الوطني لدولة الصومال، وكذا الدول المجاورة خاصة تلك التي شاركت بقواتها في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، إذ في سنة 2017 عملت حركة الشباب على إقامة وجود لها خارج الحدود الصومالية وقامت بتنفيذ العديد من الهجمات والعمليات الإرهابية قصد تثبيت قواعد لها متقدمة في كل من كينيا، إثيوبيا وجيبوتي[1].

إضافة إلى ذلك، فإن تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والأفراد الذين يؤدون مهام لوجستية بين الصومال واليمن لازالت مستمرة، ويسير هذه التحركات مقاتلو حركة الشباب السابقين الذين انتقلوا إلى اليمن والنشطين في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، كما أصبحت حركة الشباب ترحب في الآونة الأخيرة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب المنسحبين والعائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، الذين لديهم خبرات ومهارات قتالية من أجل الإشراف على تدريب مقاتليهم، إذ تستعين بهم الحركة مؤقتا كمدربين ثم يغادرون ما إن تكتمل عملية نقل المعارف والقدرات والمهارات القتالية[2].

في السياق نفسه، لايزال فرع تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن يوفر الدعم المادي والتدريب إلى فروعه في الداخل الصومالي، رغم الصعوبات المادية والمالية التي يعرفها مؤخرا، مما أدى به إلى اللجوء إلى عملية جمع الأموال والمساعدات المادية من السكان المحليين[3].

بالإضافة إلى الحركات الإرهابية المتواجدة في المنطقة، يقوم بعض المتاجرون بالبشر والمهربون بتقديم خدمات عديدة منها نقل مساعدة الأشخاص والأفراد على الانتقال إلى ليبيا، مقابل مبالغ مالية تتراوح ما بين 5000 و10000 دولار للشخص الواحد، ومن المرجح أن يجذب هذا الأمر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو المنتقلين الذين يفضلون تجنب السفر عبر المدن الكبرى، ويختارون بدل ذلك السفر عبر المناطق النائية من أجل تجنب الكشف عن هوياتهم[4].

يمكن إبراز المنطقة المحتملة أن تستقطب المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة الصراع في سوريا والعراق في منطقة شرق إفريقيا من خلال الخريطة التالية:

---

[1] ***مرجع نفسه***، الفقرة 38.

[2] ***مرجع نفسه***، الفقرة 39.

[3] ***مرجع نفسه***، الفقرة 42.

[4] ***مرجع نفسه***، الفقرة 43.

**خريطة رقم 04:** خريطة تبين المنطقة الموجودة في شرق إفريقيا والمحتمل أن تصبح وجهة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العادين من سوريا والعراق.

**المصدر**: https://www.un.org/Depts/Cartographic/english/htmain.htm بتصرف من الباحث.

ويمكن إبراز مختلف المناطق المتواجدة في إفريقيا والمرشحة لأن تصبح مناطق استقطاب للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق ووجهة مفضلة لهم، بحكم الأوضاع الأمنية الغير مستقرة ووجود حركات وخلايا إرهابية إقليمية ومحلية، من خلال الخريطة التالية:

**خريطة رقم 05:** خريطة القارة الإفريقية تبرز أهم المناطق المرشحة لأن تستقطب المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق.

**المصدر:** https://www.un.org/Depts/Cartographic/english/htmain.htm بتصرف من الباحث.

**المطلب الثاني: المناطق الآسيوية.**

إضافة إلى المناطق الموجودة في القارة الإفريقية، هناك بعض المناطق الموجودة في آسيا والتي من شأنها هي الأخرى أن تكون منطقة مقصد ووجهة محتملة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، ويتعلق الأمر بالمناطق الموجودة في وسط وجنوب آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا.

**1/ منطقة وسط وجنوب آسيا:**

تشير التقارير الصادرة عن لجنة مكافحة الإرهاب التابعة إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة، بأنه وبالرغم من استمرار العمليات العسكرية الأفغانية والدولية ،من أجل إضعاف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلاّ أنه لازال هناك مقاومة وشن للعديد من الهجمات إرهابية لاسيما في منطقة كابول، كما زاد عدد الأفراد والمقاتلين المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما زاد انتشارهم الجغرافي في البلد، هذا وأعربت عديد الدول عن قلقها من أن وجود مقاتلين إرهابيين أجانب من الأوزبك والطاجاكستانيين في شمال أفغانستان يحتمل أن يؤدي مع مرور الوقت إلى تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية الأمر الذي من شأنه أن يشكل تهديد حقيقي على أمن واستقرار وسلامة دول آسيا الوسطى[1].

هذا ويضم تنظيم الدولة الإسلامية في البلد مقاتلين إرهابيين تتراوح أعدادهم ما بين 1000 و4000 مقاتل منهم مقاتلين إرهابيين أجانب وأعضاء سابقين في حركة طالبان وباكستان (Tehrik-e Taliban Pakistan) والحركة الإسلامية لأوزبكستان (IslamicMovement of Uzbekistan) ومقاتلون من خارج المنطقة المباشرة فضلا عن منشقين عن حركة طالبان الأفغانية بالإضافة إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من منطقة النزاع في سوريا والعراق[2].

كما أفادت العديد من الدول، في السياق ذاته، إلى وجود أكثر من عشرين (20) جماعة إرهابية تنشط في أفغانستان، بعدد مقاتلين إرهابيين يصل إلى حوالي 60000 مقاتل وهو ما يمثل زيادة مقارنة بعدد المقاتلين في سنة 2016، إذ تتصدرهم حركة طالبان بضمها لحوالي 45000 مقاتل ثم الجماعات الإرهابية الأخرى على غرار تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، ومجموع الكيانات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة بما في ذلك حركة طالبان باكستان، جماعة لشكر طيبة (Lashkar-e-

[1] ***مرجع نفسه***، الفقرة 48.

[2] ***المكان نفسه.***

Tayyiba)، جماعة لشكر جانغفي (Lashkar-i-Jhangvi)، جماعة لشكر الإسلام (Lashkar-e-Islam)، جند الله، الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية (East TurkistanIslamicMovement) والحركة الإسلامية لأوزبكستان[1].

وتقدر بعض الدول أن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينشطون في أفغانستان حاليا يتراوح عددهم ما بين 10000 و15000 مقاتل، ينحدر العدد الكبير منهم من المناطق المجاورة، من بينهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين انسحبوا من منطقة النزاع في سوريا والعراق باتجاه أفغانستان[2].

بالإضافة إلى أفغانستان، كانت هناك عدة محاولات لتنظيم الدولة الإسلامية لإقامة وإنشاء هيكل تنظيمي في دولة باكستان، إلاّ أن العمليات العسكرية الباكستانية التي أجرتها في بعض المناطق القبلية أسفرت عن اعتقال أكثر من 4000 إرهابي من خلال ما يزيد عن 2000 عملية مبنية على معلومات استخباراتية، كما تم الإطاحة بحوالي 100 شبكة دعم محلية[3].

هذا وقد أعلنت لجنة الأمن القومي في كازاخستان يوم 20 نوفمبر 2014 عن وجود أكثر من 300 شخص من أصول كازاخستانية يقاتلون في صفوف التنظيم في سوريا والعراق، وأن خمسين بالمئة منهم هم من النساء، كما أضاف بيان لجنة الأمن القومي بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام استقطب العديد من الأفراد والمقاتلين الذي أقنعهم بالالتحاق بصفوفه في منطقة النزاع في سوريا والعراق والقتال إلى جانبه من دول منطقة آسيا الوسطى لا سيما من الشيشان القوقاز وكازاخستان[4].

كما أعربت دولُ المنطقة عن قلقِها إزاء قابلية تضرّر مالديف من المقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع، لأن معدل المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا والعراق من هذا البلد يعتبر قياسيا مقارنة بالعدد الإجمالي لسكانه وهو من أعلى المعدلات في العالم[5].

---

[1] ***مرجع نفسه***، الفقرة 50.

[2] ***مرجع نفسه***، الفقرة 51.

[3] ***مرجع نفسه***، الفقرة 53.

[4] جاسم، ***مرجع سابق***، ص.169.

[5] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن ***تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات***، الفقرة 54.

ويمكن إبراز المنطقة المحتملة أن تستقطب المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق في منطقة وسط آسيا من خلال الخريطة التالية:

**خريطة رقم 06:** خريطة تبين المنطقة الموجودة في وسط آسيا والمحتمل أن تصبح وجهة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق.

**المصدر**: https://www.un.org/Depts/Cartographic/english/htmain.htm بتصرف من الباحث.

## 2/ منطقة جنوب شرق آسيا:

إضافة إلى دول وسط وجنوب آسيا، تعتبر الدول الواقعة في جنوب شرق آسيا هي الأخرى من الدول والمناطق المحتمل أن تعرف تدفقا للعديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، إذ جاء في تقييمات العديد من دول المنطقة بأن خسائر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ستؤدي إلى تفاقم التهديد الذي تواجهه دول جنوب شرق آسيا، كون أن أموال التنظيم ومقاتليه الأجانب منتشرين في جميع دول العالم، ورغم أن غالبية المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جنوب شرق آسيا، الذين يبلغ عددهم حوالي 1000 شخص لم يعودوا بعد، فإن أولئك الذين عادوا يشكلون تهديدا عابرا للحدود الوطنية[1].

[1] ***مرجع نفسه***، الفقرة 55.

ففي إندونيسيا مثلا لازالت تعتبر كل من جماعة أنصار الخلافة (JamaahAnsharutKhilafah) وجماعة أنصار الدولة (JamaahAnsharutDaulah) من أهم الشبكات الإرهابية المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولكل واحدة منهما مجال ونطاق نشاطها والذي يشمل عدة مقاطعات إندونيسية[1].

أما في ماليزيا، فتعرف هي الأخرى نشاطا للحركات الإرهابية النشطة بداخلها، إذ منذ سنة 2013 ثم الكشف عن 18 مخطط إرهابي في البلد، تشكل مزيجا من المخططات المدارة من طرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام النشطة في منطقة النزاع في سوريا والعراق، والمخططات المستوحاة من الواقع المحلي، وكذلك هجمات أشخاص منفردين، كما قامت السلطات الأمنية الماليزية في سنة 2017 بتعطيل وتفكيك خلايا إرهابية بداخلها تعمل على تجنيد السكان المحليين والأجانب للقتال في جنوب الفلبين[2].

أما في الفلبين، وبالرغم من تمكن المصالح الأمنية الفلبينية من القضاء على العديد من قادة تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، كقضائها على أمير تنظيم الدولة الإسلامية في شرق آسيا المدعو (IsnilonTotoniHapilon)، والأخوين "موتي"، والمواطن الماليزي "محمود أحمد" الذي كان مسير وله علاقات ونفوذ مع مختلف الحركات والخلايا الإرهابية المتواجدة في المنطقة[3]، إلا أن تهديد تنظيم الدولة الإسلامية للفلبينيين لايزال قائما، كما تم تقييمها بأن الحصار المفروض على التنظيم في سوريا والعراق يمكن أن يكون له عواقب على أمن المنطقة على المدى الطويل، حتى أن التنظيم يركز من حيث الدعاية وتوجيه دعوات للالتحاق لصفوف التنظيم في سوريا والعراق على منطقة جنوب شرق آسيا، أما على المدى القصير فسيحتاج المقاتلون المنتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب الفلبين إلى وقت لإعادة التجمع خاصة وأنهم لا يملكون أي زعيم قادر على أن يحل محل ومن ثَمَّ القضاء عليهم[4].

ويمكن إبراز المناطق الممكن أن تكون وجهة محتملة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة الصراع في سوريا والعراق من خلال الخريطة التالية:

---

[1] ***مرجع نفسه***، الفقرة 56.

[2] ***مرجع نفسه***، الفقرة 57.

[3] ***مرجع نفسه***، الفقرة 58.

[4] ***مرجع نفسه***، الفقرة 59.

**خريطة رقم 07:** خريطة لمنطقة جنوب شرق آسيا توضح المناطق المحتمل أن تكون وجهة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق.

**المصدر:** https://www.un.org/Depts/Cartographic/english/htmain.htm بتصرف من الباحث

**المطلب الثالث: منطقة أوروبا.**

بالإضافة إلى منطقة إفريقيا وآسيا، تعتبر المنطقة الأوروبية كذلك من المناطق المحتمل أن تكون وجهة للعديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، إلا أن الأوضاع الأمنية وأنظمة الرقابة الخاصة بدول المنطقة الأوروبية بالإضافة إلى قلة ومحدودية نشاط الجماعات والخلايا الإرهابية المتواجدة فيها يجعل من أوروبا مقارنة بالمناطق الأخرى (الإفريقية والآسيوية) وجهة غير محبذة ومجال غير مناسب لتكوين جماعات إرهابية ومراكز تدريب مفتوحة لمختلف الحركات الإرهابية.

لكن هذا لا يعني بأنها في منأى عن الأولويات والأهداف المستهدفة من طرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بل تعتبر من أولوياتها، وفي هذا الصدد، أعربت العديد من الدول الأوروبية عن قلقها من احتمال أن يزود الإرهابيون العائدون من منطقة النزاع شبكات المتعاطفين مع التنظيم في أوروبا[1]، وكذا القيام بالتدبير والتخطيط وتنفيذ هجمات إرهابية جديدة، مستعينين في ذلك بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الى دولهم الأصلية أو دول التي يقيمون فيها في أوروبا.

في هذا الصدد، أفادت العديد من الدول الأوروبية باستمرار الصلات القائمة ما بين مناصري والمتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الموجودين في أوروبا والمقاتلين الإرهابيين الأجانب المتواجدون في منطقة النزاع في سوريا والعراق ومناطق أخرى، كما اعتبروا بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الأوروبيين أو الذين يقيمون فيها أو العائدين قد يساهمون في تعزيز القدرات الإرهابية ولا سيما مهارات صنع القنابل، للشبكات المحلية والأفراد، ومن بينهم الملتحقين الذين أحبطت محاولات التحاقهم بالتنظيم في سوريا والعراق[2].

كما أشار التقرير المرفوع إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 31 جويلية 2019 بأن الدول الأوروبية تعرب عن قلقها بخصوص تزايد النشاط الإرهابي الناشئ محليا، وما يرتبط به من إمكانية وقوع هجمات إرهابية بدوافع داخلية ومستوحاة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خاصة في وقت يجد فيه التنظيم صعوبات في إرسال مقاتليه لتنفيذ هجمات إرهابية في أوروبا، وفي

---

[1] ***مرجع نفسه***، الفقرة 45.

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ***التقرير السادس للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد*** (2018/01/31)، الفقرة،29.

نفس الوقت، أشير إلى ارتفاع نسبي في معدل إفشال الهجمات بسبب ضعف القدرات الاحترافية وانخفاض مستوى حنكة من يريدون ارتكاب الهجمات[1].

وبالعودة إلى عدد الأفراد الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة النزاع في سوريا والعراق من أصول أوروبية أو المقيمين في الدول الأوروبية، جاء في التقرير الصادر عن مركز Soufan Group فقد بلغ عدد الملتحقين من الدول الأوروبية حوالي 5778 شخص، وبالتالي من شأن عودة هؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى المنطقة محملين بتجارب ومعارف إرهابية مكتسبة طول فترة إقامتهم في صفوف التنظيم في سوريا والعراق، أن يهدد أمن واستقرار المنطقة مستقبلا[2].

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ***التقرير التاسع للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد*** (2019/07/31)، الفقرة،27.

[2] Barrett, ***op.cit***, p.11.

**المبحث الثاني: التهديدات المستقبلية المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع**

إنّ الضغط العسكري الذي تعرض له تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نتيجة للعمليات العسكرية التي نفذها التحالف الدولي منذ إعلانه عن بدأ عملياته العسكرية في المنطقة في أوت 2014، سيكون له تأثيرا كبيرا على وتيرة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب المقاتلين في صفوف التنظيم من منطقة النزاع في سوريا والعراق إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دول ثالثة أو إلى مناطق نزاع أخرى، الأمر الذي سيرافقه ارتفاع احتمالية تنفيذ هجمات إرهابية والاضطلاع بأعمال إرهابية سواء على المدى القريب، المتوسط أو البعيد من طرف هؤلاء الإرهابيين العائدين.

وعليه، سنتطرق فيما يلي إلى التهديدات المستقبلية الناجمة عن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا والعراق على الأمن الدولي بصفة عامة وأمن الدول المعنية بالظاهرة بصفة خاصة، والتي لا تخرج عن نطاق الأعمال الإرهابية التي يقومون بها والمتعلقة أساسا بتنفيذ أعمال إرهابية أو التحريض عليها، تجنيد مقاتلين جدد ولكن كذلك بإنشاء خلايا وجماعات إرهابية موالية للتنظيم الإرهابي الأم في المنطقة والدول المتواجدين بها.

**المطلب الأول: احتمال تنفيذ هجمات إرهابية مستقبلا.**

إن الحديث عن احتمال تنفيذ هجمات إرهابية مستقبلية في الدول والمناطق التي يتواجد بها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، يدفع بنا إلى العودة لمجموعة من المؤشرات التي من شأنها تحديد مدى الخطر الذي يشكله المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها أو مناطق النزاع.

المؤشر الأول يرتبط بالمدة الزمنية التي قضاها المقاتلون الإرهابيون العائدون في منطقة النزاع في سوريا والعراق إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إذ أن هناك علاقة طردية بين المدة الزمنية التي قضاها الأفراد داخل التنظيم والمعارف الإرهابية وكذا الخبرة التي اكتسبوها في ساحات القتال والمعارك التي شاركوا فيها، بالإضافة إلى كل التدريبات التي تلقوها سواء في استعمال الأسلحة النارية، أو في صناعة القنابل اليدوية والأحزمة الناسفة وغيرها من المعارف القتالية التي اكتسبوها طول فترة التحاقهم بصفوف التنظيم.

فكل تلك المعارف تعطي وتضفي على النشاطات والأعمال الإرهابية التي من المحتمل أن ينفذوها ويقوموا بها مستقبلا نجاعة أكبر وفعالية في تحقيق الأهداف التي يسعون ويخططون لاستهدافها.

بالإضافة إلى المؤشر المتعلق بالمدة الزمنية التي قضاها الملتحقين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تعتبر الأسباب والدوافع التي دفعت الأفراد إلى العودة إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون فيها مؤشر لا يقل أهمية عن الأول، فاكتشاف الدوافع التي أدت بالأفراد الى اتخاذ قرار بالعودة إلى دولهم الأصلية ليست بالشيء السهل والممكن إدراكه، فهناك من المقاتلين الإرهابيين من قرروا العودة لأسباب صحية، وهناك من عادوا بسبب خيبة الأمل التي طالتهم بسبب ما كانوا متوقعين حدوثه قبل الالتحاق وما تم معايشته في الواقع داخل التنظيم، ولكن كذلك هناك من عادوا في إطار مهام موكلة إليهم من طرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام سواء تمثلت تلك المهمة في تنفيذ هجمات إرهابية، تجنيد مقاتلين جدد أو جمع موارد مالية وأموال لصالح التنظيم[1].

في نفس الإطار، يصنفهم FarhadKhosrokavar المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والعائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق إلى ثلاث (03) أصناف[2]:

1. الجهاديون المتشددون (djihadistes endurcis): وهم الذين تبنوا أفكار متطرفة وآمنوا بها ويأخذون من العنف وسيلة للدفاع عنها.
2. الجهاديون التائبون (djihadistes repentants): وهم الذين أدركوا الفرق الشاسع ما بين ما كانوا ينتظرونه ويتوقعونه في مخيلاتهم حول الجهاد وما وجدوه حقيقة داخل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.
3. الجهاديون المصدومون (djihadistes traumatisé).

وعليه، فإن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها أو دول ثالثة أو مناطق النزاع ممن لديهم أسباب وخلفيات وراء ذلك مرتبطة بتنفيذ أعمال إرهابية أو

[1]Ministry of the Interior and Kingdom Relations, General Intelligence and Security Service, "***Focus on returnees***" (February 2017), p.04.
[2]République Française, Assemble Nationale, ***la Commission d'enquête sur la surveillance des filières et des individus djihadistes*** (02 juin 2015), p.26.

المساهمة فيها أو نقل تعليمات من التنظيم الأم في العراق وسوريا إلى الجماعات والخلايا الإرهابية النائمة في المنطقة، سيؤدي إلى تسجيل تنفيذ عمليات إرهابية جديدة مستقبلا.

إضافة إلى مؤشري المدة الزمنية التي قضاها المقاتلون الإرهابيون العائدون وكذا مؤشر الأسباب والدوافع الكامنة وراء قرار عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دول ثالثة، يعتبر عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق إلى دولهم الأصلية من المؤشرات المهمة جدا في تقييم المخاطر المرتبطة بالظاهرة وإدراك حجم التهديد الممكن مستقبلا.

في هذا السياق، قام مركز Soufan Group في شهر أكتوبر 2017 بنشر إحصائيات وأرقام –كما أشرنا سابقا– فيما يخص عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بالإضافة إلى عدد العائدين منهم والباقين في المنطقة أو الذين انتقلوا إلى دول ثالثة، ويمكن استعراض تلك الأرقام من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 01:** جدول يبين عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بتنظيم داعش العائدين والباقين في منطقة النزاع في سوريا والعراق.

| الدولة | عدد الملتحقين | العائدين | المتبقين | إلى غاية تاريخ |
|---|---|---|---|---|
| أفغانستان | – | 120 | – | 2017/03 |
| ألبانيا | 90 | 87 | – | 2017/05 |
| الجزائر | 170 | 87 | – | 2016/01 |
| أستراليا | 165 | 40 | 100 | 2017/05 |
| أذربيجان | 900 | – | – | 2017/03 |
| البلقان | 900 | 250 | – | 2017/08 |
| بلجيكا | 528 | 123 | 275 | 2017/10 |
| بوسنا | 248 | 46 | 115 | 2016/12 |
| بلغاريا | 10 | – | – | 2015/09 |
| كندا | 185 | 60 | 90 | 2017/01 |
| وسط آسيا | 5000 | 500 | – | 2017/02 |
| الدنمارك | 145 | 67 | 35 | 2017/02 |
| مصر | 600 | – | – | 2017/01 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوروبي | 5000 | 1200 | 2200 | 2016/04 |
| فلندا | 80 | 43 | 43 | 2017/02 |
| فرنسا | 1910 | 302 | 700 | 2017/08 |
| ألمانيا | 915 | 300 | 450 | 2017/03 |
| إندونيسيا | 600 | 50 | 384 | 2017/03 |
| ايطاليا | 110 | 13 | 57 | 2017/10 |
| الأردن | 3000 | 250 | 900 | 2017/05 |
| كزاخستان | 500 | – | 120 | 2017/04 |
| كوسوفو | 317 | 117 | 138 | 2017/04 |
| المغرب | 1660 | 236 | 929 | 2017/10 |
| روسيا | 3417 | 400 | – | 2016/03 |
| السعودية | 3244 | 760 | – | 2016/11 |
| اسبانيا | 204 | 30 | 129 | 2017/07 |
| السويد | 300 | 106 | 112 | 2016/09 |
| طاجاكستان | 1300 | 147 | 700 | 2016/07 |
| تونس | 2926 | 800 | – | 2016/12 |
| تركيا | 1500 | 400 | 900 | 2016/06 |
| المملكة المتحدة | 850 | 425 | 400 | 2017/02 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 129 | 07 | – | 2017/09 |

**المصدر**: Richard Barrett, “Beyond The Caliphate : foreignfighters and the threat of returnees”, the Soufan Center (October 2017), pp. 12,13.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول نلاحظ بأن الدول التي عرفت تنقل أكبر عدد من مواطنيها إلى منطقة الصراع في سوريا والعراق للقتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تم تسجيل كذلك على مستواها عودة العديد من المقاتلين الإرهابيين، فبعدما التحق حوالي 1660 مواطن مغربي بالتنظيم عاد منهم إلى غاية شهر أكتوبر 2017 حوالي 236 مقاتل، بينما عرفت فرنسا إلى غاية شهر أوت 2017 عودت حوالي 302 شخص من أصل 1910 ملتحق، أما تركيا فقد عرفت عودة حوالي 400 شخص من أصل 1500 ملتحق إلى غاية جوان 2016، أما

الأردن فقد عرفت عودة حوالي 250 شخص من أصل 3000 ملتحق[1]، أما تونس فقد عرفت عودة حوالي 800 شخص من أصل حوالي 2926 ملتحق، أما روسيا فقد عرفت عودة حوالي 400 شخص من أصل 3417 ملتحق، أما السعودية من أصل حوالي 3244 ملتحق عرفت عودت حوالي 760 شخص، ويمكن عرض كل ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

**الشكل رقم 01:** أعمدة بيانية تبين عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية من أصل العدد الإجمالي للملتحقين الخاصة بكل من فرنسا، تونس، المغرب، تركيا، الأردن، روسيا والسعودية.

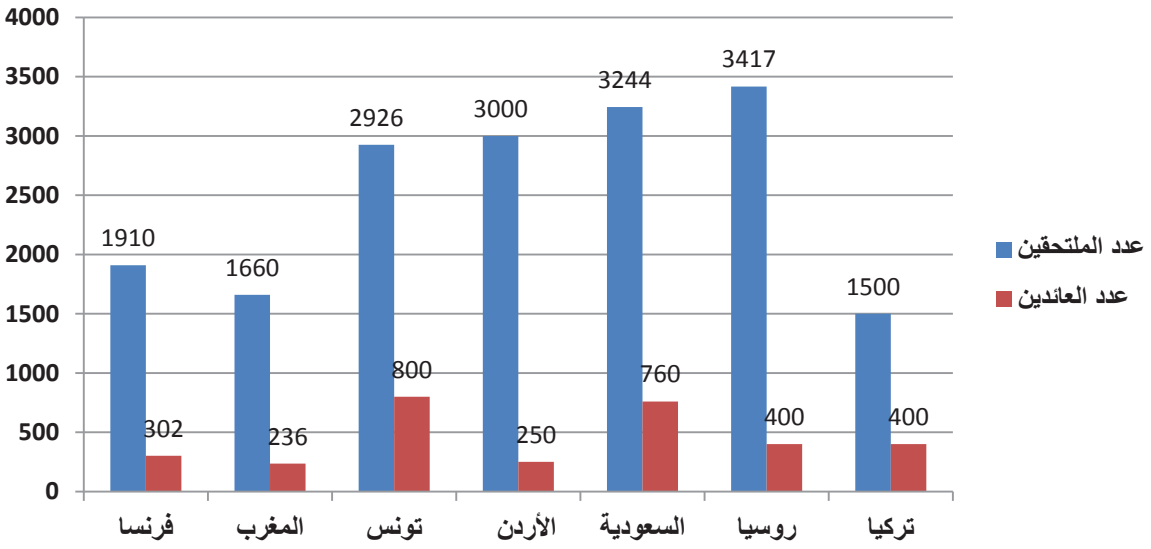


**المصدر:** Richard Barrett, “Beyond The Caliphate : foreignfighters and the threat of returnees”, the Soufan Center (October 2017), pp. 12,13.

وعليه، وانطلاقا من المؤشر المتعلق بعدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة الصراع في سوريا والعراق، يمكن القول بأن هذه الدول وغيرها من الدول التي عرفت التحاق عدد كبير من مواطنيها بصفوف التنظيم تعتبر من أكثر الدول التي يحتمل أن تتعرض لهجمات إرهابية مستقبلا، خاصة إذا كانوا من فئة المقاتلين الإرهابيين العائدين من أجل التدبير وتنفيذ أعمال إرهابية في إطار التعليمات الموجة إليهم من طرف قياديي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

في السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى الخطر والتهديد الحقيقي الذي يشكله الأشخاص والمواطنين من المتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذين لم يتمكنوا من الالتحاق بصفوفه في منطقة النزاع في العراق والشام، خاصة مع الدعوة التي وجهها إليهم الناطق

[1] Richard Barrett, ***op.cit***, p . 12,13.

الرسمي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بشأن القيام بتدبير وتنفيذ عمليات إرهابية دون انتظار تعليمات أو أوامر مركزية من قياديي التنظيم في سوريا والعراق، وهو ما يمثل خطر وتحدي للدول، فهو خطر بحيث لا يمكن التنبؤ بمكان وزمان إقبال أحد المواطنين المتعاطفين معهم في الإقدام على تنفيذ هجوم إرهابي، ويعتبر تحدي بالنسبة للمصالح الأمنية للدول التي يصعب عليها تحديد الأفراد المعنيين وتوقيت العملية ومكانها.

ويعرف هذا النوع من الأفراد الإرهابيين باسم "الذئاب المنفردة" Lonewolves، وهو عبارة عن مصطلح استخباري يدل على قيام شخص أو أشخاص غير منظمين –أي لا يخضعون لتنظيم هرمي يستلمون منه التعليمات للقيام بعمليات إرهابية– بل يقومون بالتخطيط والتنفيذ ضمن إمكانياتهم الذاتية، ويكون أغلب الأشخاص المنفذين لمثل هذه العمليات من الشخصيات السوية العادية الاعتيادية التي لا تثير الشك في سلوكها وحركتها اليومية، كما أنهم لا يترددون على المساجد ولا يرتدوا ملابس إسلامية، إضافة إلى أنهم يتقنون أكثر من لغة ويتحكمون في الإنترنت والتقنيات الحديثة[1].

فعمليات الذئاب المنفردة تقوم عادة على مبدأ التمويل الذاتي المحدود والاستعانة بالمواد التي تدخل في صناعة المتفجرات والتي يمكن الحصول عليها في الأسواق دون أن تجلب الانتباه والمراقبة[2]، كما أن هذا النوع من العمليات يقوم أصحابها قبل تنفيذ أي عملية بإيقاف اتصالاتهم والاتصالات الهاتفية وغلق حسابات الفايسبوك أو التويتر على شبكات التواصل الاجتماعي[3].

فالخلايا الفردية أو الذئاب المنفردة تكون عملية رصدها ومتابعتها أكثر صعوبة، رغم إجراءات المراقبة والمتابعة البشرية والتقنية، فهي تمثل تحدي لمصالح الاستخبارات أكثر من الشبكات الإرهابية النشطة في مناطق معينة، ومن نماذج الخلايا المنفردة نذكر "محمد مراح" الذي قام بعملية إطلاق للنار وقتل جماعي لسبع أشخاص منهم ثلاث أطفال يهود وحاخام وجرح ستة آخرين في 2012، و"أمادي كوليبالي" الذي قام باحتجاز العديد من الرهائن في متجر يهودي بباريس في 2015، بالإضافة إلى المدعو "كريستوفر كورنل" الذي حاول قتل ضابط أمريكي في 2015 قبل أن يتم القبض عليه من طرف أفراد مكتب التحقيقيات الفيدرالية يوم 15 جانفي 2015 [4].

---

[1] جاسم، ***مرجع سابق***، ص.98.

[2] ***مرجع نفسه***، ص. 97،98.

[3] ***مرجع نفسه***، ص.98.

[4] ***مرجع نفسه***، صص. 100،101.

هذا، واعتبر جهاز الأمن والاستخبارات البريطاني في تقرير له الصادر في شهر فيفري 2017، حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، بأن التهديدات المستقبلية التي يشكلها هؤلاء العائدين من المقاتلين على الأمن الوطني للدول يمكن تصنيفها إلى صنفين[1]:

1/ تهديدات على المدى القصير، وتتمثل هذه التهديدات في قيام المقاتلين العائدين بعملية التدبير والتخطيط وتنفيذ هجمات إرهابية في دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو طرف ثالث وذلك في إطار المهمة والتعليمات الموكلة إليهم من طرف قياديي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

2/ تهديدات على المدى البعيد، وهي تهديدات تتميز بكونها غير عنيفة ولا ترتبط بتنفيذ هجمات إرهابية وإنما تتضمن النشاطات الإرهابية الأخرى التي يقوم بها المقاتلون الإرهابيون الأجانب كالعمل على تجنيد أفراد جدد لصالح التنظيم، جمع الموارد المالية لدعم النشاط الإرهابي المحلي أو في منطقة النزاع في سوريا والعراق بالإضافة إلى إمكانية تكوين جماعات إرهابية أو خلية أو فرع دولي تابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الدول أو المناطق النزاع المتواجدون فيها مستقبلا.

كما أن التقرير المقدم من طرف لجنة التحقيق حول متابعة الخلايا والأفراد الجهاديين جاء فيه بأنّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يستعمل المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون من منطقة النزاع في سوريا والعراق إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها، من أجل تدبير وتنفيذ أعمال إرهابية على مستوى تلك الدول، الأمر الذي سيجعل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين يشكلون خطر وتهديد حقيقيين على الأمن الوطني للدول، إضافة إلى ذلك هناك من المقاتلين الإرهابيين المتضامنين مع التنظيم من هم مستعدون لتنفيذ هجمات إرهابية في الدول التي يقيمون بها أو دولهم الأصلية من تلقاء أنفسهم ومن مبادرة فردية منهم دون انتظار أية تعليمات من طرف قياديي التنظيم، وذلك استجابة لدعوة التنظيم بهذا الخصوص، فالخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون مرتفع جدا، ذلك كونهم أشخاص متطرفون، مكتسبون لمهارات وتكتيكات ومعارف عسكرية في الميدان، إضافة إلى أنهم قد تعرضوا طول الفترة التي قضوها إلى جانب التنظيم في منطقة النزاع إلى مستويات جد عالية من العنف والوحشية المطلقة[2].

[1]Ministry of the Interior and Kingdom Relations, *op.cit*. p.05.
[2]République Française, Assemble Nationale, la Commission d'enquête sur la surveillance des filières et des individus djihadistes, *op.cit,* p.27.

هذا وقد جاء في نفس التقرير بأن التهديد المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها قد عرف **تطورا مقارنة بالتهديدات الإرهابية السابقة**، وقد اقترن ذلك التطور بداية **بمجاله ونطاقه الجغرافي (sa localisation)**، فهو تهديد موجود بشكل دائم على أراضي الدول، على عكس الأعمال الإرهابية في فترة التسعينات التي كانت تنفذ من طرف إرهابيين قادمين من الخارج الدول المستهدفة[1].

بالإضافة إلى ذلك، **الأساليب والطرق العملياتية الإرهابية** للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين تختلف تماما عن تلك المتبعة من طرف الإرهابيين في المراحل التاريخية السابقة، فهم لا يعتمدون حاليا على العبوات الناسفة لتنفيذ عمليات إرهابية بل أصبحوا يعتمدون في ذلك على وسائل جديدة كالأسلحة النارية، والأسلحة البيضاء سهلة الاقتناء، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الملاحظين والمختصين في قضايا الإرهاب إلى اعتبار أنه بهذا المعطى الجديد والآليات والوسائل المستعملة الجديدة في تنفيذ الأعمال الإرهابية أدى إلى تلاشي الاختلاف ما بين عالم الإجرام والإرهاب، كونهم أصبحوا يعتمدون على نفس الوسائل والآليات والأساليب، وهو ما دفع بالباحثين إلى تسميتهم بإرهاب العصابات (Gangs-terrorisme)[2].

كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة ما بين شبكة الجريمة المنظمة والإرهاب وثيقة جدا، في هذا الصدد، أشار وزير الداخلية الفرنسي Bernard Caseneuve إلى أن مكافحة الإتجار غير الشرعي بالأسلحة والأموال المحصلة من جراء الاتجار بالبشر، يعتبران مجال عمل استراتيجي، ذلك لأن مثل هذه النشاطات تستطيع أن تساهم بشكل كبير في تغذية عمل ونشاط الإرهابيين[3].

أما **التطور الثالث للتهديد** الذي يشكله المقاتلين الإرهابيين العائدين هو است**عدادهم وتحفزهم للموت**، ذلك أن الموت بالنسبة لهم هو استشهاد وبالتالي دخول الجنة[4].

بخصوص التطور الأخير للتهديد، يتمثل أساسا في كون هجماتهم الإرهابية، هي هجمات موجهة ومدروسة وليست عشوائية، في هذا الصدد أشار Jean-Charles Brisard إلى أن الإرهابيين يفضلون الهجمات الإرهابية الموجهة والمدروسة ولكن كذلك الهجمات التي يكون لها صدى إعلامي عالمي، مثل استهداف اليهود، أفراد الشرطة، العسكريين وغيرها وهو ما يسمى بالإرهاب

[1] ***Loc.cit.***
[2] ***Ibid***, p.28.
[3] ***Loc.cit***
[4] ***Loc.cit***.

الاستراتيجي (terrorisme stratégique)، فالهجمات الإرهابية الموجهة والمدروسة تعطي صدى أكثر بالنسبة للتنظيمات الإرهابية من الهجمات العشوائية غير المدروسة[1].

أما Marc Trevidic – نائب الرئيس المكلف بالتنظيمات على مستوى قسم مكافحة الإرهاب بمحكمة باريس الكبرى– اعتبر بأن هناك معايير لتقييم المخاطر والتهديد لدى المقاتلين الإرهابيين العائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها، ويتعلق الأمر بمعايير: قدم ودرجة تطرف الشخص، مدى استعداد الشخص وتحمسه للالتحاق بمنطقة النزاع للقتال الى جانب التنظيمات الإرهابية، التجارب المكتسبة جراء التحاقه بالتنظيم الإرهابي، التنظيم أو الحركة الإرهابية التي التحق به/ بها، مدة بقائه في صفوف التنظيم بالإضافة إلى الأدوار التي قام بها داخل التنظيم –التدريب الذي تلقاه، القتال، وتنفيذه للعمليات الإرهابية أو مشاركته فيها–[2].

أمّا Matthew Olsen – مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب التابع للإدارة الأمريكية– وكذا منظمة "الأوروبول"، يعتبران بأنّ المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها، يشكلون تهديدا محتملا على أمنهم الوطني، من خلال استعمالهم لتدريباتهم وخبراتهم ومعارفهم القتالية وشبكاتهم الإرهابية داخلها[3].

كما يرى رئيس مركز التحليل المتعلق بالإرهاب Jean–Charles Brisard بأن في جميع الصراعات والنزاعات التي عرفت مشاركة مقاتلين أجانب في الثلاثين سنة الماضية على غرار تلك التي عرفتها أفغانستان، البوسنة، الشيشان، الصومال والعراق، لوحظ وجود تداعيات أمنية لظاهرة المقاتلين الأجانب على المدى القريب، المتوسط والبعيد على الأمن الوطني للدول، إذ أن التهديد الداخلي لتلك الظاهرة يتجلى بالأساس في أعمال الدعاية، التجنيد ودعم الحركات والتنظيمات الإرهابية[4].

وعليه، وانطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها أو دول ثالثة أو مناطق النزاعات، وما يحملون معهم من معارف إرهابية: سواء ما تعلق منها بجانبها التكتيكي القتالي، من خلال التجارب التي اكتسبوها في مجال استعمال

---

[1] *Loc.cit.*
[2] *Ibid*, pp. 26,27.
[3] Edwin Bakker, ChristophPaulussen and Eva Entenmann, "Returning jihadist foreign fighters: challenges pertaining to threat Assessement and Governance of this Pan-European problem", *Security and Human Rights* (2014), p.15.
[4] République Française, Assemble Nationale, la Commission d'enquête sur la surveillance des filières et des individus djihadistes, *op.cit*, p.26.

الأسلحة وتصنيع المتفجرات وغيرها، أو بجانبها الفكري الإيديولوجي المتطرف، خاصة منهم الذين يمتلكون دوافع لتدبير وتنفيذ عمليات إرهابية جديدة من جهة، والأفراد المتضامنين مع التنظيم ولم يتمكنوا من الالتحاق بصفوفه في منطقة النزاع في سوريا والعراق من جهة أخرى، سيكون لهم تأثير مباشر على الأمن القومي للدول، من خلال التصور، التدبير، التخطيط، الإعداد وتنفيذ هجمات إرهابية، سواء تنفيذا لتعليمات وقرارات إرهابية مركزية – من قياديي التنظيم في سوريا والعراق– أو من انطلاقا من مبادرات فردية وبموارد ذاتية ولكن باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

**المطلب الثاني: تجنيد مقاتلين إرهابيين جدد**

بالإضافة إلى التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون من منطقة النزاع في سوريا والعراق من خلال احتمال اضطلاعهم بعملية تدبير تخطيط وتنفيذ أعمال إرهابية مستقبلا، فقد يساهمون ويشاركوا كذلك في عملية تجنيد مقاتلين إرهابيين جدد سواء لصالح تنظيم الدولة الأم أو من أجل دعم صفوف خلايا وجماعات إرهابية إقليمية أو محلية.

في هذا الصدد، وبالعودة إلى تصنيف المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو دول إقامتهم أو دول ثالثة أو مناطق الصراع الذي قدمه Jeanine de Roy Van Zuijdewijn والذي يقسمهم الى خمسة أصناف رئيسية[1]:

1. الشهداء: وهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين قتلوا في المعارك والذين ينظر إليهم على أنهم شهداء.
2. المخضرمين: وهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين يمتلكون معرف وخبرة في مجال القتال كونهم قاتلوا في أكثر من منطقة نزاع واحدة.
3. المجندون: وهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذي انتقلوا من منطقة النزاع إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها من أجل تجنيد أفراد جدد لصالح التجنيد، فهم في أغلب الأحيان يقومون بمهمة تكوين المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين الجدد.
4. المقاتلين المعاد دمجهم (The ReintegratedFighter): وهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون الذين قرروا الانسحاب والعزول عن الخوض في الأعمال الإرهابية، والعودة لحياتهم الطبيعة قبل التحاقهم بالتنظيم.

[1] Jeanine de Roy Van Zuijdewijn, "the foreign fighters' threat: what history can (not) tell us", ***Perspectives on Terrorism***, Vol.08, Issue 05 (October 2014), p. 63,64.

5. الإرهابيون: وهم الأشخاص الذين يقاتلون في دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها لصالح تنظيم إرهابي يقاتل في مناطق النزاع.

فعملية تجنيد مقاتلين جدد لصالح التنظيم تعتبر مهمة حيوية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها المعنيين بالتجنيد، وفي بعض الأحيان يضطلعون بمهمة مزدوجة إذ يكونون مجندين ومدبرين ومخططين وكذا منفذين للهجمات الإرهابية في الدول التي عادوا إليها.

أمّا Bassou Abdelhak يرى بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية لا يشكلون تهديدا وخطر فقط على الأمن الوطني لتلك الدول من خلال تدبيرهم، تخطيطهم وتنفيذهم لعمليات إرهابية ولكن يساهمون كذلك بشكل كبير في نشر الأفكار والمفاهيم الإرهابية المتطرفة، فهم بذلك يشكلون امتدادا للفكر والإيديولوجية الإرهابية المتطرفة، ويسعون من خلال ذلك إلى تجنيد المزيد من الأفراد لصالح التنظيم الإرهابي، وفي هذا الإطار يمكن العودة إلى التجربة الأفغانية، إذ أن الجيل الثاني من مقاتلي تنظيم القاعدة لم يلتحقوا ولم يشاركوا في الحرب الأفغانية السوفياتية، وإنما تم تجنيدهم، تطرفهم وتدريبهم من طرف قدماء المحاربين الذين شاركوا في تلك الحرب[1].

فالمقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون من منطقة النزاع لديهم دور حيوي في عملية تجنيد ونشر الأفكار المتطرفة ولكن كذلك في تسهيل عملية تحرك وتنقل المجندين الجدد إلى منطقة النزاع، خاصة وأنهم منتشرين في العديد من الدول ومناطق النزاع عبر العالم[2].

كما يعتبر بعض الباحثين بأن من أهم التهديدات المستقبلية المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تتمثل أساسا في[3]:

1/ التهديد الأول مرتبط بتنامي استعمال الإنترنت وشبكات التواصل من أجل تجنيد أفراد جدد لصالح التنظيم، وإسداء تعليمات للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دول ثالثة أو مناطق النزاع لتنفيذ أعمال إرهابية أو جمع الأموال وغيرها.

---

[1] AbdelhakBassou, , « retour des combattants terroristes etrangers : une menace imminente à gérer », ***Policy Brief*** (Février 2017), p.6

[2] United Nations, Security Council, Counter Terrorism Committee Executive Directorate, "the challenge of returning and relocating foreign terrorist fighters: research perspectives", ***op.cit***, p.12.

[3] PetterNesser, Anne Stenersen and Emilie Oftedal, « jihadi terrorism in Europe : the IS- effect", ***Perspectives on terrorism***, Vol.10, Issue 06 (December 2016), p.09.

2/ التهديد الثاني يتعلق بلجوء المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذي قرروا الانسحاب من منطقة النزاع في سوريا والعراق أو العائدين من أجل تنفيذ تعليمات مركزية في إطار مهمة خارجية موكلة إليهم، إلى التنقل من خلال موجة اللاجئين التي تتحرك عبر مختلف الحدود الدولية وذلك حتى لا تتمكن المصالح الأمنية من رصدهم وكشفهم ومن ثم إلقاء القبض عليهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعتبر اللاجئين من منطقة النزاع في سوريا والعراق الفئة التي يتم استهدافها من طرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من أجل تجنيد المزيد من الأفراد قصد تعزيز دفاعات التنظيم.

في السياق نفسه، يشير الباحث "محمد حاسم" إلى أن التنظيمات الجهادية اليوم تحولت إلى شبكات عمل، وهي لم تعد بذلك تنظيمات مركزية كما كانت في الحرب بأفغانستان والعراق، وإنما تحولت إلى السلفية الجهادية وإلى إيديولوجية متشظية يصعب السيطرة عليها بحروب تقليدية، وأكثر الفئات المستهدفة منها هي فئة الشباب الذين يقيمون في الدول الغربية خارج دولهم الأصلية[1].

كما كشفت الدراسات أن غالبية الشباب المتورطين في الأعمال الإرهابية كانوا يبحثون عن هوية إضافة إلى الأسباب والعوامل الأخرى المرتبطة بالبطالة والفشل في الاندماج داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، كما تعتبر مناطق النزاع التي تعرفها عديد المناطق في العالم مصدر إلهام للعديد من الشباب خاصة مع الدعاية التي يقوم بها التنظيم من خلال عرض صور للضحايا، الأمر الذي من شأنه شحن تفكير العديد من الشباب ليتحولوا الى خلايا متطرفة[2].

ففشل عملية الاندماج في المجتمع لدى بعض الأفراد، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي يعانون منها لاسيما التهميش والبطالة وغيرها تكون ظروف ملائمة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين خاصة أولئك المسؤولين بمهمة تجنيد مقاتلين إرهابيين جدد لصالح التنظيم[3].

وعليه، يمكن القول انطلاقا من التجارب التاريخية السابقة لاسيما الحرب السوفياتية الأفغانية التي عرفت مشاركة العديد من المقاتلين الأجانب والدور الذي قاموا به في مرحلة ما بعد الحرب الأفغانية لاسيما مساهمتهم في تجنيد وتكوين مقاتلين إرهابيين محليين، الذين لم يشاركوا في الحرب الأفغانية وإنما تلقوا تدريباتهم وأفكارهم المتطرفة من طرف المحاربين القدامى، وهم الجيل الذي يعرف بالجيل الثاني من مقاتلي تنظيم القاعدة، وتبعا لاستمرار تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قرروا

---

[1] حاسم، ***مرجع سابق***، ص. 123،124.

[2] ***مرجع نفسه***، ص.124.

[3] Nesser, Stenersen and Oftedal, ***op.cit***, p.06.

الانسحاب من منطقة النزاع في سوريا والعراق والعودة إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها أو دول ثالثة أو مناطق النزاع، على خلفية الضغط العسكري الذي تعرض له تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منذ بداية العمليات العسكرية التي تقودها قوات التحالف الدولي ضده في أوت 2014، سيكون للمقاتلين الإرهابيين العائدين خاصة الفئة التي تمتل نوايا لتدبير والتخطيط وكذا تنفيذ هجمات إرهابية ولكن كذلك لتجنيد مقاتلين جدد لصالح التنظيم أو لدعم الخلايا الإرهابية النائمة محليا دور في عملية تجنيد مقاتلين جدد من خلال استهداف من جهة اللاجئين الفارين من مناطق النزاع سواء في سوريا والعراق أو من ليبيا وجنوب الصحراء وغيرها، ومن جهة أخرى الشباب المقيمين في الدول الغربية من أصول عربية إسلامية، من خلال استغلال فشل عملية إدماجهم في المجتمعات الأوروبية، وكذا الظروف الاجتماعية والنفسية الصعبة التي يعيشونها من أجل إقناعهم بضرورة الالتحاق بصفوف التنظيم والقتال إلى جانبه، سواء في منطقة الصراع في سوريا والعراق أو من دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها، عبر تنفيذ هجمات إرهابية فيها سواء كتنفيذ لتعليمات مركزية صادرة عن قياديي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو انطلاقا من مبادرات شخصية وفردية باستعمال إمكانيات ذاتية.

**المطلب الثالث: تعزيز دفاعات الخلايا الإرهابية المحلية أو إنشاء أخرى جديدة**

تشير العديد من منشورات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والتقارير الاستخباراتية، وكذا المقابلات ومحاضر الاستماع الخاصة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الموقوفين، إلى وجود العديد من الخلايا الإرهابية النائمة في عدد كبير من الدول في العالم، هذا وقد أشار بعض المقاتلين العائدين إلى وجود عناصر وأفراد يعيشون في الدول الأوروبية، ينتظرون تلقي أوامر وتعليمات من أجل تنفيذ هجمات إرهابية في المنطقة[1].

وبالتالي كلما زاد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها أو مناطق النزاع، كلما جعل ذلك من الخلايا والحركات الإرهابية المحلية النائمة قوية وفعالة في أدائها الإرهابي، ليس فقط من ناحية التعداد البشري ولكن كذلك من حيث المعارف والتجارب المكتسبة في منطقة النزاع التي يجلبونها معهم الى المنطقة وينقلوها إلى المقاتلين الإرهابيين المحليين[2].

[1] Bassou, ***op.cit***, p.06.
[2] ***Loc.cit***.

في نفس السياق، جاء في تقرير المقدم من طرف لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الأممي، بأن انتشار المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق في العديد من الدول ومناطق النزاع حول العالم، وعمليات التجنيد وتدريب مقاتلين الإرهابيين جدد في تلك الدول أو المناطق من شأنه أن يتولد عنه مستقبلا إنشاء خلايا وجماعات إرهابية جديدة، تدخل ضمن الشبكة الدولية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1].

فمن الأمثلة بخصوص الخلايا الإرهابية المتواجدة في بعض الدول، أشار التقرير المرفوع من طرف رئيس لجنة مجلس الأمن إلى رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة في فيفري 2018، إلى وجود خلايا إرهابية صغيرة من المتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المناطق الحضرية المصرية، التي كانت مسؤولة عن سلسلة من الهجمات التي استهدفت الطائفة القبطية[2].

كما أشار التقرير إلى وجود تعاون وتبادل ما بين فرعي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا ومصر عبر الحدود الصحراوية، كما أن أحد أكبر أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا عضو في مجلس شورى جماعة أنصار بيت المقدس النشطة في منطقة سيناء في مصر[3].

كما أن بعض المناطق الليبية تعرف تواجد لخلايا إرهابية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبتعلق الأمر بمنطقة درنة، صبراته، جنوب سرت وبني وليد، وتلجأ هذه الخلايا في تعزيز صفوفها بالمقاتلين من خلال نقل المقاتلين خاصة المنسحبين من منطقة الصراع في سوريا والعراق من جنوب ليبيا إلى تلك المناطق[4].

أما في تونس، فتواصل جماعة جند الخلافة التي أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في تحريك بعض الخلايا الإرهابية الصغيرة في بعض المناطق الجبلية للبلاد[5].

هذا، وتعرف منطقة الساحل وغرب إفريقيا تواجد العديد من الخلايا الإرهابية والجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وكذا تنظيم القاعدة، التي تواصل تحركها وانتشارها

---

[1] United Nations, Security Council, Counter Terrorism Committee Executive Directorate, "the challenge of returning and relocating foreign terrorist fighters: research perspectives", ***op.cit***, p.12.

[2] تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ***مرجع سابق***، الفقرة 27.

[3] ***المكان نفسه***.

[4] ***مرجع نفسه***، الفقرة 28.

[5] ***مرجع نفسه***، الفقرة 31.

وتوسعها في المنطقة بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الهجمات الإرهابية لاسيما في نيجيريا، مالي وبوركينا فاسو[1].

إضافة إلى الخلايا المنتشرة في شمال وغرب إفريقيا، تعرف منطقة شرق إفريقيا هي الأخرى تواجد خلايا إرهابية تابعة لكل من تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والتي تنشط بالأخص في الخط ما بين اليمن والصومال، كما أن المنطقة عرفت توافد العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنسحبين من منطقة الصراع في سوريا والعراق[2].

بخصوص دول أوروبا، فقد أشار التقرير إلى أن الهجمات الإرهابية التي استهدفت إسبانيا في أوت 2017، كشفت عن وجود شبكة مترابطة ما بين المتعاطفين مع التنظيم في أوروبا والمقاتلين الإرهابيين الأجانب المتواجدين في منطقة النزاع في سوريا والعراق[3].

بالإضافة إلى ما سبق، فتعرف بعض الدول الآسيوية تواجد خلايا تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لاسيما في أفغانستان، باكستان وإندونيسيا التي وبالرغم من تمكن مصالحها الأمنية من تحييد جماعة مجاهدي إندونيسيا، تظل كل من جماعة أنصار الدولة بقيادة "عمان روشمان" وجماعة أنصار الخلافة بقيادة "أبو حسنى" من الخلايا الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام النشطة في المنطقة[4].

إضافة إلى الدعم اللوجيستي الذي يقدمه المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو دول إقامتهم للخلايا والجماعات الإرهابية المحلية النائمة، فقد يقدم البعض منهم بالإضافة إلى تنفيذ هجمات إرهابية لتكوين جماعات وخلايا إرهابية جديدة.

في هذا الإطار، بالعودة إلى مراحل تاريخية سابقة وبالأخص إلى مرحلة ما بعد الحرب الأفغانية السوفياتية، في تسعينيات القرن الماضي، قام العديد من المقاتلين الأجانب العائدين من أفغانستان بتدريب، تكوين ونشر أفكار متطرفة ومن ثم تجنيد العديد من الشباب في صفوفهم، إضافة إلى قيامهم بإنشاء حركات إرهابية جديدة في دولهم الأصلية، ومن أبرز الأمثلة إنشاء الجماعة

---

[1] ***مرجع نفسه***، الفقرة 33، 34، 35.

[2] ***مرجع نفسه***، الفقرة 38،39.

[3] ***مرجع نفسه***، الفقرة 44.

[4] مرجع نفسه، الفقرة 56.

الإسلامية المسلحة (GIA) في الجزائر، الجماعة الإسلامية للمقاتلين المغاربة (GICM) في المغرب والجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين (GICL) في ليبيا[1].

عليه، وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن استمرار تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنسحبين من منطقة النزاع في سوريا والعراق باتجاه دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها أو دول ثالثة أو مناطق النزاع سيساهم بشكل كبير في تعزيز صفوف الخلايا الإرهابية المحلية النائمة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما أن هذا الأمر من شأنه إضفاء فعالية أكبر على أعمالها الإرهابية ونشاطاتها في المنطقة، بفضل المكاسب والمعارف الإرهابية العملياتية التكتيكية القتالية والإيديولوجية المتطرفة، كما قد تؤدي عودتهم إلى إنشاء خلايا إرهابية جديدة في الدول والمناطق المقصودة التي تنشط فيها خلايا تابعة للشبكة الإرهابية الخاصة بتنظيم الدولة الإسلامية.

[1]Bassou, ***op.cit***. p.06.

**المبحث الثالث: التحديات المستقبلية المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.**

إن التغير الاستراتيجي الحاصل في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من جراء الضغوط العسكرية التي تعرض لها من طرف قوات التحالف الدولي من جهة، وحركية المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين انتقلوا من منطقة النزاع في سوريا والعراق إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دولة ثالثة وكذا أولئك الذين فضلوا الالتحاق بمناطق نزاع أخرى، خلق تحديات جديدة أمام الدول وكذا أمام منظمة الأمم المتحدة المسؤولة عن حماية الأمن والسلم الدوليين، لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى استعراض أهم التحديات الجديدة التي أصبحت تفرضها ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على المستوى الدولي، والتي يمكن حصرها في ثلاث تحديات أساسية: يتعلق التحدي الأول بغياب إحصائيات وأرقام دقيقة حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أما التحدي الثاني فيتمثل في التحديات القضائية التي تواجه المدعين العامين في التعامل مع القضايا المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، أما التحدي الثالث والأخير فيتمثل في التحديات الأمنية التي تواجه الدول الأعضاء مستقبلا بعد عودة المقاتلين الذين يحملون جنسيتها أو شهادة الإقامة فيها أو مناطق النزاعات المسلحة.

**المطلب الأول: غياب أرقام وإحصائيات دقيقة حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب.**

تبعا للعمليات العسكرية التي قادتها قوى التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منذ منتصف 2014 في منطقة النزاع في سوريا والعراق، قام العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين كانوا ينشطون ويقاتلون إلى جانب التنظيم بالانسحاب من المنطقة والتوجه سواء نحو دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دولة ثالثة أو مناطق نزاع أخرى في غرب إفريقيا، شرق إفريقيا منطقة الساحل أو في وسط آسيا للالتحاق بالجماعات والخلايا الإرهابية النشطة بها.

فتراجع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خلف تحدي حقيقي للدول في مجال مواجهة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فبعدما كانوا مركزين ومتواجدين في منطقة واحدة ومعلومة وهي منطقة النزاع في سوريا والعراق، أصبحوا فيما بعد منتشرين في العديد من الدول والمناطق الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تعقيد وتصعيب عملية مواجهتهم والقضاء عليهم، خاصة في ظل غياب أرقام دقيقة حول أعدادهم.

في هذا الصدد، وعند الحديث عن غياب إحصائيات دقيقة حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يمكن أن نميز، في هذا السياق، غياب ثلاث أنواع من المعطيات:

غياب أرقام دقيقة حول عدد الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا والعراق، بالإضافة إلى عدم وجود معطيات بخصوص عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتواجدين حاليا في منطقة النزاع في سوريا والعراق، وكذا عدد المقاتلين الذين انتقلوا إلى دولهم الأصلية أو دول إقامتهم أو دول ثالثة أو مناطق النزاع، إذ أنه وبعد العمليات العسكرية، أبلغت العديد من الدول بأنّه بعد استعادة السيطرة على مدن الرقة، دير الزور والبوكمال بسوريا، فر مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية إلى شمال سوريا، ذلك لأنهم كانوا يعتزمون مغادرة المنطقة من الحدود الشمالية، بينما اتجه عدد أقل من المقاتلين نحو الحدود الجنوبية، ونظرا للأوضاع الغير المستقرة في المنطقة لم تتمكن الدول الأعضاء من إعطاء أرقام دقيقة حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتبقين في المنطقة[1].

في السياق نفسه، أقرت رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار رقم 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب بصعوبة الحصول على أرقام دقيقة بخصوص عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتواجدين بمنطقة النزاع، إذ أن فريق الرصد التابع لمجلس الأمن قدّر عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنه يتراوح ما بين 5000 و20000 مقاتل أجنبي معظمهم سافروا للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما اعترف الفريق بأن عددهم قد يصل إلى 30000 مقاتل إرهابي أجنبي[2].

كذلك من التحديات المطروحة في هذا الإطار، هو ذلك التحدي المتعلق بالأفراد الحاملين لأكثر من جنسية واحدة، والذين سافروا إلى منطقة الصراع في سوريا والعراق بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على الأعمال الإرهابية أو تلقي ذلك التدريب، والذين يمكنهم من أن يعودوا إلى دولهم الأصلية أو الدولة التي يحملون جنسيتها أو

---

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) بشأن *تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات*، الفقرة 07.

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ***قرار رقم 2396*** المؤرخ في: 2017/12/21 ***المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب***، ص.12.

السفر إلى دولة ثالثة قصد القيام بأعمال إرهابية، مما يشكل تحدي بالنسبة للدول بخصوص رصد ومتابعة تحركاتهم، الأمر الذي يتطلب تبادل معلومات دقيقة وفعالة وسريعة[1].

في السياق نفسه، أقرت رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار رقم 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب في رسالتها إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة في 13 ماي 2015 بأن من أهم التحديات المطروحة عند الحديث عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب هي محدودية البيانات بخصوص عدد المقاتلين المتوقع عودتهم إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلدان ثالثة بما في ذلك مناطق النزاع، ولا عن أنواع السلوك التي يرجح أن تكون لهم بعد عودتهم[2]، وبالتالي الافتقار إلى معلومات دقيقة وكاملة حول العدد، حركية وتنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب يجعل من الصعب التصدي بفعالية وفاعلية للتحديات ذات الصلة بها[3].

غياب معلومات حول الانتشار الجغرافي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بعد مغادرتهم لمنطقة النزاع في سوريا والعراق، وعدم معرفة الدول ومناطق النزاعات التي تم التوجه إليها من طرف المقاتلين الأجانب، إذ أنّ تواصل التحول العملياتي القتالي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نتيجة للضغط العسكري الذي تعرض له سيصعب من تتبع ومكافحة الإرهاب، إذ أن التمركز الإقليمي للمجموعة الإرهابية ييسر تحديد موقع مقاتلي التنظيم بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب داخل منطقة النزاع، أما مستقبلا فسيصبح من الصعب تحديد مواقع الأفراد الذين يشكلون خطرا أكبر[4].

غياب معلومات ومعطيات بخصوص هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين التحقوا وقاتلوا إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الأمر الذي يصعب على الأجهزة الأمنية في الدول والمنظمات الدولية المتخصصة على غرار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية تتبع تحركاتهم والتقصي

---

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرار رقم 2396 المؤرخ في: 2017/12/21 المتعلق بالمقاتلين الإرهابيينالأجانب، ***المرجع نفسه***، ص.03.

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير موجه الى رئيس مجلي الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، المؤرخ في: 2015/05/14، ***بخصوص ظاهرة المقتلين الإرهابيين الأجانب***، ص.15.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.29.

[4] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن ***تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات***، الفقرة 06.

عن حركيتهم ومن ثم توقيفهم وإلقاء القبض عليهم للحيلولة دون تدبير وتنفيذ أو الاضطلاع بأي عمل أو نشاط إرهابي من طرفهم الذي من شأنه المساس بأمن وسلامة الدول.

وعليه، فإن غياب بيانات بخصوص هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين، سواء هوية المقاتلين الذين عادوا إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها أو منطقة النزاع الأخرى، أو بالنسبة لأولئك الباقون في منطقة النزاع في سوريا والعراق. يظل من التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول لتصدي للظاهرة[1]، وبالتالي سيظل تبادل المعلومات بشأن هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في غاية الأهمية[2].

**المطلب الثاني: التحديات القضائية المتعلقة بقضايا المقاتلين الإرهابيين الأجانب.**

بالإضافة إلى التحدي المرتبط بغايات ومعطيات وأعداد دقيقة حول عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهوياتهم ومناطق انتشارهم وتواجدهم، تعاني الأنظمة القضائية في العديد من الدول من غياب تشريعات وقوانين خاصة متعلقة بالجرائم ذات الصلة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

فالتحديات القضائية تقف عائق في وجه المدعون العامون في مجال تحريك الدعوة القضائية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وغياب الأدلة المقبولة والقاطعة لإدانة الموقوفين منهم[3].

إذ عبرت عديد الدول في هذا الإطار عن قلقها بخصوص غياب الأطر التشريعية والقانونية وكذا الأدلة الجنائية اللازمة والضرورية لإدانة المقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، الأمر الذي يعتبر تحديا حقيقيا أمام المدعين العامين الذين يكتفون بفرض عقوبات محدودة

---

[1]United Nations, Security Council, Counter-Terrorism Committee ExecutiveDirectorate, ***the challenge of returning and relocating foreign terrorist fighters: research perspectives*** (march 2018), p.13.

[2]تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ***مرجع سابق***، الفقرة 06.

[3]United Nations, Security Council, Counter-Terrorism Committee ExecutiveDirectorate, ***op.cit***, p.13.

على أفراد يحتمل أن يكونوا شديدي الخطورة، الأمر الذي قد تكون له تداعيات أمنية خطيرة في حالة إطلاق سراح العائدين والموقوفين المتواجدين في أراضيها على أمنها القومي[1].

في هذا الإطار، قامت الجزائر بتعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 16-02 الصادر في 19 يونيو 2016 المتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، من خلال إدراج المادة 87 مكرر 11 و12، المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، إذ جاء في نص المادة 87 مكرر 11 أنه[2]:" يعاقب بالسجن المؤقت من خمس (5) سنوات الى عشر (10) سنوات وبغرامة من 100.000 دج الى 500.000 دج كل جزائري أو أجنبي مقيم بالجزائر بطريقة شرعية أو غير شرعية، يسافر أو يحاول السفر الى دولة أخرى بغرض ارتكاب أفعال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو التدريب على ارتكابها أو لتلقي تدريب عليها.

يعاقب بنفس العقوبة كل من:

- يوفر أو يجمع عمدا أموالا بأي وسيلة وبصورة مباشرة أو غير مباشرة بقصد استخدامها أو مع علمه بأنها ستستخدم في تمويل سفر أشخاص الى دولة أخرى بغرض ارتكاب الأفعال المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة.
- قام عمدا بتمويل أو تنظيم سفر أشخاص الى دولة أخرى بغرض ارتكاب أفعال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو التدريب على ارتكابها أو لتلقي تدريب عليها أو تسهيل ذلك السفر.
- يستخدم تكنولوجيات الإعلام والاتصال لارتكاب الأفعال المذكورة في هذه المادة".

كما جاء في أحكام المادة 87 مكرر 12 – التي جاء بها نفس القانون– تحديد العقوبات التي تطال كل من يستعمل تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتحريض على الأعمال الإرهابية أو تقديم الدعم للتنظيمات الإرهابية، إذ جاء فيها: " يعاقب بالسجن المؤقت من خمسة (5) سنوات الى عشر (10) سنوات وبغرامة من 100.000 دج الى 500.000 دج كل من يستخدم تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتجنيد الأشخاص لصالح إرهابي أو جمعية أو تنظيم أو جماعة أو منظمة يكون غرضها أو

---

[1] تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ***مرجع سابق***، الفقرة 46.

[2] **قانون رقم 16-02** مؤرخ في 19 يونيو سنة 2016، **يتمم الأمر رقم 66-156** المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 **والمتضمن قانون العقوبات**، المادة 2 الفقرة 01.

تقع أنشطتها تحت طائلة أحكام هذا القسم، أو ينظم شؤونها أو يدعم أعمالها أو أنشطتها أو ينشر أفكارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة"[1].

كما أبدت عديد الدول عن قلقها بخصوص المتابعة القضائية للقصر من العائدين خاصة المتشددين منهم الذين تلقوا تدريبات ومعارف إرهابية وقتالية في مراكز التدريب التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إذ ذهب بعضهم إلى حد المشاركة في أعمال قتال في منطقة النزاع، خاصة وأن معالجة مثل هذه القضايا والمتابعة القضائية للقصر تثير صعوبات بسبب عدم وجود تشريعات متخصصة في هذه الحالات[2]، كما أن طريقة التعامل معهم والإجراءات المتخذة ضدهم تختلف كثيرا عن تلك التي تتخذ ضد أوليائهم العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق[3].

فتبعا للأرقام المقدمة من طرف المركز الدولي المتخصص في دراسة التطرف (ICSR) فإنّ عدد الأطفال والقصر المتواجدين بمنطقة النزاع في سوريا والعراق من أصول أوروبية هو ما بين 1229 و1502 طفل، وحوالي 20 قاصر من أمريكا الشمالية منهم 14 من دولة كندا، إضافة إلى الأطفال والقصر الذين التحقوا مع أوليائهم للمنطقة، أولئك الذين ولدوا في المنطقة، ويقدر المركز عددهم بحوالي 730 طفل من أصول مختلفة من 19 دولة[4].

كما أن السلطات الهولندية قدرت في أفريل 2017 عدد الأطفال من جنسية هولندية المتواجدين بمنطقة النزاع في سوريا والعراق يقدرون بحوالي 80 قاصر، 50% منهم يبلغون ثلاث (03) سنوات وأقل، 30% يبلغون ما بين 4 و8 سنوات، و20% يبلغون 9 سنوات وأكثر، في حين قدرت السلطات الفرنسية عدد القصر المتواجدون بمنطقة النزاع بحوالي 500 قاصر، 50% منهم يبلغون أقل من 5 سنوات، 20 منهم شاركوا في أعمال إرهابية وأصبحوا أطفال مقاتلين، ومنذ فيفري 2018، تقدر السلطات الفرنسية عودة حوالي 66 قاصر، معظمهم تحت سن 13 سنة، 46 منهم استفادوا من متابعة للتكفل بحالتهم، أما السلطات البلجيكية فقد أحصت تواجد حوالي 137 قاصر أقل من 12 سنة يحملوا جنسيتها، ثلاث أرباع 4/3 منهم ولدوا في منطقة النزاع في سوريا والعراق، أما

---

[1] ***المرجع نفسه***، المادة 2، الفقرة 03.

[2] ***المكان نفسه***.

[3] Centre de Prévention de la Radicalisation Menant à la Violence, « Retournant : Défis, enjeux et réponses pour le Canada et le Québec », dans : ***https://info-radical.org/fr/?s=retournants*** (22/03/2020).

[4] *Ibid*, p.42.

السلطات الكندية تقدر تواجد حوالي 14 قاصر من أصل كندي متواجدين بسوريا والعراق منذ سنة 2012، عاد منهم قاصرين اثنين (02)[1].

كما أقر مجلس الأمن الأممي في القرار الصادر عنه رقم 2396 (2017) بأن الدول تواجه تحديات في الحصول على أدلة مقبولة بما فيها الأدلة الرقمية والمادية من مناطق النزاع التي يمكن استغلالها للمساعدة في محاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأشخاص الذين يدعمونهم إدانتهم[2].

وقد كان الحصول على أدلة مقبولة موضوع الكثير من النقاشات، إذ يقوم الاتحاد الأوروبي منذ فترة بجمع معلومات من أجل محاكمات خاصة بمقاتلين إرهابيين أجانب، إلا أنه لم يتمكن من إصدار أحكام قضائية تقضي بإدانة جميعهم إلا عدد قليل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية في الاتحاد الأوروبي[3].

فقد اعتمدت الدول في تحريك الدعاوي القضائية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب اعتمادا رئيسيا على التشريعات القائمة، فتركيا تعتمد بشكل كبير على التشريعات المتعلقة بالجريمة المنظمة، أما في إندونيسيا يستخدم المدعون العامون الجرائم الواردة في القانون الجنائي التي تمنع تغيير النظام الدستوري بطرق غير ديمقراطية، بينما يستخدم المدعون العامون في الصين نطاقا واسعا من الجرائم الواردة في قانون الهجرة لمنع الأشخاص من السفر، وفي مصر يعتمد المدعون العامون على الجرائم الواردة في قانون العقوبات المصري وبالتحديد على ما يضمه من أحكام تتصل بتهديد الأمن القومي[4].
فقد يؤدي الاعتماد على الجرائم غير الإرهابية في تحريك الدعوى القضائية إلى بعض المشاكل، فقد تنشأ الإشكالات إما لأن المحاكم لا تقبل هذه التفسيرات المكيّفة والمبتكرة التي يقدمها الادعاء أو لأن هذه الأحكام تنص على أفعال أو نية مختلفة تبنى عليها الإدانة[5].

كذلك من التحديات القضائية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب هو التحدي المتعلق بإثبات النية أو قصد العمل الإرهابي، إذ أن الكثير من الأشخاص الموقوفين يزعمون أن الغرض من التحاقهم بمنطقة الصراع في سوريا والعراق هو تقديم يد المساعدة الإنسانية في المنطقة[1].

---

[1] *Loc.cit.*

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرار رقم 2396 المؤرخ في: 2017/12/21، مرجع *سابق*، ص.04.

[3] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) الى السيد رئيس مجلس الأمن مؤرخة في: 23 فيفري 2015بشأن مكافحة الإرهاب، مرجع *سابق*، ص . 10، 11.

[4] ***المرجع نفسه***، ص.08.

[5] ***المرجع نفسه***، ص.09.

أما عن التحديات الماثلة أمام التعاون الدولي الفعّال إلى أن الدول تستخدم أفعالا إجرامية مختلفة لمقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإلى أن العديد من الدول تطبق وتعتمد على تشريعات لم تسن خصيصا للجرائم الإرهابية، وبالرغم من حث بعض الخبراء القانونيين على لجوء الدول لاستخدام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كأساس التعاون الدولي إلا أن إطار الاتفاقيات الدولية الحالية لا يشمل جميع الأفعال التي يجب تجريمها بموجب القرار 2178 (2014)[2].

هذا وتواجه الدول تحديات في تحريك الدعوة القضائية ضد القصر العائدين من منطقة الصراع، وكذا أفراد أسرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين سافروا معهم والتحقوا بمنطقة الصراع، ومن المسائل المثارة هنا هو التساؤل فيما إذا ارتكب جميع أفراد الأسرة جريمة بمجرد السفر إلى منطقة النزاع أو لا؟ وما إذا كان ينبغي مقاضاتهم حتى وإن كان يجب على المرأة أن تتبع زوجها في بعض الثقافات؟، كما طرحت مسألة الجرائم التي يرتكبها الآباء ضد أطفالهم عندما يأخذونهم إلى المناطق التي تعرف صراعات ونزاعات مسلحة[3].

**المطلب الثالث: التحديات الأمنية المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق.**

بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بغياب معطيات وأرقام دقيقة حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب وكذا التحديات القضائية المرتبطة بغياب الأدلة الجنائية لمحاكمة المقاتلين الإرهابيين العائدين وإدانتهم، هناك التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الأصلية أو دول الإقامة أو دول ثالثة من جراء عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من منطقة الصراع في سوريا والعراق، خاصة في ظل الضغوطات العسكرية التي يعرفها التنظيم.

في هذا الصدد، عبرت العديد من الدول عن قلقها بخصوص أن يقوم العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتبقين في منطقة الصراع في سوريا والعراق بالعودة إلى دولهم الأصلية أو تلك التي يقيمون بها أو مناطق نزاع أخرى، خاصة وأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قام في بداية الأمر وبمجرد وصول المقاتلين الأجانب من مختلف الدول بجمع جوازات السفر ووثائق الهوية الخاصة بهم وغيرها، وقام بتخزينها من أجل استخدامها المحتمل للسفر الدولي، بالإضافة لذلك حصل

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.11.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.16.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.17.

التنظيم على حوالي 9700 جواز سفر سوري فارغ عندما استولوا على مكاتب جوازات السفر في مختلف المدن في سوريا، وبالرغم من إدراج أرقامها في قاعدة بيانات الوثائق الضائعة والمسروقة بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إلا أن الدول لازالت تبدي قلقها وتخوفها بهذا الخصوص[1].

فاستيلاء التنظيم على جوازات السفر ووثائق الهوية الخاصة بالمجندين الوافدين إلى المنطقة من جهة، وسرقته لجوازات سفر سورية فارغة من المصالح الإدارية المصدرة له من مختلف مقاطعات سوريا، من شأنه أن يسهل من حركية المقاتلين الإرهابيين الأجانب أثناء انسحابهم من منطقة الصراع في سوريا والعراق ومن ثم زيادة التهديد على الأمن القومي للدول التي يقصدونها سواء كانت دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دول ثالثة.

في نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنسحبين من منطقة النزاع في عملية تنقلهم إلى دولهم الأصلية أو التي يقيمون بها أو مناطق نزاع أخرى، أصبحوا يلجؤون إلى طريقة "السفر المتقطعة"، الذي يقصد به القيام عمدا بتقسيم الرحلة الطويلة إلى أشطر متعددة بحيث يتعذر معها على المصالح الأمنية للدول التأكد من مسار السفر ومنطلقه وذلك كوسيلة لمنع السلطات الحدودية ومسؤولي مكافحة الإرهاب من أن يحددوا بدقة مكان وجودهم قبل وصولهم إلى الدولة المعنية، تحديا حقيقيا للدول الأعضاء، بالإضافة كذلك إلى استغلال المقاتلين الإرهابيين الأجانب الأحكام المتعلقة بالتنقل الحر للأشخاص في بعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتسهيل حركتهم وتنقلاتهم[2].

في هذا الصدد، عبرت رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب عن قلقها بخصوص أنظمة رقابة الحدود لدى بعض الدول الأكثر تضررا بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، معتبرة أن وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الحدود التي يسهل اختراقها من بين أكبر التحديات التي تواجهها الدول[3].

---

[1] تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ***مرجع سابق***، الفقرة 46.

[2] تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، المؤرخ في: 2015/05/14، بخصوص ظاهرة المقتلين الإرهابيين الأجانب، ***مرجع سابق***، ص.22.

[3] ***مرجع نفسه***، ص.24.

فقضية المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق لازالت تثير قلق العديد من الدول، كونهم يزيدون من الخطر الإرهابي على الصعيدين المحلي والإقليمي، خاصة بعدما زرعت فيهم نزعة التطرف وجندوا كمقاتلين، فبعض المقاتلين الإرهابيين المنحدرين من وسط آسيا تورطوا في هجمات إرهابية في تركيا والاتحاد الروسي وبعض الدول الأوروبية منذ الإعلان عن قيام التنظيم إلا أن الدول لا تمتلك عنهم أية معلومات بخصوص المناطق التي سافروا إليها أو عن مصيرهم[1].

في نفس السياق تجدر الإشارة إلى أنّه بسبب استفادة وخضوع العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق بتدريب وإعداد جيدين من طرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام سيمكنهم من تنفيذ هجمات إرهابية في بلدانهم الأصلية أو التي يقسمون بها أو مناطق النزاع التي يقصدونها، إضافة إلى قدرتهم على تزويد الشبكات الإرهابية المحلية القائمة بقدرات ومعارف إرهابية جديدة، بينما يسعى آخرون إلى تجنيد وحشد أتباع جدد لمناصرة قضاياهم وذلك بتغذية نزعة التطرف لديهم، فكل هذا يشكل تحدي كبير بالنسبة للدول[2].

بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف لدى الدول من المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الذين قد لا يكتفون بتدبير الهجمات الإرهابية وتنفيذها بل ربما انخرطوا أيضا في أشكال أخرى من دعم النشاط الإرهابي بما في ذلك نشر التطرف والتجنيد والتحريض على الأعمال الإرهابية[3].

كما أن التطور الاستراتيجي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وإعادة تكييفها مع المعطيات الجديدة خاصة بعد الضغط العسكري الذي تعرضت إليه نتيجة للعمليات العسكرية لقوات التحالف الدولي، إذ أصبحت تركز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دولة ثالثة، بالإضافة إلى أولئك المتعاطفين معها ولم يتمكنوا من الالتحاق بها في منطقة النزاع في سوريا والعراق، باعتبارهم فواعل هجومية متقدمة للتنظيم في دولهم وأماكن

---

[1] تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ***مرجع سابق***، الفقرة 46.

[2] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الأمين العام حول ***أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب***، المؤرخ في: 2018/04/20، الفقرة 10.

[3] تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، المؤرخ في: 2015/05/14، بخصوص ظاهرة المقتلين الإرهابيين الأجانب، ***مرجع سابق***، ص.16.

تواجدهم من خلال دعوتهم لتنفيذ هجمات إرهابية باسمها وبمبادرة انفرادية دون انتظار تعليمات مركزية من قادة التنظيم وهو ما يسمى ب"الذئاب المنفردة". الأمر الذي يجعل من المقاتلين الإرهابيين العائدين وإمكانية خضوعهم في أعمال إرهابية من التحديات التي تواجهها العديد من الدول وقلقها منه[1].

فهذا الأمر يعكس حسب كل من Speckhard, Shajkovci و Yayla الاستعمال المزدوج للمقاتلين الإرهابيين الأجانب من طرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إذ أن دورهم لا يقتصر على الدعم والمرافقة العسكرية لتنظيم الدولة في منطقة الصراع في سوريا والعراق، وإنما كذلك يمثلون ورقة رابحة للتنظيم من خلال استعمالهم لتنفيذ هجمات خارجية من خلال إرسالهم إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها أو دولة ثالثة بطريقة تحول رصدهم واكتشافهم من طرف المصالح الأمنية بهدف التخطيط والتدبير وتنفيذ عمليات إرهابية، باعتبارهم عائدين عملياتيين " Retournants Opérationnels"[2].

كما عبرت العديد من الدول عن قلقها بخصوص روابط التعاون ما بين الجماعات الإرهابية المحلية أو الإقليمية وعناصر ومقاتلي تنظيم الدولة المنسحبين من العراق والشام، لاسيما في مجال التدريب وتوريد الأسلحة والدعم اللوجيستي، وذلك على غرار جماعة بوكو حرام التي شكلت خلايا إرهابية صغيرة من مقاتليها في الداخل الليبي مستغلين في ذلك الحدود الغربية والحدود الجنوبية الشرقية الليبية للعبور إلى مختلف دول المنطقة المجاورة [3].

هذا ويعتبر منع تدفق الأسلحة المشروعة والحيلولة دون أن تقع بين أدي الجماعات والتنظيمات الإرهابية تحديا حقيقا بالنسبة للدول الأعضاء خاصة وأن الأسلحة في مناطق النزاع تباع عبر خطوط المواجهة وفيما بين الجماعات، لذلك لا يزال ضمان عدم تحويل الجهة المتلقية المحددة للمواد إلى جهة أخرى بالغ الأهمية[4].

---

[1]Centre de Prévention de la Radicalisation Menant à la Violence, « Retournant : Défis, enjeux et réponses pour le Canada et le Québec », dans : ***https://info-radical.org/fr/?s=retournants*** (22/03/2020), p.37.

[2]*Loc.cit.*

[3] تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، *مرجع سابق*، الفقرة 29.

[4]*مرجع نفسه*، الفقرة 82.

إضافة إلى ما سبق تشكل كذلك التنشئة التي تلاقاها الأطفال والقصر الذين التحقوا بالتنظيم مع أوليائهم في منطقة النزاع في سوريا من تحديات مستقبلة لدولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها، كون أن البرامج التعليمية التي كانت معتمدة من طرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والتي كانت تلقن للأطفال كانت تتضمن[1]:

- ✓ تلقين التعاليم الإسلامية والتركيز على تلك التي تأمر بالجهاد والقتال وتكييفها مع ممارسات ومقاربة التنظيم.
- ✓ إلغاء كل ما له علاقة بالفلسفة، الفن، الوطنية والدراسات الاجتماعية من المناهج التعليمية.
- ✓ تقتصر بعض المواد المدرسة كالتاريخ في التركيز على التاريخ الإسلامي والسيرة النبوية والفتوحات الإسلامية وغيرها.
- ✓ تدريس مادة الرياضيات وربطها بالأعمال العسكرية، إذ أن الأمثلة التي كانت تقدم كانت عسكرية محضة، كتعديد عدد الطلقات في مختلف الأسلحة، تقديم دروس بخصوص الوقت والتركيز على أمثلة متعلقة بالقنابل الموقوتة وغيرها.
- ✓ تلقينهم المصطلحات والمفاهيم الجهادية القتالية من خلال تطبيقات هاتفية كتطبيق "حروف" وكذا من خلال ألعاب الفيديو.

إضافة إلى التنشئة الاجتماعية والتربوية، يقوم التنظيم بتلقين الأطفال البالغة أعمارهم 09 سنوات فما فوق، في مراكز تدريب في كل من الرقة، دير الزور والموصل، معارف وتدريبات حول طرق استعمال الأسلحة البيضاء وكذلك الأسلحة النارية المختلفة، ليصبحوا بعد كل ذلك مقاتلين في التنظيم، أو حرفيين أو قناصين وغيرها[2]، فكل ذلك سيشكل تحدي بالنسبة للدول عند عودتهم.

هذا وقد عبر مجلس الأمن في قراره رقم 2396 (2017) عن قلقه بخصوص الخطابات المنحرفة التي يستعملها المقاتلون الإرهابيون الأجانب من أجل استقطاب المجتمعات المحلية وتجنيد أفراد جدد ومقاتلين إرهابيين جدد مستغلين في ذلك ما تمنحه إياهم شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي[3].

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول تعاني كدولة بلجيكا من المقاتلين الإرهابيين المحليين (homegrownterroristfighters) الذين لم ينتقلوا إلى منطقة النزاع في سوريا

[1] Centre de Prévention de la Radicalisation Menant à la Violence, *Op.cit*, pp. 42,43.
[2] ***Ibid***, p.43.
[3] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرار رقم 2396 المؤرخ في: 2017/12/21، ***مرجع سابق***، ص.04.

والعراق، وإنما اكتفوا بالقتال باسم التنظيم داخل الأراضي البلجيكية الذين يمتلكون درجة عالية من التواصل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب داخل التنظيم أو خارجه، وما يجعل منهم يشكلون خطرا حقيقيا على الأمن القومي البلجيكي هو سلوكهم الإرهابي النابع من مبادرات فردية في القيام بعملية تدبير والتخطيط وتنفيذ هجمات إرهابية دون انتظار أية تعليمات من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1].

كما أنها –بلجيكا– تعاني دائما من خطر التجنيد المتزايد لفئة الشباب، وفي هذا الإطار يتم التفرقة ما بين التطرف الديني المتعصب من خلال بروز وانتشار السلفية الجهادية، وما بين التطرف الاجتماعي الذي يدفع بالشباب والأشخاص إلى العمل بالتعاليم السلفية خاصة العمل الجهادي دون التعمق والبحث فيها وممارسة الشعائر الإسلامية، لهذين الوجهين أو النوعين من التطرف تأثير حقيقي على الأمن المجتمعي للدولة[2].

هذا وتتوفر الدولة البلجيكية على العديد من المعطيات التي تفاقم الوضع المتعلق بتطرف الأفراد، ويتعلق الأمر بوجود عدد كبير من الجالية المسلمة في البلاد وفي مناطق محددة، مع تسجيل نسبة كبيرة للعاطلين عن العمل في صفوفهم، الأمر الذي يسهل من عملية تجنيدهم، بالإضافة إلى ذلك وجود فواعل إرهابية بالبلاد المتكلفة بعملية تجنيد مقاتلين جدد لصالح التنظيم أو لخلايا إرهابية نائمة محليا، كجماعة الشريعة البلجيكية التي تستغل وسائل التواصل الاجتماعي، علاقات القرابة والزمالة وكذا الأماكن العمومية في تلك المناطق لإقناع الشباب بالالتحاق بصفوف التنظيم[3].

كما أكد مجلس الأمن في السياق نفسه على أهمية التقييم ورصد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المسجونين أمر بالغ الأهمية للتخفيف من الفرص المتاحة للإرهابيين لاجتذاب مجندين جدد، ذلك أن السجون يمكن أن تؤدي دور الحاضنات المحتملة لتغذية نزعة التطرف بما يفضي إلى الإرهاب وتجنيد الإرهابيين[4].

فالسجون ليست فعالة في المنع والقضاء على التهديدات المحتملة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فهي عبارة فقط عن حل ظرف على المدى القريب والمتوسط ولكن ليس على المدى البعيد، بالإضافة إلى أن السجون قد تتحول في حالة وجود إرهابيين متطرفين يقبعون داخله إلى تكوين شبكة

[1]Thomas Renard, « les filières terroristes en Belgique : du défi sécuritaire au défi structurel », ***Diplomatie Affaires Stratégique et Relations Internationales***, No.87 (juillet-Aout 2017), p.43.
[2]***Ibid***, p.44.
[3]***Loc.cit***.

[4]***مرجع نفسه***، ص.06.

لنشر التطرف المفضي للعنف والإرهاب وتجنيد المزيد من الأفراد لصالح التنظيم أو لصالح خلايا إرهابية محلية نائمة[1].

إذ تم في منتصف سنة 2015 إيداع المئات من المقاتلين الإرهابيين الفرنسيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، وحسب المعلومات الواردة من طرف وزارة الداخلية الفرنسية في مارس 2017، هناك حوالي 421 إرهابي يقبعون في السجون الفرنسية، الأمر الذي جعل المؤسسات العقابية الفرنسية تعاني من الاكتظاظ في عدد المسجونين ومن ثم يجعل من عملية المراقبة الصارمة والدقيقة الفردية للإرهابيين صعبة جدا، وبالتالي هذه الظروف تسهل عليهم القيام بنشر أفكار متطرفة بين المسجونين، ففي مارس 2017، إضافة إلى 421 إرهابي الموقوفين والمودعين في السجن، تم تسجيل تطرف حوالي 1224 بعد خروجهم من السجن، بالرغم من أنهم لم يدانوا ولم يسجنوا بأي عمل له علاقة بالإرهاب[2].

هذا وتعتبر تكنولوجيات الاتصالات المغلقة من قبيل الشبكة المظلمة والتشفير التي سرعان ما تتكيف الجماعات الإرهابية معها وتستفيد منها لتسهيل تمويلها ودعايتها وتجنيد أشخاص جدد في صفوفها وتحسين الخدمات اللوجستية خاصة فيما يخص اقتناء الأسلحة تشكل تحديا حقيقيا للدول الأعضاء من أجل مواجهة الظاهرة[3]، كما تسمح بتبادل المعلومات عن اللوجستيات والتجنيد والتخطيط فيما بين أعضاء الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة المعنية، إضافة إلى مساهمتها في نشر التطرف وخطابات الكراهية[4].

فاستعمال الأنترنت من طرف المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتنظيمات الإرهابية تأخذ عدة أوجه وطرق، يمكن توضيحها من خلال الاستعمالات الأساسية التالية[5]:

1/ الدعاية: تعتبر الدعاية من بين أهم مظاهر استعمال الإنترنت من طرف الحركات الإرهابية، ويتجلى ذلك من خلال الاتصال عبر الوسائط المختلفة التي تتضمن في أغلب الأحيان تعليمات

---

[1]Christian Nunlist, « la difficile gestion des personnes de retour du jihad », ***politique de sécurité : analyses du CSS***, No.210 (juin 2017), p.01.

[2]***Ibid***, p.02.

[3] تقرير الأمين العام حول أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ***مرجع سابق***، الفقرة 04.

[4]***مرجع نفسه***، الفقرة 15.

[5]United Nations, United Nations Office on Drugs and Crime,"***Utilisation de l'internet à des fin terrorists"*** (2014), pp. 04-11.

إيديولوجية أو عملياتية، بالإضافة إلى دعوات لتنفيذ هجمات إرهابية، وبالإضافة إلى بعث رسائل ذات محتوى إرهابي من خلال المجلات والجرائد والاتفاقيات وملفات مسموعة أو مرئية بالإضافة إلى برامج وألعاب الفيديو.

2/ التجنيد: تستعمل الإنترنت كذلك كوسيلة لتجنيد مقاتلين جدد، من خلال بناء علاقات واستهداف أشخاص لديهم تعاطف مع التنظيم، فالإنترنت تمنح للتنظيمات الإرهابية منصة عالمية تسمح لهم بأن يقوموا بعملية نشر أيديولوجيتهم وأفكارهم المتطرفة وإقناع الأفراد بضرورة تبنيها والدفاع عنها ومن ثم تجنيدهم ليصبحوا مقاتلين تابعين للتنظيم سواء في دولهم الأصلية أو التي يقيمون فيها أو دعوتهم للالتحاق بصفوف التنظيم لدعم صفوفه بمنطقة النزاع في سوريا والعراق.

3/ التحفيز: تستعمل الإنترنت كذلك كوسيلة فعالة في يد التنظيمات الإرهابية لتحفيز الأفراد والجماعات الإرهابية الموالية لها في مختلف دول العالم على القيام بتنفيذ أعمال إرهابية في المنطقة أو الدول التي يتواجدون فيها وذلك من خلال البيانات التي يتم نشرها عبر المنتديات والمواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي للحث على هذا الأمر أو من خلال الخطب والدعاوي الموجه من طرف الناطق الرسمي للتنظيم أو قائده بهذا الشأن.

4/ التطرف: تتمثل من خلال استعمال الإنترنت كوسيلة لنشر الأفكار المتطرفة والإيديولوجية للتنظيمات الإرهابية، والعمل على إقناع الشباب أو الأفراد على أن العنف هو الوسيلة الأوحد لتحقيق الأهداف المنشودة للتنظيم.

5/ التمويل: التنظيمات الإرهابية في بعض الأحيان تلجأ إلى الإنترنت من أجل تمويل العمليات الإرهابية، وفي هذا الإطار يمكن أن نحصر أهم أوجه استعمال التنظيمات الإرهابية للإنترنت من أجل الحصول على أموال من خلال : التجارة الإلكترونية، استغلال بطاقات الدفع الإلكترونية، وسائل الدفع عبر الانترنت، بيع الكتب وحاجيات غير مستعملة عبر الإنترنت، مراسلة العناصر والجماعات الإرهابية التابعة للتنظيم وطلب منهم جمع الأموال لصالح التنظيم وغيرها، بصفة عامة استعمال ما توفره الإنترنت من فضاء عرض واتصال من أجل جمع الأموال لتمويل أعمالهم الإرهابية.

6/ التدريب: تستعمل الجماعات الإرهابية الإنترنت كفضاء للتدريب، وذلك من خلال نشر مطويات، أدلة وفيديوهات وصور حول كيفية الانضمام للتنظيمات الإرهابية، وعرض خطوات صنع متفجرات وعبوات ناسفة، والأسلحة النارية وغيرها، فالإنترنت أصبحت تشكل فضاء للتدريب الافتراضي بالنسبة للجماعات الإرهابية.

7/ التخطيط والتنفيذ للعمليات الإرهابية.

إضافة للنشاط الإرهابي الذي قد يطلع به المقاتلون الإرهابيون الأجانب بمجرد عودتهم لدولهم الأصلية أو الدول التي سقيمون بها أو دول ثالثة أو منطقة الصراع، يعتبر كذلك استمرارية التمويل والحصول على الأموال من التحديات التي تواجهها الدول، كون أن استمرار التمويل المالي يعطي للمقاتلين الإرهابيين العائدين والجماعات والخلايا الإرهابية المحلية دفع جديد للقيام بتدبير وتنفيذ هجمات إرهابية بالإضافة إلى أنها تساعدها في عملية تجنيد مقاتلين إرهابيين جدد في صفوفها عن طريق توظيف تلك الموارد المالية لإغرائهم.

فنظرا للضغوطات التي تعرض لها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وخسارته للعديد من آبار النفط والغاز التي كان يسيطر عليها في المنطقة تراجعت معها إيراداته مما أثر على وتير التمويل المادي للعديد من فروعه في مختلف الدول والمناطق، الأمر الذي دفع بالمنتسبين للتنظيم من خارج منطقة الصراع في سوريا والعراق إلى البحث عن وسائل لتنويع مصادر دخلهم ليتمكنوا من تغطية نفقاتهم وإعالة أنفسهم بشكل مستقل عن نواة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1].

في نفس السياق، جاء في تقرير رئيس لجنة مجلس الأمن الموجه إلى رئيس مجلس الأمن في 27 فيفري 2018 بأن تنظيم الدولة بصدد التسلل إلى الأعمال التجارية المشروعة كإجراء لتنويع مداخله وذلك بتوكيل أشخاص نزهاء وغير مسبوقين بأعمال إرهابية، وهو الأمر الذي يثير مخاوف عديد الدول من أن يتمكن التنظيم من جني الأموال والأرباح عير تلك الشركات التابعة له والتي تعمل في مجال الزراعة، البناء بالإضافة إلى الشركات العقارية، واستثمار تلك الأموال بعد غسلها محليا إقليميا ودوليا[2]، خاصة مع بداية تدفق المعونات المالية الدولية نحو المناطق المحررة في سوريا والعراق[3].

في الأخير، يمكن القول بأن المعارف الإيديولوجية والقتالية العسكرية التي يمتلكها المقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة الصراع في سوريا والعراق والتي تلقوها في مراكز التدريب التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي قد يستغلونها للتدبير والتخطيط لعمليات إرهابية تستهدف

---

[1] تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) المؤرخ في: 2018/02/27 بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ***مرجع سابق***، الفقرة 10.

[2] ***مرجع نفسه***، ف.13.

[3] ***مرجع نفسه***، ف.14.

أمن وسلامة الدول أو لنقلها لخلايا وجماعات إرهابية محلية، يجعل من الظاهرة تشكل تهديد حقيقي للأمن القومي للدول وتحديا لها[1].

كما أن الضغط العسكري الذي يتعرض إليه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، سيؤدي به إلى نقل هجماته إلى خارج منطقة الصراع في سوريا والعراق، واستهداف الأمن القومي للدول التي تشارك في عملية محاربته في المنطقة من خلال استغلال العائدين من مقاتليه إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون فيها والمتضامنين معه ودعوتهم لتنفيذ هجمات إرهابية بها[2]

يمكن تلخيص التحديات المستقبلية المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على الأمن الدولي بصفة عامة وعلى الدول بصفة خاصة من خلال المخطط التالي:

[1]République Française, ***Revue Stratégique de Défense et de Sécurité Nationale (2017)***, p.37.
[2]***Ibid***, p.38.

**الشكل رقم 02**: مخطط توضيحي لأهم التحديات المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الدولي بصفة عامة وعلى أمن الدول بصفة خاصة.

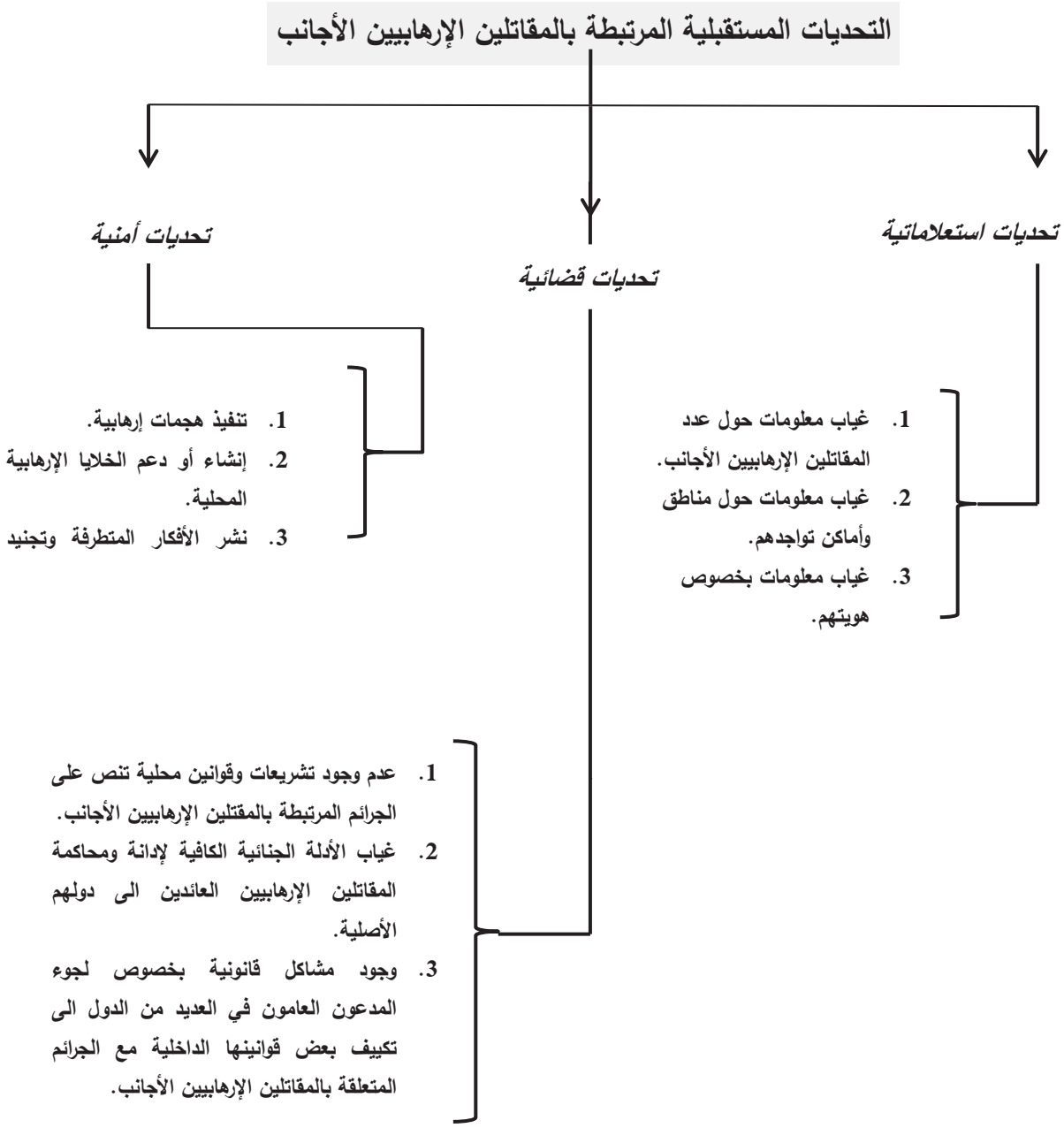


**المصدر**: شكل من إنجاز الطالب بناء على المعلومات الواردة في المبحث الثالث.

**استنتاجات الفصل الثالث:**

انطلاقا مما سبق التطرق إليه من التهديدات والتحديات المستقبلية المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1/ إن المناطق التي تعرف أوضاع أمنية غير مستقرة وغير متحكم فيها من طرف المؤسسات الأمنية للدول المشكلة لها من جهة، ووجود نشاط وحركية للحركات والخلايا الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة من جهة أخرى في إفريقيا – لاسيما شمال شبه جزيرة سيناء بمصر والمناطق الساحلية والوسطى والجنوبية لليبيا، ومالي، النيجر، نيجيريا، بوركينافاسو، الصومال، جيبوتي، إثيوبيا وكينيا– وآسيا –لاسيما أفغانستان، كازاخستان، أوزبكستان، طاجاكستان، ماليزيا، إندونيسيا والفيليبين– وبعض المناطق الأوروبية، تجعل منها مناطق مستقطبة ووجهات محتملة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب المنسحبين والعائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق.

2/ التهديدات المستقبلية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، مرتبطة بالأساس بفئة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دول ثالثة أو مناطق النزاع قصد القيام بأعمال وأنشطة إرهابية تنفيذا لتعليمات مركزية من قياديي تنظيم الدولة الإسلامية، أو انطلاقا من مبادرات فردية باسم التنظيم.

3/ التهديدات المستقبلية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا تخرج عن إطار الأعمال الإرهابية التي يضطلع بها المقاتل الإرهابي الأجنبي، والمتمثلة أساسا سواء في تنفيذ أعمال إرهابية أو المساهمة فيها أو التحريض عليها، نشر الفكر الإرهابي المتطرف المفضي إلى العنف ومن ثم تجنيد مقاتلين جدد لصالح التنظيم أو تعزيز وإنشاء جماعة أو خلية إرهابية جديدة، مستغلين في ذلك المعارف الإرهابية التي اكتسبوها طول فترة إقامتهم في صفوف التنظيم، والخبرات الميدانية القتالية من المعارك التي شاركوا فيها وخاضوها في المنطقة.

4/ التحديات المستقبلية المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، تتمثل أساسا في ما هو محتم على الدول مواجهته ذات الصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق، في إطار مهامها التقليدية والحيوية التي تضطلع بها والمتمثلة في حماية أمنها الداخلي والخارجي، إذ تتمثل بصفة خاصة في تحديات أمنية لها علاقة بنشاط المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وما يشكلونه من تهديد حقيقي على أمنها الوطني، كخطر تعرضها لهجمات إرهابية، أو أن تصبح فضاء لتجنيد الأفراد وتدريبهم وعمق استراتيجي للحركات والتنظيمات

الإرهابية، إضافة إلى تحديات قضائية مرتبطة بوضعيتهم القانونية ومدى توفر نصوص وتشريعات وقوانين تلائم وتستجيب لخصوصيات الظاهرة خاصة عند عودتهم إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها، تفاديا للوقوع في فراغ قانوني بخصوص حالتهم ومن ثم صعوبة محاكمتهم ومتابعتهم، زد على ذلك صعوبات الحصول على أدلة ملموسة وواضحة لإدانتهم، دون أن ننسى التحديات الاستخباراتية المتصلة بهم، لا سيما فيما يخص غياب إحصائيات وأرقام دقيقة حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مختلف المراحل التي مروا عليها، بداية من عدد الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا والعراق إلى غاية عدد العائدين منهم إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دولة ثالثة أو مناطق النزاع، مرورا بعدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قتلوا في المنطقة أو تم إلقاء القبض عليهم في إحدى دول العبور وغيرها.

# الخاتمـــة

من خلال دراستنا لتأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الأمن الدولي، يمكن القول بأن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليست بالظاهرة الجديدة، ولا يرتبط وجودها بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإنما يعود ظهورها لمراحل تاريخية سابقة، تعود بالأخص إلى الحرب الأهلية الإسبانية، الحرب الأفغانية السوفياتية وكذا الحروب الأهلية التي عرفها العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي.

أما بالنسبة للأفراد الذين التحقوا بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام،وبالرغم من مزيج الأسباب والدوافع السياسية، الإيديولوجية الاجتماعية والاقتصادية التي دفعتهم إلى قبول الالتحاق بمنطقة النزاع في سوريا والعراق للقتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، إلاّ أن طول الفترة الزمنية التي قضوها بالمنطقة سمحت لهم بتلقي معارف واكتساب مهارات قتالية إرهابية وخبرة في الميدان، من خلال مراكز التدريب التي تدربوا فيها، والمهام القتالية واللوجيستية التي اضطلعوا بها داخل التنظيم فيما بعد.

أما فيما يخص تأثير المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق على بنية الأمن الدولي، فإنه يتجلى في نتائج وآثار نشاطاتهم الإرهابية سواء ما تعلق منها بتنفيذ هجمات إرهابية، التجنيد، نشر أفكار متطرفة تفضي إلى العنف أو إنشاء خلايا إرهابية، على المكونات الثلاث التي تقوم عليها الدول ( فكرة الدولة، القاعدة الفيزيائية للدولة ومؤسسات الدولة ) ومن خلالها على الأبعاد المختلفة للأمن الوطني أهدافها المرجعية، سواء ما تعلق بالأمن العسكري، الاقتصادي، السياسي والمجتمعي.

كما أن تأثير المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، يشمل كذلك، حركية ومحتوى الأمن الدولي من خلال مساهمته في تفاقم التهديدات التي تعرفها منظومة المنظومات لاسيما المرتبطة بالإرهاب، وذلك من خلال شمولية التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون إلى دولهم الأصلية والدول التي يقيمون فيها في مختلف الدول، وانتشارهم الجغرافي في عدة دول ومناطق عبر العالم، إضافة إلى تأثيرهم على مساعي ومبادرات حل الأزمات والصراعات التي تعرفها بعض الدول والمناطق، كونهم يصعبون ويطيلون ويفشلون كل المساعي والمبادرات الرامية إلى إنهاء الوضع المتأزم وإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية.

أما بخصوص تأثير المقاتلين الإرهابيين الأجانب على أدوات الأمن الدولي المتعلقة بمكافحة الإرهاب، لاسيما إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتدابير المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014) وكذا القرار رقم 2396 (2017)، يتجلى من خلال فقدانها للنجاعة والفعالية في القضاء على الظاهرة و التقليص من تأثيراتها على المستوى الدولي، إذ ومنذ الإعلان عن تلك التدابير إلاّ أن التقارير الدولية لازالت تشير إلى استمرارية تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب من وإلى مناطق النزاع في سوريا والعراق وفي بعض المناطق في إفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى استمرارية تعرض العديد من الدول لهجمات إرهابية من طرف المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها وكذا توسع الشبكات الإرهابية المختصة في تجنيد مقاتلين جدد ونشر الأفكار المتطرفة التي تفضي إلى العنف عبر مختلف دول العالم.

أما بالنسبة للوجهات المحتملة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق مستقبلا، يمكن القول بأن المناطق التي تعرف أوضاع أمنية غير مستقرة وغير متحكم فيها من طرف المؤسسات الأمنية من جهة، ووجود نشاط للحركات والخلايا الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في بعض الدول والمناطق الإفريقية لاسيما شمال شبه جزيرة سيناء بمصر والمناطق الساحلية والوسطى والجنوبية لليبيا، ومنطقتي الساحل والصحراء والقرن الإفريقي، وفي بعض المناطق والدول الآسيوية على غرار أفغانستان، كازاخستان، أوزبكستان، طاجاكستان، ماليزيا، إندونيسيا والفيليبين، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية من جهة أخرى، ترشحها لتكون مناطق مستقطبة ووجهات محتملة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق.

أما بخصوص التهديدات المستقبلية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، فهي مرتبطة بالأساس بفئة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دول ثالثة أو مناطق النزاع قصد القيام بأنشطة إرهابية، في إطار تعليمات مركزية من قياديي الدولة الإسلامية، أو انطلاقا من مبادرات فردية باسم التنظيم، والتي لا تخرج عن إطار نطاق الأعمال الإرهابية التي يضطلع بها المقاتل الإرهابي الأجنبي، والمتمثلة في تنفيذ أعمال إرهابية أو المساهمة فيها أو التحريض عليها، نشر الفكر الإرهابي المتطرف المفضي إلى العنف ومن ثم تجنيد مقاتلين جدد لصالح التنظيم أو تعزيز وإنشاء جماعة أو خلية إرهابية جديدة،

مستغلين في ذلك المعارف الإرهابية التي اكتسبوها طول فترة إقامتهم في صفوف التنظيم، والخبرات الميدانية القتالية من المعارك التي شاركوا فيها خاضوها في المنطقة.

أما عن التحديات المستقبلية المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق، فتتمثل فيما هو محتم على الدول مواجهته لمنع ومكافحة ومتابعة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق، وذلك في إطار مهامها التقليدية والحيوية، لاسيما تلك المتعلقة بحماية أمنها الداخلي والخارجي، وتتمثل تلك التحديات بصفة خاصة في تحديات أمنية لها علاقة بنشاط المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وما يشكلونه من تهديد حقيقي على أمنها الوطني، كخطر تعرضها لهجمات إرهابية، أو أن تصبح فضاء لتجنيد الأفراد وتدريبهم وعمق استراتيجي للحركات والتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى تحديات قضائية مرتبطة بوضعيتهم القانونية ومدى توفر نصوص وتشريعات وقوانين تلائم وتستجيب لخصوصيات الظاهرة خاصة عند عودتهم إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها، تفاديا للوقوع في فراغ قانوني بخصوص حالتهم ومن ثم صعوبة محاكمتهم ومتابعتهم، زد على ذلك صعوبات الحصول على أدلة ملموسة وواضحة لإدانتهم، دون أن ننسى التحديات الاستخباراتية المتصل بهم، لاسيما فيما يخص غياب إحصائيات وأرقام دقيقة حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مختلف المراحل التي مروا عليها، بداية من عدد الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا والعراق إلى غاية عدد العائدين منهم إلى دولهم الأصلية أو الدول التي يقيمون بها أو دولة ثالثة أو مناطق النزاع، مرورا بعدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قتلوا في المنطقة أو تم إلقاء القبض عليهم في إحدى دول العبور وغيرها

# قائمة المراجع

**1/ الكتب:**

**أ/ باللغة العربية:**


1. ابراهيم مدكور، **المعجم الوجيز**، القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1989.
2. أمير فرج يوسف، **مكافحة الإرهاب**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011.
3. بوزناده معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. أنس جميل اللوزي، **مفهوم الضرورة العسكرية في القانون الدولي الانساني**، جامعة الشرق الأوسط، 2014.
5. أنس عبد الله، **ولادة الأفغان العرب: سيرة عبد الله أنس بن مسعود وعبد الله عزام**، بيروت: دار الساقي، 2002.
6. البطريق عبد الحميد، **التيارات السياسية المعاصر**ة، القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971.
7. بيليس جون وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
8. جاسم محمد، م**كافحة الإرهاب: الاستراتيجيات وسياسات مواجهة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والدعاية الجهادية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2016.
9. الدويري فايز محمد ، **الأمن الوطني**، الأردن: دائر للنشر والتوزيع، ط.1، 2013.
10. سامي حامد عياد، **استخدام تكنولوجيا المعلومات في مكافحة الإرهاب**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.
11. سعيد محمد عثمان، **الإرهاب والكيان المجتمعي**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2019.
12. سكوتش بورتشيل وآخرون، تر. محمد صفار، **نظريات العلاقات الدولية**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
13. السماتي سلوى، **النساء الجهاديات في التنظيمات الارهابية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018.
14. السيد ليلى وآخرون، **تفكيك بنيات خطاب العنف والتطرف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، أبو ظبي: مركز هداية لمكافحة التطرف العنيف، ديسمبر 2017.

15. صلاح عبد الحميد، **تنظيم داعش وإدارة الوحشية**، مصر: أطلس للنشر والانتاج الإعلامي، 2015.

16. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.

17. عزام عبد الله، **آيات الرحمن في جهاد الأفغان**، جدة: دار المجتمع، ط. 05، 1985.

18. علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.

19. غولد دور، تر. محمد جليد، **مملكة الكراهية: كيف دعمت السعودية الإرهاب العالمي الجديد**، بيروت: منشورات الجمل 2014.

20. الفاسي علاء، **جوانب من الجغرافية التاريخية للحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)**، المغرب: مؤسسة علاء الفاسي، ط. 06، 2003.

21. فايز سالم النشوان، **الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب**، مصر: شركة الدليل للنشر والتوزيع، 2013.

22. لاكوست ايف، ثر. زهيدة درويش، **الجغرافية السياسية للمتوسط**، أبو ظبي: مكتبة مؤمن قريش، 2006.

23. ليستر تشارلز، **تحديد معالم الدولة الإسلامية**، الدوحة: مركز برو كنجر، 2014.

24. ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

25. محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

26. محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، **علم الإرهاب: الأسس الفكرية والنفسية والتربوية لدراسة الإرهاب**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006.

27. محمود عبد الرحمن، **تاريخ القوقاز: نسور الشيشان في مواجهة الدب الروسي**، بيروت: دار النفائس، 1999.

28. المساري محمد العربي، **محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة الى الوطن**، الدارالبيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.

29. مفتن أحمد قاسم، **تحصين الأطفال واليافعين من الإرهاب والفكر المتطرف**، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.

30. هاني نسيره، **من بوعزيزي الى داعش: إخفاقات الوعي والربيع العربي**، القاهرة: مركز الأهرام للنشر، 2015.

31. هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

32. هشام الهاشمي. **عالم داهش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**، لندن: دار الحكمة، بغداد: دار بلبل، ط.1، 2015.

33. هيثم فالح شهاب، **جريمة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

34. هيغهامر توماس، تر. أمين الأيوبي، **الجهاد في السعودية. قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.

35. ونستن تشرشل ، **مذكرات تشرشل**، بغداد: دار المعرفة للطباعة والنشر.

**ب/ باللغة الأجنبية:**

1. Barry Buzan, People, **State and Fear : the national security problem in international relations**, Great Britain: WHEATSHEAF BOOKS LTD, 1983.
2. Barry Buzan, **is international security possible?**, paper presented at :new thinking about strategy and international security (conference) : edited by Ken Booth, London : Harper Collis Acadimic, 1991.
3. Barry Buzan, Ole waever and Jaap de Wilde, **Security anew framework for analysis**, London: Lynne Rienner Publishers, 1998.

4. Charles Philippe David et Jean Jacques Roche, **Théories de la sécurité**, Editions Montchrestien, 2002.
5. George Esenwein and Adrian Shubert, **Spain at war : the Spanish civil war in context 1936-1939,** London: Longman, 1995.
6. Jean Maine Henckaerts et Louis Doswald Beck, **Droit international humanitaire couturier**, Bruxelles : BRUYLANT, Vol. 01,2006.
7. Joyce M. Hawkins, **Oxford Universal Dictionary**, Oxford: Oxford University Press, 1981.
8. Loretta Napoleoni, **L'Etat Islamique multinationale de la violence,** France: Calman-Lévy, 2015.
9. Manna Haytham, **DAECH l'Etat de la barbarie**, Paris : les points sur les i, 2014.
10. Peter Hough, **Understanding Global Security**, Routledge Taylor and Francis Group, London and New York, 2004.
11. WassimNasr, **Etat Islamique, le fait accompli**, Paris : Edition Plon, 2016.

**2/ المعاهدات والقوانين:**

**أ/ باللغة العربية:**

**1.** قانون رقم 16-02 مؤرخ في 19 يونيو سنة 2016، يتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 **والمتضمن قانون العقوبات.**

**ب/ باللغة الأجنبية:**

2. Protocole Additionnel Aux conventions de Genève du 12/08/1949, relatif à **la protection des victimes des conflits Armés internationaux** (protocole I) (08/06/1977).

3. Convention de l'U.A sur **l'élimination du mercenariat en Afrique** (03/07/1977).
4. United Nations, General Assembly, **International convention against the recruitment, use, financing and training of Mercenaries** (04/12/1989).
5. **Déclaration du Caire**, Sommet Afrique – Europe sous L'égide de l'U.A et de l'U.E (04/04/2000).
6. Loi n 55-385 du 03/04/1955 relative à **l'état d'urgence**, modifié par loi n 2011-525 du 17/05/2011.
7. Loi n 2015-1501 du 20/11/2015 prorogeant l'application de la loi n 55-385 du 03/04/1955 relative à **l'état d'urgence et renforçant l'efficacité de ses dispositions**.
8. Loi n 2016-987 du 21/07/2016 prorogeant l'application de la loi n 55-385 du 03/04/1955 relative à **l'état d'urgence et portant mesures de renforcement de la lutte antiterroriste**.
9. Décret n 2015-1475 de la 14/11/2015 portante **application de la loi n 55-385 du 03/04/1955**.

**3/ المنشورات الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية:**

**أ/ القرارات باللغة العربية:**

1. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **قرار رقم 60-288** المؤرخ في 2006/09/08 المتعلق **باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.**
2. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم: 2178** المؤرخ في: 2014/09/24، المتعلق **بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.**
3. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **القرار رقم: 858/71** المؤرخ في: 2017/04/03 المتعلق **باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.**

**4.** الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم: 2370** المؤرخ في: 2017/08/02، المتعلق **بتهديدات الأمن والسلم والدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية: منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة.**

5. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم 2396** المؤرخ في: 2017/12/21 المتعلق **بتهديدات السلم والأمن الوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية.**

6. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **قرار رقم: 246/72** المؤرخ في 18 /2018/01 المتعلق **بآثار الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان.**

7. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **القرار رقم: 211/73** المؤرخ في: 2019/01/14 المتعلق **بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب.**

8. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم: 2462** المؤرخ في: 2019/03/28، المتعلق **بتهديدات الأمن والسلم والدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية: منع ومكافحة تمويل الإرهاب.**

9. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **القرار رقم: 194/74** المؤرخ في: 2020/01/02 المتعلق **بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب.**

**ب/ التقارير:**

**1. باللغة العربية:**

1. الأمم المتحدة، **تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية،** حكم الرعب: الحياة في ظل الدولة الإسلامية في العراق والشام (2014/11/14).

2. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير موجه الى رئيس مجلي الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب،** المؤرخ في: 2015/05/14، بخصوص ظاهرة المقتلين الإرهابيين الأجانب.

3. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **التقرير السادس للأمين العام،** المؤرخ في: 2018/01/31، المتعلق **بالتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.**

**4.** الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير موجه الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات 1267 (1999)، 1989 (2011) و2253 (2015)** ، المؤرخ في : 2018/02/27 ، متعلق بشأن **تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.**

5. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **تقرير الأمين العام حول أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب**، المؤرخ في: 2018/04/20.

**6.** الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام** مؤرخ في: 2019/01/07، حول **بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.**

7. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **التقرير التاسع للأمين العام** عن التهديد الذي يشكله **تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد** (2019/07/31).

8. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام حول أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقةالساحل**، 24 جوان 2020

9. منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، **فهم دور النوع الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين الى الإرهاب الممارسات الجيدة لإنفاذ القانون**( أفريل 2019).

**2.باللغة الأجنبية:**

1. United Nations, United Nations Office on Drugs and Crime,"**Utilisation de l'internet à des fin terrorists**" (2014).
2. Nation Unies, Conseil de Sécurité, **lettre adressé a la présidente du conseil de sécurité par la présidente du comité du conseil de sécurité crée par la résolution 1373 (2001)** concernant **la lutte anti-terroriste (14/05/2015)**.
3. Interpol, Information sheet, **Interpol's activities against the foreign terrorist fighters threat** (29/09/2015).

4. United Nations, General Assembly, "**plan of action to prevent Violent Extremism**",**Report of the secretary- general**(24/12/2015).
5. Union Européenne, conseil de l'Europe, Assemblée parlementaire, **Les combattants étrangers en Syrie et en Iraq** (08/01/2016).
6. Organisation Mondiale du Tourisme, "**Faits saillout OMT du tourisme**" (2017).
7. Nations Unies, Conseil Economique et Social, **point annuel sur les objectifs de développement durable , rapport de Secrétaire Général**(10/05/2017).
8. United Nations, United Nations Office of Counter-Terrorism, **enhancing the understanding of the Foreign Terrorist Fighters phenomenon in Syria** ( July 2017).
9. Assemblée Parlementaire de l'OTAN, group spécial Méditerranée et Moyen-Orient,"**le menace posée par l'EI/DAECH et AL-QAIDA à l'Europe**", Rapporteur : Andrea Manciulli (Novembre 2017).
10. United Nations, Security Council, Counter-Terrorism Committee ExecutiveDirectorate, **the challenge of returning and relocating foreign terrorist fighters: research perspectives** (march 2018).
11. European Union, European parliamentary Research service," **the return of Foreign Fighters to EU.SOIL** "( May 2018).
12. International labour organization, **World employment social Outlook Trend 2019**, Geneva.

**4/ المنشورات الصادرة عن المؤسسات الرسمية في الدول:**

**أ/ باللغة العربية:**

1. الجمهورية التونسية، **وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي، الميزان الإقتصادي 2016** (2015).
2. الجمهورية التونسية، **وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي، "الميزان الإقتصادي 2017"** (نوفمبر 2016).

**ب/ باللغة الأجنبية:**

1. United States, Agency for International Development, "**the development response to violent extremism and insurgency"**, USAID policy (September 2011).
2. United State of America, Home land security comity, **report: combating terrorism and foreign fighter travel** (September 2015).
3. République Française, Assemble Nationale, **la Commission d'enquête sur la surveillance des filières et des individus djihadistes** (02 juin 2015).
4. République Française, **Revue Stratégique de Défense et de Sécurité Nationale** (2017).
5. République Française, le Gouvernement, "**4eme conseil interministériel du tourisme**" (17 mai 2019).
6. République Française, **ministère de l'intérieur**, **sortie de l'état d'urgence : un bilan et des chiffres clés** (02/11/2017).
7. **Ministry of the Interior and Kingdom Relations**, General Intelligence and Security Service, "**Focus on returnees**" (February 2017).

8. Government of Canada, **Canada Centre for community Engagement and Prevention of Violence**, **National strategy on countering radicalization to violence** (2018).

**5/ الدوريات:**

**أ/ باللغة العربية:**

1. بريان مايكل جنكينز، "عندما يسير الجهاديون عائدون الى أوطانهم: التهديد الإرهابي الذي يشكله المقاتلون الغربيون العائدون من سوريا والعراق"، Rand Corporation (2014)، ص ص. 01-39.
2. حسن مؤيد جبار، "قراءة في فكر تنظيم داعش في ضوء كتاب إدارة التوحش"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، م.13، ع.4 (2015)، 01-21.
3. سيث ج. جونز وآخرون ، "دحر تنظيم الدولة الإسلامية"، RAND CORPORATION (2017)، 01-272.
4. شريف درويش اللبان، "قراءة في الاستراتيجية الإعلامية والثقافية لتنظيم داعش"، Arabe media and Society، ع.21 (ربيع 2016)، ص ص. 01-16.
5. طارق العلي، "المقاتلون الأجانب في الشرق الاوسط جدل الاستقطاب والتوظيف"، معهد العالم للدراسات (2018)، ص ص. 02-17.
6. علي بن فايز الشهري، "الآثار السياسية والأمنية للإرهاب"، المجلة العربية للفقه والقضاء، ع.46، ص ص. 14-61.
7. عماد علي، "تجنيد النساء في العمليات الإرهابية: الأساليب والمهام"، مجلة قضايا الإرهاب والاستخبارات، المركز الأوروبي لدراسة قضايا الارهاب والاستخبارات، ع.3 (نوفمبر 2018).
8. عمر سعداوي، "البناءات الابستمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية في الأمن"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، م. 276، ع.1985، (ماي 2015)، 01-22.
9. فارس لونيس، "سياسات الهوية وأثرها على الاستقرار والمواطنة بين ال"هم" و"نحن"" ، ورقة بحثية ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي، طرابلس (ماي 2015)، 01-13.
10. مادة منتصر، "مغاربة في خدمة فرانكو دمارية روساديماداريا غا: جهاد معرفي لتصحيح أعطاب التاريخ المشترك"، القدس العربي، ع. 5321 (جويلية 2016).

11. مصطفى خليفة غرايبة، "جوانب من الجغرافيا التاريخية للحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)"، دورية كان التاريخية، ع.05 (سبتمبر 2009)، ص ص. 09-16.

**ب/ باللغة الأجنبية:**

1. Tiffany S. Chu and Alex Braithwaite, "the impact of foreign fighters on civil conflict outcomes", Research and Politics (September 2017), p p. 01-07.
2. " Russian-speaking Foreign Fighters in Iraq and Syria ", center for strategic and International studies (December 2017), p p. 01-21.
3. Aaran. Y.Zelin, "Sunni Foreign Fighters in Syria: Background, Facilitating Factors and Select Responses" ,PFPC Back ground paper, No.01 (21/05/2014), p p. 01-04.
4. Aaron Y. Zelin, "Tunisian Foreign Fighters in Iraq and Syria", the Washington institute for near east policy (2018), p p. 01-26.
5. Abdelhak Bassou, , « retour des combattants terroristes étrangers : une menace imminente à gérer », Policy Brief (Février 2017), p p. 01-10.
6. Abdelhak Bassou," combattants terroristes étrangers : le temps des retours", policy paper(janvier 2017), p p. 09-27.
7. Abdullah Bin Khaled Al-Saud ," Saudi Foreign Fighters : Analysis of Leaked Islamic State Entry Documents", International Center for the study of Radicalization (2019), p p. 05-36.
8. Afghanistan Task Force, "Afghanistan : Soviet invasion and U.S response", the library of Congress (02/1980), p p. 01-53.

9. Alberto Caballero Diez,“ Jordanian Foreign Fighters in Syria and Iraq : how did become radicalized and how they can be de-radicalized ? “, Instituto Espanol de Estudios Estrategicas (July 2016), p p. 01-15.
10. Alex P. Schmid, "foreign fighters estimates: conceptual and data issues", ICCT the hague policy brief (October 2015), p p. 01-21.
11. Alex P.Schmid,” Radicalization, De-radicalization, Counter – radicalization: A conceptual discussion and literature review”, ICCT research paper (March 2013), p p. 01-97.
12. Ali Iman and Dong Xiaochuan, "the hidden hands Soviet-Afghan war 1979-1989, U.S policy and external actors", American international journal of contemporary research, Vol. 06, No. 03 (juin 2016), p p. 143-158.
13. Amber Atteridge, "foreign fighters post conflict: assessing the impact of Arab Afghan and Syrian Iraqi Foreign Fighters on global security", International institute for counter-terrorism (spring 2016), p p. 02-35.
14. Arie Perliger and Daniel Millton,” from cradle to grave: the life cycle of foreign fighters in Iraq and Syria”, Combating terrorism center at west paint (November 2016), p p. 01-51.
15. Barak Mendelson,” Forign fighters: recent Trends”, Orbis, Vol.55, No.02, (spring 2011), p p. 189-202.
16. Barry Buzan, “New patterns of global security in the twenty-first century”, International Affairs, Vol.67, No 03, (1991), p p. 431-451.
17. Brian Dodwell , Daniel Miltan and Dan Rassler ,” then and now : Comparing the Flow of Foreign Fighters to AQI and the Islamic state” , combating terrorism center at west point (December 2016), pp. 01-31

18. C.R Neu and Charles Wolf, “the economic dimensions of national security”, RAND (1994).
19. Cerwyn Moor and Paul Tumelty,"foreign fighters and the case of Chechnya: a critical assessment", studies in conflict and terrorism, Vol.31, No.05 (2008), p p. 412-433.
20. Christian Nunlist, « la difficile gestion des personnes de retour du jihad », politique de sécurité : analyses du CSS, No.210 (juin 2017), p p. 01-04.
21. David Malet," foreign fighter mobilization and persistence in a global context",vol.27,issue 03,(2015), p p. 454-473.
22. David Malet ,"why foreign fighters?: historical perspectives and solutions”, orbis, Vol.54, No.01 (January 2010), p p. 97-114.
23. Dietrich Jung, "the search for meaning in war : foreign fighters in a comparative perspective",Institu Affari Internationazionali, working papers (2016), p p. 02-19.
24. Dominique Vanmeste, PetronelaTudorache and others, “the impact of the 2016 terrorist attacks in Brussels on tourism”, Belgeo (2017), p p 01-26.
25. Edwin Bakker and Jeannie de Roy Van Zuidencjin , “Jihadist Foreign Fighter phenomenon in Western Europe : A law probability , High-impact threat” , ICCT Research paper (October 2015), p p. 01-22.
26. Edwin Bakker, ChristophPaulussen and Eva Entenmann, "Returning jihadist foreign fighters: challenges pertaining to threat Assessement and Governance of this Pan-European problem", Security and Human Rights (2014), p p. 11-32.

27. Eman Ragab , “Returning Foreign Fighters : what type of security challenges are they posing ?” , IEmad. Mediterranean yearbook (2018), p p. 87-93.
28. EmanRagab, "les enjeux de sécurité associés au reteur des terroristes étrangers", Annuaire Iemed de la Méditerranée (2018), pp. 93-100.
29. Emma Ben Arab, ‘’Assessing the threat posed by Tunisian Foreign Fighters‘’, Institute Tunisien des etudes strategiques (January 2018), pp. 19-139.
30. Foreign fighters: an updated Assessment of the flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq”, the Soufan center (December 2015), pp. 05-25.
31. Guidelines for addressing the threats and challenges of foreign terrorist fighters within a human rights framework", OSCE office for democratic institutions and human rights (2018), pp. 08-74.
32. Hardin Lang and Muath Al wari,“ The Flow of Foreign Fighters to the Islamic state : Assessing the challenge and the response “ , Center for American Progres (Marsh 2016), pp. 01-25.
33. Irina Gabriela RaduLesca, “Terrorism and its impact on global economy : trends and challenges”, Vol. 7, No. 02 (2016), pp. 87-94.
34. Isabelle Duyvesteyn and Bran Peeters, "fickle foreign fighters? Acrass –case analysis of seven muslim foreign fighter mobilizations 1980-2015", international center for counter-terrorism (October 2015), pp. 01-35.
35. James Khalil and Martine Zenthen ,” countering violent Extremism and risk reduction: A guide to programme design and evaluation , white

hall report 2-16", Royal United Services Institute for defence and security studies (June 2016), pp. 02-36.

36. Jason Pack and others, "the origins and evolution of ISIS in Libya", Atlantic Council, Rafik Hariri center for the Middle East (Jun 2017), pp. 07-56.
37. Jeanine de Roy Van Zuijdewijn, "the foreign fighters' threat: what history can (not) tell us", Perspectives on Terrorism, Vol.08, Issue 05 (October 2014), pp. 59-73.
38. John J. Byne,"gestion des risques : anatomie du combattant terroriste étranger et typologie de son financement", revue banque, No. 794 (Mars 2016), pp. 08-84.
39. Joona Abrisketa," black mater: mercenaries and international low", FRIDE (October 2007).
40. Kristin M. Bakke, "help wanted ?the mixed record of foreign fighters in domestic insurgencies", international security, Vol.38, No.04 (spring 2014), pp. 150-187.
41. Laron K. Williams, "the political consequences of terrorism: terror event, casualties and government duration", International Studies Perspectives, (2013), pp. 343-361.
42. Le phénomène des combattants étrangers, la sécurité et les tendances connexes au Moyen-Orient", Points saillants de l'atelier des 28 et 29 Octobre 2015( janvier 2016), pp. 01-178.
43. Leslie S. Lebl, "Islamism and security in Bosnia Herzegovina", U.S army war college press (may 2014), pp. 01-59.

44. Liesbeth van der Heide and ReinierBergema, "terrorism threat assessment 2018-2019", international centre for counter-terrorism (2019), pp. 02-14.
45. Lina Khatib,"The Islamic state's strategy Lasting and expanding", Carnegie Middle East Center (June 2015).
46. Magnus Raustraps, "the root causes of violent extremism", Ran issue paper (01/2016), pp. 01-05.
47. Major Daniel Kalva,"foreign fighter interdiction: stability, operations as counter measures", U.S Army war college (2011), pp. 02-26.
48. Marc Hecker, "137 Nuances de Terrorisme : les djihadistes de France face à la justice",IFRI centre des études de sécurité (Avril 2018), pp. 09-52.
49. Maria Galperin Donnelly and Thomas H. Sanderson, "foreign fighters in history", center for strategy and international studies (2016), pp. 01-31.
50. Martha Crenshow, "transnational jihadism and civil wars", Daedalus, Vol. 146, No. 04 (2017), pp. 59-70.
51. Michael Knights," ISIL's political-military power in Iraq", CTC sentinel, Vol.07, Issue 08 (august 2014), pp. 01-07.
52. Mohammed M. Hafez, "jihad after Iraq : lessons from the Arab Afghans phenoman", Vol. 01, No. 04 (march 2008), pp. 73-94.
53. Mohammed Masbah, "Moroccan foreign fighters: Evolution of the phenomenon, promotive factors and limits of hardline policies", German Institute for International Affairs (October 2015), pp. 01-08.

54. Mohammed Masbah, “transnational security challenges in North Africa : Moroccan foreign fighters in Syria 2012-2016”, Middle Eastern studies, Vol. 55, No.02 (02/2019), pp. 182-199.
55. Morgan Poggioli, "la CGT et la guerre d’ Espagne 1936-1939", les cahiers de l’institut CGT d’ histoire sociale.
56. Neven Bonbokji and Erica Harper ,“Journey mapping of selected Jordanian Foreign Fighters “, West Asia – North Africa Institute (August 2017), pp. 05-30.
57. Petter Nesser, Anne Stenersen and Emilie Oftedal, « jihadi terrorism in Europe : the IS- effect”, Perspectives on terrorism, Vol.10, Issue 06 (December 2016), pp. 03-24.
58. Philip Keefer and Norman Loayzo,” Terrorism, economic development and political openness”, Combridge University press ( 2008), pp. 01-14.
59. Philippe Sebille Lopez, « le financement de l’Etat islamique », Géopolitique (Juillet-Aout-Septembre 2014), pp. 04-32.
60. Rah Mannal ,” responses to returnees : Foreign terrorist fighters and their families” ,Radicalization Awarnes network (july 2017), pp. 03-97.
61. Roisin Hinds, ”Islamic radicalization in North and West Africa : Drivers and approaches to tackle radicalization” ,Rapid literature review ( Octobre 2013), pp. 01-16.
62. Richard Barrett, ”Beyond the Caliphate : Foreign Fighters and the threat of Returnees” , the Soufan Center (October 2017), pp. 06-40.

63. Teemu Sinkkanen, "war on two fronts : the EU perspective on the foreign terrorist fighters of ISIL", the finish institute of international affairs (January 2015), pp. 01-08.
64. The disproportionate impact of France's state of emergency", Amnesty International publications(2016), pp. 05-39.
65. Thomas Hegghammer, "the rise of muslim foreign fighters: islam and the globalization of jihad", international security, Vol. 35, No. 03, (winter 2010-2011), pp. 53-91.
66. Thomas Renard, « les filières terroristes en Belgique : du défi sécuritaire au défi structurel », Diplomatie Affaires Stratégique et Relations Internationales, No.87 (juillet-Aout 2017), pp. 43-46.
67. Viktaria Pues," the Islamic State on tumbl-recruiting western women", International Institute for Counter-terrorism (February 2016), pp. 05-28.
68. Virgine Collomber and others, "Armed conflicts and the erosion of the state: the cases of Iraq, Libya, Yemen and Syria", Menara working papers, No.22 (November 2018), pp. 02-26.
69. Vjeran Pavlakovic, "Yugoslav volunteers in the Spanish civil war", Rosa Luxemburg stifling Southeast Europe (2016), pp. 04-108.
70. Zoe Salzman, "private Military contractors and the taint of a Mercenary reputation ", International low and politics, Vol.40 (2008), pp. 16-38.

**6/ محاضرات جامعية منشورة:**

1. محاضرات الأستاذ الدكتور محند برقوق، مقياس الاستراتيجية والأمن، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماجيستير تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد -وهران-، السنة الدراسية 2011-2012.

**7/ المواقع الإلكترونية:**

**أ/ المواقع الإلكترونية الرسمية:**

**1.باللغة العربية:**

2. الجمهورية التونسية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، "انجازات القطاع السياحي من سنة 2010-2016"، في الموقع: www.tourisme.gov.tn.

باللغة الأجنبية:

3. Site official du Ministère de l'Intérieure Français, « Hommage national aux victimes des attentats du 13 Novembre 2015 », dans : www.interieur.gouv.fr.
4. Site official du Ministère de l'Intérieure Français, « le plan NOVI », dans : www.interieur.gouv.fr.
5. Site official du Ministère des Solidarités et de Sante , la gestion de crise des établissements de santé, dans : www.solidarites-sante.gouv.fr.
6. "Unemployment rate-IloModelled estimates", in : www.ilo.org .

**ب/ المقالات من الإنترنت:**

**1.باللغة العربية:**

1. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "وسائل وأساليب تجنيد التنظيمات المتطرفة في سوريا للمقاتلين الأجانب"، في: www.europarad.com .
2. رامي نوار، "علماء الأمة في مؤتمر لنصرة سوريا"، في: www.youm7.com/stay/2013/06/13/112776.html .
3. صحيفة أمريكية تكشف عن تسجيلات تفضح الدعم التركي لداعش بسوريا "، في: www.alarabiya.net/ar/arab-aub-world/syria/2019/02/07.
4. "هجوم باردو"، في الموقع: www.aljazeera.net .
5. "هجوم سوسة في تونس"، في الموقع: www.bbc.com .

6. هيئة كبار العلماء السعودية تدعوا لنصرة أهل سوريا"، في: www.shaam.org/news/syria-news.html .

7. وسائل وأساليب تجنيد التنظيمات المتطرفة في سوريا للمقاتلين الأجانب، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات"، في الموقع: www.europoradct.com.

**2.باللغة الأجنبية:**

1. Brendon Oneill, "the Bosnian connection", In: www.thegardian.com/commentisfree/2007/jul/06/thebosnian-connection .
2. Centre de Prévention de la Radicalisation Menant à la Violence, « Retournants : Défis, enjeux et réponses pour le Canada et le Québec », dans : https://info-radical.org/fr/?s=retournants.
3. « Ce que l'on soit de l'attantat commis à Nice », dans : www.lemonde.fr .
4. Christopher Othen," A bare bones guide to foreign volunteers in the Nationalist army during the Spanish civil war 1936-1939", in: www.brightreview.co.uk/article-armed-tourists.hltm .
5. Hannah Ritchie, Joe Hasell and others, "terrorism", in: https://ourworldindata.org/terrorism#how-many-people-are-killed-by-terrorists-worldwide.
6. H. Plecher," most active terrorism groups worldwide based on number of attacks 2017", in: https://www.statista.com/statistics/937553/terrorism-most-active-perpetrator-groups-worldwide/ .
7. « L'Etat Islamique revendique l'attentat contre la police en touriste », dans : www.lemonde.fr.

8. Louise Fessard et Matthieu Suc, programme du FN, une lutte contre le terrorisme complétement hors sol, dans : https://www.mediapart.fr/journal/france/230317/programme-du-fn-10-une-lutte-contre-le-terrorisme-completement-hors-sol?onglet=full.
9. Maxime Vandano, « Attentats du 13 Novembre : que soit on des terroristes impliqués ? », dans : www.lemonde.fr.
10. Joanna Plucinska, "Marine Le Pen : Nice attacks proof of Islamic fundamentalism's rise", dans : https://www.politico.eu/article/marine-le-pen-bastille-day-nice-attacks-proof-of-islamic-fundamentalisms-rise.
11. Présidentielle 2017 : résultats présidentielle 2017 France, dans : https://www.lemonde.fr/data/france/presidentielle-2017.

William Audureau, Maxime Vandano et Madjid Zerrouki, « Les attentats de l'Etat Islamique : 20 pays, 18 mois , plus de 1600 morts », dans : www.lemonde.fr

# الفهارس

# فهرس الأشكال

**الفصل الأول**

الشكل رقم 01: رسم بياني يبين عدد المقاتلين الأجانب الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية الى جانب القوميين حسب دولهم الأصلية الى غاية نهاية 1937 ..... 33

الشكل رقم 02:رسم بياني يبين عدد المقاتلين الأجانب الملتحقين بالحرب الأهلية الإسبانية الى جانب الجمهوريين حسب دولهم الأصلية الى غاية نهاية 1937 ..... 34

الشكل رقم 04: رسم توضيحي يبين مسار وحركية المساعدات المالية والعسكرية المقدمة من طرف مختلف الدول للمقاتلين في مراكز التدريب الحدودية والمقاتلين في الداخل الأفغاني (1979-1989 ..... 43

الشكل رقم 05: شكل توضيحي يبيّن عناصر تعريف المقاتلين الإرهابيين الأجانب ..... 54

الشكل رقم 06: مخطّط توضيحي حول العناصر المكونة لتعريف المرتزقة ..... 56

شكل رقم 07: مخطط توضيحي حول الفرق ما بين تعريف كل من المقاتلون الإرهابيون الأجانب والمرتزقة ..... 57

الشكل رقم 08: رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من أوروبا الغربية في الفترة ما بين 2014-2016..... 63

الشكل رقم 09: رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من المنطقة المغاربية في الفترة ما بين 2014-2016..... 64

الشكل رقم 10: رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من منطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بين 2014-2016 ..... 66

الشكل رقم 11: رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من منطقة الجمهوريات السوفياتية السابقة في الفترة ما بين 2014-2016 ..... 67

الشكل رقم 12: رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من منطقة البلقان في الفترة ما بين 2014-2016 ..... 69

الشكل رقم 13: رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من منطقة جنوب غرب آسيا في الفترة ما بين 2014-2016 ..... 70

الشكل رقم 14: رسم بياني يوضح تطور عدد المقاتلين الملتحقين بتنظيم الدولة القادمين من منطقة أمريكا الشمالية في الفترة ما بين 2014-2016..... 71

الشكل رقم 15: دائرة نسبية تبين عدد المقاتلين المغاربة الملتحقين بتنظيم الدولة في العراق وسوريا حسب المنطقة التي يقطنون بها لسنة 2014..... 78

الشكل رقم 16: دائرة نسبية تبين نسبة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بالتنظيم حسب كل فئة عمرية..... 87

الشكل رقم 17: دائرة نسبية تبين عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حسب الجنس ..... 89

الشكل رقم 18: مخطط توضيحي حول الاستراتيجية الإعلامية والدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام..... 106

**الفصل الثاني**

الشكل رقم: 01 مخطط تلخيصي حول تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن العسكري للدول ..... 124

الشكل رقم 02: رسم بياني يبين عدد السياح والعائدات السياحية في تونس في الفترة ما بين 2013-2016 ..... 128

الشكل رقم: 03 مخطط تلخيصي حول تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الاقتصادي للدول..... 131

الشكل رقم: 04 مخطط تلخيصي حول تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن السياسي للدول ..... 137

شكل رقم 05: مخطط توضيحي يبين الركائز الأربعة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب..... 159

الشكل رقم 06: مخطط يبين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية لمكافحة الإرهاب..... 171

الشكل رقم07: رسم بياني يبين عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في العالم في الفترة ما بين 2007-2017..... 177

**الفصل الثالث**

الشكل رقم 01: أعمدة بيانية تبين عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى دولهم الأصلية من أصل العدد الإجمالي للملتحقين الخاصة بكل من فرنسا، تونس، المغرب، تركيا، الأردن، روسيا والسعودية ..... 206

الشكل رقم 02: مخطط توضيحي لأهم التحديات المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الدولي بصفة عامة وعلى أمن الدول بصفة خاصة ..... 235

# فهرس الجداول

**الفصل الأول**

جدول رقم 01: عدد المقاتلون الأجانب حسب كل حرب أهلية..... 48

الجدول رقم 02: جدول يبين الفرق ما بين المقاتل والمقاتل الإرهابيين الأجنبي ..... 60

الجدول رقم 03: جدول يبن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب حسب دولهم الأصلية في الفترة الممتدة ما بين 2014-2017 ..... 72

الجدول رقم 04: جدول يبين عدد النساء الملتحقات بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حسب كل دولة..... 88

الجدول رقم 05: جدول يبين عدد ونسبة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الى دولهم الأصلية الأكثر تضررا بالظاهرة..... 112

الجدول رقم 06: جدول يبين عدد ونسبة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الى دولهم الأصلية ..... 113

**الفصل الثاني**

الجدول رقم 01: جدول يبين عدد السياح والعائدات السياحية في فرنسا في سنتي 2015-2016..... 129

**الفصل الثالث**

الجدول رقم 01: جدول يبين عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الملتحقين بتنظيم داعش العائدين والباقين في منطقة النزاع في سوريا والعراق..... 204

# فهرس الخرائط

**الفصل الأول**

خريطة رقم 01: خريطة توضح المناطق الحدودية الباكستانية الأفغانستانية التي أنشئت بها مراكز تدريب خاصة بالمقاتلين الأجانب..... 38

الخريطة رقم 02: خريطة توضح حركية المقاتلين الأجانب من مراكز التدريب الباكستانية إلى الداخل الأفغاني..... 41

**الفصل الثالث**

خريطة رقم01: خريطة تبين منطقة نشاط جماعة أنصار بيت المقدس الموالية لتنظيم داعش في مصر ..... 186

خريطة رقم02: خريطة تبين مناطق نشاط الجماعات الإرهابية في دولة ليبيا ..... 189

خريطة رقم 03: خريطة تبين المنطقة الموجودة في غرب إفريقيا والمحتمل أن تصبح وجهة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العادين من سوريا والعراق..... 191

خريطة رقم 04: خريطة تبين المنطقة الموجودة في شرق إفريقيا والمحتمل أن تصبح وجهة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العادين من سوريا والعراق..... 193

خريطة رقم 05: خريطة القارة الإفريقية تبرز أهم المناطق المرشحة لأن تستقطب المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق ..... 194

خريطة رقم 06: خريطة تبين المنطقة الموجودة في وسط آسيا والمحتمل أن تصبح وجهة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق..... 197

خريطة رقم 07: خريطة لمنطقة جنوب شرق آسيا توضح المناطق المحتمل أن تكون وجهة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من سوريا والعراق..... 199

# فهرس المحتويات

مقدمـــــة .....3

الفصل الأول: .....– 25 –25

تشخيص واقع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تنظيم داعش .....– 25 –25

**المبحث الأول: ماهية ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب**.....26

**المطلب الأول: تاريخ ظاهرة المقاتلين الأجانب** .....26

**المطلب الثاني: تعريف ظاهرة المقاتلين الارهابيين الأجانب والمفاهيم المرتبطة بها.** .....49

**المطلب الثالث: دورة حياة المقاتل الإرهابي الأجنبي**.....60

**المبحث الثاني: عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في تنظيم داعش.**.....62

**المطلب الأول: عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب حسب المنطقة التي ينتمون اليها.**.....62

**المطلب الثاني: عدد المقاتلين الإرهابين الأجانب حسب دولهم الأصلية**.....72

**المطلب الثالث: عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب حسب معلوماتهم الشخصية.**.....86

**المبحث الثالث: مسار التحاق المقاتلين الإرهابيين الأجانب بتنظيم داعش.**.....91

**المطلب الأول: أسباب تنامي ظاهرة المقاتلين الارهابيين الاجانب في تنظيم داعش.**.....91

**المطلب الثاني: آليات الاستقطاب، مراكز التدريب ودورهم داخل التنظيم.**.....100

**المطلب الثالث: المقاتلون الارهابيون الأجانب العائدون من منطقة النزاع في سوريا والعراق.**.....110

**استنتاجات الفصل الأول:** .....116

الفصل الثاني:.....118

تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الدولي .....118

**المبحث الأول: تأثيرها على الأمن الوطني للدول.** .....120

**المطلب الأول: تأثير ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن العسكري والاقتصادي للدول.**
.....120

**المطلب الثاني: تأثيرها على الأمن السياسي للدول.** .....132

**المطلب الثالث: تأثيرها على الأمن المجتمعي للدول.** .....138

**المبحث الثاني: زيادة تهديدات الأمن الدولي.** .....142

**المطلب الأول: مشاركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين في نشاطات إرهابية.** .....142

**المطلب الثاني: مساهمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين في نشر التطرف المفضي الى العنف.** .....149

**المطلب الثالث: تأثير المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين على حلّ النزاعات.** .....151

**المبحث الثالث: تأثير الظاهرة على نجاعة استراتيجية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.** .154

**المطلب الأول: الإطار القانوني الدولي لمنع ومكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.** .....154

**المطلب الثاني: استمرار حركية المقاتلين الإرهابيين الأجانب:** .....171

**المطلب الثالث: استمرار تنفيذ الهجمات الإرهابية** .....176

**استنتاجات الفصل الثاني:** .....180

**الفصل الثالث:** .....182

**التهديدات والتحديات المستقبلية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن الدولي** .....182

**المبحث الأول: الوجهات المحتملة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين** .....184

**المطلب الأول: المناطق الإفريقية** .....185

**المطلب الثاني: المناطق الآسيوية.** .....195

**المطلب الثالث: منطقة أوروبا.** .....201

**المبحث الثاني: التهديدات المستقبلية المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع** ..203

**المطلب الأول: احتمال تنفيذ هجمات إرهابية مستقبلا.** .....203

**المطلب الثاني: تجنيد مقاتلين إرهابيين جدد** .....212

**المطلب الثالث: تعزيز دفاعات الخلايا الإرهابية المحلية أو إنشاء أخرى جديدة** .....215

**المبحث الثالث: التحديات المستقبلية المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.....219**

**المطلب الأول: غياب أرقام وإحصائيات دقيقة حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب.....219**

**المطلب الثاني: التحديات القضائية المتعلقة بقضايا المقاتلين الإرهابيين الأجانب. .....222**

**المطلب الثالث: التحديات الأمنية المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين العائدين من منطقة النزاع في سوريا والعراق. .....226**

**استنتاجات الفصل الثالث: .....237**

**الخاتمـــة.....258**

**قائمـة المراجـــع.....262**

**الفهارس.....284**

**فهرس الأشكال.....265**

**فهرس الجداول .....268**

**فهرس المحتويات.....271**